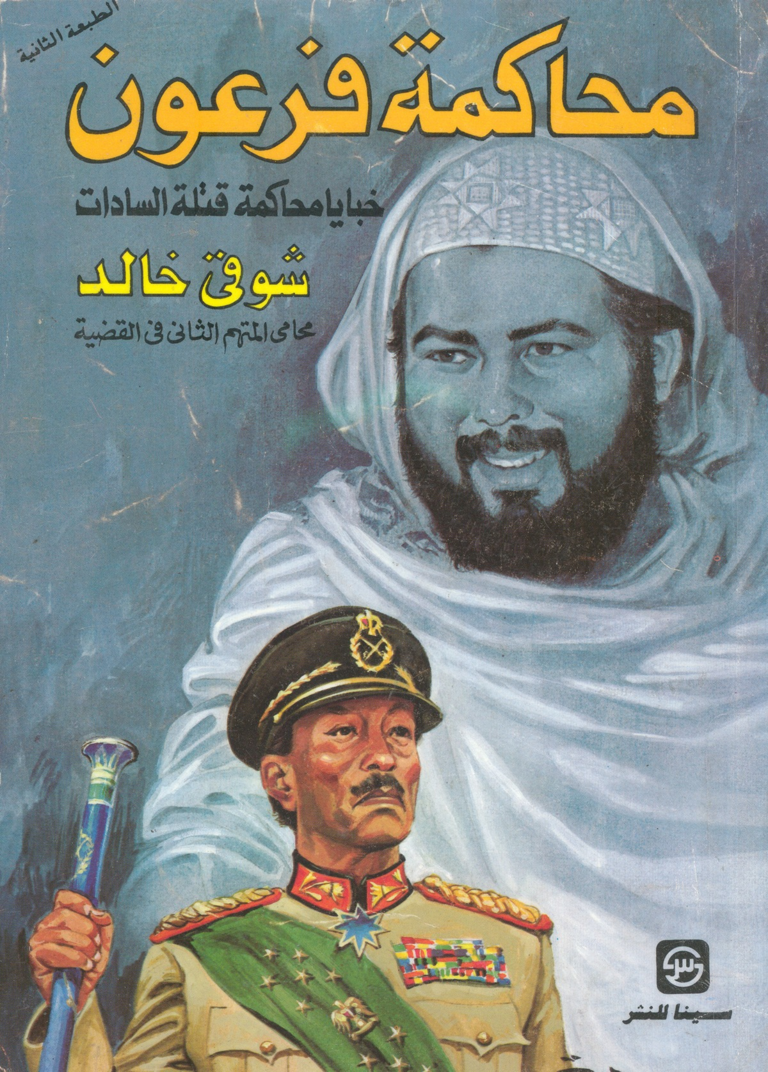

الطبعة الثانية
محاكمة فرعون
خبايا محاكمة قتلة السادات
شوقى خالد
محامى المتهم الثانى فى القضية
سينا للنشر

محاكمة فرعون

خبايا محاكمة قتلة السادات



الناشـــر

سينا للنشر

المدير المسئول
راوية عبد العظيم

١٨ شارع ضريح سعد ـ القصر العينى
ص . ب ٢٦٧٤ ـ القاهـرة ـ ج . م . ع
تليفون : ٣٥٤٧١٧٨

محاكمة فرعون

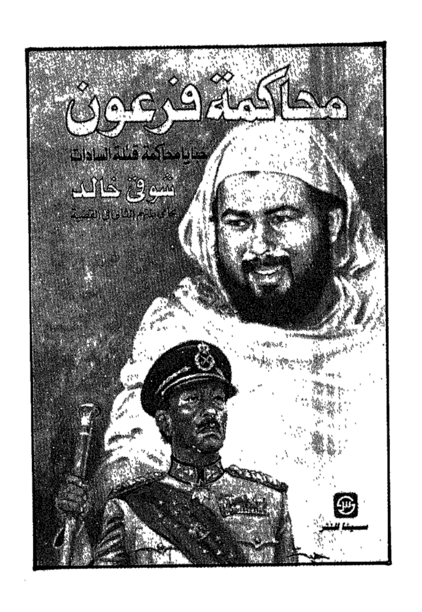
خبايا محاكمة قتلة السادات

الغلاف للفنـان : هبة الله عنايـــت

الإشراف الفنى : محمود الشيـــــخ

المراجعـة : السيد عبد المعطى

الطبعـة الأولـى
أكتـــوبر ١٩٨٦



محاكمة فرعون

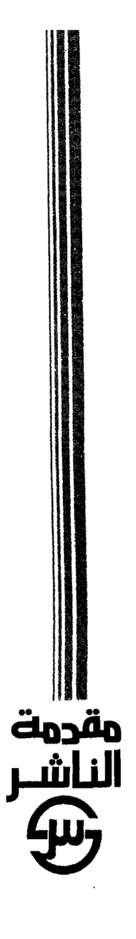
خبايا محاكمة قتلة السادات

شوقي خالد

اهـــداء

إلى .. كل من يضىء شمعة فى ليل الوطن الظامىء لضوء الحقيقة ، فى وقت يأخذون فيه الشمع والكبريت من أيدينا ، ويضربوننا عليها .

شوق خالد



مقدمة الناشر

قبل أن تبـــدأ !!

سيصدم هذا الكتاب كل من يمسك به !

سيصدم من يقرأ عنوانه ، ومن يقرأ اسم ناشرة ، ومن يقرأ مادته - من الغلاف إلى الغلاف - أيضا .

فمن يقرأ عنوان الكتاب ، سيتساءل : هل هناك جديد يمكن أن يقال فى موضوع اغتيال السادات بعد كل ما قيل داخل وخارج مصر ؟ ! ... هل أصبح حادث السادات مثل حادث كيندى ، لا تتوقف الكتب التى تصدر عنه ، ولن تنتهى المفاجآت التى ستخرج منه ؟ !

ومن يقرأ اسم الناشر ، سيتساءل : هل يملك ان يضيف هذا الناشر بالذات أى جديد فى تلك القضية ؟ ! .. لقد بدأ نفس الناشر نشاطه فى عالم الكتب ، بكتاب عن نفس الموضوع (كتاب اغتيال رئيس) حقق أرقاما قياسية فى توزيع الكتب السياسية ، وكشف العديد من الأسرار ، ووضع بعض النقاط تحت الحروف وفوقها ... هل يملك نفس الناشر - بعد حوالى العام فقط - ان يضيف جديدا فى نفس الموضوع ؟ !

وهذه الأسئلة وغيرها طبيعية جدا .. مناسبة جدا .. بل وجذابة جدا .. والاجابة عليها سهلة جدا .. ان من سيبدأ فى قراءة هذا الكتاب لن يأخذ وقتا طويلا ، حتى يكتشف بيسر وبساطة ان هناك جديد لم يقال من قبل ... وان ما قيل - على غزارتة وأهميته - لا يزيد عن كونه قطرة فى محيط .. ونقطة مطر فى سيول آن الاوان أن تنهمر .

فالكتاب يقدم وثائق نادرة لم يقترب أحد منها من قبل .. ويذيع أسرارا مذهلة لم يجرؤ أحد على اذاعتها من قبل .. ويطرح رؤية جنائية وسياسية ستثير دهشة البعض وستفقد صواب البعض الآخر .. كنز من المعلومات والمفاجآت التى تغير الحسابات ، لا يجرؤ على مقاومة نشرها ، أى ناشر ينحنى للحقيقة ، ويشد إلى الحق ، حتى ولو كان قد طرق نفس الموضوع من قبل مائة مرة ... لا مرة واحدة ..

واذا كان لنا السبق فى فتح ملفات هذه القضية بجرأة فى مصر ، فانه سيكون لنا - بعد هذا الكتاب - الفضل فى توثيقها ، وتقديمها كثمرة ناضجة إلى هذا

الجيل الذى يتلهف على الحقيقة .. وإلى الأجيال القادمة التى لها الحق أن تعرف كل ما جرى فى وطنها حتى قبل ان تولد بقرون طويلة من الزمان .

حتى الذى لم يبدأ بقراءة مادة الكتاب ، سيكتشف بمجرد قراءة اسم المؤلف ومهنته ودورة فى القضية ، انه أمام كتاب لا يمكن تجاهله .. فمؤلف الكتاب (شوقى خالد) ليس كاتبا أو صحفيا محترفا وانما هو محام له شهرته فى عالم القضايا السياسية التى هزت الرأى العام ، واثرت على النظام العام .. وقد كان محامى المتهم الثانى فى القضية (عبد الحميد عبد السلام) ، واتاح له هذا الموقع الهام - بجانب خبرته الطويلة أمام القضاء - ان يصبح شاهد عيان تاريخى على أخطر حادث جنائى عاشه جيلنا .. واتاح له ان يرى ما لم نراه ، ويسجل ما لم نسمعه ، ويعيش تفاصيل حرمنا منها بحكم السرية ، ويطلع على أوراق كان من رابع المستحيلات ان نلمسها .. واتاح له ان يعيش ساعات طويلة مع المتهمين ، يحاورهم ، ويتنفس معهم ، ويرصد انفعالاتهم .... فرصة نادرة اتاحت له - ولنا بكتابه - معرفة ما أخفوه عنا .. وما كان من المتوقع ان يظل خافيا عنا حتى الموت .

ان شوقى خالد بهذا الكتاب ، يفتح صندوق الأسرار فى هذه القضية التى لا تزال تتمتع بكثير من الغموض ، رغم انها توصف بقضية العصر ، على الأقل فى عالمنا العربى ...... وهو يفعل ذلك بدقة ، وامانه ، وصدق .. وبعيدا عن الاحتراف .. لقد سجل كل ما سمعه ، ورصد ما شاهده ، ونقل ما اطلع عليه .. ثم صاغ كل ذلك فى كتاب كان علينا ان ننشره كما هو .. دون تدخل .. دون نقاش .. ودون تسجيل تحفظات وملاحظات كنا نرى ان من اللازم تسجيلها ، والتوقف عندها ، حتى لا نفقد الكاتب ابرز خصائصه .:. البراءة .

ان دور النشر ، تفخر بان الكتب التى تقدمها ، مدعمة بالوثائق والمستندات .. وقد كنا نحن منها .. حتى كان هذا الكتاب الذى جعلنا نفخر بانه - من أول سطر إلى آخر سطر - وثيقة ... وثيقة لا فضل لنا ، أو لشوقى خالد فيها سوى جرأة نشرها .

ومن جديد نكرر : ان الله خير حافظ .

الناشر

الرجـل المنـتظر!

١

الليلة الأخيرة من (رمضان) ١٤٠١ هجرية .

ليلة من ليالى صيف ١٩٨١ ميلادية .

الهواء ساخن .. الرطوبة خانقة .. عيد (الفطر) بعد ساعات قليلة .. لكن أولئك الرجال الذين اجتمعوا فى مبنى نقابة المحامين لم يشعروا فى صدورهم بالفرح ولابالبهجة ..كانوا يشعرون أن كابوسا ثقيلا قد حط على البلاد ، ونشر جناحين من الغم والزهق عليها .. من (السلوم) الى (شرم الشيخ) .. ومن (الأسكندرية) إلى (وادى حلفا) وكان أولئك الرجال بالذات يشعرون بأن هذا الكابوس أقرب إليهم من غيرهم ..كانوا يشعرون أن أنياب هذا الوحش الكاسر قد استقرت فى عقولهم .. وأظافره تمرح وتعربد فى قلوبهم .. فهم محامون .. رسالتهم الدفاع عن حقوق الآخرين .. لكنهم عاجزون عن الدفاع عن حقوقهم .. لقد حل رئيس الجمهورية مجلس نقابتهم ، وعين لهم مجلسا آخر ..مؤقتا ..رغم إرادتهم .. ولم يسمح لهم بحق الاعتراض .. أو حتى (الاشمئناط) .. فشل (عبد العزيز الشوربجى) المحامى الذى وقف للسادات بالمرصاد فى النقابة .. إفشل فى تدبير مسيرة تجوب شوارع القاهرة .. وفشل فى نشر أى بيان يعبر عن المحامين الغاضبين فى الصحف .. فلم يعد أمامه — هو وزملاء الغضب — سوى الجلوس فى مبنى النقابة — بوسط القاهرة — وتبادل (الغيظ) ..

ويبدو أن النار التى كانت فى صدر (الشوربجى) قد حرقت كل ضلوعه .. فصرخ فيمن حوله : (ألايوجد فى هذا البلد رجل .. رجل واحد يخلصها ويخلصنا جميعا من هذا الفرعون) .. ورحنا جميعا نهدىء من ثورته .. ونحن نؤكد له : أن مصر حبلى دائما بالرفض .. وهى الآن تعانى آلام المخاض ..

فى ذلك الوقت كان (الشوربجى) قد جاوز السبعين من عمره .. وأتاح له هذا العمر الطويل أن يكشف ألاعيب ومناورات السياسيين وأن يكفر بها .. وأن يشعر أن الخلاص أصبح معلقا على رجل واحد .. يأتى .. ليذهب كل شىء.. ولا أعرف لماذا خطر ببالى ساعتها .. أن الرجل المنتظر لابد أن يخرج من صفوف الجيش .. ولاأذكر ما إذا كنت قد عبرت — للآخرين — عن هذا الخاطر أم لا ؟!

ولم تمر أيام طويلة حتى كان (عبد العزيز الشوربجى) تحت التحفظ .. اعتقل مع ١٥٣٦ شخصا من مختلف التيارات والجماعات والاتجاهات .. كانت الكشوف التى تضم أسماءهم معدة سلفا .. بخلاف كشوف أخرى تضم أسماء سبعة آلاف عضو من (الجماعات الإسلامية) قال السادات عنهم فيما بعد (فى بيان ٥ سبتمبر ١٩٨١) إنه يعرفهم جيدا .

وخشينا أن يموت (الشوربجى) — الذى نقل إلى إحدى غرف العناية المركزة بمعهد القلب — قبل أن يأتى الرجل المنتظر .. لكن القدر شاء ألا يأتى ملك الموت قبل أن يأتى الرجل المنتظر .. أو الشاب المنتظر .. خالد أحمد شوقى الاسلامبولى الذى اغتال السادات فى وضح النهار ووسط سلاحه وحراسه والذى دخل التاريخ من أوسع أبوابه باعتباره أول (مصرى) يقتل (فرعونا) منذ عصر (الأهرامات) الى عصر (الانفتاح) .

وشاء القدر أن يحضر (الشوربجى) إحدى جلسات محاكمة (خالد الاسلامبولى) .. وأن يعانقه .. وأن يعامل خالد معاملة الأبطال .. وبعد أيام من هذا اللقاء مات (الشوربجى) .. وتحولت جنازته إلى مسيرة شعبية .

وكما أحسست أن الرجل المنتظر سيخرج من الجيش .. أحسست — بما يشبه اليقين — أننى سأدافع — كمحام — عن الذين قتلوا (السادات) .. وظل هذا الإحساس يرافقنى كظلى ، حتى انتدبتنى نقابة (المحامين) الفرعية بالقاهرة مع محامين آخرين لهذه المهمة .. لكن .. بسبب ظروف خارجة عن إرادتى لم أشارك فى الجلسة الأولى من المحاكمة .. والتى عقدت فى ٢١ نوفمبر ١٩٨١ .. بإحدى المحطات العسكرية بمنطقة الجبل الأحمر .

وبدأ المشوار التاريخى مع هذه القضية — التى يمكن أن توصف بحق بقضية العصر — فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ .. تاريخ انعقاد الجلسة الثانية من المحاكمة .. كانت بداية متأخرة بعض الوقت .. وكانت آخر نسخة من ملف القضية تلك التى كانت من نصيبى .. وقد تسلمتها بعد أن قضيت أكثر من ثلاثة أيام فى اللف والدوران لكى أحصل على تصريح دخول المحكمة ..

ومن الصعب على أن أصف مشاعرى وأنا فى طريق المحكمة .. أول مرة .. إن كل مشاعر البشر وضعت — ذلك الصباح — فى سلة واحدة حملتها فى صدرى وبين ضلوعى .. لكن .. من المؤكد أن اجراءات الأمن والدخول إلى منطقة المحكمة كانت كفيلة بأن تجعل أى محام يندم على قبول هذه المهمة .. كان على المحامى أن يسلم حقيبة يده إلى رجل من رجال الأمن ، ثم يتوجه الى مجموعة أخرى من رجال الأمن لتفحصه ، وبعد الفحص تقدم له بطاقة خاصة مستخرجة من المخابرات الحربية تعلق على الصدر .. ثم يصعد سيارة أتوبيس يتسلم فيها الحقيبة .. ولايمكن مغادرتها بأى حال من الأحوال .. وتتحرك السيارة بالمحامين ورجال الأمن .. وفى منتصف الطريق تقف ، ويفتش المحامون بأصابع مجموعة جديدة من مجموعات الأمن .. والتفتيش — هذه المرة — إما عشوائى أو للجميع .. والتفتيش هذه المرة يكون ذاتيا .. وعندما تصل السيارة إلى بوابة المحكمة كان علينا أن نسير داخل سور لايسمح بمرور أكثر من فرد وأحد ليتم تفتيش جديد يشمل الحقيبة .. والثياب ..

وحتى الحذاء .. يتبعه تفتيش آخر بجهاز الكترونى يكشف الأسلحة والأجسام المعدنية والأشياء الغريبة ..

ولا يجوز الدخول بالأدوية إلا بعد مراجعتها بمعرفة صيدلى من جانبهم .. حتى أقلام (الفلوماستر) كان يتعين فكها للتأكد أنها فعلا أقلام لاشىء آخر .

وبعد كل هذه الإجراءات كان على كل منا أن يدخل قاعة المحكمة بصحبة أحد رجال الأمن .. يوصله إلى استراحة خاصة للمحامين لايمكن الخروج منها ، طالما دخلتها ، إلا حين يأذن رئيس المحكمة ببدء الجلسة .. وساعتها يوصلك رجل أمن آخر إلى داخل القاعة التى يفصلها عن حجرة المحامين (طرقة) بها دورة مياه ، منزوعة الأبواب وعلى نوافذها الحديدية من الخارج فوهة بندقية فى يد قناص .. وبداخلها يقف أكثر من جندى غير مستعدين للتفاهم بأى لغة .. وأيديهم على زناد أسلحتهم .. وقد شهروا (السونكى) من باب (الاحتياط)!..

داخل قاعة (الجلسة) يجلس فى نهاية كل مدرج من المقاعد وبالقرب من أقفاص المتهمين رجال الأمن وينتشر رجال الشرطة العسكرية رغم أن أقفاص المتهمين كانت داخل قفص أكبر منها .. أى أقفاص داخل قفص .. وكان القفص الخارجي لإبعاد أى شخص يقترب من المتهمين ..

والغريب أنه لم يكن مسموحا — على الإطلاق — لأى محام أن يتصل بالمتهم الذى يتولى الدفاع عنه على انفراد.. على أن الفترة الوجيزة التى سبقت دخول الضباط — القضاة كانت كافية للتعرف على المتهمين وحملت هذه الفترة الوجيزة مفاجأة للدفاع ، وضعته فى مأزق صعب .. فقد قرر المتهمون الأربعة الأول الذين فتحوا نيران سلاحهم على المنصة وقتلوا السادات (خالد الاسلامبولى ، وعبد الحميد عبد السلام وعطا طايل وحسين عباس) أنهم لن يقبلوا أى دفاع عنهم ينفى عنهم (شرف قتل السادات) .. وأعلنوا أنهم سيتخلصون من المحامى الذى يرفض اعترافهم بما فعلوه ..

لقد اعتبروا أنفسهم — منذ لحظة نجاح مهمتهم — فى عداد الشهداء .. وربما وصلوا إلى هذه القناعة قبل ذلك بقليل .. منذ أن فكروا .. وقرروا .. ودبروا .

وقبل الدفاع المهمة دون تردد .. وعلى صعوبتها .. ورغم اعتراف المتهمين بالقتل !

وسارع (خالد الاسلامبولى) — قبل أن تدخل هيئة المحكمة — بالاعتراف علنا .. حين قال : (أنا قاتل السادات) .. (أنا قاتل فرعون) .. (أنا قاتل الطاغوت) .. وراح رجال الاعلام يسجلون هذا الاعتراف .. بالصوت .. وبالصورة ..

وعندما سأله (رئيس المحكمة) السؤال التقليدى : (مذنب أم غير مذنب ؟) .. رد بصوت جهورى : (نعم أنا مذنب) .. وقبل أن ينتقل السؤال الى المتهم الثانى (عبد الحميد) كان لابد من أن يتدخل الدفاع لإيقاف هذه الاعترافات .. إن اعتراف عبد الحميد وباق المتهمين (٢٤ متهما) أمر متوقع .. وهذا يعنى أن المحاكمة قد انتهت بمجرد أن بدأت .. وراح الدفاع يوضح الأمر أمام المتهمين لتكون الإجابة على السؤال وليدة فهم سليم .. (نعم خالد ورفاقه الثلاثة قتلوا السادات ..

وهم يفخرون بذلك .. ويشهدون عليه .. لكن .. التهم الموجهة إليهم أكبر من مجرد اتهام بقتل فرد واحد .. إن التهم الموجهة إليهم تتعدى ذلك وتصل إلى الاتهام بقتل كل من قتل أو أصيب مع السادات .. بل وتصل إلى الشروع فى قتل كل من فى المنصة .. والإقرار بالذنب لم يترك للدفاع شيئا يقوله فى هذه التهم الإضافية) ..

وعندما فهم خالد ذلك .. قرر أنه غير مذنب .. وتبعه الباقون .. وتنفس الدفاع الصعداء !

ورحنا جميعا نعمل كفريق واحد .. وزعنا الأدوار كل حسب تخصصه .. فهناك محامون عسكريون أى محامون عملوا بالقضاء العسكرى ولهم خبرة فى هذا النوع من القضايا .. وهناك آخرون لهم ماضيهم وخبراتهم الواسعة بالقضايا السياسية .. بالإضافة إلى عدد لابأس به من المتخصصين فى قضايا الجنايات دون سواها .. وكانت هذه القضية فى حاجة إلى كل هذه التخصصات لأنها كانت قضية جنائية .. لها جناح عسكرى .. وجناح آخر سياسى!!

والقضية بهذا التوصيف ليس لها سابقة فى تاريخ مصر .

واتفق الدفاع على الوقوف أمام المحكمة وقفة رجل واحد .. محام واحد يتحدث نيابة عن الجميع .. لايثير محام نقطة ما أمام المحكمة إلا ويدعمه باقى المحامين فى هذه النقطة سواء بالكلام أو الأوراق أو الملاحظات .. ولايأخذ أى محام موقفا إلا ويأخذ الباقى نفس الموقف .

ونجحت هذه الخطة ..

لكن .. تعنت المحكمة كان أكبر من أى نجاح ..

وكان أول الغيث .. الاكتفاء بأسبوع واحد للمحامين للاطلاع على ملف القضية .. ثم كان قرار سرية الجلسات (ابتداء من الجلسة الثالثة فى ٥ ديسمبر ١٩٨١) (بدعوى) الحفاظ على أسرار القوات المسلحة الخاصة بنظام الخدمة والحراسات والتسليح وغيرها التى تتداول بالجلسات ومراعاة للنظام العام) .. وهو قرار لم تطلبه النيابة العسكرية .. صاحبة الدعوى .. ولم يطلبه الدفاع بالطبع .. وفيما بعد سجلت المحكمة فى أسباب حكمها أنها اتخذت هذا القرار بعد أن استبان لها أن الدفاع كان سيختط له خطا يتضمن التجريح فى شخص رئيس الجمهورية المجنى عليه .. وأغلب الظن أن سرية الجلسات كانت بقرار من جهة عليا .. وهو أمر لم يفصح عنه أى محام فى الجلسات العلنية الأولى والثانية .. فقد صرح وزير الدفاع ــ قبل انعقاد المحاكمة ــ أن القضية ستتداول فى سرية !

ومع تطور سير الدعوى ازداد التعنت ..

ووصل الدفاع والمحكمة ــ فى كثير من الأحيان ــ الى طريق مسدود ..

ومن باب القفز على الأحداث أن نتورط الآن فى رصد الوقائع والتطورات التى أدت الى هذا الطريق المسدود .. إن ذلك يعد طرقا مبكرا على هذا الباب .. وإن كانت هذه البداية قد أوصلتنا بسرعة إليه فإن الأمر كان إجباريا .. ولابد منه .. حيث كان من الضرورى وأنا رجل لاأحترف

الكتابة أن اختار ضربة بداية ملائمة لملعبى .. مهنة المحاماة .. وأن تشرح هذه البداية وتفسر وتبرر علاقتى بتسجيل ورصد هذا الحادث .. الذى سمى بحادث المنصة .. والذى أنهى فترة من حكم مصر وأسدل الستار على بطلها الأول .

إن البداية التى اضطررت إليها .. كان لابد منها ..

لكنها .. لا تنفى أن هناك بداية أخرى .. أصبح من الضروزى أن نلجأ اليها الآن .. وربما على جناح السرعة .. وخاصة أن الأبطال .. والكومبارس .. والمكان والزمان يلحون فى ذلك إلحاحا لايمكن الفرار منه!



الابتسامة الباهتة

٢

يستطيع أى شخص ــ بسهولة ــ أن يرى ويعاين المكان الذى قتل فيه السادات .

إن مسرح الأحداث التى وقعت فى منتصف نهار ٦ أكتوبر ١٩٨١ كان منصة العرض العسكرى الدائمة فى حى (مدينة نصر) .. شهدت هذه المنصة فى دقائق معدودة إحساس السادات بالزهو والقهر .. بالمجد والموت .. بالغطرسة والضعف .. وفيما بعد ارتبط مقتل السادات ارتباطا وثيقا بالمنصة .. وأصبح من الشائع أن يسمى الناس حادث اغتيال السادات باسم (حادث المنصة) .

تقع المنصة على طريق عريض فى مواجهة (النصب التذكارى) للجندى المجهول .. تمر عليها فى كل لحظة من لحظات النهار مئات السيارات الخاصة والمركبات العامة فى تدفق وزحام يفرض على ركابها عدم الالتفات إلى ذلك المبنى الأسمنتى المكشوف الذى يبدو كما لوكان (مقصورة) ملعب كرة أو ستادا رياضيا ..[١] .

فى قلب المنصة توجد مقصورة الشرف الرئيسية .. حيث اعتاد أن يجلس فى صدرها السادات وحوله كبار الضيوف وكبار رجال الدولة .. وتبدأ مقصورة الرئيس بسور عرضه ٣٠ سنتيمترا وسمكه ٥ سنتيمترات ، مغطى بطبقة من الجرانيت الأحمر بها عروق سوداء .. ويرتفع هذا السور عن الرصيف بمتر ونصف المتر فقط .. أى أقل من طول الشخص العادى .

داخل المقصورة ترتفع الأرضية عن مستوى الرصيف بحوالى ٨٥ سنتيمترا فقط .. وتصبح المسافة بينها وبين السور أقل بنحو ٢٠ سنتيمترا .. وذلك حتى يتمكن الجالسون من رؤية ما يمر أمامهم بسهولة .. وحتى يرتفع مستوى صدورهم عن مستوى السور .. ثم يتدرج ارتفاع الأرضية فى ثلاث درجات ، ليتمكن أصحاب المقاعد الخلفية من رؤية العرض .

هذه المواصفات والارتفاعات سهلت ــ دون شك ــ نجاح عملية الاغتيال .. فانخفاض مستوى السور

---

(١) البيانات الفنية عن المنصة مصدرها معاينة النيابة العسكرية بعد الحادث .. وقد كانت هناك معاينة أولى قام بها العميد محمد عبد المنعم حسن رئيس النيابة العسكرية يوم ٨ /١٠ /١٩٨١ ، وكانت هناك معاينة ثانية تمت يوم ٢٥ /١٠ /١٩٨١ بمعرفة العقيد حسين عبد القادر حسن .

جعل خالد الاسلامبولى ورفاقه يطولون السادات .. وجعل أحدهم يقفز وراء السور-إلى داخل المقصورة ليتأكد من تنفيذ الخطة .. ومن أن السادات قد لفظ أنفاسه الأخيرة .

تنتهى المقصورة بجدار خلفى .. يبعد عن السور الأمامى بنحو ٢٠ مترا .. مغطى بالجرانيت الأسود .. على منتصف جزئه العلوى صقر قريش الذهبى .. تحته باب زجاجى ، مقسم إلى ٦ دلف عرضه ٨ر٥ متر وارتفاعه ٢ر٥ متر .. وزجاج الباب من النوع البللورى النقى ، المركب داخل إطارات من النحاس الأصفر الذى كان يبرق مثل الذهب . وعند منتصف السور الأمامى للمقصورة رسم على أرض الطريق خط أبيض ، عمودى على المقصورة ، ويمتد ـ مخترقا عرض الطريق ـ حتى يصل إلى النصب التذكارى .. وعند هذه النقطة بالضبط ولكن خلف السور وقرب الأرضية ، يوجد لوحة رخامية بارزة تشير إلى مكان جلوس رئيس الجمهورية .

عرض الرصيف هنا حوالى ٨ر٣٥ متر .. أمامه طريق صغير لوصول السيارات الرسمية عرضه ٦ر٥ متر .. ويفصل هذا الطريق الضيق عن طريق العرض جزيرتان صغيرتان كلّ بعرض ١٠ر٢ متر مزروعتان بأشجار النخيل . على جانبى المقصورة الرئيسية توجد أربع مقصورات فرعية .. اثنتان يمينا واثنتان يسارا .. والمقصورة الرئيسية منفصلة عن المقصورات الجانبية بحائطين يمتدان من الخلف حتى نهاية المنصة .. ويوصل إلى المنصة من جانبيها سلمان لكل منهما ٥ درجات .

ويعلو المقصورة الرئيسية من الخلف ، مقصورة علوية ، مقفلة ومسقوفة ، خصصت لحرم الرئيس ولباقى زوجات المسئولين والضيوف وعائلاتهم .

□□

حتى منتصف نهار ٦ اكتوبر ١٩٨١ لم يتصور أحد أن هذا المكان سيدخل التاريخ .. ولم يتصور أحد أن طول المقصورة وارتفاع الأرضية وسمك الرصيف ونوع الجرانيت الذى يغطى السور ، أشياء ومقاسات ، سيتوقف عندها المؤرخون .. لقد كان ذلك ـ حتى بداية العرض ـ جزءا من اهتمامات المهندسين والمقاولين فقط .

قبل الساعة الحادية عشرة بقليل من صباح ذلك اليوم ، أقبل موكب السادات بسيارته المكشوفة التى يطل منها وإلى جانبه نائبه حسنى مبارك ، يحف بها من الجانبين ثمانية من الحراس الأقوياء .. ومثلهم من الأمام ومن الخلف .. نفس أسلوب الحراسة المألوف فى موكب الرئيس الأمريكى .

نزل السادات من السيارة الليموزين .. وراح يحيى ضباطه ومستقبليه .. وكان « فى حالة ذهول تام وهو يتحرك كإنسان آلى » على حد وصف (دورين كايز) مراسلة إحدى شبكات التلفزيون الأمريكية فيما بعد .. وكان يرتدى « بزته الرمادية المائلة للزرقة المزينة بعشرات الأوسمة والنياشين والتى صممت له بمعرفة أفخم بيوت الأزياء الأوربية . وإلى جانبه نائبه حسنى مبارك ووزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة بنفس الزى » .

توجه الثلاثة الكبار إلى ضريح الجندى المجهول ، وبينما الموسيقى تعزف السلام الوطنى ، كان السادات يضع إكليلا من الزهور على الضريح .. وبعد انتهاء هذه المراسم ، عادوا إلى المنصة ، وراح

كل منهم يأخذ مكانه فى الصدارة .. انتظاراً لبدء العرض .. وقد كانت البداية ، نفس البداية المعتادة .. القرآن الكريم .. ثم خطاب قصير لوزير الدفاع .. ثم استئذان قائد الطابور ..

فى مكانه فى قلب الصف الأول ، حاول السادات أن يغالب اليأس والقهر بالمبالغة فى التظاهر بالكبرياء .. وحاول أن يخرج من عزلته والأزمات التى تحاصره بابتسامة باهتة ، كانت تموت على شفتيه قبل أن تولد !!

إن الذين حاولوا قراءة وجه السادات فى تلك الدقائق ، كانوا كمن يحاول قراءة لوحة فرعونية باللغة الهيروغليفية قبل اكتشاف حجر رشيد .. على أن هؤلاء وغيرهم اكتشفوا بسهولة اختفاء شبكة الحراسة أمام المنصة ، ولاحظوا أن حرسه الأمريكى الخاص المكون من ١٢ خبيرا قد تراجعوا إلى الخلف ..

لقد بدأ العرض الآن .. وجلس الجميع فى استرخاء يتابعون تدفق القوات .. ومراقبة الحركات البهلوانية المزودة بالألوان لأسراب طائرات الميراج .. وبينما طائرات الميراج تشد الأنظار إلى السماء كانت الدبابات والمدرعات والشاحنات التى تجر المدافع تتوالى على الأرض ..

وفجأة ..

وحوالى الساعة الثانية عشرة ظهرا .. وقفت إحدى عربات (الكراز) التى تقطر مدفعاً عيار ١٣٠ مم أمام المقصورة وقبل أن ينتبه أحد ، فتح باب من أبواب جهنم .. وراحت القنابل والرصاصات تنهمر فى اتجاه السادات .. وبعد حوالى ٤٠ ثانية كان قد فارق الحياة .

□□

إن السيناريو الحقيقى لقتل السادات لايبدأ بسرد تفاصيل تلك الثوانى التى مرت على كل من كان فى المنصة كالدهر .. فهذه التفاصيل — فى الواقع — كانت تمثل المشاهد الأخيرة فى هذا السيناريو المثير .. أما المشاهد الأولى فتبدأ قبل ذلك بساعات طويلة .. تبدأ فى يوم الأحد ٤ أكتوبر .. قبل التنفيذ بليلتين .. فى مساء ذلك اليوم استقل خالد الاسلامبولى وعبد الحميد عبد السلام وعطا طايل وحسين عباس ، سيارة فيات (١٢٤) يملكها عبد الحميد وقادها خالد بنفسه ، واخترقوا حى (مصر الجديدة) إلى حى (مدينة نصر) وعندما وصلوا إلى مكان المنصة ، نزلوا جميعا من السيارة .. وراحوا يقيسون المسافة بين المقصورة والخط الأبيض الموازى لها ، والذى ستسير عليه السيارة الكراز .. وقاموا بعمل (بروفة) سريعة على كيفية إلقاء القنابل ،مستخدمين فى ذلك الحجارة .. وكانوا وهم يقومون بهذه (البروفة) يتدربون على اسقاط القنابل على مسافة بعيدة عن المنصة ، لأن الهدف من إلقاء القنابل — كما قالوا فيما بعد — لم يكن القتل وإنما إحداث الفوضى والذعر ، حتى يمكن اصطياد السادات بسهولة .. وكانت الحجارة التى التقطوها من الطريق فى حجم قبضة اليد .

بعد (البروفة) اتفقوا على أن يتوجه عبد الحميد وعطا وحسين إلى منطقة الخيام ، خلف ستاد

القاهرة الرياضى ، حيث كانت تتمركز القوات المشتركة فى العرض .. على أن يتأخر خالد بعض الوقت ويصل بعدهم حتى لايثيروا الشك ..

قدم الثلاثة أنفسهم ــ فى مقر وحدة خالد ــ على أنهم ملحقون من اللواء ١٨٨ مدفعية .. ويبدو أن خبرتهم العسكرية ، وأسلوبهم فى الدخول ، واختيار هذا الوقت من الليل ، وقامة عبد الحميد المديدة ، ونظراته الفاحصة ، يبدو أن كل هذه الاعتبارات كانت كفيلة بأن تخلق لدى جنود الوحدة إنطباعا بأن هؤلاء الثلاثة ليسوا مجرد جنود عاديين .. أو أنهم لايمكن إلا أن يكونوا من أفراد المخابرات العسكرية .. وكان هذا الانطباع كافيا ليسمحوا لهم بالدخول ، دون حاجة لإبراز خطاب الإلحاق المزور .. الذى تخلصوا منه بعد ذلك .

بعد منتصف الليل وصل خالد إلى مقر تمركز وحدته .. وتم إخطاره بحضور الجنود الملحقين الثلاثة بدلا من الجنود المتغيبين .

وحتى يقضى خالد على أى فرصة شك يمكن أن تتولد حوله قام بـ (تكدير) زملائه الثلاثة(٢) عقابا لهم على تأخرهم فى الحضور .. فأمر أحدهم بالعمل (مراسلة) له ، ليكون فى الظاهر فى خدمته ويكون ــ فى الحقيقة ــ بالقرب منه .. وذلك بدلا من جندى المراسلة المعين لخدمته من السرية الأولى .. الجندى ناجى لمعى نظير ، الذى كان قد طلب أجازة فى مساء السبت لمدة يومين ، على أساس أنه ليس مدرجا فى كشوف قوات العرض .. وقد حصل بالفعل على تصريح الأجازة الذى كان ينتهى مساء يوم العرض(٣) على أن يعود إلى مقر الوحدة الأساسى .. ومن باب « التكدير » أيضا عين خالد « الجندى ــ الملحق » عبد الحميد ومعه « عطا » لحراسة مخزن الذخيرة الذى كان عبارة عن خيمة ،وضع السلاح ــ فى صندوقين ــ داخلها . بعد أقل من ٢٤ ساعة .. وفى الساعة الخامسة من مساء اليوم التالى (الاثنين ٥ أكتوبر) كان جنود الوحدة فى حركة دائبة .. كانوا يقومون بأعمال النظافة الشخصية ، ويجهزون ثيابهم التى سيرتدونها فى العرض ، ويراجعون أسلحتهم بعد أن انتهوا من صيانتها .. فى ذلك الوقت تقريبا ، استدعى خالد جنديا اسمه (سيد محمد أحمد خليفة) إلى مكتبه .. إن هذا الجندى هو المسئول عن عهدة سلاح الكتيبة .. وقد طلب منه خالد أن يسلم العهدة إلى الجندى الجديد الملحق (عزت عبد السلام) الذى هو فى الحقيقة(عبد الحميد عبد السلام) .. الذى جاء إلى خيمة خالد ووقع ايصال استلام البنادق والرشاشات الخاصة بالكتيبة .. وكانت حجة خالد فى نقل عهدة السلاح لعبد الحميد أن الجندى (سيد خليفة) سيضاف إلى القوة المشتركة فى العرض .. وعليه أن يتفرغ للاستعداد لهذه المهمة .

وبثقة .. أمر خالد الجنديين عزت عبد السلام وسيد خليفة بنزع إبر ضرب النار ــ حسب

---

(٢) التكدير : تعبير عسكرى يقصد به تأنيب الرتبة الأقل أو تكليفها بأعمال فوق ماتكلف به عادة .

(٣) أقر بذلك الجندى ناجى لمعى فى صفحة ٦١٤ من التحقيقات ، وقال إنه تفاهم على الأجازة مع رقيب السرية الأولى سعيد السيد حسين .

التعليمات ــ من البنادق لتأمين العرض .. ثم أمر الجندى سيد خليفة بالتوجه إلى أفراد القوة لينبه عليهم بالنوم بجوار المدافع حتى الفجر .. واستدعى عطا الذى أصبح اسمه (أحمد) ليساعد عبد الحميد فى تمييز ثلاث بنادق ، لم تنزع منها إبر ضرب النار بوضع (كهنة) قطعة قماش قديمة ، فى فوهة كل منها ، بألوان تخالف ماوضع فى باق فوهات البنادق .. هذا أمر طبيعى ، يحدث ــ عادة ــ حتى لاتدخل الأتربة فى فوهة البندقية ، التى غالبا ماتكون فى حالة تشحيم ، فيترتب على ذلك عطب فى الأجزاء الداخلية يستغرق وقتا وجهدا فى إصلاحه .. وقد يترتب على اكتشاف التراب مجازاة الجندى ، وهذا أيضا أمر طبيعى بالنسبة لخالد الاسلامبولى ، الذى اشتهر وسط جنوده بشدته كضابط وصرامته العسكرية .

تجمعت إبر ضرب النار الخاصة بتسليح الكتيبة .. تسلمها خالد .. وضعها داخل كيس نايلون فى حقيبته السمسونايت .. ومن المؤكد الآن أن عدد إبر ضرب النار أقل بثلاث من العدد المطلوب ، فكان أن أضاف خالد العدد الناقص من إبر ضرب النار التى كان قد أحضرها له محمد عبد السلام فرج مع القنابل وخزائن الرصاص .. وقد فعل خالد ذلك ، حتى لايفاجأ بمن يمكن أن يفتش على هذه الإبر ، ويكتشف العجز فتتعرض الخطة إلى الكشف .. وكانت القنابل (وعددها أربع) فى حقيبة السمسونايت ، فأخذها ووضعها فى خوذة تخصه تحت السرير .. وراح يساعد عبد الحميد ، وعطا ، وحسين عباس (اسمه الجديد كان جمال) فى تعبئة خزائن البنادق الآلية .

□ □

لا أحد يعرف كيف قضى الأربعة ليلتهم .. لكن .. الطبيعة الإنسانية تشير إلى أنهم لم يستغرقوا فى النوم .. وربما لم يعرفوا مذاقه .. فعندما راح أحد جنود (الوحدة) يؤذن لصلاة (الفجر) كانوا أول من قفز من الفراش وبنشاط مذهل راحوا يغتسلون .. ووراء خالد الاسلامبولى أدى الجميع أولى فرائض ذلك اليوم .

انتهت الصلاة .. تناول الجنود إفطارهم .. اصطفوا فى طابور بجوار العربات والمدافع .. وفى تمام السادسة صباحا كان كل شىء معدا .. كل جندى يعرف بدقة مكانه .. ويعرف ماذا سيفعل ؟.. وكان خالد فى ذلك الوقت يقف أمام جنوده وفى يده (الخوذة) وبداخلها القنابل الأربع .. أما خزانة (الرشاش) فكانت فى جوربه .. لم يكن خالد يحمل سلاحا .. وليس من حقه ــ أصلا ــ أن يحمل أى نوع من الأسلحة ، حتى الشخصية ، لأن التسليح فى العروض العسكرية قاصر على الجنود وصف الضباط فقط .. وتسليح الجنود بندقية آلية روسى ، ماعدا سائقى العربات فتسليحهم رشاش .. ولأن خالد سيجلس بجوار السائق فى (كابينة) العربة الأولى ولأن رشاش السائق سيكون بينهما فقد رتب خالد نفسه على أن يحصل على الرشاش بعد أن يخرج الخزانة من جوربه ويضعها فى الرشاش ليكون جاهزا للاستخدام !!

أرسل خالد سائق العربة ليشترى له (سندوتشين) للإفطار .. واستجاب السائق .. فسارع خالد باستبدال خزانة الرشاش فوضع المعبأة مكان الفارغة .. ومد يده إلى عبد الحميد فى وقت

مناسب بقنبلتين .. واحدة له .. والأخرى لعطا طايل .. وبعد دقائق عاد السائق حاملا السندوتشين ليجد كل شيء قد تم دون علمه .. ولم يأكل خالد السندوتشين ، وانما طلب من السائق ان يأكلهما نيابة عنه .. وربما مكافأة له .

حانت ساعة الصفر .. وبدأ (قول) العرض يزحف نحو الهدف .. لكن الهدف أمامه عوائق وأخطار .. والعوائق والأخطار مصدرها الأمن والتفتيش .. إن نوع الأمن والتفتيش يختلف من مرحلة إلى أخرى .. فى مرحلة (التمركز) يكون الأمن مسئولية قادة السرايا وقائد (عناصر الوحدة) وهو بالنسبة لكتيبة خالد الاسلامبولى .. كان خالد الاسلامبولى نفسه !!

المرحلة الثانية .. مرحلة (الخروج) من أرض التمركز إلى أرض العرض ، فهى مسئولية المخابرات الحربية .. إن مندوبى المخابرات الحربية يستخدمون مايسمى (التفتيش العشوائى) .. أو التفتيش بالعينة ، بأن يختار الواحد منهم بعض الأسلحة التى فى يد الجنود ويتأكد من خلوها من الذخيرة وإبر ضرب النار .. وقد حدث هذا التفتيش فعلا مع جنود الاسلامبولى .. جاء أحد الضباط وتفحص العربات واختار بعض الجنود للتفتيش على أسلحتهم ، لم يكن منهم عبد الحميد وعطا وحسين عباس .. بل لم تكن عربتهم هى التى اقترب منها الضابط .. وبعد أن انتهى التفتيش ركب الضابط دراجته البخارية التى جاء بها ، وانطلق فى عكس اتجاه سير العرض ليستكمل تفتيشه على باق العربات .

أما المرحلة الثالثة .. فهى مرحلة الخطر الأكبر .. مرحلة دخول العربات منطقة تفتيش أمن رئاسة الجمهورية .. الجهاز التابع للرئيس مباشرة .. وفى هذه المرحلة يكون التفتيش أدق .. وغير عشوائى .. وبأجهزة الكترونية حديثة .. لكن هذه المرحلة مرت دون أى إزعاج لخالد ورفاقه بالمرة (!!) ودخلت عربتهم إلى الخط الأبيض (الخط الحرام لمنطقة العرض) .. ثم تحركت بسهولة نحو الهدف ..

إن كل شيء أصبح جاهزا الآن للتنفيذ .. الرشاش ممتلىء بذخيرة الموت وكذلك البنادق الثلاث .. والقنابل الأربع نصفها فى كابينة العربة والنصف الآخر فى صندوقها .. وخالد من جانبه أعاد ترتيب جلوس الجنود فى الصندوق بما يسمح بتنفيذ خطته .. ونبه عليهم بالنظر أمامهم فى صرامة .. وقال لهم : (كل واحد وشه قدام على طول) علشان لوحصل تصوير يبان إنكم قاعدين مضبوطين !(٤) ونفذ الجنود الأمر بدقة .

أمام (القول) الذى يقوده الاسلامبولى كانت هناك عربة (تحشرج) وتسير بسرعة أقل ، نتيجة خلل فنى فى محركاتها ، لم يستطع السائق أن يعالجه وهو فى كابينة القيادة .. ولم يثر ذلك اهتمام أو فزع أحد لأنه قد سبقها حادث مشابه ، حينما تعطلت دراجة بخارية فى مقدمة طابور العرض ، ووقع

(٤) قال ذلك فى التحقيقات أحد أفراد العربة وهو الجندى صبحى عبد المقصود محمود ، وقد جاء فى التحقيقات أيضا أن خالد كرر هذا التنبيه وقال : (كل واحد يقعد مضبوط لغاية الساعتين دول مايعدوا على خير) وطلب من الجنود أن يقرأوا الفاتحة على الشهداء .

قائدها عليها ، وحمله رجال الأمن بدراجته بعيدا .. لذلك لم يلفت وقوف عربة الاسلامبولى الانتباه .. ولا القلق .. وسهلت الأعطال السابقة المهمة بصورة غير متوقعة .. وأجهزت الطائرات ـــ التى كانت تعوى وتتلوى فى ذلك الوقت فى السماء ـــ على باقى الانتباه .

إن الطائرات كانت تسحب العيون وراءها إلى السماء .. وكانت تتحرك بعنف وانقضاض وعلى ارتفاع منخفض إلى حد أثار الرعب فى نفوس البعض الذى تصور أنها يمكن أن تقتحم المنصة الرئيسية وقد تدكها .. أو على الأقل يمكن أن ترتطم بها .. لكن .. الخطر فى الحقيقة لم يكن من الطائرات .. كان الخطر أمامهم على الأرض .. يزحف ببطء وهدوء وثقة ودون أى إثارة للمخاوف ..

وصلت العربة إلى المنصة الفرعية (على يسار المنصة الرئيسية) .. وفى تلك اللحظات كان المذيع الداخلى للعرض يعلن قدوم المدفعية .. قال (والآن تجىء المدفعية) .. وأضاف (إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى) « صدق الله العظيم » .. ولأن صوت الطائرات جعل من المستحيل أن يسمع صوت المذيع فقد كان أسهل على خالد الاسلامبولى أنه يسمعه من راديو صغير على تابلوه العربة .. وما إن انتهت تلك العبارة حتى كانت السيارة فى نقطة منتصف المنصة .. وعند هذه النقطة توقفت العربة .. وبدأ الهجوم الجرىء .

□□

أمر خالد السائق بالتوقف .. نزل من العربة .. ألقى بأول قنبلة .. سقطت القنبلة على بعد قليل من سُور المنصة .. أنتصب عبد الحميد فوق العربة .. ألقى القنبلة الثانية .. سقطت القنبلة على بعد خطوات من مكان سقوط القنبلة الأولى .. انتصب عطا طايل وحسين عباس بدورهما فوق العربة .. صوبا بندقيتيهما إلى منتصف المنصة فى اتجاه السادات .. عاد خالد إلى العربة .. خطف الرشاش .. انطلق كالسهم فى اتجاه المنصة .. رصاصات عطا وحسين تشكل له ساترا من النيران يحميه .. عبد الحميد يقفز من العربة .. يلحق بخالد على يمينه .. خلفهما بثلاث خطوات كان عطا طايل من ناحية اليسار .. وأخيرا كان حسين عباس الذى تعطل نتيجة سقوطه تحت عجلات المدفع (الكورى) الذى تجره العربة .

تشكيل هجومى يسمى فى قاموس العسكريين برأس الحربة .. وهو نوع من التشكيلات التى تستخدمها أحيانا فرق كرة القدم ، ويعرفها كل من يتابع مباريات الدورى العام والكأس .
ضغط خالد على الرشاش بتحكم مذهل .. وخرجت ثلاث رصاصات منه .. ثم فوجىء بمقعد من طراز (ايديال) المعدنى يطير فى الهواء من المنصة ويصطدم بالرشاش الذى وقع على الأرض .. وعندما التقطه خالد من جديد وحاول استخدامه ، اكتشف أنه معطل .. ألقى خالد بالرشاش على الأرض وأخذ بندقية حسين عباس منه ، بعد أن لاحظ أن الاجهاد قد سيطر عليه ،بسبب مرض القلب الذى يعانى منه ، وأشار إليه بالانصراف وكان عبد الحميد قد التف من يسار المنصة وقبل أن

يتقدم أكثر أصابته طلقات أحد الحراس فى بطنه .. ولم يتردد عبد الحميد فى أن يصوب سلاحه فى مواجهة مطلق الرصاص ، لكنه فوجىء بالرجل يرفع طفلا صغيرا فى وجهه .. يحتمى به ربما لنفاد ذخيرته وربما لأنه أحس بالخطر .. ابتسم عبد الحميد ابتسامة ذات مغزى ثم قفز داخل المنصة ليتأكد من أن السادات قد مات .. وكان سونكى بندقيته وهو يقفز مشهرا ومستعدا لأن يطعن به صدر وبطن السادات إذا كان لايزال حيا .. لكن السادات كان جثة هامدة !

فى أقل من دقيقة انتهت العملية وقتل (الرئيس المؤمن) .. وقبل أن تكتمل ثوانى تلك الدقيقة — التى مرت كالدهر — كان عطا وعبد الحميد ينسحبان بسرعة من أمام المنصة فى اتجاه مسجد « رابعة العدوية » .. وبعد أمتار قليلة تعرضا لرصاصات من أسلحة رجال المخابرات العسكرية .. وأصابتهما تلك الرصاصات[٥] وسقطا على الأرض .. وما إن سقطا على الأرض حتى انهال رجال المخابرات والشرطة العسكرية بالاعتداء عليهما حتى كادا أن يقتلا ، لولا أن تدخل من أنقذهما حتى يمكن التأكد من شخصياتهما .. فى تلك اللحظة كان خالد بين المنصة الرئيسية والمنصة الفرعية ويتجه — دون أن يدرى — من منطقة تتواجد فيها قوات الحرس الجمهورى بكامل تسليحها .. وعلى بعد لايتجاوز ١٥٠ متراً من المنصة سقط خالد برصاصات جديدة أصابته فى أمعائه وقدمه بخلاف الرصاصات التى كانت قد أصابته عند المنصة .. وعومل بنفس المعاملة التى عومل بها عبد الحميد وعطا ، إن لم تكن أشد باعتباره آخر المقاومين .

□□

من سخرية القدر أن خالد وعبد الحميد وعطا نقلوا إلى نفس المستشفى الذى نقل إليه السادات .. مستشفى (القوات المسلحة) على نيل ضاحية (المعادى) .. لقد نقل السادات فى طائرة عمودية هيلكوبتر من طراز (جازيل) بينما نقل الآخرون فى إحدى السيارات العسكرية .. وفى مستشفى المعادى أعلنت حالة الطوارىء وانقسم أمهر الأطباء والجراحين الذين يعملون بها إلى فريقين .. فريق يعالج السادات وفريق يعالج الذين قتلوه .. لكن مهارة الفريق الذي حاول إنقاذ السادات لم تكن — وحدها — تكفى .. إذ أنه كان قد فارق الحياة بالفعل قبل أن يرفعوه من تحت مقاعد المنصة التى غطوه بها وكوموها عليه .

□□

لسنا فى حاجة أن نعيد تصوير مشاهد الفزع والفوضى والاضطراب التى كان عليها كل من كان فى المنصة بعد الحادث .. فهذه المشاهد أصبحت محفوظة .. وربما محفورة فى أذهان الناس بعد ما شاهدوه من أفلام وصور ، وبعدما قرأوه فى كتب تصور ماجرى .. على أن من المفيد أن نذكر — الآن — أن جزءا مما حدث كان سببه تصور البعض أن عملية قتل السادات كانت جزءا من عملية

---

(٥) لم يكن مسموحا لرجال المخابرات العسكرية بالاقتراب من المنصة الرئيسية وهذا ماأخر تدخلهم حتى هرب خالد وعبد الحميد بعيدا عن المنصة واقتربا من المنطقة المسموح لرجال المخابرات العسكرية التواجد فيها .

أكبر ، للاستيلاء على السلطة .. وكان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية (المسئول الأول عن الأمن الداخلى) النبوى اسماعيل ممن آمنوا بهذا التصور فشوهد وهو يهرب وترك المنصة إلى مخبأ أمين اختاره بنفسه تاركا زوجته فى المنصة وسط المولولين ، ولم يسترد الرجل شجاعته ، ولم يعد للظهور على وجه الأرض إلا بعد أن تأكد من خطأ إعتقاده .. وعندما راح يمارس عمله مره أخرى ، لم يستطع أن يتخلص من أوهامه ومن عاداته القديمة وراح يسطر التقارير الأمنية التى أظهر فيها أنه كان على علم بالمؤامرة قبل وقوعها ، وأن أحدا لم يسمع بنصيحته .. ومن باب الرهان على المستقبل.. أنهى تقريره بما يؤكد أنه الوحيد من بين رجال الأمن المؤهل لحماية الرئيس الجديد !!

□□

ليس من الصعب أن نتخيل الصورة التى أصبحت عليها المنصة بعد الحادث .. وليس من الصعب أن نقارن بين صورتها قبل العرض مباشرة وبعد الاغتيال مباشرة .. إن هذه المقارنة لاتحتاج أن نتوقف عندها لأنها أصبحت جزءا من واقعة لن ينساها الجيل الذى عاصرها .. وإن كان من المفيد الأن أن نتابع معاينة النيابة العسكرية التى تمت صباح يوم ٨ أكتوبر ، بعد يومين تقريبا من الحادث .. إن تقرير المعاينة الذى كتب بمعرفة رئيس النيابة العسكرية العميد محمد عبد المنعم أحمد حسن يرصد بعض الملاحظات الهامة التى تكمل لنا صورة ماحدث :

١ ــ تبين عند إجراء المعاينة أن المنصة الرئيسية أخليت من المقاعد والأثاثات وإن كان مايزال بها بعض المصاطب الخشبية .

٢ ــ شوهدت آثار طلقات نارية بالحائط الأمامى للمقصورة الرئيسية .. كما شوهد كسر بالافريز الرخامى للحائط الأمامى للمقصورة .. وشوهدت آثار طلقات نارية بالخلفية الرخامية السوداء لصورة صقر قريش بخلفية المقصورة ، وبالباب الزجاجى الذى يؤدى إلى الصالون الملحق بالمقصورة .. وكان زجاج إحدى ضلف الباب مهشما تماما ، كما كان زجاج ضلفة أخرى مهشما ومازالت بقايا قطع الزجاج متناثرة .. وشوهدت آثار طلقات فى مواضع مختلفة من سقف المنصة الذى كان فيه بعض الكسور الصغيرة ومن أرضية المنصة وفى الأجزاء العلوية من الحائطين الجانبيين .

٣ ــ وجدنا بالرصيف الممتد أمام المنصة آثار حفرتين ملئتا حديثا بالملاط ، الأولى تقع على مسافة ١٨٠ سنتيمترا من سور المنصة وإلى يسار الخط الأبيض بحوالى مترين أبعادها ١٠ × ١٠ سنتيمترات ، والثانية تقع على بعد ٦٫٤٠ متر من سور المنصة وإلى يسار الخط الأبيض بحوالى ٥٫٥ متر بنفس الأبعاد .. وقد أخطرنا الرائد حسين حسن عمر المصاحب لنا فى هذه المعاينة أنه عقب الحادث شوهدت حفرة ثالثة فى الجزيرة الخضراء تخلفت عن إحدى القنابل الثلاث التى انفجرت فى الحادث وقدتم ترميم المكان .

وفيما بعد أخذ على النيابة العسكرية أنها تأخرت ٤٥ ساعة بالضبط على المعاينة[٦].. وخلال تلك

---

(٦) على أساس أن القبض على خالد ورفاقه كان فى حوالى الساعة الواحدة من بعد ظهر ٦ /١٠ /١٩٨١ وأن النيابة العسكرية بدأت المعاينة فى الساعة العاشرة من صباح ٨ /١٠ /١٩٨١ .

المدة التى تعد كبيرة فى عرف جهات التحقيق خاصة فى حادث خطير يمكن أن تكون له أبعاد سياسية وأمنية مثل حادث اغتيال السادات اكتشفت النيابة العسكرية ترميم بعض آثار الحادث ، واكتشفت جمع فوارغ الرصاص ، والأسلحة ومعظم ماتخلف عن الحادث .

إن ماتخلف عن الحادث والذى وصل إلى النيابة العسكرية فى صورة أحراز أشياء متنوعة .. ومتعددة .. وتثير الدهشة والاستغراب أيضا .

وحتى نرصد هذه الأحراز بدقة وأمانة فإننا لابد أن نعود إلى تقرير الطب الشرعى الذى قدم — فيما بعد — للقضية التى كان المتهمون فيها خالد الاسلامبولى وآخرين[7] وقد تضمن التقرير مايلى :

الأسلحة النارية :[8]

حسب التقرير كانت الأسلحة المضبوطة والمحرزة عبارة عن ثلاث بنادق آلية متماثلة عيار ٧٫٦٢ مم ومدفع رشاش بور سعيد وخزنة خالية وخزنة بها طلقات .. ضبطت البنادق الثلاث بجوار المتهمين .. وبكل منها سونكي وقايش .. وهذا الطراز من البنادق طراز روسى « بماسورة مشخشنة طولها حوالى ٤٠ سم مميزة بأربعة ميازيب يمينية » أما طول السونكى فحوالى ٢٠ سم .. والخزانة من النوع المقوس ، وتسع ٣٦ رصاصة .. والبنادق الثلاث المضبوطة حفر على أجهزة إطلاقها الأرقام التالية : رقم ٧٩٧٧ — ك ورقم ٤١٢٣ — م ورقم ٣١٠ — ٨١٥ — م .. وحسب التقرير كانت البنادق الثلاث سليمة (وقد نجحت تجربة إطلاقها للحصول على الأظرف المطلوقة منها للمقارنة مع ماعثر عليه بمكان الحادث) .

وكان الحرز الخامس عبارة عن رشاش قصير ٩ مللى — طراز (بور سعيد) رقم ٧٧٥٠٩ وهو صناعة مصرية ، وماسورته مشخشنة طولها ٢٢ سم (مميزة بوجود ستة ميازيب يمينية الاتجاه) .. « والرشاش كامل الأوصاف وجهاز إطلاقه سليم ، وصالح للاستعمال وقد نجحت تجربة إطلاقه للحصول على الأظرف المطلوقة احتياطيا » ومع هذا الرشاش ضبطت خزانة خالية من الطلقات ، وأخرى بها ١٦ طلقة عيار ٩ م مما يستخدم فيه .. وخزانة هذا النوع — أصلا — تسع ٣٦ طلقة .. (والطلقات الموجودة متماثلة وحية كاملة وسليمة وكبسولاتها خالية مما يمنع من صلاحيتها للاستعمال ، ومحفور على قاعدة كل منها (ج . ع . م . — ٧٨ — ٣٧) وطول الطلقة الحية ٣٩مم وطول ظرفها النحاس ١٩مم والمقذوف اسطوانى وقمته قمعية وبعد استخراجه وجد طوله ١٤مم وقطره ٩مم) .

---

(٧) يحمل التقرير رقم (٢ طب شرعى — سياد / ١٩٨١ ويقع فى ١٣ صفحة ، ومحرر فى تاريخ ١٩ /١٢/ ١٩٨١ ، وموقع من د . رمزى أحمد محمد مدير مصلحة الطب الشرعى (وزارة العدل) و د . فرج أسعد نائب كبير الأطباء الشرعيين ، و د . صبحى اسكندر نائب كبير الأطباء الشرعيين و د . عبد الغنى سليم البشرى كبير الأطباء الشرعيين ومستشار وزير العدل .. وقد أعد التقرير بناء على مذكرة من نائب المدعى العام العسكرى الإجراء المعاينة من وجهة نظر الطب الشرعى ولفحص الأسلحة ومخلفات إطلاق النار .

(٨) ص — ٤ من التقرير .

طلقات البنادق :(٩)

طلب الأطباء الشرعيون من نائب المدعى العام العسكرى عينات من (طلقات حية) للبنادق الآلية المضبوطة ، فوردت لهم العينات بالفعل ، وتبين من فحصها أنها من طرازين أحدهما روسى . والثانى مصرى يحمل الحروف الأولى من اسم (الجمهورية العربية المتحدة) وهو الاسم الذى استبدله السادات باسم (جمهورية مصر العربية) .

الطلقة الحية الروسى تتكون من مظروف نحاسى ارتفاعه ٣٩م وحول الكبسولة دائرة حمراء ، وهى معبأة ببارود عديم الدخان ومقذوف (رصاصة) مدببة القمة ومسلوبة القاعدة (أى زورقية الانسياب) طولها حوالى ٢٦٫٥ مم . أما الطلقة الحية المصرى فتتكون من مظروف نحاسى ارتفاعه ٣٩م خالية من العلامة الحمراء ، معبأة بكمية واضحة من البارود عديم الدخان ومقذوف (رصاصة) قمعية قمتها مدببة وارتفاعها حوالى ٢٣٫٥م .

ولاأحد يستطيع أن يعرف أى رصاص قتل السادات بالضبط .؟ الطراز الروسى أم الطراز المصرى ؟ وليس لجنسية الرصاص أى دلالة سياسية بالطبع !

القنابل الدفاعية(١٠)

حسب تقرير الطب الشرعى انفجرت ثلاث قنابل من التى ألقيت على المنصة وبقيت الرابعة حية كما هى ، دون أن تنفجر .. وهذه القنابل دفاعية وليست هجومية .. صناعة مصرية .. غلافها الخارجى عليه طلاء أصفر وحول منتصفه شريط معدنى يماثل ويطابق فى جميع أوصافه الأشرطة الثلاثة التى عثر عليها بمكان الحادث .

وتتكون القنبلة اليدوية من هذا الطراز من سوسته وياى وإبرة ومفجر ومادة متفجرة عبارة عن صف من قطع معدنية على شكل أنصاف مكعبات هى التى تتطاير عند حدوث الانفجار .

مخلفات الرصاص والقنابل :(١١)

وحسب نفس التقرير عثر فى مكان الحادث على عدد من فوارغ الطلقات يزيد على الستين ، وعثر على بعض الطلقات الحية .. هذا بالنسبة لطلقات البنادق الآلية ، أما بالنسبة لفوارغ رصاصات الرشاش فكان العدد قليلا جدا .. وعثر على مقذوف وشظية ملوثة بالدم ، ضبطا فى مكان اغتيال السادات .

كما عثر على ٣ شرائط نحاس للغلاف الخارجى للقنبلة الدفاعية و٩ شظايا مربعة الشكل من الأجزاء الداخلية لنفس القنبلة ، وتم ضبطها فى المكان الذى اغتيل فيه السادات .

---

(٩) ص ــ ٥ من التقرير .

(١٠) ص ــ ٦ من التقرير .

(١١) ص ــ ٦ وص ــ ٨ من التقرير .

مضبوطات أخرى :[١٢]

وحتى نستكمل وصف المنصة بعد الحادث ، نؤكد أن هناك أشياء أخرى كانت بها وضبطت وحرزت بعد ذلك .. منها كتاب صادر من فرع الشئون الدينية بإدارة الشئون العامة للقوات المسلحة عنوانه (من فيض الرحمن فى تربية الانسان) عبارة عن أحاديث للشيخ متولى الشعراوى ، وكان الكتاب ملطخا بالدماء .. ومنها ١٠ صور (نيجاتيف) عندما طبعت كانت لصور فوتوغرافية أخذت لمكان الحادث ، أثناء الحادث .. ومنها منديل أبيض به خطوط خضراء وآثار دماء .. ومنها مجلة مصورة عنوانها الرئيسى (٦ اكتوبر القوة والسلام) بها ثقب قطره ٧ × ٤ سم ، وبها كميات من الدماء المتجلطة ، وعليها كارت باسم الفريق محمد عبد الحليم أبو غزالة .. ومنها (ملاية) بيضاء ٢ر١م × ٢ م بها آثار دماء متناثرة وفى أحد أطرافها ثقب قطره ٣ سم .. ومنها ورقة بيضاء عليها عبارة (مع تحيات الشئون المعنوية للقوات المسلحة) وهى ملطخة بالدم من وجهيها .. ومنها بطاقات دعوة ملطخة بالدماء للواء عبد الستار أمين ، وللدكتور صبحى عبد الحكيم ، وفكرى مكرم عبيد ولغيرهم .

□□

لم يستطع أحد أن يفسر وجود (الملاية) البيضاء فى المنصة !

وبدا وجودها مثيرا للدهشة .

وفى الصفحة السابعة من تقرير الطب الشرعى كان هناك لغز آخر .. فقد وجدت قطعة من معدن رمادى خفيف الوزن على هيئة أذن ، على جزء منها طلاء أسود وهى مخالفة لما يتخلف عن إطلاق الرصاص أو عما يتخلف عن القنابل المتفجرة فى الحادث .

ثم .. راحت الألغاز تتوالى .. وراح الشك يتزايد .. وراحت التفسيرات تتوالى .. لكن .. الشىء المؤكد حتى الآن .. أن المنصة انقلبت من (كوشة) عرس إلى (ساحة) للموت !!

---

(١٢) ص — ١٠ من التقرير .

الأمـن أولـ من يعـلـم !

٣

قبل اغتيال السادات ...

كان خالد الاسلامبولى معروفا لدى أجهزة الأمن .. ومن المؤكد أنه كان من أصحاب الملفات فى مباحث أمن الدولة .. والمخابرات الحربية ..

ففى ٨ يناير ١٩٨٠ ، أرسلت مباحث أمن الدولة إلى المخابرات الحربية كتابا رقم ١٦٢ ، ذكرت فيه أن الملازم أول خالد أحمد شوقى الاسلامبولى ، الضابط بالمدفعية ، يعتنق فكر « طه السماوى » [1] .. وأنه سبق أن اصطحب أمير الجماعة إلى بلدته .. نجع حمادى لحضور عقد قران شقيقته ..

وفى يوم ١٩ مايو من نفس العام ، استدعته المخابرات الحربية .. وناقشه أحد رجالها فيما نسب إليه .. وانتهى النقاش بأن كتب خالد بخط يده إقرارا تضمن عدم انتمائه للطرق والجماعات المتطرفة ، وأنه لن يسعى – بعد الآن – إلى لقاء أبرز أمراء تلك الجماعات فى نجع حمادى ، وعلى رأسهم : حلمى عبد المغيث ، وطه السماوى .

وفى اليوم التالى أوصت المخابرات الحربية بوضع خالد تحت المتابعة السرية النشطة ، داخل وحدته .. وإعادة التحرى عنه بعد شهرين للتأكد من أنه لم يعد يتصل بتلك الجماعات ، فعلا .. لكن التوصية الأخيرة عدلت بمعرفة نائب المدير ، لتكون المتابعة كل ٣ شهور فى وحدته ، وسكنه !

وفى أول يونيو .. بعد عشرة أيام خرج « تنبيه » من المخابرات الحربية ، بوضع خالد تحت المتابعة ، وموافاة الإدارة بتقارير دورية ، شهرية عنه ، وعن ميوله ، واتجاهاته ، ونشاطه .

وبعد حوالى الشهر تضخم ملف خالد الاسلامبولى بالتقارير ..

ولا بد أن نشر بعض من هذه التقارير سيقول لنا الكثير مما يمكن قراءته بين السطور ..

---

(١) طه السماوى أحد الذين اتهموا بالتطرف دينيا وسبق اعتقاله أكثر من مرة وأفرج عنه .. وفى الحقيقة لم يكن خالد الاسلامبولى على علاقة به .. كما أن السماوى لم يرد كمتهم فى قضية اغتيال السادات ، أو فى قضية « الجهاد » اللتين نظرتا بعد ذلك .

التقرير الأول : [٢]

أخلاقه ممتازة ، محبوب من زملائه ، ولا توجد له مراسلات ، وعلاقاته بمرءوسيه ورؤسائه ممتازة ، ولم يوقع عليه جزاءات .. واتصالاته داخل الوحدة اتصالات عمل فقط .. ويواظب على الحضور . ولم تصدر عنه تعليقات على الأحداث الجارية خلال الفترة ، ويحترم اللقاءات وينفذ ما بها ، ولا يحاول التعرف على الموضوعات التى لا تخصه .

إنه شخص عادى وليس له أية نشاطات أو أى نشاط مشبوه !

التقرير الثانى : [٣]

(نفس التقرير الأول تقريبا)

وينتهى بعبارة : « إنه ضابط عادى داخل الوحدة ومنضبط ومحبوب من رؤسائه » .

التقرير الثالث : [٤]

لم يخرج عن المعانى السابقة .. بل وينتهى بطلب رفع المتابعة عن خالد .

وتوالت التقارير الشهرية من يوليو ١٩٨٠ حتى فبراير ١٩٨١ .. ومن ضباط الأمن إلى ضباط المخابرات .. وفى مارس ١٩٨١ ، ذكر التقرير الشهرى : « لا ضرورة للمتابعة والمراقبة » لكن المخابرات الحربية لم تستجب للطلب ، وقامت من جانبها بإعادة الفحص .. على أنها لم تستدل على أية معلومات إضافية .. وجاء تقريرها على النحو التالى :

تقرير المخابرات الحربية :

« خالد من مواليد مركز ملوى فى ١٩٥٧/١١/١٤ . والده مدير الشئون القانونية بشركة السكر بنجع حمادى ومقيم بها .. ومعلومات مباحث أمن الدولة تفيد بأنه معتنق فكر طه السماوى ، ولا تعرف مباحث أمن الدولة معلومات عن وحدة خالد العسكرية » .

لم تكتف المخابرات الحربية بهذه المعلومات والتقارير ، وأرسلت إلى فرعها فى أسوان تطلب المزيد عن أيام خالد فى نجع حمادى .. وجاءت المعلومات — أكثر إثارة — من الجنوب ..

تقرير فرع أسوان :

لخالد شقيق هو محمد الطالب بتجارة أسيوط ، تم القبض عليه فى العام قبل الماضى (١٩٧٩) لاشتراكه فى المظاهرات ، وقدم لمحكمة جنايات أسيوط وقضى ببراءته .. وخالد يقع تحت تأثير شقيقه الذى يسيطر عليه بأفكار معينة ، لأنه على علاقة بطه السماوى الذى يحضر على فترات للاجتماع بقيادة

---

(٢) تاريخ التقرير ١٩٨٠/٧/٣ .

(٣) بتاريخ ١٩٨٠/٨/٥ .

(٤) تقرير شهر سبتمبر ١٩٨٠ .

الجماعة ، ويتم استضافته بمنزل والد الضابط .. والضابط المذكور يطلق لحيته أثناء إجازته الميدانية ويرتدى الجلباب الأبيض والسروال ويذهب يوميا للاجتماع بأمير الجماعة بمسجد التوحيد وهو المدعو حلمى عبد المغيث .

وجاء هذا التقرير ليعيد القلق إلى المخابرات الحربية من جديد .. فراحت تفتش عن خالد فى جهة أخرى .. وكانت هذه الجهة الأخرى قيادة سلاح المدفعية ، التى نزع تقريرها القلق الذى سببه تقرير فرع المخابرات فى أسوان .

تقرير قيادة المدفعية :

« إنه ممتاز فى العمل وشخصيته عادية وجيد ولا يميل للمشاحنات ، ويمتاز بسمعة طيبة وأخلاقه ممتازة ، وهو متدين وليس متعصبا دينيا داخل الوحدة » .

وسرعان ما جاء تقرير آخر من أسوان ، عكس التقرير الأول ..

تقرير أسوان الثانى :

المذكور قرر البعد عن تلك الجماعة الدينية وذلك أنه يقوم أثناء إجازته الميدانية بقضاء بعض الأيام مع خطيبته وهى قريبة له من عائلة من ملوى ، وذلك بعد أن عقد قرانه عليها منذ شهرين ولوحظ أن الضابط المذكور أصبح إتصاله محدودا للغاية بالجماعة المذكورة إلا فى حدود علاقته بشقيقه . وقد أخطر خالد والدته وأسرته أن أجهزة الأمن بالقاهرة قامت باستدعائه ، حيث قام والده بدور فعال فى منع المذكور قطعيا من الاتصال بالجماعة واقتنع المذكور بما قام به والده .

وهكذا .. أجمعت التقارير على أن أخلاق خالد كانت حسنة وانضباطه كرجل عسكرى لاغبار عليه .. وأن اتصاله بأمراء بعض الجماعات الدينية سرعان ما انقطع بعد أن أحس بالخطر القابع وراء هذا الاتصال .. ولو صدقنا هذه التقارير لكان من المؤكد أن خالد لم يكن عضوا فى أى تنظيم من هذه التنظيمات .. وأنه حتى النصف الأول من عام ١٩٨١ .. العام الذى اغتال فيه السادات ، لم يكن مستعدا لأن يضحى بمستقبله وحلمه كضابط فى القوات المسلحة .

لكن .. هذا لا يبرر اشتراكه فى العرض العسكرى .. إن القاعدة الأمنية فى العرض العسكرى ألا يشترك فيه أى شخص يكون مراقبا أو متابعا من أجهزة الأمن العسكرى ، حتى ولو كانت نتيجة المراقبة سلبية .. وهذا ما أكده ضباط المخابرات الحربية ، فيما بعد ، فى تحقيقات النيابة العسكرية حول اغتيال السادات .. فقال أحدهم : « المفروض ألا يعين أى فرد فى القوات المسلحة متابع فى أى مكان حساس » .. وقال آخر : « إنه طالما أن هذا الضابط (خالد) متابع بمعرفة جهاز الأمن فلا يعين فى العرض ، وحتى لو رفعت عنه المتابعة فالمفروض أن يعاد النظر فى أمره ، وكان من واجبهم إخطارنا بواقعة القبض على شقيقه » .

وتكشف التحقيقات أن التعليمات التى صدرت بخصوص العرض العسكرى تضمنت التأكيد بصفة

مستمرة على عدم وجود أفراد مشتبه فيهم .. واستبعاد جميع الأفراد المتابعين والمشبوهين فى الوحدات العسكرية مع وضعهم تحت المتابعة الشديدة فى المؤخرة !!

والمذهل أن خالد الاسلامبولى اعترض على تعيينه فى العرض العسكرى .. قال ذلك ضابط الأمن فى كتيبته ، النقيب عبد الرحمن محمد سليمان ، الذى ذكر فى التحقيقات أنه كان ضابط أمن الكتيبة من شهر يوليو ١٩٨٠ ، وكان فى نفس الوقت قائما بأعمال رئيس عمليات الكتيبة بالنيابة .. وأضاف بالنص :

* مافيش أوامر كتابية جاتلى بخصوص الأسلوب اللى يجب اتباعه مع خالد ولكن كل اللى أعرفه إن ضابط الأمن السابق قال لى : إنه متابع لأنه متدين زيادة عن اللزوم .

وطلب ضابط أمن اللواء كتابة تقرير متابعة عنه ولكن أنا اكتفيت بتبليغه بما يظهر من متابعة .

س : متابعتك للمتهم المذكور بماذا أسفرت ؟

جـ : المتهم من يوم ماراح مجموعة المخابرات وهو ماشى باسلوب سليم جدا ومفيش أى حاجة بتظهر منه عدا أنه كان بيصلى ويصوم ويؤم الناس للصلاة ويتلو القرآن مع بقية الجنود .

س : ألم تصل لك معلومة بأن الملازم خالد يرغب فى انتهاج سياسات دينية بحيث يدخل السياسة فى الدين ؟

جـ : لا !

س : ما أسباب طلبه من المخابرات ؟

جـ : ... راح علشان ملتزم بالدين أزيد من اللازم .

س : ألم يكن النشاط الأخير ، المكثف للجماعات الدينية المتطرفة مبعثا لك أن تزيد من مراقبتك له وأنت تعلم أنه متطرف دينيا ؟

جـ : هو من يوم ماجه من المخابرات وهو هادى جداً .. وقائد الكتيبة عارف إنه راح المخابرات وإن الضابط اللى بيروح هناك مش ضابط عادى .

س : على الرغم من تطرفه ، قامت الكتيبة بتعيينه ضمن قوات العرض . ما أسباب ذلك ؟

جـ : أنا يا فندم عايز أحكى بالتفصيل الموضوع ده . كان حصل إن شقيق الضابط خالد قبض عليه فى أحداث الفتنة الأخيرة وحضر خالد ومعاه جرنال وواضع خط تحت اسم شقيقه وعرض الأمر على قائد الكتيبة بحضورى وطلب إنه ينزل أجازة ، فقام قائد الكتيبة وتوجه لقائد اللواء ، وطلب له أجازة أسبوع علشان ينزل ويشوف أخيه ولما رجع من الأجازة اشتغل مساعد لرئيس عمليات الكتيبة فى المشروع اللى كانت الكتيبة مشتركة فيه لغاية ٢٢/٩/ ١٩٨١ . وتانى يوم عرفت من قائد الكتيبة إن خالد معين فى العرض ، فقمت من جانبى بالاتفاق مع الضابط سامى الرفاعى بالذهاب بدلا من الضابط خالد فى العرض لظروف شقيقه وأنه لن يستطيع السيطرة والمتابعة على أفراد العرض وده كان تفكيرى .

عندما حضر قائد الكتيبة أخبرته بوجهة نظرى ولكنه رفض لأن الملازم سامى سيكون مشغولا بتفتيش الحملة (عربات النقل) فعرضت على قائد الكتيبة تعيين الضابط عبد العليم فقال إنه سيحضر فرقة طوبوغرافيا ، فعرضت عليه الضابط شريف فقال إنه ملازم فقط وهم طالبين ملازم أول .. فعرضت عليه الملازم أول صبرى فقال إنه احتياط ومايقدرش يسيطر ، فقلت له أوامر سيادتك ، ثم تركت الكتيبة .

وصرح لى خالد أنه معترض على تعيينه ضمن قوات العرض ، فقلت له اتفاهم مع قائد الكتيبة .

س : لماذا لم يكن دافعك إلى عدم اشتراك الملازم خالد اعتبارات الأمن ؟

جـ : كان الضابط خالد فى الفترة الأخيرة هادىء ومالوش أى نشاط وملتزم وعلشان كده أنا ما أخذتش الموضوع من ناحية الأمن !

س : هل لاحظت إصراره على الاشتراك فى العرض ؟

جـ : حتى اتصاله بالرائد مكرم (قائد الكتيبة) كان مصرا أنه مايروحش العرض .

س : ما إجراءات الأمن التى كانت موضوعة يوم العرض ؟

جـ : قوات العرض كانت ملحقة على لواء آخر (.....) وفى هذه الحالة بتخرج إجراءات الأمن عن اختصاصى .. وأنا نزلت أجازة ... يوم العرض كنت أجازة !

يوم العرض كان النقيب عبد الرحمن سليمان أجازة فعلا .. وراح وهو فى المنزل يشاهد تدفق قوات المدفعية فى التليفزيون .. وهب من مقعده كمن لدغه عقرب بعد أن سمع طلقات النار .. وأمسك بجهاز راديو ، وجاء صوت المذيع حادا وغاضبا .. يقول : « الخونة ولاد الاحـ ... » .. ودون أن يدرى ربط النقيب عبد الرحمن بين طلقات الرصاص ومرور عربات المدافع ـــ ١٣٠ ، وبعد دقائق كان يأخذ طريقه إلى وحدته .. وفى الطريق إلتقى ببعض الضباط العائدين لوحداتهم ودار بينه وبينهم نقاش عن احتمالات الموقف .. وتوقع النقيب عبد الرحمن أن يكون خالد هو الذى أطلق النار على أساس أنه كان فى مقدمة المدفعية – ١٣٠ ولأن شقيقه مقبوض عليه .. لكن الضباط الذين قابلهم استبعدوا هذا الاحتمال واستندوا فى ذلك على التفتيش الدقيق الذى تقوم به المخابرات على قوات العرض ، وعلى قيام قائد طابور العرض بجمع إبر ضرب النار قبل وقت كاف .. وبعد أن وصل النقيب إلى الكتيبة ساوره الشك من جديد فى خالد فراح يفتش مكتبه ، فلم يجد سوى بعض الكتب الدينية .. وبعد قليل أخبره قائد ثان اللواء أن خالد هو الذى « فعلها » .. ولم يتردد النقيب أن يسجل كل ذلك فى تقرير قدمه للمخابرات ، وللنيابة العسكرية .

وقد روى ذلك أيضا قائد الكتيبة الرائد مكرم عبد العال رمضان فى نهاية أقواله أمام النيابة العسكرية .. وكان قائد الكتيبة قد أكد فى بداية هذه الأقوال أنه لم يكن يعلم أن خالد مطلوب مراقبته وتسجيل تقارير دورية عنه .. وأضاف :

ـــ أنا ما عنديش فى الكتيبة أية أوراق رسمية تطلب منى متابعة أو مراقبة الملازم أول خالد !

س : هل تعلم ما يشاع عن نشاطه الدينى ؟

جـ : أيوه هو استدعى للمجموعة (.....) فى شهر ٥/ ١٩٨٠ واستدعى خلال المشروع القتالى (المناورة) – ٢٢/٩/ ٨١ – ولما رجع سألته ، فقال : مفيش يافندم ، شوية نصائح بأنى مقعدش مع ناس معينين لأننى ضابط فى الجيش ، ولا أرتدى جلابية .. وطبعا أى ضابط بيروح المخابرات بتتغير صورته داخل اللواء .. وخالد ضابط عادى وبيؤدى كل المهام المطلوبة منه .

س : هل أخبرك أن له شقيقا محبوسا ؟

جـ : هو جاب الجرنال وطلب ينزل يطمئن على والده ووالدته وقائد اللواء منحه أجازة ٣ أيام .

س : ألا تثيرك أمنيا معلوماتك عنه والقبض على شقيقه المتطرف ، فى تعيينه فى طابور العرض ؟

جـ : هو لما جه من المخابرات كان ضابط كويس وكان بيطلع معايا المشاريع (مناورات) بالذخيرة وعلى كده أنا كنت بابص له على إنه ضابط عادى .

س : هل حاول التخلص من العرض ؟

جـ : أنا لما عينته قاللى « اشمعنى يافندم أنا أطلع » وشرحت له ظروف كل واحد فاقتنع ولم يفتح هذا الموضوع مرة أخرى .

س : ألم تصدر أوامر بالمرور على قوات العرض ؟

جـ : لا ..

س : ألم تصدر أوامر تنظيم أمن قوات العرض ؟

جـ : لا .. بالنسبة لى ..جايز يكونوا أصدروها لقائد أمن الكتيبة .

س : هل لديك أقوال أخرى ؟

جـ : أحب أن أقول إن كل ما أقوم به يكون عن طريق قيادة اللواء ، وبخصوص خالد – سواء فى تعيينه فى العرض أو فى نزوله أجازة – كنت بارجع لقيادة اللواء التى لم تقل نعم ، أو لا !

انتهت أقوال قائد الكتيبة ..

ومن الطبيعى الآن أن نعرف كيف كان خالد الاسلامبولى ينظر إلى تلك الأحداث من وجهة نظره !

لقد انتهت آخر مناورة بالذخيرة الحية ، اشترك فيها خالد يوم الثلاثاء ٢٢ سبتمبر ١٩٨١ ، وبدأ « اللواء » الذى يخضع لقيادته فى اختيار أطقم المدافع التى ستنتقل إلى منطقة تمركز قوات العرض .. وفوجىء خالد – بالضبط فوجىء – بأن اسمه فى كشف المشتركين فى العرض ، وأن عليه أن يقود أفراد الكتيبة ٧٧٠ – مدفعية التى يعمل قائدا لإحدى سراياها ..

إن إحساس خالد بالمفاجأة طبيعى جدا ، لأنه كان يعلم أنه تحت المراقبة وكل خطواته محسوبة عليه .. ولأنه يعلم أن موقفه أصبح أكثر حساسية بعد أن قبض على شقيقه محمد ، وعرف قائد الكتيبة (وقائد ثان اللواء) بذلك ..

ومن حقه أن تدور برأسه – كما حدث – حسابات كثيرة .. وأن يتساءل فى دهشة : لماذا هو فى هذه الظروف ، وهناك ضباط آخرون ؟ .. هل يمكن أن يكون وراء اختياره ما هو أكثر من الاشتراك فى العرض ؟ .. إن شقيقه محمد قد ارتكب جريمة لا تغتفر .. مزق صورة الرئيس السادات فى محطة المنيا ، فهل اشتراكه فى العرض يخفى ما يمكن أن يصيب شقيقه بالضرر والعقاب ؟ !

ولم يستطع خالد أن يجد إجابة على هذه الأسئلة التى راحت تطن فى رأسه ، وراح يفتش عن الإجابة عند ضابط أمن الكتيبة ، لكن الرجل ، حوله إلى قائد الكتيبة ، وقائد الكتيبة أمره بتنفيذ ما أسند إليه واصطحاب قواته إلى أرض العرض .

ونفذ خالد الأمر .. وتوجه إلى موقع تمركز قوات العرض (خلف ستاد القاهرة) يوم الخميس ٢٤ سبتمبر ١٩٨١ .. وعندما راح يرتب أفراد وحدته ، اكتشف غياب ثلاثة جنود .. وكان هؤلاء الثلاثة هم :

١ – جندى عمر على خليل .. تغيب من يوم ٢٠ سبتمبر ولم يحضر إلا صباح يوم العرض ، واشترك فيه .

٢ – جندى ميلاد سمير أنيس .. تغيب من يوم ١٤ سبتمبر وسلم نفسه يوم ١٨ اكتوبر .

٣ – جندى عادل البسطاويسى .. تغيب من يوم ٣٠ أغسطس وقبضت عليه المخابرات الحربية يوم ٢٦ اكتوبر فى مدينة طنطا .

وفيما بعد .. قالت النيابة العسكرية وأجهزة الإعلام المصرية إن خالد كان قد أعطاهم – مع جندى رابع – أجازة ليتسنى له إدخال شركائه الثلاثة فى قتل السادات بدلا منهم .. وليس هذا صحيحا بالمرة .. إذ أن هؤلاء الجنود كانوا متغيبين بالفعل .. وكان غيابهم جزءاً من ترتيبات القدر التى انتهت بمصرع السادات ..

فى صفحة ٦٧٦ من التحقيقات قال الجندى سيد خليفة :

* الضابط خالد قالى أنت حتشترك فى العرض لأن عندنا عجز فى الأفراد .. حتشترك بدل عمر على خليل .. لكن ده (يقصد الجندى المتغيب) جه قبل العرض واشترك هو ولم أشترك أنا !

والجندى سيد خليفة ليس من كتيبة خالد وإنما من كتيبة أخرى فى اللواء .

وقال جندى آخر اسمه ناجى لمعى :

* أخبرنى شاويش السرية أننى لست مقيدا فى العرض ، لكن فى نفس اليوم استدعانى وأخبرنى أنى سوف أطلع الاستعراض معهم .

وتسأل النيابة الجندى الذى تغيب « ميلاد سمير أنيس » :

س : هل طلب منك أحد الغياب عن الوحدة لحين الانتهاء من العرض العسكرى ؟

جـ : لا !

أما الجندى الرابع الذى قيل إن خالد منحه أجازة .. الجندى على عبد الفتاح ، فيقول :

* لم أكن ضمن طاقم الضابط خالد .. كنت ضمن طاقم آخر .. وكنت مأمورية لإحضار مرتبات الضباط وتسليم أوراق خاصة بعربات ، لمدة ٣ أيام ، ولما رجعت يوم الأحد بالليل سألنى الضابط خالد عن المنحة بتاعته فاديتها له ، وقال لى روح ودى مرتب الضابط صبحى اللى مراته عيانة ...

إن خالد حتى يوم الخميس ٢٤ سبتمبر لم يكن قد فكر فى قتل السادات .. وكان هذا اليوم ، هو اليوم الذى اكتشف فيه غياب الأفراد .

وفى اليوم التالى .. أضاف القدر ترتيبا جديدا ..

كان اليوم التالى يوم جمعة .. وتوجه خالد لأداء صلاة الجمعة بأحد مساجد عين شمس حيث تسكن شقيقته ، وحيث يعيش رفيق طفولته وصباه عبد الحميد عبد السلام الذى صحبه إلى المسجد .. إن عبد الحميد ضابط سابق .. ترك الخدمة وقلب سيارته الخاصة إلى تاكسى ، ثم فتح مكتبة لبيع الكتب الدينية .. وبينه وبين خالد سنوات طويلة من الصداقة والارتباط الوثيق ..

أثناء خطبة الجمعة فوجىء عبد الحميد بخالد يهمس فى أذنه :

* إن هاتفا حدثنى الآن وقال لى إن اشتراكى فى العرض العسكرى لتخليص مصر من فرعون !

رفض عبد الحميد هذا الكلام ، وطلب من خالد ألا يفكر فى أى موضوع خارج الصلاة لأن ذلك مكروه ويبطل الصلاة .

وبعد إنتهاء الصلاة عاد خالد يناقش صديق عمره فيما جال بخاطره .. لكن عبد الحميد قال له :

* إن الهاتف الذى جاء لك هاتف شيطانى .

فرد خالد :

* وهل تدخل الشياطين المساجد ؟!

يبتسم عبد الحميد .. ويبدى العجب من تهور خالد وجنونه وهو الذى اشتهر بالدقة والحرص .. ويقول :

* إنك تفكر فى الانتحار .. وهذا أمر مكروه دينيا .. حرام !

ثم .. ينهى عبد الحميد الحوار ، ويخبر خالد أن محمد عبد السلام فرج مصاب فى منزله ومن الواجب أن يزوره ليطمئن عليه .

إن محمد عبد السلام فرج هو الذى عرفنا — فيما بعد — أنه زعيم تنظيم « الجهاد » وهو الذى أعد كتاب « الفريضة الغائبة » وقد تعرف خالد عليه قبل حوالى ستة شهور .. وفى قول آخر ، من سنة !

شىء ما كان يتحرك فى ضمير خالد دفعه إلى الإسراع بلقاء محمد عبد السلام فرج فى ذلك اليوم ..

لكن .. قبل أن نترك خالد يذهب للقاء زعيم تنظيم « الجهاد » علينا أن نحسم قضية أثير حولها كثير من الجدل ..قضية انتماء خالد لتنظيم « الجهاد » .. إن وجهة النظر التى انتهى إليها هذا الجدل ، أن خالد كان عضوا فى التنظيم .. وهذا فى الواقع غير صحيح ..

ففكرة اغتيال السادات نبعت من خالد ، الذى ذكر الحقائق التالية ، فيما بعد .. فى صفحة ٦٧ من التحقيقات :

١ – لم أتعرف على محمد عبد السلام فرج إلا منذ ٦ شهور أثناء البحث عن شقة .

٢ – كان قصدى من وراء قتل السادات ردع أى حاكم لا يلتزم بكتاب الله .. وكل واحد يأتى بعده يرتدع ويأخذ عبرة . (كان هدف تنظيم الجهاد اعلان الثورة الشعبية الإسلامية الشاملة) .

٣ – لم يكن قصدى أن يكون هذا العمل بداية لانطلاق أحداث أخرى فى نفس الاتجاه .

٤ – أنا ماكنتش حاطط خطة بديلة لتنفيذها . مكنتش حاطط نسبة للفشل فى الخطة لأنى عارف إيه اللى بيحصل فى العرض وأنا اشتركت قبل كده مرتين ولا أعرف عناصر أخرى تقوم بالتنفيذ فى حالة فشلى (لاحظ العبارة الأخيرة) .

٥ – لم يكن هناك احتمال للهرب .

٦ – ليس لى من يتبعنى (يقصد يتبعه تنظيميا) .

٧ – أنا فكرت فى الاغتيال بعد تعيينى (فى العرض) بيومين .. يوم الجمعة .

٨ – أنا كنت سايبها لله لو فتح الحرس علينا النيران .

٩ – لم أكن أقصد قتل غير الرئيس .

١٠ – السادات نص على الشريعة فى الدستور ليظهر أنه حاكم مسلم يريد أن يطبق الشريعة وليضحك بها على الشعب .

وفى التحقيقات نفى عبد الحميد أنه عضو فى تنظيم « الجهاد » وبرر ذلك بأن « علم خالد أقل من علمى ، وعلمى أكثر من علم محمد عبد السلام » .. والمقصود بالعلم هنا .. العلم بأمور الدين .. وإحساسه بأنه أكثر علما من محمد عبد السلام فرج ينفى الخضوع لزعامته ومبايعته على إمارة « التنظيم » .. وبصراحة أكثر يقول عبد الحميد : « أنا لا أنتمى لجماعة إسلامية ولا أستطيع أن أقول إنه يوجد أمير يقول أنا أمير جماعة إسلامية » .. ويضيف : « خالد هو الذى عرض على الموضوع .. كنت أشك فى نجاح الخطة ثم بعد تفكير وافقت » .. « كانت النية قتل السادات وحده ليكون عبرة لمن يأتى بعده » .

ويقول عطا طايل فى تحقيقات النيابة أيضا :

أنا غير مرتبط بأى جماعة إسلامية .. علاقتى بمحمد عبد السلام فرج سببها إننا من بلد واحدة (الدلنجات) وزمايل دراسة .. وأنا قررت قتل السادات لاحتمال قيام حاكم مسلم بعده .. ولم نقصد سوى قتل الرئيس .. ولم نوجه رصاصنا سوى للرئيس » .

أما « حسين عباس » .. الشريك الرابع .. فلم يكن أيضا عضوا فى التنظيم .. إنه رقيب متطوع وقناص بارع ، نقل بسبب لغط فى القلب إلى الدفاع الشعبى ، ويرتبط بصلة نسب بأحد الذين اتهموا بأنهم من قيادات التنظيم ، وهذه الصلة هى التى رشحته للمهمة .. وقد قبلها على الفور لأنه كما قال فى التحقيقات « تمنيت أن أكون أحد الذين يمرون أمام منصة الظالم .. ودعوت الله سبحانه وتعالى بهذا .. إلى أن قابلت خالد الذى قال لى : هناك مهمة استشهاد فى سبيل الله .. فرحبت بالفكرة » .. « وأنا لا أقبل كلمة جريمة .. ما تم بالنسبة لى ليس جريمة وإنما عملية اغتيال الظالم .. وأنا لا أنتمى للإخوان المسلمين أو أى جماعة أخرى ولم أكن أقصد سوى قتل السادات فقط » .

إن الأربعة الذين اغتالوا السادات لم يكونوا بالقطع من أعضاء تنظيم « الجهاد » ولم يكونوا على دراية بأهدافه .. بل إنهم لم يتعرفوا على بعضهم البعض إلا قبل تنفيذ العملية بأيام ، فيما عدا خالد وعبد الحميد بالطبع .. وكان القدر – هو وحده – الذى ألقى بهم فى طريق هذا التنظيم ، وكانت البداية ، ذلك الإحساس – غير المفهوم – الذى دفع خالد لزيارة محمد عبد السلام فرج بعد صلاة الجمعة ..

لقد وجد خالد ، محمد عبد السلام فرج مصابا فى حادث ، ويضع ساقه فى الجبس ، ووجده قلقا يشعر أن هناك من يسعى للقبض عليه .. ويبدو أن هذه الحالة جعلت خالد يفاتحه بما يدور فى نفسه .. ويبدو أن هذه الحالة دفعت محمد عبد السلام فرج لقبول الفكرة .. وراح الاثنان يدخلان فى تفاصيل التنفيذ .. إن مطالب خالد محددة .. ثلاثة أفراد يحلون محل الأفراد الثلاثة المتغيبين وكمية مناسبة من الذخيرة و ٣ إبر ضرب نار ، وعدد من القنابل اليدوية .. وكان على « محمد عبد السلام فرج » التنفيذ .

ولأن محمد عبد السلام فرج كان يبحث عن مخبأ جديد بعيداً عن عيون مباحث أمن الدولة فقد عرض عليه خالد أن ينتقل إلى شقة شقيقته .. وبالفعل انتقل إلى هناك .. ثم تركها إلى شقة عبد الحميد فى نفس البيت .. ومنها إلى عيادة طبيب أسنان فى الزيتون ، تملكها أصلا شقيقة زوجته التى تعمل فى إحدى الدول العربية .. وكان هذا الطبيب هو عضو التنظيم صفوت الأشوح .

وفى يوم ٢٨ سبتمبر عرض محمد عبد السلام فرج فكرة اغتيال السادات على من أسموهم قيادات التنظيم .. وفيما بعد روت هذه القيادات – فى تحقيقات النيابة – ما حدث .. بالتفصيل ..

قال كرم زهدى :

* أول مرة نسمع بفكرة الاغتيال كانت يوم ٢٨/٩/ ١٩٨١ من خالد الاسلامبولى . لم يكن عندنا مسبقا هذه الفكرة بل كانت فكرتنا هى عمل متكامل لتمكين شرع الله . والمسألة كان من الممكن أن تتم بدون اغتيال الرئيس كما حدث فى إيران !

وقال طارق الزمر :

* أنا فكرت لوحدى قبل كده أن أقوم باغتيال الرئيس – بمفردى – وهو فى طريقه إلى مؤتمر فى جامعة القاهرة بإلقاء قنابل على عربته أثناء الموكب لكن لم أجد قنابل وماقدرتش أنفذ الفكرة .

وقال عبود الزمر :

* قلت إن هذا العمل فردى من مجموعة صغيرة وإنهم سيموتون حتما برصاص الحرس وعلى أى حال أنا لم تتح لى فرصة لمناقشة هذا الأمر وإنما جاء فى صيغة تبليغ !

وفيما بعد .. قال محمد عبد السلام فرج :

* الأخ خالد هو الذى عرض على أمر اغتيال الرئيس !

وكانت زوجته قد قررت أن زوجها لما عرف بمصرع السادات أصبحت نظراته غريبة !!

وقالت زوجة عبد الحميد :

* إن زوجها لم يخبرها بأى شيء . فقط أفهمها أنه سيسافر إلى دمياط يوم الاثنين (قبل الاغتيال بيوم) وسيعود يوم الوقفة أو يوم العيد صباحا .. ولوأنه « أخبرنى بنية قتل الرئيس لكنت منعته بأى طريقة .. مكنتش خليته يرمى نفسه فى النار » .

وكان يوم اغتيال السادات ، يوافق يوم الذكرى الثالثة لزواج عبد الحميد !!

أول القصيدة!





لم يكن من المتصور أن يقتل السادات وسط جنود وضباط الجيش ، الذين كان يسميهم كعادته المفرطة في استخدام ضمير الملكية — (أولادى) .

ولم يكن من المتصور أن يكون قاتلوه من العسكريين ، الذين كانوا يحتفلون — في يوم الاغتيال — بعيد العبور والانتصار العظيم ، بعد ٨ سنوات على حرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣ .

إن العرف جرى على أن يكون الاغتيال السياسى من تدبير وتنفيذ الجماعات السياسية .. وقبل هذا الحادث لم يكن العسكريون يلجأون الى هذا النوع من القتل الفردى .. وحركتهم كانت دائما تأخذ طابع التحرك الجماعى .. إن هذا الحادث سيكون نقطة تحول فى تاريخ العنف العسكرى المصرى ، وخاصة أن القتيل كان القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وضابطا سابقا وقديما فى الجيش .

ولعل هذه (الصدمة) كانت السبب المباشر وراء إنكار وجود أكثر من رجل عسكرى واحد بين فريق الاغتيال .. فقبل قرار الاتهام فى القضية التى حملت رقم ٧ /٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، راح العديد من المسئولين يدلون بتصريحات علنية تدور جميعها حول معنى واحد : (أنه ليس من بين المتهمين بقتل السادات إلا ضابط واحد هو خالد الاسلامبولى وأن شركاءه فى واقعة الاعتداء من المدنيين الذين استطاع إدخالهم إلى منطقة العرض) .

وبرغم ما فى هذه التصريحات من إدانة صريحة ، وقاطعة فى نفس الوقت لنظام الأمن بالقوات المسلحة الذى يسمح بدخول مدنيين إلى منطقة عسكرية ، فإن هذه الإدانة بدت أرحم من تهمة تآمر وتمرد العسكريين ، وكان المقصود من هذه التصريحات التأكيد على أن رجال القوات المسلحة (ليس بينهم إلا خائن واحد هو خالد الاسلامبولى ، الذى خرج على يمين الولاء للقائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس المؤمن محمد أنور السادات) .

وعندما أذيع قرار الاتهام كان واضحا أن الذين صاغوه ، حاولوا تأكيد هذه التصريحات مهما كان الثمن .

إن قرار الاتهام تخطى جماعة الاغتيال الأربعة (خالد وعبد الحميد وعطا وحسين عباس) وامتد

ليضم — فى مفاجأة — أسماء ٢٤ متهما بزيادة ٢٠ شخصا عن المتوقع ، وهؤلاء اتهموا بالمشاركة فى التدبير والفتوى ، وجلب الأسلحة والذخائر والقنابل : وكان من بينهم ضباط احتياط وعاملون ، لكن قرار الاتهام تجاهل ذلك .

ومن هؤلاء المقدم عبود الزمر ، الضابط بجهاز المخابرات العسكرية ، ومنهم ملازم أول طبيب احتياط محمد طارق ابراهيم .. وهو طبيب أسنان من المقربين لمحمد عبد السلام فرج .

لقد صيغ قرار الاتهام وأذيع ونشر على نحو يخفف من ثقل ووجود العسكريين فى القضية فكان خالد الاسلامبولى هو الوحيد الذى ذكر قرار الاتهام أنه ملازم أول بالقوات المسلحة بينما أشير الى الملازم أول احتياط مهندس بأنه مهندس فقط .. ولم يذكر أن عبد الحميد عبد السلام كان (ملازم أول سابق) وذكر أنه صاحب مكتبة فقط [1] واكتفى بذكر أن طارق إبراهيم طبيب أسنان .. ومن باب تخفيف الصدمة أيضا وصف حسين عباس بأنه رقيب متطوع بالدفاع الشعبى[2] .

وفيما بعد علق المحامون فى القضية على صياغة قرار الاتهام على هذا النحو بقولهم : (يبدو أن أول القصيدة كفر !) .

□ □

يقول قرار الاتهام :

(إن المتهمين من الأول إلى الرابع ومن خالد إلى حسين عباس) قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد رئيس جمهورية مصر العربية الراحل محمد أنور السادات بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله غدرا وغيلة أثناء وجوده بالمنصة الرئيسية فى العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ لتكريم القوات المسلحة الباسلة ...

إذ استغل المتهم الأول تعيينه مسئولا عن العناصر المشتركة فى العرض من الوحدة العسكرية التى يخدم بها ، فتمكن بطريق التحايل والتزوير من استبدال المتهمين الثانى والثالث والرابع بدلا من جنود الطاقم الأصلى للعربات قاطرة المدفع عيار ١٣٠ مم ، كما تمكن بإساءة استغلال وظيفته أيضا من إدخال الذخائر خاصة البنادق الآلية تسليح الطاقم ، وكذا الرشاش القصير تسليح السائق الى أرض العرض العسكرى ومن الاحتفاظ بإبر ضرب النار خاصة الأسلحة المذكورة ، وذلك على الرغم من التعليمات القاضية بسحب تلك الإبر وعدم تواجد تلك الذخائر أثناء العرض ..

(كما تمكن من إدخال أربع قنابل يدوية شديدة الخطورة تحتوى كل منها على عدد كبير من الشظايا إلى أرض العرض) .

ومرة أخرى ... رفض قرار الاتهام الإشارة إلى (عسكرية) أحد من المتهمين بخلاف خالد الاسلامبولى الذى بدا واضحا أن من الصعب تجريده من رتبه وثيابه العسكرية .

---

(١) استقال عبد الحميد من الخدمة إحتجاجا على إتفاقية كامب ديفيد .

(٢) نقل حسين عباس من التشكيلات الى الدفاع الشعبى بسبب حالته الصحية .

ويبدو أنه لا مفر أمامنا ، بعد هذا الإصرار ، من أن نقترب من أولئك العسكريين أكثر من إقتراب قرار الاتهام ، وجهات التحقيق ، لنعرف كيف تحولوا من الدفاع إلى الهجوم ولماذا استداروا بأسلحتهم فى إتجاه القائد الأعلى لهم ، أو لأغلبهم !

□ □

ولد خالد الاسلامبولى فى نوفمبر ١٩٥٧ فى مدينة (ملوى) بصعيد مصر الأوسط .. كان أصغر أبناء أسرته الأربعة .. الأب أحمد شوقى الاسلامبولى كان محاميا فى الإدارة القانونية بشركة (السكر والتقطير) بنجع حمادى .. وكان عضوا سابقا فى جماعة (الاخوان المسلمين) .. فى الثانوية العامة حصل خالد على مجموع لايزيد على ٥٦ ٪ ، لكنه كان كافيا ليحقق حلمه ويصبح ضابطا .. فدخل الكلية الحربية ، وتخرج فيها عام ٧٧ / ١٩٧٨ ... وكانت درجة التخرج (إمتياز) فاختير للخدمة فى سلاح المدفعية .. بالتحديد فى اللواء ٣٣٣ بهاكستب .

انتقل خالد من الصعيد إلى القاهرة وأصبح قريبا من شقيقتيه المتزوجتين اللتين تقيمان فى العاصمة .. ويعترف خالد بأنه كان شابا عاديا .. أى (كان يكره التزمت فى الدين وتكفير المسلمين ، وكان يبحث عن زوجة بعد حل أزمة السكن) .

ومما لاشك فيه أن شقيقه الأكبر (محمد) كان وراء تحوله .. فقد قدم له كتب ابن تيمية وأبى الأعلى المودودى ، وكان ذلك قبل عام ونصف العام من اغتيال السادات .. وعن طريق شقيقه ، تعرف على محمد عبد السلام فرج .. وعن طريق محمد عبد السلام فرج تخلص من السادات .. وخالد يعتبر محمد عبد السلام فرج (فقيه) .. (عنده علم بالأمور الدينية .. ربنا فتح عليه ويعتبر عالم .. وأكثر من ذلك أستريح له) .

وفيما بعد ... سئل خالد عن الأسباب التى دفعته إلى اغتيال السادات .. فقال : إن هناك ثلاثة أسباب دفعتنى إلى ذلك العمل .. السبب الأول هو أن القوانين التى يجرى بها الحكم فى البلاد لا تتفق مع تعاليم الإسلام وشرائعه ، وبالتالى فإن المسلمين كانوا يعانون كافة المشقات .. والسبب الثانى أن السادات أجرى صلحا مع اليهود .. أما السبب الثالث فهو اعتقال علماء المسلمين واضطهادهم و إهانتهم .

□ □

قبل أن يتخرج عبد الحميد عبد السلام فى الكلية الحربية لم يكن له ــ باعترافه ــ أى قراءات دينية ، وإن كان مواظبا على الصلاة (ولم يفتنى فرض والحمد لله) ... و (كنت أهوى الصيام يومى الاثنين والخميس فى الليالى القمرية) .. ويضيف عبد الحميد فى تحقيقات النيابة العسكرية : (وعندما تخرجت تعينت فى نجع حمادى قائد سرية م /ط وهناك ساعدنى الفراغ على القراءة وحفظت جانبا من القرآن) .. وفى نجع حمادى أمضى عبد الحميد كل خدمته القصيرة فى الجيش (وقد قدمت استقالتى وأطلقت لحيتى وعرضت على قائد الفرقة فوقع على جزاء شديدا بسبب إطلاق لحيتى ثم قبلت استقالتى) .

بعد أن استقال عبد الحميد من الجيش ، سافر للعمل فى إحدى البلاد العربية البترولية وعاد ليشترى سيارة (فيات ــ ١٢٤) ملاكى ، وكان يعمل عليها ــ دون ترخيص ــ كسيارة (أجرة) .. ثم .. افتتح مكتبة لبيع الكتب الدينية !!

س : لماذا قتلت الرئيس ؟

جـ : ليكون عبرة لمن بعده !

س : ما سبب ترددك يومين فى الاشتراك مع الآخرين لتنفيذ الخطة ؟

جـ : كنت أشك فى نجاحها !

كما كان خالد على صلة قديمة بعبد الحميد ، كان عطا طايل حميدة رحيل على نفس درجة الصلة بمحمد عبد السلام فرج .. إن عطا مهندس وضابط احتياط .. وعمره وقت الحادث كان ٢٦ سنة !!

س : ما صلتك بالمدعو محمد عبد السلام ؟

جـ : هو كان زميلى فى المدرسة الثانوى فى الدلنجات ــ بحيرة .. وكان يسبقنى بسنة وهو دخل هندسة القاهرة وأنا هندسة الاسكندرية .. وهو بلدياتى .

لم يكن عطا يعرف خالد من قبل .. لقد ذهب عطا للسؤال على محمد عبد السلام فرج بعد أن عرف أنه أصيب فى حادث ، وعندما لم يجده فى شقته ، سأل عنه نسيبه ، وعرف أنه فى منزل عبد الحميد ، وذهب إليه ، وهناك التقى بخالد ، وتعرف عليه .

س : هل محمد عبد السلام هو الذى أدخلك فى عملية الاغتيال ؟

جـ : الذى أدخلنى فى هذه العملية خالد !

إن اللقاء الأول بين خالد وعطا كان لقاء غريبا .. إذ أنهما بمجرد أن تعارفا ، اتفقا على التنفيذ .. هكذا بسرعة مذهلة .. وبدون مقدمات طويلة .

س : لماذا قتلت السادات ؟

جـ : لاحتمال قيام حاكم مسلم بعده ، يحكم بما أنزل الله ، ويقيم شرع الله .

□ □

لم يبق من العسكريين الذين نفذوا عملية اغتيال السادات ، سوى حسين عباس . إن عمر حسين عباس وقت الحادث كان حوالى ٢٨ سنة .. وقد دخل حسين القوات المسلحة متطوعا ، ورقى إلى رتبة رقيب .. وفى منتصف السبعينيات أبرز موهبة غير عادية فى القنص وإصابة الأهداف ، وحصل على إحدى دروع الرماية على مستوى القوات المسلحة .. لكن بسبب إصابته بلغط فى القلب نقل إلى الدفاع الشعبى ، حيث المجهود الذى يمكن أن يبذله أقل وكان عمله الجديد تدريب طلبة المدارس الثانوية على أعمال (الفتوة) فى منطقة شرق القاهرة التعليمية .

فى مسجد (النور) تعارف حسين وعبد الحميد وقويت العلاقة بينهما .. وقبل ساعة الاغتيال بنحو أربعة أيام مر عليه عبد الحميد فى بيته ليعطيه مبلغا من المال لأخته زوجة نبيل المغربى المترجم بمجلة (الدعوة) وأحدُ أعضاء ما سمى بتنظيم (الجهاد) البارزين ، وكان قد قبض عليه فى ٢٤ سبتمبر ..

ويقول حسين : ان عبد الحميد أخذه معه الى بيته ولما (دخلت بيته وجدت هناك أخى خالد ، فعرض على الفكرة فرحبت بذلك ، فشرح لى تفاصيل الأمر .. وقال إننا سنركب العربة ، وتقف العربة أمام المنصة ، ويبدأ الضرب) .. وفى يوم الأحد ذهب حسين مرة أخرى الى بيت خالد ، (ودخل علينا عطا الذى لم أره من قبل) وقال خالد : (إنه سيشترك معنا . أى عطا فرحبت) .

وفيما بعد قال حسين :

حدثتنى نفسى وتمنيت أن أكون واحدا من الذين يمرون أمام منصة الظالم ودعوت الله سبحانه وتعالى بهذا .. إننى لم أصدق نفسى عندما عرفت أننى سأحقق هذا الحلم !

لقد قال خالد لحسين وللآخرين فى أول لقاء جمعهم معا : (ان هناك مهمة استشهاد فى سبيل الله) .. فوافقوا على الفور .. ودون تردد !

وحسين عباس متزوج من السيدة (ماجدة عجمى) ، وقبل مقتل السادات بأسبوع رزق بولد اسمه (قابيل) قدر له أن يموت رضيعا بعد الحكم على أبيه بالإعدام رميا بالرصاص .

□ □

ونأتى إلى عبود الزمر ..

إن هناك هالة إسطورية أحاطت ـــ ولاتزال ـــ بهذا الرجل .. فقد نسب له البعض أنه العقل المخطط والمدبر ، والقائد الحقيقى لكل ما حدث ابتداء من حادث المنصة إلى ما بعد القبض عليه .. ونسب له البعض الآخر أنه رسم كل شيئ بناء على معلوماته وإتصالاته ووجوده داخل جهاز المخابرات الحربى .. ومما لاشك فيه أن هناك عناصر متعددة جعلت عبود الزمر فى بؤرة الضوء وفى مراكز الكلام والدردشة .. منها أنه مقدم .. أى رتبة كبيرة بالنسبة لخالد وعبد الحميد وعطا وحسين عباس بالطبع .. ومنها أنه فى المخابرات العسكرية ... جهاز الأمن الحساس فى القوات المسلحة الذى يحظى ضباطه بأهمية تفوق أهمية رتب أعلى منهم فى وحدات أخرى .. ومنها فارق السن .. حيث كان عمره وقت الأحداث ٣٥ سنة .. أى أكبر من خالد بأكثر من ١٠ سنوات .. إنه ظل يقاوم عمليات القبض عليه لفترة لابأس بها وأنه قاوم قوة الشرطة التى هاجمت مسكنه (الذى كان يختبىء فيه بمنطقة الهرم) مقاومة فيها كثير من البراعة والاحتراف ، مستخدما الرصاص والقنابل بسرعة مذهلة .

كل هذه العوامل وغيرها دعمت الاعتقاد بخطورة عبود الزمر .. وكان الإحساس المتضخم بأهميته وراء التعذيب الذى تعرض له ، والاعتداء الذى وقع عليه من رجال الشرطة .. وقد كان اللواء مختار شعبان ونائب المدعى العام العسكرى ، حريصا على إثبات إصابته فى محضر التحقيق الذى فتح معه فى الساعة العاشرة من مساء يوم الأول من نوفمبر ١٩٨١ بمقر إدارة المدعى العام العسكرى .. وحسب ما جاء فى ذلك المحضر ، كانت هناك إصابات برأسه ورسغه وكوعه وظفر (قدمه) اليمنى وإليته وركبته اليمنى .. وأضاف عبود الزمر إن هناك كسرا بأحد ضروس فكه الأيسر الأعلى .

وكرجل عسكرى .. وكرجل مخابرات ، أجاب عبود الزمر عن كل ما وجه اليه من أسئله واتهامات ..

قال : إن اسمه بالكامل عبود عبد اللطيف حسن الزمر .. (وعنواني معروف للوحدة) .. وقال : إنه ظل يضرب يوميا لمدة ٣ أسابيع بسجن القلعة من ضباط مباحث أمن الدولة ، القائمين على أمر هذا السجن .. (كنت أظل واقفا لمدة ٤٨ ساعة متصلة ، محروما من الطعام والشراب ، عدا القليل من الماء للإبقاء على الحياة) .. وشرح أنواع التعذيب الأخرى التى تعرض لها ، ومنها التعليق فى باب من الأيدى بعد ربطها من الخلف ثم الضرب بالعصا والسوط على الأقدام ، واللكمات على الوجه ، فضلا عن ألفاظ السباب التى وجهت إليه[٣]

س : كيف بدأت علاقتك بمحمد عبد السلام فرج ؟

جـ : من حوالى ثلاث سنوات سابقة على حادث المنصة بدأت أصلى فى مسجد (أنس بن مالك) بحى (المهندسين)[٤] ونتيجة لتأثرى بشيخ المسجد بدأت أبحث فى الكتب الإسلامية ، وأعددت مكتبة إسلامية .. كان دخولى هذا المسجد من خلال ابن خالتى ونسيبى فى ذات الوقت طارق الزمر .. وظللت أدرس أكثر من سنة هذه الكتب ورحت أتأمل الجماعات الإسلامية حتى تعرفت على محمد عبد السلام فرج ، وكان ذلك أيضا بواسطة طارق الزمر .

فى أغسطس ١٩٨٠ ، وفى منزل طارق الزمر ، التقى عبود بمحمد عبد السلام فرج ..... وفى خلال لقاءات عديدة بينهما كان النقاش يدور حول الدولة الإسلامية والدولة الحالية .. وفيما بعد أكد عبود الزمر : أنه راجع كل الحجج الشرعية التى كان يرد بها محمد عبد السلام على الذين ينتقدون أفكاره من بعض أفراد الجماعات الإسلامية ، فتبين لى سلامتها ! .

وفى التحقيق ، أكد عبود الزمر أن وجهة نظره كانت تتلخص فى إعلان الثورة الشعبية الإسلامية ، لاستحالة تجميع ضباط القوات المسلحة على فكر (الجهاد) .. إلا أنه كرجل عسكرى لم يتردد فى أن يقدم خبرته فى شأن إمكانية السيطرة على المؤسسات الحساسة فى الدولة ، وأجهزة الأمن فيها ، تمهيدا لإذاعة بيانات وهمية عن تأييد وحدات القوات المسلحة لثورة الشعب فى الشارع .

وكان عبود الزمر يقدر للثورة الشعبية أن تقوم بعد سنتين .. وكان يرى أن تكمل الثورة الشعبية خططها بالسيطرة على الأهداف الحيوية ، ثم يتم اغتيال أنور السادات ... ليس العكس .. أى يتأجل قرار قتل السادات عامين تقريبا .. على أن يكون اغتياله فى (القناطر الخيرية) على أساس أنه كان يقيم هناك بصفة شبه مستديمة .. وقد سئل عبود :

س : كيف كنت تتوقع قتل السادات فى القناطر الخيرية ؟

---

(٣) فيما بعد ، وفى قضية تنظيم الجهاد قرر الرائد عصام القمرى وهو أحد ضباط القوات المسلحة ، اتهم بقلب نظام الحكم ، وصدر حكم ببراءته من المحكمة العسكرية ثم ألغى عند التصديق عليه ، وضمت قضيته الى قضية الجهاد ، قرر فى محضر إحدى الجلسات أنه تعرض لتعذيب بشع من ضباط الشرطة وأنه كان يعاير بأنه من أفراد القوات المسلحة .. وأنه يظن أن التجارب التى أجريت فى الاعتداء عليه والاستمرار فى تعذيبه يرجع لكونه من ضباط القوات المسلحة .. وفيما بعد أيضا اعترف قاضى تلك القضية بوقوع تعذيب على المتهمين وألغى الأدلة التى ترتبت على التعذيب .

(٤) مسجد أنشأه الشيخ (إبراهيم عزت) ـــ توفى ١٩٨٣ ـــ وركز فيه على ما يسمى بالدعوة والتبليغ وهذا يعنى خروج مجموعات من الأشخاص تقطع مسافة معينة ، ويكون هدفها تبليغ الناس الذين يقابلونها بالإسلام والصلاة والالتزام بتعاليم الإسلام .

ج : إن وضع هذه الخطة كان أمرا سابقا لأوانه ! لأن مثل هذه الثورة لايمكن التمهيد لها أقل من عامين !

إذن عملية (المنصة) ـــ طبقا لاعترافات الزمر ـــ لم تكن جزءا من خطة الثورة الشاملة ، كما كان يتصورها هو !

لكن .. لماذا وافق عبود الزمر على هذه العملية إذا كان الوقت ـــ فى رأيه ـــ غير مناسب للثورة الشعبية ؟

.. أو بمعنى أصح : ما علاقته بهذه العملية ؟ !

عبود الزمر كان هو الشخصية العسكرية الوحيدة ضمن جماعة محمد عبد السلام فرج بل كان أكبرهم سنا .. إذن فإخطاره بأمر عملية وافق عليها محمد عبد السلام ابتداء ، ودون الدخول فى التفاصيل ، وقبل الرجوع اليه ، يكون ـــ بالقطع ـــ مجرد تبليغ لأكثر .. يعنى للعلم فقط !

وقد اعترض عبود على الفكرة .. تماما ! وكان اعتراضه مبنيا على أسباب أمنية ، أى أسباب قائمة على أسباب تتعلق باستحالة التنفيذ .. (ماذا يفعل ملازم صغير وسط هيلمان الأمن الذى يحيط بالسادات ؟) هكذا رد عبود على رسول محمد عبد السلام الذى أبلغه بالخطة .. وأعلن أنه غير موافق على التنفيذ .. لكنه عاد وأبلغ محمد عبد السلام أنه موافق .. وكان انتقال عبود من مدينة (لا) إلى مدينة (نعم) .. من الاعتراض الى التأييد له ـــ بالطبع ـــ مايبرره .. فقد تفهم أن العملية التى يقوم بها ظافر (الاسم الحركى الذى اختاره محمد عبد السلام لخالد) ستنفذها مجموعة صغيرة ليس لها علاقة بالتنظيم .. وأن أفرادها ـــ بالتأكيد ـــ سيموتون ولن يكشفوا من يقف وراءهم ؟ ..ويقول الزمر فى التحقيق : إنه اطمأن بعد أن أخبروه أن عبد الحميد وعطا وحسين دخلوا الى منطقة العرض العسكرى ! .. ثم راح يمدهم بمزيد من النصائح .

وبموافقة عبود الزمر على اغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، تكون خطة الثورة الشعبية قد ماتت قبل أن تولد .. ماتت وهى لاتزال جنينا فى رأسه .. ولعل هناك أسبابا أخرى دفعته إلى تأييد اغتيال السادات أسرع مما كان يخطط ، وأجهزت هذه الأسباب نهائيا على حلم الثورة الشعبية .. على رأس هذه الأسباب القبض على نبيل المغربى[٥] الذى ذكر اسم عبود الزمر صدفة فى التحقيقات التى سجلت بالصوت والصورة ، بواسطة (الفيديو) وعندما شاهد السادات شريط الفيديو الذى قدمه له النبوى إسماعيل ، قام بتحذير عبود الزمر فى خطبة رسمية[٦] وفهم عبود التحذير !!

لكن .. لماذا لم يفكر عبود الزمر ـــ وقد اطمأن لإجراءات إدخال الثلاثة الذين مع خالد لأرض العرض العسكرى ـــ فى الإسراع بالثورة الإسلامية الشاملة كما تصورها ؟!

---

(٥) نبيل المغربى معروف باتجاهاته الدينية ، وقد قبض عليه أكثر من مرة ، وهذا يعنى أن واقعة التسجيل بالفيديو يمكن أن تكون مصطنعة ، وقد تضاعف هذا الشك فى حيثيات الحكم فى قضية الجهاد ، فيما بعد .. وقبل القبض عليه كان يعيش مع عبود الزمر وعند تفتيش البيت هرب الزمر ، وعثر البوليس على أسلحة وذخائر جعلته يتصور أنها لايمكن أن تستخدم إلا لقتل رئيس الجمهورية .

(٦) حديث السادات أمام مؤتمر الحزب الوطنى قبل وفاته بأسبوع .

ألم يكن اغتيال رئيس الجمهورية ضربة بداية ناجحة تدفعه الى تنفيذ خطته ؟

فى الحقيقة لم يكن عبود الزمر يعرف الكثير عن خطة اغتيال السادات .. وأغلب الظن أنه كان يشك فى نجاحها .. حتى بعد دخول عبد الحميد وعطا وحسين إلى أرض العرض .. ولم يقل له رسول محمد عبد السلام فرج سوى (إن ظافر ورفاقه سيقتلون السادات) .. وفهم عبود — على ما يبدو — أن العملية لايقصد بها سوى السادات .. السادات فقط ! أى إنها عملية (اغتيال) لاعملية (انقلاب) .. إن عملية الاغتيال تعنى الاكتفاء بالسادات .. أما عملية الانقلاب فتعنى التخلص — بضربة واحدة — من كل رؤوس الدولة .. الذين كانوا يحيطون بالرئيس فى المنصة .. نائب الرئيس .. وزير الدفاع .. وزير الداخلية .. رئيس الوزراء .. رئيس الأركان ..قادة الأسلحة ... الخ .. كل أركان النظام . الذين كان من السهل اصطيادهم جميعا فى عملية واحدة .. فلماذا لم يفكر عبود الزمر فى هذه العملية ؟ .. لماذا لم يفكر — على الأقل — فى المحاولة ؟ .. لماذا لم يرسل أحد جناحيه (طارق الزمر وعبد الله سالم) إلى محمد عبد السلام فرج ويبلغه بتعديل الخطة من قتل السادات إلى تدمير المنصة كلها ؟ .. لماذا لم يطلب ذلك وهو يعرف جيدا — كرجل مخابرات — أن الثمن فى النهاية واحد ؟ .. لماذا لم يطلب ذلك وهو يعرف جيدا — كرجل مخابرات — أن من السهل عليه — بعد تدمير المنصة — أن يحرك التنظيم للاستيلاء على مؤسسات الحكم — ربما بدون ثورة شعبية وخروج الجماهير فى الشوارع — لأن الشلل كان سيصيب الجميع ؟

إن السر لايزال فى صدر عبود الزمر .. إلا أن الظاهر من استقراء الأحداث أنه ربما استخف بالعملية .. وربما كان يقدر لها الفشل أكثر من النجاح .. ربما .. ربما !!

ويبقى أن نتساءل : هل فات عبود الزمر أن فشل محاولة اغتيال السادات كان يساوى فشل تدمير المنصة بمن فيها ؟ .. .. هل فاته أن فشل اغتيال السادات كان كفيلا بأن يكون الانتقام أبشع مما يتصور أحد ؟ .. هل فات عليه أن النتيجة واحدة فى كلا الأمرين : اغتيال فرد أو اغتيال مجموعة ؟ !

لانعتقد أن عبود الزمر لم يفكر فى هذه الأمور ، على هذا النحو .. وأغلب الظن أنه فكر فى بديل آخر من عنده .. كان هذا البديل التدبير لعملية أخرى تتم على التوازى مع عملية خالد الاسلامبولى .. بحيث إذا فشلت واحدة ، نجحت الأخرى .. وهذا يتفق مع طبيعته العسكرية التى تفرض عليه بلوغ الهدف بوضع أكثر من خطة .. خطة أصلية ، وخطة بديلة .. خطة أساسية وأخرى احتياطية .. ولو صدقنا هذا الكلام ، فهل كان عبود الزمر على إتصال بمجموعة أخرى كان عليها أن تخطف النجاح الذى حققه خالد الاسلامبولى (وهو ضابط صغير) وتسرق الأضواء التى ستسلط عليه ؟ !

ويبدو أن هذا التساؤل لم يفت رجال الأمن وراحوا يفتشون — بعد القبض على عبود — عن إجابة عليه .. ويبدو أن إصرارهم على الإجابة جعلهم يعذبونه طويلا .. فقد قرر عبود الزمر أنه عذب لمدة ساعتين لانتزاع إعتراف بشأن العلاقة بين مرور الطائرات فوق المنصة وبين الهجوم على من فيها[٧] .

(٧) ص — ١٤٩ من تحقيقات النيابة العسكرية .

وقرر أيضا أنه عذب لمعرفة العلاقة بينه وبين عدم وجود قناصة حول المنصة ، كما كان يحدث دائما فى العروض العسكرية السابقة[٨] .

لكن عبود الزمر لم يعترف .. وأصر (فى التحقيقات وجلسات المحاكمة) على أنه أخطر فقط بأن عملية المنصة هى عمل فردى ، من مجموعة صغيرة ، وأنهم سيموتون حتما برصاص الحرس .. (وأنا على أى حال لم تتح لى فرصة لمناقشة هذا الأمر الذى جاء لى فى صيغة تبليغ) .[٩]

□□

إن عبود الزمر — كما عرفنا — قد قفز اسمه الى الأسماع قبل أن يقتل السادات .. واتهم طبقا لما أعلن وأذيع قبل ٦ أكتوبر ١٩٨١ — أنه كان وراء محاولة قتل أنور السادات فى المنصورة .. فما حقيقة هذا الاتهام الذى لم يناقشه أحد من قبل ؟ !

فى ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ — وبعد استئذان نيابة أمن الدولة العليا — قبض على نبيل المغربى وثلاثة عشر آخرين ، منهم واحد أصيب فى العملية[١٠] أثناء القبض عليه .. وبتفتيش منزل هذا الشخص ، كانت المضبوطات التى تم تحريزها فى محضر مستقل ، بعد ذلك ، تدعو للدهشة .. كانت عبارة عن :

٧ (سبعة) عصى خيرزان بأطوال مختلفة .

١ (واحد) ساندرز (سوسته) لتقوية عضلات الصدر والبطن .

٢ (اثنين) دنبلز حديد (مما يستخدم لتقوية عضلات الذراعين) .

وفى نفس الوقت ، فتش رجال الشرطة الشقة رقم ٥ بالعقار رقم ٩ بشارع (عفيفى) بالجيزة .. بعد أن قيل فى محضر التحريات إن نبيل المغربى كان يعيش فيها[١١] ولم يجد رجال الشرطة فى الشقة سوى امرأتين .. إحداهما شابة والأخرى أمها .. وأسفر التفتيش عن ضبط بعض الأسلحة ، كانت عبارة عن :

— رشاش واحد عيار ٩ مللى (بورسعيد) معبأ بطلقات .[١٢]

— طبنجة ٧٫٦٥ مم مما يستعمل فى القوات المسلحة .

— ٤ طبنجات بروحين .

— ١ بندقية تشيكى .

— عدد من الطلقات مختلفة الأعيرة النارية من بينها طلقات مما تستخدم فى البنادق الآلية التى استخدمها خالد ورفاقه فى مهاجمة المنصة .

---

(٨) ص — ١٥٨ من التحقيقات .

(٩) ص — ٢١٣ من التحقيقات .

(١٠) نقل هذا الشخص مصابا الى مستشفى الشرطة ، وكان مجهول الهوية ، وقبل وفاته متأثرا بجراحه ، علم أنه السيد محمود السيد .

(١١) أعد لنبيل المغربى كمين وهو يشترى رشاش بورسعيد ، ثبت فيما بعد أنه من أسلحة الشرطة ، وثبت كذلك أن الذى كان يعرض عليه الرشاش شخص يدعى صابر عبد المنعم وشهرته (سمبو) وأنه كان يعمل مع الشرطة .

(١٢) فى شريط الفيديو الذى سجل لنبيل المغربى ، قال وهو يحمل الرشاش فى يده : إن أول طلقة ستخرج من هذا السلاح ستكون موجهة ضد أنور السادات .. لكن المحكمة (التى نظرت قضية الجهاد) وشاهدت الشريط لم تأخذ به كدليل وشككت فى صحته .

هذه الأسلحة والذخائر — بالإضافة إلى مطواة — التى ضبطت فى تلك الشقة التى يتردد عليها نبيل المغربى ،اتضح أنها لعبود الزمر ، وقد ذكرت ذلك زوجته عند تفتيش الشقة .

ومما لاشك فيه أن هذا الاكتشاف — لرجال الشرطة — كان مذهلا .. فهاهم يضعون أيديهم لأول مرة على خيط يوصلهم إلى أن ثمة ضابطا بالقوات المسلحة .. بل وفى المخابرات العسكرية ، على صلة تنظيمية بتنظيم متطرف .. كان هذا الاكتشاف مثيرا جدا .. وقد أثار لعاب وزير الداخلية النبوى إسماعيل الذى قادته الصدفة لاكتشاف أحد عناصر المخابرات العسكرية فى مؤامرة ضد رئيس الجمهورية ، فكان لابد من انتهاز هذه الفرصة الذهبية واستثمارها ليؤكد للسادات أنه هو الوحيد الذى يحميه .. والوحيد المخلص له .. والوحيد الذى يسهر الليل على أمنه ، وراحته حتى من رجال قواته المسلحة .. وكان أن أسرع النبوى اسماعيل إلى السادات بنبأ اكتشافه مؤامرة جديدة ولم يكن من الصعب عليه — وقد اشتهر بتلفيق القضايا — أن يطبخ المؤامرة ، ويضيف اليها كل ما تحتاج من بهارات حتى يأكلها السادات باستمتاع .. وكان أن قيل إن الداخلية اكتشفت مؤامرة لاغتيال الرئيس فى المنصورة ..... وكان أن أعلن السادات النبأ بنفسه ، وهدد عبود دون أن يذكر اسمه ، وقال : (الواد بتاع المنصورة سامعنى ....) .

وهكذا .. وجد عبود الزمر نفسه متهما باغتيال السادات فى المنصورة .. دون أن يملك فرصة الدفاع عن نفسه !

فما هى — بالضبط — الحقيقة ؟

إننا إذا سلمنا أن عبود الزمر كان يرتب لثورة شعبية ، فإن تدبيره لعملية (المنصورة) لايكون مبررا .. كذلك ينفى اتهامه بهذه العملية ، رفض أن يقتل السادات فى المنصة ، وموافقته مضطراً بعد ذلك ، لأن هذه الخطوة ستقضى على فرص إندلاع الثورة الشعبية .. وقد قال عبود الزمر:إن تحفظه على قتل السادات ليس راجعا للناحية الشرعية لأنه يقر أن محمد عبد السلام فرج أكبرهم فى هذه الناحية ، ولكن تحفظه من الناحية الحركية لأن اغتيال السادات لن يحقق الإحكام والسيطرة على الأهداف ، نظرا لعدم توافر الأفراد ولا المعدات ، ولا المعلومات ولا الخطط لهذه الأهداف مما يستحيل معه تحريك الثورة الشعبية .. (ولكن وافقته أخيرا بعد أن علمت أن هذا العمل ستقوم به هذه المجموعة من الأفراد فقط ولا دخل بالجماعة) .. وكان هذا الابلاغ قبل خمسة أيام من واقعة الاغتيال ، وكان بواسطة طارق الزمر على مقهى يسمى (التحرير) فى حى (شبرا) ، والذى كان قد هرب إليه عبود الزمر بعد علمه بتفتيش منزله ، وبعد أن أصبح مطلوبا من مباحث أمن الدولة ، والمخابرات العسكرية ، والشرطة العسكرية !!

إذن .. عبود الزمر لم يكن له يد أو علاقة بما سمى (محاولة المنصورة) .. والأمر كله — من أوله إلى آخره — لايعدو أكثر من قصة وهمية ، لاأساس لها من الصحة ، أراد السادات من ورائها ، الظهور بمظهر البطل الذى لايهاب الموت والرئيس المؤمن بقضاء الله وقدره .... فها هى أجهزة الأمن تحذره من

---

(١٣) ص ١٥٦ — من تحقيقات النيابة العسكرية .

مؤامرة على حياته فى المنصورة .. وهاهو يصر على الذهاب .... وإتمام الزيارة .. وقد صدرت التعليمات إلى الحزب الوطنى بالمنصورة ، بإخراج عمال المنصورة من المصانع لاستقبال الرئيس ، مقابل مضاعفة (اليومية) وصرف بدل غذاء وانتقال .. وكان ذلك من أجل أن يثبت السادات أنه لايزال مؤيدا من الجماهير ، رغم إجراءات (سبتمبر) اللعينة التى بعدها أودع كل رموز مصر فى السجون(١٤) .

وفيما بعد .. فى المحاكمة ، سأل المحامون عبود الزمر ــ أكثر من مرة ــ عن واقعة المنصورة ، فكان يبتسم ابتسامة ذات مغزى ، ولايرد !

□□

بعيدا عن محاولة المنصورة الوهمية ، هل حاول عبود الزمر التخلص من السادات ؟

إن هناك إشارات تكررت كثيرا عن اغتيال السادات أثناء توجهه لحضور مؤتمر الحزب الوطنى الأخير فى جامعة القاهرة .. وعن محاولة أخرى لاغتياله فى استراحة القناطر الخيرية .. ولم تخل هذه الإشارات من اتهام عبود الزمر من تدبيرها !

بالنسبة للواقعة الأولى ، لم يثبت ــ على الإطلاق ــ وقوعها من أحد من المتهمين فى القضية .. وكل ما قيل بشأنها كان على لسان طارق الزمر ، الذى قال فى محضر تحقيق يوم ٤ نوفمبر ١٩٨١ :

(أنا فكرت لوحدى قبل كده أن أقوم بعملية فردية لاغتيال الرئيس وهو فى طريقه إلى المؤتمر فى جامعة القاهرة بإلقاء قنابل على عربته أثناء الموكب ولكن لم أجد قنابل وماقدرتش أنفذ الفكرة) .. وقد ذهب طارق الزمر وشاهد موكب الرئيس متجها لافتتاح المؤتمر .. وكان ذلك يوم اثنين ويوم الأربعاء التالى ، اتجه موكب الرئيس مرة أخرى إلى جامعة القاهرة ليحضر الجلسة الختامية ، وفى هذه الجلسة وجه تحذيره الى عبود الزمر .. مما يعنى أن ذلك كله كان بعد تفتيش شقة عبود الزمر .

ونأتى للواقعة الأخرى .. واقعة اغتيال السادات فى القناطر الخيرية .. وهذه الواقعة لم يظهر لها أى أثر فى تحقيقات قضية الاغتيال إلا ما أشار إليه عبود الزمر فى ص ــ ١٥٩ ، حيث قال :

(كانت الخطة التى اتفقت عليها أنا ومحمد عبد السلام فرج ونبيل المغربى أنه سيقتل (يقصد السادات) فى استراحة القناطر الخيرية ، ولم نكن وضعنا خطة تفصيلية ، تنفيذية ، حيث كان الوقت بعيدا لتنفيذها .. إنى توجهت إلى القناطر قبل تفتيش مسكنى لاستطلاع المكان ، ووجدت صعوبات ضخمة لوجود حراسات على الكبارى ، وأفراد مباحث فى المناطق المجاورة ، وتبينت أن الأمر يحتاج الى تخطيط تفصيلى) .

---

(١٤) استفتى السادات الشعب على إجراءات سبتمبر ١٩٨١ ، ودارت هذه الإجراءات حول دعم تصرفاته والقبض على السياسيين ورجال الدين ، ومصادرة الصحف والمجلات الدينية .. الخ . وقد جاءت نتيجة الاستفتاء ــ كما حملها له النبوى إسماعيل الى ميت أبو الكوم ــ بالتأييد ، ورغم أنه استفتى الشعب المسلم على التحفظ على الأنبا شنودة ، واستفتى المسيحيين على اعتقال رجال الدين الإسلامى . لقد أراد السادات ــ كعادته ــ أن يحصل بواسطة الاستفتاء المزور على شرعية قراراته الشاذه .

أى إن المحاولة كانت فكرة بلا خطة .. والوقت كان بعيدا لتنفيذها ، حيث أن الاغتيال والثورة الشعبية كانا عند عبود الزمر شيئا واحدا .

لكن .. فيما بعد .. فى قضية (الجهاد) قدمت مباحث أمن الدولة ، ضمن تحرياتها : أن نبيل المغربى كان يعد لقتل السادات فى القناطر وأنه لتنفيذ ذلك فإنه جند أحد أفراد القوات المسلحة الذين يخدمون هناك لعمل رسم كروكى لاستراحة الرئيس ..إلا أنه أثناء المحاكمة ، ثبت أن هذا الرسم قد تم فى السجن أثناء التحقيق مع هذا الشخص ليكون دليلا على هذه العملية الوهمية ، التى قال عنها أغلب المتهمين أثناء نظر قضية الجهاد ، إنهم لم يكونوا على علم بها .. (وأن نبيل المغربى كان يحلم) !!

□□

ويبقى أن نعرف ـــ من تصرفات وأفكار عبود الزمر ـــ ما شكل الثورة الشعبية التى كان يسعى الى إشعالها ؟ !

إن طارق الزمر ـــ أقرب شخص لعبود الزمر ـــ يضع ملاحظة أولية ـــ لابد أن نأخذها فى الاعتبار ـــ وهى أن الجماعات الإسلامية لاينبغى أن يسيطر عليها الإخوان المسلمون (لأن المنهج بتاعهم اللى وضعوه بالنسبة للإسلام الصحيح متطور لدرجة إنه بيخرج عن بعض النصوص التى نادى بها السلف) .. وهو مايفقد ـــ فى رأيه ـــ قوة هذه الثورة فى حالة قيامها .

أما عبود الزمر فكان يقترح لقيام هذه الثورة[١٥] :

ـــ عمل خطة إحكام وسيطرة على الأهداف الحيوية مثل وزارة الدفاع ومبنى الإذاعة ، وقيادة الأمن المركزى ، ووزارة الداخلية .. وقتل بعض الشخصيات الهامة بحيث يؤدى ذلك القتل الى إرباك القيادات ، وفقد السيطرة على الدولة .. من هذه الشخصيات وزير الداخلية .. وزير الخارجية .. وقائد الأمن المركزى .. فضلا عن قتل الشخصيات المؤثرة فى الأحزاب الشيوعية (حتى لاتركب الموجة وتستغل الحركة الإسلامية لصالحها) .. علاوة على شل شبكة المواصلات فى القاهرة والجيزة .. ثم إخراج الشعب المسلم فى مظاهرات لتأييد الثورة الشعبية بعد إعلان البيانات الخاصة بانفجارها من خلال الإذاعة .. ثم القيام بمواجهات محدودة مع عناصر الأمن المركزى التى تتعرض للمظاهرات ، بغرض كسر حاجز الخوف أمام الجماهير لكى تنطلق .. وكذلك فقد اتزان القوات المسلحة بإعلان بيانات وهمية ـــ فى الإذاعة ـــ بوصول تأييدات للثورة من بعض قادة الفرق !!

وكانت هذه الخطة متوقفة على جمع المعلومات اللازمة وتدريب أفراد ينفذون كافة خطواتها !

ويبدو أن عدد الأفراد الذين جمعهم عبود الزمر حوله ، لم يكن كافيا ، لأنه عندما سأله المحقق عن عدد أفراد جماعته ، قال : (نحن لازلنا فى بداية تجميع الأفراد وأنا لاأستطيع تحديد العدد) .. وفيما بعد ثبت أن عدد الذين اتهموا فيما سمى بتنظيم (الجهاد) وقدموا للمحاكمة ، كان ٣٠٢ (بمن فيهم الأربعة

---

(١٥)ص ـــ ١٥٧ من التحقيقات .

الذين اغتالوا السادات) وقد توفى بعضهم وقيل إن البعض الآخر قد هرب .. ومثل ٢٨٢ متهما فى أقفاص الاتهام ، ثبتت براءة معظمهم !

□ □

بعد تفتيش شقة عبود الزمر بشارع عفيفى ، انتقل إلى شقة أخرى فى شارع المدينة المنورة بالهرم .. وفى هذه الشقة عرف عبود الزمر خبر اغتيال السادات .. وبعد الاغتيال بأيام .. بالضبط يوم ١٣ أكتوبر .. الساعة العاشرة صباحا ، أثبت عميد شرطة نبيل عباس صيام ، فى محضر تحريات رفع إلى رؤسائه : أنه تواترت معلومات تفيد أن المطلوب القبض عليهم ، عبود وطارق الزمر ، يقيمان بالشقة الكائنة بالدور الأرضى فى العقار رقم ٦ فى الشارع المذكور .. وعلى الفور تحركت قوة مناسبة للقبض عليهما .. وبمجرد أن اقتربت القوة من العقار ، فوجئت بوابل من الطلقات النارية من أسلحة آلية من الموجودين فى الشقة إلى أفراد القوة ، فتم الاشتباك ، حتى قام الموجودون فى الشقة بتسليم أنفسهم بعد مقاومة بالنيران استمرت ٧٠ دقيقة ... وتم ضبط كل من محمود محمد البرعى .. طارق الزمر .. عبد الناصر عبد العزيز .. عبد الله محمد محمد .. محمد محمود محمد البرعى .. وعبود الزمر .. وأصيب فى هذه العملية خمسة من أفراد القوة (ثلاثة ضباط وجنديان) .. وأصيب طارق الزمر ، الذى نقل إلى مستشفى الشرطة .

وأسفر تفتيش المسكن الجديد لعبود الزمر عن ضبط كميات من الأسلحة والذخائر ، كانت :

٤ طبنجات أعيرة مختلفة .. اثنان منها عيار ٩ مللى وأخرى (أسكار) .. والأخيرة عيار ٦٥ر٧ مم .

٣٠ طلقة عيار (٦٢ر٧ × ٧٩) تسليح بندقية روسى .. و٢٧ طلقة عيار ٩ مم طويل ، و٢٦ طلقة عيار ٦٥ر٧ مم .

١٩ قنبلة منها ٦ قنابل دخان ، وقنبلتان قيل إنهم ألقوها على القوة ..... وكذلك عبوتان صناعة محلية بالفتيل .

وأسفر التفتيش عن ضبط كتاب بعنوان (الحرب الفدائية فى فلسطين) ، تأليف المقدم (محمد الشاعر) .. وسبعة شرائط (كاسيت)[١٦] ، ذكر أن الشريط الأول منها يتضمن (على الوجه الأول) تسجيلا صوتيا (يرجح أنه لعبود الزمر) .. يتضمن :

أصواتا تردد نداء (لبيك اللهم لبيك ، إن الحمد والنعمة لك ، لاشريك لك) ..ثم صوت شخص يقول :

(بسم الله الرحمن الرحيم) .

﴿ ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ﴾ ..

(يعلن مجلس الثورة الإسلامية تفجير الثورة الإسلامية وقيام الدولة الإسلامية ، التى غابت عن سماء

---

(١٦) لم تشر المحاضر إلى ضبط جهاز تسجيل !

هذه الأمة ، وبعد فترة من السواد والظلم والجاهلية القصوى ،ساد فيها الظلم وعلا فيها الفساد ، وعذب فيها المسلمون وجعل كلمة الله هى المؤخرة إلى أن أصبحت مصر ، وهى قلب الأمة الإسلامية أمة تنكل بالعلماء وكل الدعاة المخلصين والشباب الصالح وتلقى به فى السجون على أيدى الطغاة ، ولذلك تنفيذا لأمر الله ، قرر مجلس الثورة الإسلامى إعلان الثورة مرضاة لرب السماء والأرض ، وبقوة الله نعلن إن أى إنسان تسول له نفسه التصدى لهذه الثورة سوف يواجه بكل قوة) .

(والثورة الإسلامية تشيد بمواقف التأييد والمؤازرة التى تلقتها من قادة القوات المسلحة وتناشد جماهير شعب مصر المسلم فور سماع هذا البيان بالخروج إلى الشوارع مهللين ، مكبرين ، فرحين بحمد الله) .

بيان رقم (٢) ..

(يعلن مجلس قيادة الثورة الإسلامية البيان التالى) :

(حل مجلس الشعب ، والشورى ، ومجلس الوزراء ، ويقرر مجلس قيادة الثورة الإسلامى استنادا إلى حكم الله بعدم شرعية جميع المؤسسات الخاصة بنظام الطغيان الذى أنزل بأمتنا الذل والمهانة) ..

(ونداء إلى جميع عناصر التخابر الإسلامى المتواجدة فى جميع ثكنات القوات المسلحة والشرطة .. اضربوا أى قوة معادية تحاول أن تتحرك أو تتآمر على ضرب الشعب المسلم الثورى) ..

(وسوف تحاول قوة البغى الشوشرة على الإذاعة ووسائل الإعلام فى محاولة يائسة لضرب الثورة الإسلامية فى مهدها وعلى شعبنا الواعى ، المؤمن ، عدم الالتفات إلى أى بيانات معادية للثورة ، لأنها ثورة كل مسلم غيور) ..

(إلى شعب مصر المسلم .. وصلتنا الآن برقيات تأييد لقادة الثورة الإسلامية من بعض قادة تشكيلات القوات المسلحة الرافضين لحكم الظلم والمهانة .. وسوف نوالى تباعا نشر أسماء الأخوة المسلمين المؤيدين للثورة) .

(من مجلس قيادة الثورة الإسلامية الى جنود وضباط الشرطة ، لقد تم إخلاء جميع الميادين والشوارع من جنود نظام الطغيان والدكتاتورية الكافرة الذى حكم شعبنا بالحديد والنار والذى أذل كل الأحرار .. إن الوحدات الفدائية الإسلامية سوف تقوم بنسف وتدمير وقتل أى عناصر تقف فى وجه المسيرات الشعبية المبايعة للثورة الإسلامية)...

وقيل إن باقى الشرائط مسجل عليها آيات من القرآن الكريم .. وأناشيد دينية .

والغريب أن عبود الزمر لم يواجه بهذا الشريط .. ولم يسمعه الدفاع فى قضية اغتيال السادات ولاحتى فى قضية تنظيم الجهاد ، فيما بعد .. ولانعرف ما إذا كانت أجهزة الشرطة تحتفظ بهذا الشريط حتى الآن أم لا ؟ .. غير أن المهم أن تلك الأجهزة نسيت أن ترفق ــ ضمن الأحراز المضبوطة ــ جهاز التسجيل الذى لابد أن عبود الزمر قد استخدمه فى تسجيل هذا الشريط !

□□

هؤلاء هم العسكريون ، الذين خرجوا عن طبيعتهم ، ووقفوا فى وجه السادات .

بعضهم ـــ وقف بسلاحه ـــ أمام المنصة .

والبعض الآخر ـــ وقف بأفكاره وخبرته ـــ وراء الذين وقفوا أمام المنصة .

النيابة تبدأ متأخرة!

٥

على غير العادة ، بدأت النيابة متأخرة ...

فى العاشرة من صباح الخميس ٨ اكتوبر ١٩٨١ ، افتتح اللواء (مختار شعبان) نائب المدعى العام العسكرى التحقيق .. كان ذلك بعد ٤٥ ساعة بالضبط من وقوع الحادث .. على اعتباز أن الواقعة بالكامل (بما فيها القبض على القتلة والمشاركين) قد انتهت فى تمام الساعة الواحدة ظهرا .

ولا مبرر يذكر لتأخر النيابة طوال هذه الساعات التى تقترب من اليومين الكاملين تقريبا .. وخاصة أن :

١- الجريمة كبيرة . الضحية فيها رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة .

٢- من الممكن أن يكون الهجوم على المنصة بداية لعملية أكبر تهز أركان النظام .

٣- العمل داخل النيابة العسكرية لا يعرف الفرق بين الليل والنهار ولا بين الأيام العادية وأيام العطلات .

٤- النيابة العسكرية فى القوات المسلحة هى المهيمنة على الدعوى العمومية ..... ولرجالها ما لرجال النيابة العامة من سلطات الضبط القضائى .

٥- الحادث وقع فى أرض عسكرية وفى مكان مخصص للعسكريين ، كما قالت النيابة بنفسها فيما بعد أمام المحكمة .

٦- طوال تلك الفترة لم يثبت إبلاغ النيابة العامة .

ويزداد الأمر غرابة عندما نعرف أن النيابة العسكرية لم تجر معاينة مكان الحادث (المنصة) إلا فى نفس ساعة وتاريخ فتح محاضر التحقيق أيضا .. وهو وقت كاف لاختفاء معالم أرض الجريمة بالطبع .. إن المواطن العادى يلاحظ سرعة حضور الشرطة العسكرية اذا ما وقع حادث لسيارة عسكرية أو لفرد من أفراد القوات المسلحة يقوم بمشاجرة عابرة .. فلماذا تأخرت النيابة العسكرية – كل هذا الوقت – فى هذا الحادث الذى لا يمكن أن يهون أحد بشأنه ؟!

ان جهة واحدة من جهات التحقيق المسئولة فى مصر لم يكن لديها ما يفيد الابلاغ عن جريمة قتل رئيس الجمهورية لمدة يومين تقريبا .. فى الفترة من الساعة الواحدة ظهر الثلاثاء ٦ اكتوبر وحتى الساعة العاشرة صباح الخميس ١٠ اكتوبر ١٩٨١ !

وقد بدأ التحقيق بتسجيل بلاغ إدارة المخابرات العسكرية والاستطلاع ، والذى كان بعنوان : (مذكرة بخصوص حادث الاعتداء على السيد / رئيس الجمهورية) .. وقد أرفق مع هذه المذكرة كشف بأسماء القتلى والمصابين فى الحادث .

وتضمن البلاغ أسماء المتهمين الذين قبض عليهم وهم خالد وعطا وعبد الحميد ..... وتضمن اسم حسين عباس مع عبارة أنه (جارى البحث عنه) .. وتضمن البلاغ تلخيصا للحادث .

أخذت هذه الاجراءات – التى كانت بمثابة مقدمة بيروقراطية ضرورية – من النيابة ثلاث ساعات الا ربعا .. وفى الساعة الواحدة و ٤٥ دقيقة بدأ اللواء مختار شعبان ، التحقيق .. بحضور المدعى العام العسكرى .. وكان أول من تعرض للاستجواب العقيد محمد فؤاد حسن – بإدارة المخابرات الحربية .. الذى قال :

* انه تم ضبط خالد وعطا بعد إطلاق النار عليهما عند وصولهما الى المنصة الفرعية ، حيث يتواجد أفراد المخابرات العسكرية .. وبعد إصابتهم تدافع الضباط والجنود للقبض عليهما .

* إن الجريمة وقعت من راكب العربة قاطرة المدفع قبل الأخيرة من الصف اليمين تجاه المنصة .. وأنه اتضح بعد ذلك أنهم أربعة أشخاص .

* إنه قد أطلقت النيران على الجناة خشية أن يقوموا من جانبهم باطلاق النيران من أسلحتهم .

س : كيف عرفت بتفاصيل الحادث ؟

جـ : توجهت إلى المستشفى وقمت بسؤال عبد الحميد عبد السلام الذى عرفت منه اسم حسين عباس !

كان عقيد المخابرات العسكرية يعتقد أن بعض شركاء المتهمين قد قتلوا ، وقد نقل هذا التصور إلى عبد الحميد ، الذى اعتقد أن حسين عباس قد استشهد .. فلم يجد أى حرج وهو يتحدث عنه بعد إضافة لقب (الشهيد) إلى اسمه .. وفيما بعد .. وطوال جلسات المحاكمة كان زملاء حسين ينادونه بالشهيد وهم يضحكون .

س : لماذا بدأت بعبد الحميد ؟

جـ : لأنه تعذر سؤال الآخرين لسوء حالتهما الصحية [1] !

□ □

(١) من المؤكد أن عقيد المخابرات الحربية سأل خالد وعطا رغم ما قرره من سوء حالتهما الصحية .. وكان سؤاله لهما قد سبق هذا التحقيق معه .

فى التاسعة والربع من مساء نفس اليوم أمر اللواء المحقق باستدعاء عبد الحميد إلى مكتبه بادارة المدعى العام العسكرى بمدينة نصر .. لكن .. عندما أكد مدير المستشفى (فى اتصال تليفونى معه) استحالة ذلك .. قرر المحقق الانتقال بنفسه إلى المستشفى .

قبل الإنتقال إلى المستشفى ، وردت تحريات جديدة تتضمن : اسم المتهم الرابع هو حسين عباس محمد .. وأنه مقيم فى مسكن بعين شمس ويتردد على بعض المحلات القريبة .. ومطلوب الآن ضبطه .

□ □

فى الساعة الرابعة من فجر الجمعة ٩ اكتوبر توجه المحقق والمدعى العسكرى إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى لاستجواب عبد الحميد .. ووقع الطبيب المعالج (على فهمى دويدار) – الجراح بالمستشفى بإمكانية الاستجواب .

وفتح المحضر ... وأثبت المحقق :

(توجهنا ... حيث توجد غرفة الانعاش (!!) التى يوجد بها المتهم .. وبمناظرته تبين أنه شاب دون الثلاثين من عمره ، حليق الشعر على النحو الذى يراعى بالنسبة لجنود القوات المسلحة .. ولاحظنا أنه راقد فى سرير .. ولاحظنا أن يديه مربوطتان بمشمع لاصق فى جانبى السرير .. [٢] وقد أبقينا السيد الطبيب السالف الذكر داخل الغرفة لملاحظة الحالة وأخرجنا كافة ضباط الحراسة [٣] وبقى فردان للأمن من الجنود .. وقد أفهمنا المتهم بمهمتنا .. ولما سألناه عما إذا كان قد.وكل محاميا للدفاع عنه ، أجاب بالنفى (!!) .. وقد قرر أن ما ورد بمحضر المخابرات الذى ذيل بتوقيعه هو كلامه ... [٤]

ويقول عبد الحميد للمحقق :

* قتل السادات هو عبرة لمن يأتى بعده [٥] .
* وضعت فى خزنة البندقية ٣٢ طلقة فقط حتى لا يحدث بها عطل [٦] .
* تعرضت للتعذيب بوضع سلك كهربائى فى أذنى ثلاث أو أربع مرات (أول أمس يوم ٧ / ١٠ / ٨١) فى غرفة الانعاش وقد هددونى بوسائل أخرى [٧] .

---

(٢) الشريط اللاصق كان لربط عبد الحميد بالسرير .. وقد حدث نفس الشىء مع الآخرين أثناء وجودهما بالمستشفى .

(٣) كانت الحراسة داخل غرفة الانعاش تتولاها أكثر من جهة أمن ومن رتب مختلفة ، ولمدة ٢٤ ساعة كاملة بلا إنقطاع .. وقد سرت شائعة بأن هناك محاولة لتهريب الثلاثة من المستشفى أو قتلهم للتخلص منهم حتى لا يكشف التحقيق معهم أى شىء .. وفيما بعد ثبت عدم صحة الشائعة .. لأنه كانت ثمة حراسة مشددة قد وضعت على أبواب المستشفى وفى الأدوار المختلفة وحول المستشفى من جميع الجهات .. وقد حدث ذلك بمجرد نقل جثة السادات الى المستشفى .

(٤) لم يتردد عبد الحميد فى الافصاح عن كل ما حدث بسهولة .. ومحضر المخابرات المشار اليه حرر بمعرفة الرائد أحمد حلمى السيد فى الساعة الثالثة والنصف يوم ٨ / ١٠ / ٨١ وهو نفس اليوم الذى كان عقيد المخابرات محمد فؤاد يقف فيه أمام النيابة .. رغم أن من المفروض حسب أقوال العقيد أنه تم فى ميعاد سابق على استجوابه .. الأمر الذى جعل الدفاع ــ فيما بعد ــ يشير الى وجود تزوير فى التقرير .. أو فى التاريخ على الأقل .. لكن المحكمه لم تأخذ بهذه الاشارة .

(٥) و (٦) و (٧) ص ١١ – ١٥ من تحقيقات النيابة العسكرية .

* أصبت بطلقات فى بطنى عند صعودى للسلم من اليمين [٨] .

ومن يطالع محضر التحقيق مع عبد الحميد ، يجد على الهامش ملاحظة من المحقق تفيد أن عبد الحميد أخطأ فى تلاوة آية من آيات القرآن الكريم وذلك كدليل على عدم علمه بالقرآن .. ولم يسجل المحقق أن هذا الخطأ يمكن تبريره بسبب الحالة الصحية التى كان عليها المتهم ، وبسبب التعذيب الذى تعرض له ، ولم يقل المحقق إن هذا الخطأ كان ضمن حديث طويل لعبد الحميد لم يلتقط فيه أنفاسه !!

□□

وفى الساعة الرابعة من بعد ظهر نفس اليوم .. وبعد ١٢ ساعة على فتح المحضر مع عبد الحميد ، بدأ المحقق فى استجواب عطا طايل .. وذلك بعد أن وقع محمد محمد صقر طبيبه المعالج بإمكانية ذلك .

ولاحظ المحقق أن المتهم مقيد الى سريره بقيود حديدية .. فأمر برفعها .. بعد أن قرر الطبيب أن عطا أجريت له عملية جراحية دقيقة ، لترميم ثقوب بالأمعاء الدقيقة والغليظة فى يوم الحادث .

أقر عطا بأقواله التى جاءت بمحضر تحريات المخابرات وقال :

* إنه سقط فى صندوق العربة أثناء توقفها ، وسقط تحت العجلات والبندقية بجواره وهو يقفز من العربة .. وعندما لحق بخالد عند المنصة وجد كل مقاعدها خالية .

ولما سئل عن إمكانية كشف القنابل والذخيرة قبل العملية .. قال : كان ممكنا .. لكنهم لم يحسبوا حسابا لذلك .. وكان (قدرنا بيد الله) .

ويؤكد عطا طايل : (إننا لم نوجه رصاصنا إلا للرئيس .. الرئيس فقط) .. ولأن المحقق لم يكن يعرف طبيعة التنظيم الذى كان يقف وراء المتهمين ، فقد سأل عطا عن رأيه فى جماعة (التكفير والهجرة) .. فرد : (إنها جماعة تكفر المجتمع كله ..... وأنا ضدها) !

□□

أثناء وجود طاقم التحقيق فى المستشفى قدمت المخابرات الحربية محضر تحريات مؤرخا بنفس تاريخ اليوم (الساعة العاشرة والنصف) ومكونا من ٤ صفحات فولسكاب عن خالد الاسلامبولى يتضمن اعترافا كاملا بالوقائع والأشخاص .. والغريب أن المحقق توجه لسؤال خالد بعد ذلك ، لكن الطبيب المعالج (د . أحمد عبد الله) أكد أن حالته الصحية لاتسمح باستجوابه (!) .

□□

(٨) قال لى عبد الحميد إن الذى أطلق عليه النار هو الرائد حمدى عبد العظيم من حرس الرئاسة وأنه عرف اسمه بعد أن توجه إليه بالمستشفى ليشكره على عدم الرد عليه واصابته رغم أن ذلك كان فى امكانه . وقد رفض عبد الحميد أن نستدعيه للشهادة للتدليل على أخلاقه وللتأكيد أن نيتهم كانت قتل السادات فقط .

فى مساء ذلك اليوم قبض على حسين عباس .. وعلى الفور حررت المخابرات الحربية محضرا أوليا بأقواله تم بمعرفة الرائد (وفائى أبو السعود) .. ولم تستطع النيابة العسكرية استجوابه إلا فى الثالثة والربع من عصر اليوم التالى .. السبت ١٠ اكتوبر ، بعد أن تعذر إحضاره فى الصباح بسبب اجراءات الأمن الخاصة بجنازة السادات .

أمام النيابة بدا حسين محاصرا بالحرس .. وقد وضعت أربطة طبية على جبينه ورأسه ، قرر أنها نتيجة ضربات قوات الأمن التى انهالت عليه بعد أن قاومها .

والغريب أن حسين كان يتحدث عن عطا باعتباره شهيدا .. (لأننى رأيت صورته فى إحدى الصحف وهو مصاب وملقى على الأرض) .. أما خالد فكان يقول عنه (أخونا خالد) .

وقد رفض حسين وصف ما حدث بأنه جريمة .. (اغتيال الظالم ليس جريمة) .. وبعد أن كرر سرد ما حدث .. قال : إن خالد تسلم منه السلاح لشعوره بتعب .. وأنه مشى وسط الجماهير بتشكل عادى حتى وصل إلى مبنى الجهاز المركزى للإحصاء) وهناك استقل وسيلة مواصلات (أتوبيس ، منزله .

□□

حتى ذلك الوقت لم يكن هناك ما يشير إلى وجود شريك آخر للأربعة .. ولم يكن هناك ما يشير إلى وجود تنظيم وراءهم .. وحتى ذلك الوقت لم تكن تحريات أجهزة الأمن (بما فيها مباحث أمن الدولة) قد وصلت الى شيء .. لكن .. ما إن استقرت الأمور حتى خرج نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية اللواء النبوى اسماعيل ، يعلن أنه حذر الرئيس الراحل من مؤامرة تحاك لاغتياله وأنه عرض عليه الدليل مسجلا على شريط فيديو .. لكن الرئيس لم يأخذ بنصائحه ..

وفيما بعد .. وأثناء محاكمة تنظيم الجهاد ، ثبت أن هذا الشريط لشخص آخر بعيد تماما عن أولئك الأربعة .. وقد رفضت المحكمة الأخذ بهذا الدليل .. واعتبر — مثل الاستفتاءات التى اشتهر بها — وهما .

□□

فى الساعة الرابعة والثلث من مساء يوم ١١ اكتوبر تمكنت النيابة العسكرية من استجواب خالد بغرفة الإنعاش .. كان خالد مربوطا من يديه بأربطة طبية مثبتة فى جانبى السرير .. وعلى هذا الوضع راح يلقى باعترافاته .. وفى هذه الاعترافات جاءت أول إشارة إلى محمد عبد السلام فرج .. الذى قال عنه أنه تعرف عليه قبل ٦ شهور فقط أثناء بحثه عن شقة للزواج .. وأنه عرض عليه استغلال اشتراكه فى العرض لعمل شيء !

س : لماذا عرضت الفكرة على محمد عبد السلام فرج ؟

ج : لأنه فقيه .. عنده علم بالأمور الدينية وربنا فاتح عليه ويعتبر عالم وكنت أستريح له ..

وقد استشفيت ذلك من خطب الجمعة والدروس الدينية التى كان يلقيها ..... وأظن أنه موظف فى جهة ما لا أعرفها لأننى سمعته يتكلم فى المرتبات .. ولا أعرف صلة عبد الحميد ولا حسين عباس به أما عطا طايل فأظن أنه بلدياته .

س : ماذا كان قصدك من وراء عملية الاغتيال ؟

جـ : كان هدفى ردع أى حاكم لا يلتزم بكتاب الله .. وكل واحد يأتى بعده يرتدع ويأخذ عبرة !

س : ألم يكن هناك احتمال بفشل العملية ؟

جـ : أنا مكنتش حاطط خطة بديلة لتنفيذها . مكنتش حاطط نسبة للفشل فى الخطة ، لأنى عارف إيه اللى بيحصل فى العرض ، وأنا اشتركت قبل كده مرتين فى العرض .. ولا أعرف عناصر أخرى تقوم بالتنفيذ فى حالة فشلى .

س : هل فكرت بالهروب ؟

جـ : لا ... لم يكن هناك احتمال فى الأصل للهروب [9] .

ويقرر خالد إن اغتيال السادات ليس بداية لانطلاق أحداث أخرى فى نفس الاتجاه ... وأكد : (ليس لى من يتبعنى) !

وتنتهى ردود خالد على استجواب المحقق العسكرى .

وهكذا .. يكون التحقيق قد انتهى مع المتهمين الأربعة .. فماذا حدث مع المتهم الخامس .. محمد عبد السلام فرج ، الذى لم ترد إشارة عنه إلا فى أقوال خالد !

□□

فى ١٥ اكتوبر ١٩٨١ أخطر المدعى العام العسكرى بضبط محمد عبد السلام فرج ، قبل يومين ، بقرية (الطود الجنوبى) – محافظة (البحيرة) .

وفى الساعة الحادية عشرة والربع من صباح نفس اليوم استدعى محمد عبد السلام الى مقر النيابة العسكرية وبدأ استجوابه .. وكان هذا الاستجواب سلسلة من الإنكار .. فقد أنكر محمد عبد السلام أنه يعرف خالد .. وأنكر أنه يعرف الثلاثة الآخرين .. وأنكر صلته باغتيال السادات .. وعندما واجهه المحقق بأقوال خالد واعترافه عليه .. قال : (الله أعلم) .. وعندما سئل عن شخص يدعى (الزمر) قال : إنه يسمع عن عائلة اسمها (الزمر) !

وذهب محمد عبد السلام إلى أبعد من ذلك .. وذهب إلى استنكار قتل السادات .. لكن .. عندما سأله المحقق : (هل قتل السادات مظلوما ؟) أجاب : (الله أعلم .. وقد يكون فى هذه الواقعة ظلم

---

(٩) حدد خالد كيفية تنفيذ الخطة فقال : (أنا أرمى قنبلة يدوية بمجرد نزولى من العربة والثانية وراها على طول وعبد الحميد يضرب واحدة من العربة والرابعة للدفاع ثم نتقدم ، عبد الحميد وعطا من جهة اليمين بالنسبة لنا وأنا فى المنتصف وحسين فى الشمال) .

ولكن مرتكبيها قد يكونون متأولين) .. أى يجوز أنهم قرأوا أو استدلوا على أنه حلال قتل السادات .. لكنه أضاف : أما فى منهاجى وشرعى فإن ماحدث حرام !

أكثر من ذلك أعلن محمد عبد السلام أنه مستعد أن يواجه خالد ورفاقه بكل ما قالوه !

وقبل أن يكمل المحقق .. طلب محمد عبد السلام توكيل محام .. وحدد اسم المحامى .....وعنوانه واستجيب لطلبه .. وفى فجر اليوم التالى (١٦ اكتوبر) كانت هناك قوة من الأمن تطرق باب المحامى ... وتقبض عليه !

فى مساء اليوم التالى .. بالضبط فى تمام الساعة السابعة مساء عرض على النيابة محضر مؤرخ ١٥ اكتوبر ١٩٨١ ، تضمن أقوال محمد عبد السلام فرج أمام رائد المخابرات الحربية أحمد حلمى وبعد قليل ..... كان فى الطريق إلى النيابة محضران آخران بأقوال إضافية .. وفى هذه المحاضر الثلاثة سجل محمد عبد السلام اعترافاته التفصيلية .. اعترف بزيارة خالد .. وتدبير الأسلحة والذخيرة .. وكيفية الحصول على القنابل .. وذكر لأول مرة اسم كل من نبيل المغربى وعبود الزمر وطارق الزمر .. وهكذا .. جاءت « قدم » ما أسمى بتنظيم الجهاد فى القضية .. خالد يشير الى عبد السلام فرج .. وعبد السلام فرج يشير الى أقطاب التنظيم .. ومن السهل بعد ذلك أن نفسر لماذا تضاعف عدد المتهمين فى قضية اغتيال السادات وزادوا بكثير عن عدد المنفذين المباشرين ؟ !

على أن محمد عبد السلام فرج عاد – أمام النيابة العسكرية يوم ١٧ اكتوبر – وأنكر هذه الاعترافات .. نفى كل ما جاء فى أوراق المخابرات العسكرية جملة وتفصيلا .. وقال ببساطة : ان هذه الأقوال أمليت عليه تحت وطأة التعذيب الشديد .

وكان التعذيب واضحا عليه .. وقد استمر ذلك التعذيب فيما بين مرحلة عرضه على النيابة العسكرية .. ونيابة أمن الدولة .. وتنقله بين السجون .. استمر التعذيب حتى مثل من جديد أمام اللواء مختار شعبان .. وقال له :

* (أنا استخرت الله عز وجل فشرح صدرى لأن أتكلم وأشرح موقفنا الشرعى وأثبت أننا دعاة حق) !

ثم فجر ... قنبلة دوت فى أرجاء التحقيق ..

قال :

* أنا المشارك الرئيسى فى عملية اغتيال الرئيس !

س : لماذا ؟ لماذا اعترفت الآن ؟ !

جـ : لأن الأمر أصبح أمرا واضحا للجميع وأنا لا أتنكر منه بعد أن اتضح للجميع !

لماذا أنكر محمد عبد السلام فرج .. وأصر على إنكاره ٣ أسابيع رغم المهانة والتعذيب ، ثم عاد واعترف ؟

هل كان يخشى من نهاية مأساوية تقضى على الجماعات الإسلامية التى كان أول من ساهم فى قيامها وهو طالب .. ورعاها بعد تخرجه ودعمها بعد تعيينه فى إدارة الجامعة وأصبح قريبا من الطلاب ؟

لقد قيل إن كل خيوط الجماعات الاسلامية – على مستوى البلاد – كانت تتجمع فى يده .. وإنه نصح بأن يحافظ على حياته ! ويعترف .. وكفى تعذيبا .

وقيل إنه انتظر زحف الجماعات الإسلامية من أسيوط إلى القاهرة بعد يوم ٨ اكتوبر .. وعندما لم تأت أحس باليأس [10] !

هل كان الإصرار على الإنكار ينجيه .. أم أنه لم يجد فائدة من الإنكار ؟

من الناحية القانونية لم يكن مؤكدا أن الإنكار ينجيه .. فالغالب أن المحكمة كانت ستأخذ باعتراف خالد ورفاقه عليه .. (خاصة أن هذه المحكمة ، محكمة عسكرية .. استثنائية .. وعليا)

وربما كان السبب .. أن كثيرين عابوا عليه إنكاره وكذبه وهو رجل مسلم ، يتمسك بإسلامه .. وداعية وخطيب ومفسر .

وربما يكون قد استند فى موقفه إلى سند شرعى يبيح له ما فعله ، طالما يحقق له ذلك النجاة !

إن أحدا لم يعرف حتى الآن سر هذا الموقف الإنقلابى لمحمد عبد السلام .. وحتى أعدم لم يكشف هذا السر بنفسه لأحد .. لكن .. من المؤكد أنه كان – طوال المحاكمة – رابط الجأش .. قليل التأثر .. وكان أكثر المتهمين هدوءا واتزانا وتفكيرا .

□□

كان من السهل بعد اعترافات محمد عبد السلام فرج أن تمتد ذراع التحقيق إلى الآخرين من أعضاء تنظيم الجهاد .. بل .. وأن تمتد الذراع إلى عائلاتهم .. فقد قبض على شقيقة خالد التى كان يقيم عندها (زوجة حامد سعد رشوان) وقبض على زوجة عبد الحميد ، وعلى زوجة محمد عبد السلام .. وتحفظ عليهن فى أماكن خاصة لا يدخلها الرجال .....

وهكذا ...

اتسع نطاق القضية .. وتضخمت أوراقها .. وبدت أكبر من أن تكون قضاء وقدرا !

---

(١٠) بعد اغتيال السادات ترك محمد عبد السلام فرج القاهرة وسافر إلى قريته التى قبض عليه فيها .. ولم يثبت أنه سافر إلى أسيوط قبل الأحداث الشهيرة التى وقعت هناك يوم ٨ اكتوبر – صباح يوم عيد الأضحى .. كما إنه لم يعد إلى القاهرة إلا مكبلا بالأصفاد .



أمــام الـكـا مـيـرا

٦

كان (السادات) يدمن (الكاميرات) .

كان يعرف سبحر الأضواء ، وتأثير (التليفزيون) ، وخطورة (الأقمار الصناعية) التى تنقل كل ما يجرى فى العالم – بالصوت والصورة وفى التو واللحظة – إلى غرف النوم .

وكان يعرف زوايا وخبايا التصوير .. وكان يختار (الملابس) المناسبة .. و (الديكور) المناسب قبل أن يعطى إشارة البدء ، وتدور الكاميرات [1] .

فى قريته (ميت أبو الكوم) كان يختار (الريف) كديكور ، والجلباب والعباءة كثياب ، قبل أن يروى – أمام كاميرات التليفزيون – قصة حياته .. وفى (الإسماعيلية) كان يرتدى ملابس (سبور) ويختار الخضرة والمياه والسفن العابرة ، كخلفية تصوير مناسبة وهو يدلى بتصريحاته للمراسلين الأجانب .. وفى زياراته لإحدى مزارع الدواجن ارتدى (بالطو) أبيض ووضع على رأسه (خوذة) من (البلاستيك) – كالتى يستخدمها عمال المناجم – وأمسك بدجاجة وراح

---

(١) من المعروف أنه فى السادس من اكتوبر سنه ١٩٧٣ كان الفريق أحمد إسماعيل الذى رقى لرتبه مشير فيما بعد – وزيرا للدفاع وقائدا عاما للقوات المسلحة ، وكان الفريق سعد الشاذلى رئيس أركان حرب القوات المسلحة بينما كان اللواء عبد الغنى الجمسى رئيسا لهيئة عمليات القوات المسلحة .

ومع ذلك خلت – تماما – الصور التى نشرت للسادات وهو يدير المعركة فى غرفة العمليات ، مرتديا بزته العسكرية المرصعة بالنياشين ، خلت من شخص رئيس الأركان الفريق سعد الشاذلى بينما تواجد بها الفريق أحمد إسماعيل إلى اليمين واللواء الجمسى إلى اليسار .

ولعل أحدا لم يعرف أن هذه الصور قد التقطت بعد المعركة بفترة طويلة فى أحد أيام شهر ديسمبر ١٩٧٣ ، إذ تحركت بعض السيارات المغطاة بالستائر وبداخلها بعض الصحفيين لإنجاز مهمة لم يفصح عنها أحد .

واكتشف الصحفيون أنهم يدخلون إلى غرفة العمليات الرئيسية للقوات المسلحة ، وبهروا بالأضواء التى تملأ المكان ، وحارت بهم التفسيرات بل كادت تنغلق عندما شاهدوا عددا من كاميرات السينما والتليفزيون وبعضا من الأمريكان فى المكان .

وكانت المفاجأة عندما راح المخرج يوجه البطل (السادات) ليقوم بدوره فى الفيلم المعد لإحدى شبكات التليفزيون الأمريكى ، وهو(أى السادات) يدير المعركة . فها هو يمسك سماعة التليفون الأحمر بيده اليمنى بينما سماعة التليفون الأسود بيده اليسرى وعصا الماريشالية يشير بها إلى مواضع مختلفة من الخريطة .. ويضحك تارة ويقطب أخرى .. ثم يلقى نظرة على ورقة يدخل بها أحد الكومبارس .. ويوقع عليها .. إلى آخر ما تصوره المخرج الأمريكى لازما لحبكة الفيلم .

يضغط بأصابعه على مؤخرتها ، وطلب من المصور أن يقترب بعدسة الزوم (عدسة تقرب المسافة دون أن تتحرك الكاميرا) وأكد بذلك أنه لا يدمن التصوير فقط وإنما يفهم فى أسراره أيضا !

لقد كان (السادات) أول حاكم فى تاريخ مصر يأتى مسلحا بالكاميرات وبطاريات التليفزيون !!

لذلك .. لم تكن صدفة أن يقتل وسط أصوات الرصاص والقنابل والكاميرات .. ولم تكن صدفة أن يتخلف عن الحادث عدد كبير من الجثث والصور وأفلام الفيديو .

وقد كانت الصور وأفلام الفيديو أحرازا فى القضية .. وكانت جزءا من ملفها الضخم .

ففى الساعة الثانية من ظهر يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٨١ ، حرر اللواء (عز الدين رياض) من إدارة (المدعى العام العسكرى) محضرا مستقلا ، رصد فيه مشاهد أفلام (الفيديو) التى التقطت للحادث .. وضم المحضر إلى أوراق القضية .

وكانت المشاهدة قد تمت فى مكتب (المدعى العام العسكرى) .. بحضور مندوب عن (المخابرات الحربية) قام بإحضار أربعة شرائط ، وتولى مهمة تشغيل جهاز (الفيديو) .. وتثبيت بعض المشاهد .. حتى يمكن – كما يقول المحضر – التركيز على تحركات ، وتصرفات (الجناة) وحساب الزمن الذى استغرقه ارتكاب الحادث .. ورصد مقاومة الحرس ورد فعله ..... والتعرف على المجنى عليهم وإصاباتهم ، إن أمكن ذلك .

وكانت الشرائط الأربعة قد صورت بكاميرات التليفزيون (المصرى) ، و (الإنجليزى) ، و (الأمريكى) وتليفزيون (ألمانيا الغربية) ..

وحسب محضر (المشاهدة) نعرض – فيما يلى – تتابع اللقطات فى هذه الشرائط ..

الشريط المصرى :

يبدأ بظهور الطائرات المشتركة فى العرض [٢] .. أزيز الطائرات يختلط بصوت فرقعة ... ثم ... بصوت طلقات رصاص متتابع .. أقرب لأصوات الرصاص المنطلق من مدفع (رشاش) أو بندقية آلية .. تظهر صور مشوشة .. دخان يتصاعد من منطقة (المنصة) ويبدو صادرا من داخلها ... أفراد يتحركون فى اتجاه المنصة .. تحت المنصة يظهر شخصان ، يجريان ، أحدهما إلى اليمين والآخر إلى اليسار ، وسرعان ما يختفيان من أمام الكاميرا دون أن يتمكن أحد من تبين ملامحهما أو هويتهما .. أصوات صرخات .. أفراد يتحركون أمام المنصة ويشهرون سلاحهم .. أصوات طلقات نارية .. أحد الجناة يرجع إلى الوراء خطوتين من أمام المنصة .. ثم يعود للضرب والتصويب ناحية المنصة .. بجواره شخص آخر واضح أنه من الجناة أيضا .. الضرب ينتهى .. [٣]

الكاميرا تستقر على المنصة .. تظهر كراسى ساقطة ومقلوبة وأفراد ينبطحون على الأرض .. شخص

---

(٢) اختار كاتب المحضر هذه اللحظة ليحسب – كما قال – زمن ارتكاب الحادث واستخدم لذلك ساعة عادية بها عقرب ثوان .

(٣) حتى هذه اللحظة استغرق الزمن ٤١ ثانية بالضبط .

ممدد على ظهره على سلم المقصورة الأيمن بالنسبة للجالس فيها [٤] .. شخص يرقد على الأرض داخل المنصة يبدو أنه (فوزى عبد الحافظ) السكرتير الخاص للسادات .. يظهر العميد (أحمد سرحان) من رئاسة الجمهورية ، يتحرك وهو سليم .. يظهر وزير الدفاع وعلى وجهه إصابة بسيطة وآثار دماء على وجنته اليسرى .. نسمع صوتا يقول :

(الريس فين ياخونة .. ياولاد الكلب) ؟ !

يظهر شخص يرتدى ملابس (التشريفة) وهو ينكفىء على الأرض .. يظهر (محمود عبد الناصر) جالسا على الأرض ويمد ذراعه اليمنى المصابة إصابة بليغة .. كسر كامل على ما يبدو .. يظهر شخص آخر يرتدى ملابس (التشريفة) ومنكفئا هو الآخر على الأرض ، ويده تختلج اختلاجة ضعيفة ، يشتبه فى أنه الرئيس الراحل ، إذ أن وجهه ليس ظاهرا .. ويظهر شخص عار من الملابس ، وهو يرقد على الأرض .

تخرج الكاميرات من المنصة ، وتطارد بعدساتها أشخاصا تجرى من بعيد .. تقطع الكاميرا على شخص راقد بلا حراك ، يرتدى (عمامة) وفيما يبدو أنه (عربى) الجنسية .. وفى النهاية صورة جندى من جنود الحرس الجمهورى يمسك بندقية ويواجه الكاميرا .. ومن خلفه جندى آخر يعطى له ظهره .

الشريط الإنجليزى :

يبدأ بظهور ثلاث عربات (لورى) تجر خلفها مدافع .. العربة الأمامية تبدو واقفة .. على ظهر هذه العربة فردان لم يتبين ملامحهما .. الفردان يقفان وفى يد كل منهما (شىء) يبدو أنه بندقية .. الفردان يطلقان الرصاص بصوت مسموع .

شخص يندفع من ناحية باب (العربة) التى تحمل الشخصين .. يندفع هذا الشخص من ناحية الباب الأيمن للعربة .. يتقدم عدة خطوات بسرعة .. يتوقف فجأة .. يلقى بشىء فى يده ... يستدير ناحية العربة .. يتناول شيئا .. ثم ... نسمع طلقات رصاص متتابعة .

ثلاثه أشخاص يحملون سلاحا .. يجرون منسحبين من أمام المنصة .. شخص آخر يجرى فى نفس الاتجاه .. يظهر فى نفس المشهد ، شخص يأتى – وهو يعدو – من ناحية النصب التذكارى ، ويده اليمنى ممتدة أمامه بمسدس يصوبه الى الأشخاص الذين ينسحبون .. شخص ثالث يجرى فى نفس الاتجاه .. أربعة أفراد من الحرس الجمهورى يحملون بنادقهم ..

داخل المنصة الرئيسية مصابون وقتلى ومقاعد مقلوبة !

الشريط الأمريكى :

عربة لورى .. شخص يغادرها .. شخصان يقفان على ظهرها يمسكان سلاحا .. صوت طلقات

---

(٤) فيما بعد ثبت أنه (محمد رشوان) المصور الصحفى برئاسة الجمهورية .

نارية .. ثلاثة أشخاص يجرون فى اتجاه المنصة يحملون أسلحة تشبه البنادق .. شخص رابع يتبعهم فى نفس الاتجاه .. شخص مدنى يتجه يسارا فى اتجاه المنصة .. شخص يجرى من يسار الكاميرا .. يتجه إلى يمين الكادر .. على بعد أمتار منه ثان .. ثم ثالث تحركات لأشخاص كثيرين .

شخص مسجى على ظهره على سلم المقصورة الأيمن .. لقطة قريبة لوجهه .. آثار طلقة فى منتصف جبهته بين عينيه .. هو - على ما يبدو - المرحوم محمد رشوان .

كردون من الحرس الجمهورى .. تظهر البنادق فى أيدى الحرس .. جنود وضباط من الشرطة العسكرية .. سيارة ملاكى تجرى بسرعة .. يرفرف على السيارة علمان من الأمام .. سيارات أخرى تتبعها .. سيارة (جيب) تتحرك وعليها جنود ، ويبدو أنها تحمل أحد الجناة .. تتحرك (الجيب) من ناحية باب الخروج من منطقة العرض .

الشريط الألمانى :

الرئيس (السادات) يشعل (البايب) .. خلفه مباشرة يقف اللواء (حسن علام) .. عربة لورى تسير فى طريق العرض العسكرى .. تتوقف .. شخص يأتى من ناحية بابها الأيمن .. وجهه فى اتجاه المنصة .. يلقى شيئا .. يعود الى العربة .. شخصان ينزلان من على ظهر العربة ... ثلاثة أشخاص يتقدمون جريا ناحية المنصة .. شخص منهم يقف أمام المنصة ومعه سلاح .. يصوب سلاحه فى اتجاه المنصة .. ثلاثة أشخاص يجرون منسحبين من أمام المنصة ، ناحية اليمين ..... شخص يجرى من يسار الكاميرا حتى يمينها .. شخص آخر يتبعه .. شخص ثالث يلحق بهما .. شخص مدنى يأتى من ناحية النصب التذكارى ويطلق النار من مسدسه فى اتجاه الهاربين .

وتنتهى الشرائط .

وتعاد المشاهدة بالسرعة المعتادة والسرعة البطيئة (سلو موشن) .. وتقرر النيابة العسكرية الاعتماد على الشريط (المصرى) فى حساب الزمن الذى استغرقه الحادث (٤١ ثانية) .. وتقرر أن الأشرطة جميعها تتكامل وتتطابق فى كثير من المشاهد ، والأحداث التى نجحت فى تسجيلها .

وطبقا لهذه الشرائط يكون تسلسل الأحداث قد بدأ بتوقف عربة اللورى الأولى .. التى نزل منها أحد الجناة .. وتقدم خطوتين أو ثلاث بسرعة ، وألقى شيئا ثم عاد إلى العربة والتقط شيئا وعاد من جديد - جريا - إلى المنصة .. وفى نفس الوقت كان فردان من الجناة واقفين على ظهر العربة يطلقان النار من سلاح يشبه البندقية .. ثم نزلا إلى الأرض وتقدما مع ثالث نحو المنصة وفى أيديهم جميعا الأسلحة ..

ولم تستطع هذه الشرائط أن تميز وجود الجناة وإن أظهرت أن اثنين منهم يميلان إلى الضخامة وقوة البنية ... وأن أحدهم كان عارى الرأس .. ولم تمكن الشرائط النيابة من ضبط تسلسل تحركات الجناة

أمام المنصة ولم تثبت وجود مقاومة لهم حتى لحظه انسحابهم ... ولم تميز نوع السلاح المستخدم .. ولم تنجح فى التقاط صورة واضحة للسادات ، وإن أمكن التعرف عليه راقدا على الأرض بطريق الاحتمال والاستنتاج !

وقد حرزت الشرائط الأربعة على ذمة القضية وقدمت إلى المحكمة .. التى اعتبرتها دليلا يؤخذ بما فيه .

لكن .. فى جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٨١ ، فوجىء الدفاع بورود مظروف أصفر (أميرى) . (مشمع بالشمع الأحمر) فى خمسة مواضع ، عليه (خاتم) يقرأ (جعفر أبو الحمد) مدون عليه : أن بداخله (فيلم فيديو كاسيت ماركة سونى – ٢٥٠ مسجل عليه مونتاج استشهاد السيد الرئيس) .

ووجه المفاجأة هنا أن الاسم الذى على الخاتم لم يرد من قبل فى محضر عرض أشرطة الفيديو .. ولم يكن اسم الشخص الذى فتح المحضر بالطبع .. كما أن محرر المحضر لم يثبت فيه أنه أعاد (تحريز) الأشرطة ووضع عليها أختاما من أى نوع .. والاحتمال الوحيد هنا ، أن يكون مندوب (المخابرات الحربية) الذى أدار الأشرطة هو الذى وضع الأختام عليها .. وهذا بالطبع اجراء غير قانونى .

وفى هذه الجلسة عرضت الأفلام بقاعة المحكمة .. وبعد العرض سأل رئيس المحكمة ، خالد الاسلامبولى :

* يا خالد .. هل لديك تعليق على ما شاهدته فى هذه الأفلام ؟

فقال خالد :

* اننى أترك التعليق للمحامى !

وتكرر نفس السؤال على عبد الحميد وعطا وحسين .. وكانت إجاباتهم نفس إجابة خالد .

وقرر الدفاع أن يوحد ملاحظاته على الأفلام .. وأن يتولى عرضها على هيئة المحكمة (عبد الحليم رمضان) نيابة عن الدفاع والمتهمين .. فقال :

أنا مضطر بعد مشاهدة هذه الأفلام إلى القول بأن ما أذيع مونتاج لهذه الأفلام ..... والمونتاج بالقطع يعنى التدخل .. ويفسد الدليل .

تدخل ممثل الإدعاء مقاطعا :

* الفيلم المصرى لم يحدث له مونتاج !

فقال الدفاع :

* إن المونتاج يعنى ان ما شاهدناه مجموعة صور من أشرطة مختلفة أو من شريط واحد ، تم الربط بينها بالوسائل الفنية ، ويعنى ذلك – واقعيا – فى علم الناس كافة وفى علم الفنيين خاصة أن هناك

مشاهد استبعدت من هذه الأشرطة ، وقد يكون ما استبعد منها لاثبات أن الحادث كان يهدف للقضاء على كل الموجودين بالمنصة من مسئولى الدولة .

وأضاف :

* إن الصور لا تظهر أبداً ملامح أى من الجناة .. كما أن السيارة التى كان يقف فوقها هذان الشخصان لم توضح الصور ماركتها ولا رقمها ولا ملامحها .. ولا يمكن القطع بذلك تحديدا .

قاطعه رئيس المحكمة .. قائلا :

* إن ما يبديه الدفاع يدخل فى عداد المرافعة وليس من باب التعليق على الدليل الذى طرح بالجلسة .. كما أن قرار المحكمة كان مقصورا على تعليق المتهمين الأربعة الأول ، ودفاعهم فقط !

فرد الدفاع :

* إن الأفلام لم يظهر منها واقعة إلقاء القنابل .. لا صوتا ولا صورة .. لا مكانا ولا هدفا .. ولم تظهر الصور الحدث الأساسى ، وهو كيفية إصابة الرئيس الراحل .. ولا كيفية توجيه النيران إليه .. وهذا هو لب القضية .. ولذلك فالصور عديمة الجدوى .. لأنها لم تظهر شخص القاتل ولا شخص المجنى عليه .

ومن المعروف أنه قد تم تصوير مكان الحادث فوتوغرافيا ، أثناء معاينة النيابة العسكرية للحادث ، وكان ذلك فى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٨ اكتوبر ١٩٨١ (بعد الحادث بيومين) .. كذلك أعيد تمثيل الواقعة من جديد (بنفس الأدوات والأسلحة التى استخدمت من قبل ، وجرى تصوير هذه التمثيلية فوتوغرافيا .. فهل جرى تصويرها بالفيديو أيضا ؟ ! وهل استخدمت لقطات من هذا الفيلم الجديد ولصقت (بواسطة المونتاج) على الأفلام الأولى الواقعية ، التى عرضت أمام النيابة العسكرية وأمام المحكمة ؟

ومما لاشك فيه أن هناك بعض التناقض بين الشرائط التى عرضت أمام الإدعاء العسكرى وبين تلك التى شاهدتها المحكمة .. فحسب محضر المشاهدة الذى كتب بمعرفة النيابة العسكرية تظهر أفلام الفيديو شخصا كان عاريا فى المنصة .. وهو ما لم يظهر أبداً أثناء عرض الأفلام أمام المحكمة .. وهذ يعنى واحدا من احتمالين : إما التدخل فى هذه الشرائط بالمونتاج وأما أن يكون ما عرض أمام المحكمة الفيلم الذى صور عند إعادة تمثيل الحادث مع بعض المشاهد من أفلام أخرى .

وهكذا .. شك الدفاع فى قيمة شرائط (الفيديو) كدليل .. وكان ذلك بعد ١٠ أيام بالضبط من تشككه فى دليل آخر .. من نفس الطراز تقريبا ..

ففى جلسة ٩ ديسمبر ١٩٨١ قدمت النيابة العسكرية لهيئة المحكمة ١٠ صور فوتوغرافية ، قالت عنها : إنها تصور الحادث .. وعلى ظهر كل صورة كتبت النيابة شرحا لها .. وتعليقا يصفها .. وذلك على النحو التالى :

* الصورة الأولى : عبد الحميد بندقية آلية فى الأمام .. خالد برشاش قصير فى الخلف .

* الصورة الثانية : عبد الحميد على السلم اليمين .. خالد على المنصة .

* الصورة الثالثة : عبد الحميد على اليمين .

* الصورة الرابعة : عبد الحميد ينزل من السلالم .. خالد أمام المنصة .

* الصورة الخامسة : عبد الحميد يقف تحت السلم .. خالد يقترب من المنصة .. حسين يلبس طاقية (!)

* الصورة السادسة : خالد أمام المنصة .. عبد الحميد يتوجه الى أمام المنصة .. حسين يتحرك لصعود سلم المنصة الأيسر وجندى يتكىء على وجهه على السلم الأيسر وهو من الحرس الجمهورى .

* الصورة السابعة : على اليمين طايل يتقدم للمنصة .. على اليسار عبد الحميد يطلق الرصاص .. خالد يثبت أمام المنصة .. حسين يتوجه الى المنصة بعد أن عدل عن صعود السلم .

* الصورة الثامنة : عبد الحميد وطايل يكملان إطلاق النار على المنصة .

الصورة التاسعة : عطا طايل وعبد الحميد يكملان إطلاق النار .. حسين لا يزال يتقدم الى المنصة .

* الصورة الأخيرة : بدون تعليق !

وقد أضاف الدفاع على هذه التعليقات (التى ننشرها بالنص) تعليقات أخرى على الصورة الثانية والرابعة والخامسة .. تفيد وجود شخص (غير الجناة) يطلق النار من الخلف !!

وأمام المحكمة ، قال الدفاع :

* إن كل هذه الصور شاحبة .. غير واضحة .. ليس فيها صورة واحدة تحدد ملامح متهم واحد من المتهمين !!

ورفض الدفاع الاعتداد بأى واحدة منها .. ودفع باحتمال أن تكون قد التقطت من بعد للمجموعة التى قامت بتمثيل الحادث .. ودلل على ذلك بأن الصورة الخامسة وصفت الشخص الذى يرتدى الطاقية بأنه حسين عباس ، فى حين ثبت أن حسين عباس ألقى بخوذته من فوق العربة ولم يكن يرتدى طاقية .

ومادمنا قد كررنا — أكثر من مره — هنا الإشارة إلى (التمثيلية) التى جرت لإعادة تصوير الحادث .. فإنه لا مفر — على ما يبدو — من أن نعرف كيف جرت أحداث هذه التمثيلية(٥) !

فى الساعة الواحدة وخمس وثلاثين دقيقة من بعد ظهر يوم ٢٥ اكتوبر ١٩٨١ ، إنتقل رئيس النيابة العسكرية ، العقيد (حسين عبد القادر حسن) ومعه مساعد (وصول) يسمى (ممتاز) إلى ساحة العرض العسكرى (بمدينة نصر) برفقة اللواء (عز الدين رياض) — الذى رصد من قبل مشاهدة (الفيديو) ووصفها فى (المحضر) الخاص بها .

---

(٥) سجلت هذه (التمثيلية) فى محضر خاص ، وأسماه رئيس النيابة (محضر مستقل بشأن إعادة تمثيلية لواقعة التعدى على منصة العرض العسكرى يوم ١٠/٦/ ١٩٨١) وهذا المحضر . مصدرنا فى هذا الجزء .

وهناك كان فى انتظارهم أفراد من المجموعة ٧٥ – مخابرات حربية .. قاموا بالتمثيل .. حسب تعبير النيابة العسكرية .. وفق تصور ضباط المخابرات ، ولقطات الصور والأفلام التى التقطت للحادث ، وعرضت عليهم .. فأحضروا عربة (نصر) ــ لورى ، صعد عليها ٨ أفراد من المخابرات الحربية .. جلسوا على نحو يتفق مع رواية الشهود .. فجلس من يمثل دور (عبد الحميد) خلف السائق .. وجلس من يمثل (عطا) خلف (خالد) فى مواجهة (عبد الحميد) .. وجلس من يمثل (حسين) فى أقصى يسار (المقعد) الذى يجلس عليه (عطا) فى مواجهة (النصب التذكارى) ..

وكان هذا الترتيب ــ فى الواقع ــ مخالفا لما قرره شهود الحادث من ركاب العربة !!

أوقفوا العربة فى ذات المكان الذى قيل إن عربة خالد توقفت فيه .. على بعد ٢٩ مترا من المقصورة (المنصة الرئيسية) وبدأوا .. فى تكرار ما حدث كما تصوروه ..

بدأت التمثيلية بالتفاتة من (عطا) جهة المقصورة (ظهره لها) وألقى قنبلة من داخل العربة ، وقعت على بعد ١٠ أمتار ثم وجه بندقيته ــ بعد أن وقف ــ إلى المقصورة .. ووقف معه حسين فى ذات الوقت (ظهره للمنصة طبقا لهذا التصور) ...... وأطلق الاثنان النيران معا .. وأثناء ذلك قام الشخص الذى يمثل دور عبد الحميد بإلقاء خوذته خارج العربة من جهة النصب التذكارى .. وفى نفس الوقت نزل خالد من الكابينة وترك الباب مفتوحا ، وعلى بعد مترين من السيارة ألقى قنبلة ، قيل إنها انفجرت على بعد متر ونصف من المقصورة وترك انفجارها حفرة صغيرة فى الأرض .. وقفز عبد الحميد من العربة ، من وسط عطا وحسين واتجه ناحية المنصة بعد أن ألقى القنبلة التى كانت فى يده ، سقطت على بعد ٣ أمتار من سور المنصة [٦] . وتقدم عبد الحميد خالد بخمس خطوات وعلى يساره بخطوتين .. ووجها نيرانهما إلى المقصورة .. ثم تقدم عبد الحميد إلى مدخل المقصورة الأيسر وصعد الدرج الثالث موجها بندقيته فى إتجاه السادات .. ووصل خالد إلى سور المنصة ووقف مرتكزا على السور أمام مكان تواجد الرئيس الراحل .. وقرر عطا وحسين النزول .. تأخر حسين ٣ ثوان بسبب وقوعه بين العربة والمدفع .. ثم تقدم الاثنان فى اتجاه المنصة .. ليجدا خالد يتعامل مع رجال الحرس الذين وجهوا نيرانهم إلى عبد الحميد . الذى اتجه إلى مكان خالد ليعطيه الفرصة للتقهقر إلى الخلف لانحشار طلقة فى مدفعه ..

كانوا واقفين أمام المنصة .. عبد الحميد فى اليمين .. عطا فى اليسار [٧] وحسين يتجه إلى السلم الأيمن .. وبعد أن وصل إليه حسين عاد إلى منطقة الوسط .. ثم بدأت عملية الانسحاب للجميع من يمين المنصة .. خالد .. ثم عبد الحميد فحسين ، فعطا بفارق ٤ خطوات بين كل منهم والآخر ..

استغرقت التمثيلية ٣٥ ثانية .. مع ملاحظة أن التمثيل لم يتضمن إطلاق نار فعلى .. ومن ثم لم يحسب الوقت الذى استغرقه إطلاق الرصاص وإلقاء القنابل .. ولم تشر التمثيلية الى القنبلة الرابعة

---

(٦) ترتيب القنابل على هذا النحو ليس واقعيا .. فالقنبلة التى ألقاها عطا لم تكن الأولى (كما صورت التمثيلية) وإنما . كانت الثالثة قنبلة ألقاها عبد الحميد وليست الثالثة !!

(٧) بالنسبة للجالسين فى المنصه .

(التى قيل إنها ألقيت داخل المنصة ولم تنفجر وقال خالد إنه ألقاها دون نزع الفتيل لإثارة الرعب فقط) .. ولم تشر أيضا إلى التوقيت الذى ترك فيه حسين سلاحه إلى خالد .. ولم تشر كذلك الى توقيت إصابة عبد الحميد وعطا وخالد .. ولم تحدد ـــ وهذا هو الأهم ـــ كيف سقط السادات قتيلا ؟ ولا متى ؟ !

والغريب أن هذه التمثيلية جرت بعد وقت بعيد نسبيا (٩ أيام) .. وقد كان من الممكن أن يكون العذر مقبولا لو كان سبب التأخير أن يقوم المتهمون أنفسهم بالتمثيل .. وهذا ما يسميه القانون (إعادة معاينة الحادث) .. لكن .. ذلك لم يتم .. ولهذا طعن المحامون فى صحة هذه التمثيلية أمام المحكمة .

على أن ذلك لم يمنع الاستفادة من محضر (التمثيلية) فى تقديم بعض الحقائق ... منها أن السادات كان يجلس فى منتصف المقصورة تماما ، وملاصقا لسورها الأمامى .. ومنها أن طول المقصورة يصل إلى ٧٠ مترا ، وعمقها ـــ حتى الباب الزجاجى ـــ ١٩ مترا .. ولها من اليمين واليسار سلمان ، كل سلم يتكون من ٥ درجات .. وينتهى العمق بقاعة على جانبيها أبواب خشبية تؤدى الى استراحات .. وفى نهاية هذه القاعة أبواب زجاجية كان أحدها مكسورا .. وهذه الأبواب الزجاجية تؤدى إلى الساحة الخلفية للمنصة بكاملها ..... ولم يحدد المحضر من الذى كسر الباب .. وإن كان النقيب (رءوف توفيق عمار) ـــ أحد عناصر المخابرات ـــ قد قرر أنه كان متواجداً خلف المنصة الرئيسية يوم العرض ، حيث كانت تتمركز مجموعة الإرهاب الدولى التابعة للحرس الجمهورى ، وتتخذ لها مكانا على جانبى الرصيف الدائرى (خلف المنصة) على مسافه ٨٠ خطوة من الجزء الأمامى للمقصورة ، حيث كان يتمركز السادات !

شـاهـد مـلـك !

٧

فجأة .. دخل القضية .

فجأة .. خرج من القضية .

بدون مقدمات تردد اسمه بين قفص المتهمين ومنصة المحكمة ومقاعد المحامين . وبدون أى نتائج قانونية خرج من القضية كما تخرج الشعرة من العجين .

هو ضابط مهندس برتبة مقدم فى الجيش المصرى اسمه بالكامل ممدوح محرم حسن أبو جبل .. وشهرته ممدوح أبو جبل . والاسم غير معروف تقريبا لغير الذين تابعوا القضية .. لكنه كان بمثابة اللغز بالنسبة للذين تابعوا القضية .. لم يأت اسمه على لسان خالد الاسلامبولى رغم سؤاله عنه أكثر من مرة .. ولم تأت سيرته فى أقوال عبد الحميد ، وعطا وحسين أمام النيابة العسكرية .. ولم يشر إليه محمد عبد السلام فرج ، ولا عبود الزمر ، ولا أى شخص من الذين شملتهم التحقيقات .. فى الفترة من ٨ ــ ٣٠ اكتوبر ١٩٨١ .

لكن ...

فى ٣١ اكتوبر .. بالضبط فى الساعة العاشرة صباحا .. فوجىء كل أطراف القضية بنائب المدعى العام العسكرى (اللواء مختار شعبان) يبدأ التحقيق فيما قيل إنه تقرير مقدم من المقدم ممدوح أبو جبل بتاريخ نفس اليوم .. ٣١ اكتوبر ١٩٨١ .

وبناء على هذا التقرير فتح التحقيق معه .

قال أبو جبل للمحقق :

ــ إنه بدأ الإلتزام (يقصد الإلتزام دينيا) فى بداية السبعينيات ... أى قبل أحد عشر عاما تقريبا من واقعة اغتيال السادات ... وفى عام ١٩٧٧ بدأ يواظب على خطب ودروس « الدعاة » أمثال الشيوخ كشك والبدرى والمحلاوى وطه السماوى ... واعتنق فكر الحاكمية .

وحسب أقوال أبو جبل : إنه فى شهر مارس ١٩٨١ ، التقى بالملازم أول عطا طايل رحيل ، أثناء تواجدهما معا فى مسجد الوحدة العسكرية التى كان يخدم بها .. وتعرفا .. وتفاهما .. وأحس كل منهما

بالتزام الآخر .. ومن خلال عطا تعرف أبو جبل بمحمد عبد السلام .. ولم يمض الوقت طويلا حتى تعمقت جذور العلاقة بين أبو جبل ومحمد عبد السلام ، وراح كل منهما يزور الآخر زيارات لها معنى .. حتى وصل الأمر إلى حد انضمام أبو جبل إلى جماعة محمد عبد السلام التى عرفت فيما بعد باسم تنظيم « الجهاد » .. وكانت إحدى مهام أبو جبل مد الجماعة بالأسلحة والذخائر التى تحتاجها .

أبو جبل يواصل روايته ... يقول :

ـــ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ حضر إليه عطا طايل ومعه ظافر (الاسم الحركى لخالد) وركب معه سيارة عبد الحميد الذى لم يكن يعرفه ، وتوجهوا إلى سكن عبد الحميد ، حيث وجدوا محمد عبد السلام ... بعد ثوان من التحية .. بدأ خالد يتحدث فى خطة الاغتيال .. قال خالد لهم : إنه سيقترب من المنصة بالعربة لمسافة ٢٠ مترا ، ليصوبوا جميعا النيران على الرئيس والنائب وباقى القيادات بتركيز !! .. وما إن انتهى خالد من شرح خطته ، حتى طلب هو وزملاؤه إبر ضرب نار ، وخزنة رشاش بور سعيد .... وانفض اللقاء .. وبعد أيام حضر إليه عطا وطلب منه ١٠٠ جنيه ، سلمه منها ٥٠ جنيها .. وفى نفس اليوم أحضر الذخائر المطلوبة منه من مخلفات العهدة ، وسلمها إلى مندوب جاء اليه من محمد عبد السلام وهو صالح جاهين .

ويقفز أبو جبل فوق الأحداث ..

إنه ـــ كما أضاف ـــ قد وجد ورقة فى بيته مكتوبا عليها « اتصل بأبو ابراهيم » .. وكان ذلك فى يوم عيد الأضحى .. بعد أيام من الاغتيال .

ومن رواية أبو جبل نعرف أن « محمد عبد السلام أخفى عنه كل شىء متعلق بعبود الزمر » .. ومن تلك الرواية ـــ التى جاءت على النحو السابق بسيطة وواضحة ـــ نعرف أنه يدين المجموعة .. أو على الأقل تعطى تلك الرواية الانطباع بأن هناك تنظيما كاملا وراء عملية الاغتيال .. ويدعم هذا الانطباع ، ويؤكده ، قوله المذهل : « إن هناك ضابطا بحريا برتبة مقدم كان من الممكن أن يقوم بتسهيل هروب الإخوة للخارج .... » .

□□

حتى ذلك الصباح ، لم يكن فى أوراق التحقيق ما يشير إلى وجود علاقة بين أبو جبل وحادث الاغتيال .. وكان من الممكن ـــ بالقطع ـــ أن يظل أمره خافيا لو لم يتقدم هو وبنفسه ـــ كما فهمنا ـــ إلى الإدلاء بأقواله .. كشاهد إثبات .. فما الذى جعله يتقدم إلى جهة التحقيق ليقول ما عنده ؟ .. ما الذى أغراه أن يتحول من متهم إلى شاهد ؟ .. ما الذى جعله يضمن أن يخرج ـــ كالشعرة من العجين ـــ من القضية ؟!

إن الدفاع حاول ـــ فيما بعد ـــ أمام المحكمة أن يكشف حقيقته .. وحقيقة من الذى يقف وراءه ؟ .. وقد كان ملفتا للنظر أن التقرير الذى قدم فيه اعترافاته والمؤرخ فى ٣١ اكتوبر لم يتضمن ـــ فى أوراق التحقيق ـــ ساعة تقديمه ، كالمعتاد فى مثل هذه الأحوال .. وخاصة أن التحقيق معه كان فى

نفس اليوم الذى قدم فيه التقرير .. وكان ملفتا للنظر أنه قال فى نهاية أقواله ، لتبرير الأسباب التى دفعته إلى تقديم التقرير :

« أنا أحسست بالذنب ، وندمت على تورطى مع محمد عبد السلام فرج ، وتيقنت أن من واجبى كشف النقاب عن كل ما يتصل بهذا المرض الفكرى لتجنب الأمة هذه الفتن المظلمة ، وإتقاء لإراقة الدماء فى هذا الوطن المفدى وهذا البلد الآمن .. » .

كانت هذه العبارة ـــ التى تمتلىء بالبكاء والندم ـــ دعوة للتأمل .. ومفتاحا من مفاتيح حل هذا اللغز المفاجىء الذى أضيف إلى باقى ألغاز القضية .

إن من غير المتصور أبدا أن يكون الندم وحماية الوطن المفدى هما السبب فى تحول أبو جبل من متهم إلى شاهد ملك [١] فقد اعترف بتسليم المتهمين إبر ضرب النار ، قال إنها من مخلفات (كهنة) عهدته [٢] واعترف أنه دفع ٥٠ جنيها بدلا من ١٠٠ جنيه طلبها منه عطا طايل .

أى إنه لو كان نادما حقا .. وصادقا حقا ، لكان قد أبلغ عن المتهمين فى وقت مناسب .. قبل الاغتيال .. لا بعده كما فهمنا .

ويؤكد ذلك العبارة التى قال فيها : إنه وجد « ورقة مالية مكتوبا عليها أتصل بأبو إبراهيم .. تليفون رقم ... » .. وكان قد أضاف « ولم أتصل وأبلغت ذلك لجهات الأمن الحربى .. » .. فقد كان ذلك فى تاريخ حدده بنفسه .. تاريخ ٨ أكتوبر ١٩٨١ « يوم عيد الأضحى » ! فلو كان هذا التاريخ هو التاريخ الصحيح الذى أتصل فيه أبو جبل بالأمن الحربى ، وهو تاريخ لاحق لارتكابه الجرائم التى أدت لاغتيال رئيس الجمهورية ، فلماذا لم تأت سيرته فى التحقيقات إلا بعد ٢٢ يوما فى ٣٠ أكتوبر ؟ !

إن القانون يعفى المتهم من العقاب لو أدى اعترافه ـــ الذى يجب أن يكون قد بادر به ـــ إلى كشف أدلة جديدة ، أو متهمين آخرين .. هذا صحيح .. لكن اعترافات وأقوال أبو جبل التى تمت فى ٣٠ أكتوبر ، لم تأت بجديد .. فلم تؤد مثلا إلى إماطة اللثام عن خالد أو عبد الحميد أو عطا أو حسين ، الذين قبض عليهم بعد الاغتيال بدقائق .. ولم تؤد أيضا إلى إضافة أى جديد ـــ غير معلوم ـــ عن محمد عبد السلام فرج ، أو عن عبود الزمر الذى كان معروفا من قبل حتى للسادات نفسه ، والذى قبض عليه فى ١٣ اكتوبر ، وفتش مسكنه ـــ بعد القبض على نبيل المغربى ـــ فى ٢٥ سبتمبر .. فلماذا أصبح أبو جبل شاهد ملك (أو شاهد إثبات) رغم عدم انطباق الشروط عليه ؟!

سؤال لا إجابة عليه .. لكنه ـــ على كل حال ـــ يحمل كثيرا من الغمز والقلق ! !

□□

(١) شاهد ملك هو الشخص الذى يكشف أسرار تنظيم كان ينتمى إليه ، وفى العادة يكون بلاغه قبل وقوع الحادث لا بعد وقوعه كما فى هذه الحالة .

(٢) من الغريب أن خالد الاسلامبولى قد احتاط من إبر ضرب النار التى أرسلها أبو جبل ، ولم ينزع الابر الأصلية من البنادق الثلاث التى استعملها عبد الحميد وعطا وحسين .

لقد قيل الكثير عن ممدوح أبو جبل من خلال تلك القضية ــ الفريدة من نوعها .

وكان كل ما قيل عنه احتمالات وتفسيرات تحتمل الصدق والكذب .. الصواب والخطأ .. الوجود والعدم !

قيل إنه يمكن أن يكون قد أبلغ عن واقعة الاغتيال قبل حدوثها .. لكن الذين تلقوا بلاغه لم يتحمسوا له .. أو لم يكن من مصلحتهم الحماس له .

وقيل إنه أرشد عن تنظيم للجماعات الإسلامية داخل القوات المسلحة ، صفى على أثره أفراده دونه إعلان ولا ضجيج .

وقيل إنه كان حلقة الوصل بين خالد ومجموعته ومن يهمهم قتل السادات .. ولهذا فقد كوفىء بإخراجه من قفص الاتهام إلى مقعد الشاهد .

وقيل .. وقيل الكثير ..

وكان أغلب ما قيل مثل الزيت الذى يضاعف من اشتعال نيران الشك والقلق فى هذه القضية !

على أن الغريب الملفت للنظر هنا .. أن أبو جبل إن لم يكن من المفروض عقابه كمتهم ساعد فى قتل السادات ، فهو على الأقل كضابط فى القوات المسلحة كان من المفروض عقابه لأنه « علم ولم يبلغ » .. إن قانون الأحكام العسكرية يعاقب أفراد القوات المسلحة على أى جريمة علموا بها ولم يبلغوا عنها .. وقد علم أبو جبل بجريمة اغتيال السادات ولم يثبت أنه أبلغ عنها قبل وقوعها . والعقوبة هنا : الإعدام .. فلماذا أفلت أبو جبل من هذه العقوبة .. وخاصة أننا عرفنا فيما بعد ــ أثناء المحاكمة ــ أنه كان محجوزا بالفعل فى السجن الحربى .. وأنه كان ــ لخطورة موقفه ــ تحت حراسة مشددة ؟!

والغريب هنا أيضا .. أن أوراق القضية تتضمن مذكرة تحريات ، أخذت رقم « سرى جدا » معنونة « مباحث أمن الدولة » ومؤرخة ٢٠/١٠/ ١٩٨١ ، تتضمن معلومات عن أبو جبل ، لم تعرض على النيابة العسكرية إلا فى ١/١١/ ١٩٨١ ، أى بعد ١١ يوما من تحريرها .. وقد قام رئيس النيابة العسكرية بالتأشير عليها فى ظهر الصفحة الأولى بكلمة « نظر » وتوقيع يقرأ : مقدم ــ رئيس النيابة العسكرية .

وتقول المذكرة :

ــ إن المتهم محمد طارق ابراهيم (ملازم طبيب بالقوات المسلحة) اعترف أن المذكورين بعد من أعضاء التنظيم وهما :

١ – المقدم / ممدوح أبو جبل ويعمل بسلاح ....

٢ – مساعد / حمد .... ويعمل بسلاح ....

إذن فطبقا للاوراق الرسمية فإن أبو جبل قد عرف لأجهزة الأمن .. وتم مخاطبة النيابة العسكرية بشأنه

فى موعد سابق عن الموعد الذى قيل إنه قدم فيه تقريره واعترافاته .. ولا نعرف لماذا تاخر عرض هذه المذكرة على النيابة العسكرية ــ فى هذه القضية الهامة ــ ١١ يوما ؟! ولا نعرف سر عرض هذه المذكرة فى نفس اليوم الذى قدم فيه أبو جبل تقريره بنفسه ؟!

إن الامر كان يفرض عرض مذكرة مباحث أمن الدولة على النيابة العسكرية فى نفس اليوم ، أو فى اليوم التالى على الأكثر .. ثم تأمر النيابة المجموعة ٧٥ مخابرات عسكرية (التى تتولى مهمة إلقاء القبض وإحضار المتهمين فى القضية) بضبطه وإحضاره كمتهم ، دون أن يتأجل ذلك حتى ٣١ اكتوبر (نفس تاريخ تقريره) فيترك حتى يأتى بنفسه ، ويعامل كشاهد إثبات !

□ □

وتزداد الغيوم كثافة ..

فالذين قالوا إن أبو جبل يمكن أن يكون قد أخطر جهة ما مسئولة بالواقعة قبل حدوثها .. يدللون على ذلك بأنه عندما طلب منه محمد عبد السلام فرج (بناء على طلب خالد الاسلامبولى) ثلاث إبر ضرب نار (خاصة ببنادق آلية) لتركب مكان الإبر التى ستنزع من البنادق التى سيحملها الثلاثة الذين سيدخلون منطقة العرض ، وثلاث خزن لتلك البنادق وخزنة للرشاش « بور سعيد » وأنه وعد بإحضارها وتسليمها يوم ١٩٨١/٩/٢٩ إلا أنه لم يف بوعده فى ذلك الموعد ، ولم يتوجه لمقابلة مندوب محمد عبد السلام الذى سيتسلم منه هذه الأشياء أمام مسجد « رابعة العدوية » حسب الاتفاق .. وعندما توجه إليه صالح جاهين فى منزله ليسأله عن السبب ، استمهلهم لليوم التالى (وكان قبل العرض العسكرى بيومين) .. وفى اليوم التالى قام بتسليم ثلاث إبر ضرب نار ، لا تصلح إلا للرشاش الخفيف « مع علمى بأنها لا تصلح للبنادق الآلية »[3] أى لايمكن تركيبها على البنادق الآلية .. ومع هذه الإبر قدم ٣ خزن للبنادق وأخرى للرشاش .. وقد ذكر خالد : أنه عندما تسلم الثلاث إبر ضرب النار فهم أنها لا يمكن أن تصلح .. لكنه أخذها .. وهو يضحك وفكر بسرعة فى البديل[4] .

فهل سلم أبو جبل هذه الإبر وهو يعلم بعدم صلاحيتها على أساس أن خالد ــ ضعيف الخبرة فى أعمال التسليح ــ سيركبها وعندما يتوجه إلى المنصة تفشل المهمة لصعوبة إطلاق النيران من الأسلحة ... ثم تستخدم هذه العملية بعد فشلها كعملية دعائية للسادات تدعم موقفه وتبرر إجراءاته (التى عرفت بقرارات سبتمبر) والتى أثارت عليه غضب الكثيرين فى الداخل والخارج ؟!

ويضيف أنصار هذا الرأى : أن أبو جبل فى لقاء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ كان قد علم بتفاصيل الخطة .. وتعرف على أطرافها بمن فيهم الثلاثة الذين سيدخلون أرض العرض .. كان يعرف كل شىء بالتفاصيل .. ويعرف كل شخص بدقة .. بل وكان يعرف ما فيه الكفاية من أمور جماعة محمد عبد السلام فرج ، الذى اعترف أبو جبل أنه كان يعرض عليه دائما بعض الأمور التى تهم الجماعة بقصد

---

(٣) نص عبارة أبو جبل فى تقريره سابق الإشارة إليه .

(٤) تحقيقات النيابة العسكرية .

الاستشارة ومنها شراء السلاح .. ومنها عملية الاغتيال بالطبع[٥] .. باختصار كان ما يعرفه أبو جبل عن الجماعة وعن عملياتها أمرا لا يمكن أن يجعل منه شخصا عاديا !!

وتزداد الغيوم كثافة أكثر .. وأكثر ..

ويصل التطرف بالبعض إلى حد اعتبار أبو جبل قد أبلغ بما يعرفه قبل الحادث .. لكن الذين تلقوا بلاغه سمحوا بأن تمر العملية دون تدخل منهم فى الوقت المناسب .. ذلك أن من غير المعقول أن يسمح لخالد ورفاقه بالاقتراب من المنصة ثم يفشلون فى إطلاق النار .. فهذا التصور لا يفترض — مثلا — أن يكون خالد أو أحد رفاقه قد اكتشف مسألة إبر ضرب النار وعالجها (وهو ما حدث فعلا) فتقع « الطوبة فى المعطوبة » .. كما أن طبيعة أنور السادات والقريبين منه الذين يمكن أن يدبروا هذا العمل من باب الدعاية و « البروبجندا » لا يمكن تورطهم فى هذا العمل ، لأنه — حتى ولو نفذ بنجاح — فإنه يعطى انطباعاً عكسيا .. ويؤكد أن بعضا من رجال القوات المسلحة قد خرج عليه أيضا .. ولا بد أن يعطى هذا الانطباع انطباعا آخر لدى المعتقلين (فى أحداث سبتمبر) بسلامة موقفهم .. ولا بد أن يكون الانطباع الأخير جزءا من أحاسيس الشعب أيضا .. ولا بد أن يشجع هذا الموقف آخرين على إتيان أعمال مشابهة .. ولكن حقيقية وخطرة .

إن « العيار الذى لا يصيب يدوى » ، ومن غير المتخيل تدبير الأمر على أنه تمثيلية .. مهما كانت مكاسبها .. والأقرب للواقع أن يكون السكوت على بلاغ أبو جبل للتخلص من السادات !

إن هناك أدلة لا بأس بها تدعم الاحتمال الأخير :

١ — تراجع القناصة بعيدا عن المنصة على خلاف ما كان يحدث — من قبل — فى كل العروض العسكرية السابقة ، حيث كان القناصة يتمركزون فى كل المناطق العالية القريبة من المنصة ، ويوجهون فوهات بنادقهم على دائرة مركزها السادات .. والأوامر عندهم كانت الإسراع بإطلاق النار على كل من يشكل خطرا عليه .. وكان بين أفراد القناصة خط اتصال لاسلكى ، حديث جدا .

٢ — عدم تفتيش عربة خالد على النحو المتبع ولا يمكن أن تكون هذه المسألة محض صدفة ، خاصة بسبب ظروف خالد ووضعه الحرج المحاط بالشك والريبة .

٣ — تعطل الدراجة البخارية أثناء العرض وقبل مرور عربة خالد حتى يضطر السائق للبطء فى سيره ، فيعطى الفرصة لخالد لكى يقفز بسهولة من العربة .

٤ — إن كثيرين حاولوا القضاء على خالد وزملائه رغم اصاباتهم البالغة وذلك — على ما يبدو — لإخفاء معالم وأطراف وتفاصيل الجريمة .. وقد كانت الحراسة المشددة التى وضعت على مستشفى المعادى بعد نقل خالد ورفاقه إليه كانت — على ما يبدو أيضا — بهدف منع إتمام عملية التخلص منهم أثناء وجودهم فى غرفة العناية الفائقة (الانعاش) .. وبالمناسبة .. يميل أنصار هذا التصور إلى تصديق شائعات كانت قد انطلقت فى ذات الفترة وتقول إن ثمة محاولات لتهريب وقتل الثلاثة فى المستشفى

(٥) قال أبو جبل فى تقريره إن محمد عبد السلام سمع منه أن احتمالات نجاح الخطة ضعيفة « لأن إجراءات الأمن شديدة » .

(خالد وعبد الحميد وعطا) .. وتساءل أصحاب هذا الرأى ــ وقتها ــ لماذا ينقل المتهمون من السجن الحربى ــ الذى نقلوا إليه بعد علاجهم ــ إلى المحكمة ــ التى لا تبعد عنه بأكثر من ثلاثة أميال ــ بكل هذه الحراسة التى تضطرهم إلى إغلاق الطرق ووضع الحراسات عليها بشكل مكثف ابتداء من الفجر (موعد نقل المتهمين) وحتى انصرافهم من قاعة المحكمة مع تحليق الطائرات فوق العربات التى تقلهم والتى جلس المتهمون داخلها مربوطين إليها بالسلاسل ومعصوبى العيون .. لماذا كل هذا إذا لم يكن هناك من يسعى للتخلص منهم وضمان سكوتهم ؟!

□□

على أن كل هذه التصورات لا تمنع وجود تصور آخر ، يرى أصحابه أن ممدوح أبو جبل يمكن أن يكون صادقا فى روايته .. وأنه متورط فعلا ، لكن ليس إلى الحد الذى يسمح باعتباره شريكا .. وخاصة أنه تعمد تسليم المتهمين إبر ضرب نار غير صالحة .

لكن .. هذا لا يبرر ــ كما قلنا ــ تحويله من متهم إلى شاهد .. ولا يبرر عدم عقابه .

ولو كان أبو جبل قد أفلت من محاكمة اغتيال السادات ، فلماذا يفلت من محاكمة تنظيم الجهاد الذى قالت مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة إنه عضو فيه .. إن هذه المذكرة التى أشرنا إليها إشارة عابرة منذ قليل ، تفيد أن الملازم أول محمد طارق ابراهيم اعترف بأنه « على علاقة تنظيمية بمقدم بالقوات المسلحة يدعى ممدوح أبو جبل » .. وفى نفس المذكرة ينسب لأحد قادة تنظيم الجهاد وهو أنور عكاشة : أن هناك نقيبا يدعى « أمير » بالأسلحة والذخيرة (نفس سلاح أبو جبل) فى « القنطرة » شرق ، يتولى مد أعضاء التنظيم بالأسلحة والذخائر .. وينسب لطارق الزمر : أن الملازم أول « أحمد ...... » ويعمل بالوحدة .... بجهة « القطامية » على علاقة بالتنظيم ... وينسب له : أن من يدعى نبيل أحمد فرج سليمان وهو من أعضاء التنظيم أوضح له أن أحد أعضاء التنظيم ضابط بقوات الحرس الجمهورى وينسب له أيضا : أن محمد عبد السلام فرج ذكر له : أن التنظيم يضم عناصر عسكرية من سلاح الحرس الجمهورى والمدرعات والقوات الجوية والأسلحة والذخائر .

ونسب لنبيل المغربى ــ فى اعترافاته ــ أنه على علاقة تنظيمية بالعقيد عبد العزيز ... والعقيد مهندس عباس ... وملازم أول أحمد عبد الستار ، وأحمد جعفر ، وأبو زغلول ... ومحمود عبد البارى والمطراوى .... ونصار .... وكل هؤلاء بالقوات الجوية .. وملازم أول المدنى .... والشرقاوى .... بالمخابرات .

وترددت أسماء ضباط آخرين على لسان المتهمين أو فى كشوف يقال إنها ضبطت معهم ، وتتضمن اسم لواء كان قد سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة سنة ١٩٦٩ بسبب إهماله فى إحدى عمليات حرب الاستنزاف ، ويقال إنه أفرج عنه بعد حرب اكتوبر .. وتتضمن أسماء أخرى لضباط تتراوح رتبهم بين رتبة مقدم وعقيد إلى رتبة ملازم بخلاف ضباط الصف والجنود .

وكل هذه الأسماء جرى تسريحها من القوات المسلحة وتحويل بعضها إلى وظائف مدنية ، بخلاف من

جرى تقديمهم إلى محاكمات عسكرية .. حدث ذلك دون تحديد حقيقة ارتباطهم بالتنظيم .. وكان ممدوح أبو جبل ممن جرى تسريحهم ، رغم أنه ــ على حد قوله ــ كان أقدم من انضم إلى محمد عبد السلام فرج فى عام ١٩٧٧ .. وكان مثل العنكبوت الذى يعرف سر كل الخيوط .. لذلك كان من الغريب والمذهل الاكتفاء بتسريحه .. وكأن هناك صفقة ما ، تمت بينه وبين جهة ما ، تحول على أساسها ــ وبفضل الخدمات والمعلومات التى قدمها ــ إلى شاهد ملك .. أو على الأقل كوفىء على ما قدمه !

□□

إن أبو جبل كان – ولا يزال – لغزا محيرا .. وقد سعينا إلى حل هذا اللغز أثناء المحاكمة ، فيما بعد ! !

قبل أن يدخل أبو جبل قاعة المحكمة تسربت معلومات تفيد أنه محجوز بأحد المواقع العسكرية .. وقيل إنه كان فى السجن الحربى .. وقيل إنه تعرض للتعذيب .

وعندما وقف أمامنا فى قاعة المحكمة ، بدت عليه مظاهر القلق .. والخوف .. والتوتر .. وبدا كما لو كان يعانى من صراع نفسى رهيب .. يمزقه ويكاد يحطمه .. كانت كلماته تخرج هادئة لكنها مهتزة .. وحاول أن يكون متماسكا واثقا من نفسه قدر ما يملك .. تميزت إجاباته بالقصر والسرعة .. لكنها كانت أيضا إجابات مرتعشة . وفى كل هذه الأحوال لم تخرج الإجابات عما سبق أن قاله فى التحقيقات !! .

إن تلك الإجابات جاءت على أسئلة النيابة .. أما الدفاع فقد اعترض على سؤاله كشاهد .. وكانت حجة الدفاع أن أبو جبل كان فردا فى التنظيم .. عرضت أمامه خطة الاغتيال .. وساهم فى إحضار الذخيرة .. ولا يمكن بعد ذلك أن نفاجأ بأن النيابة تكتفى بهذا القدر من التحقيق معه ، ولا توجه إليه أى اتهام ، ولم تدرج اسمه فى قائمة المتهمين ... « وإذا كان هناك قول بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله ، فإن ذلك يفترض وجود متهم دافع عن نفسه بشأن تهمة معينة ، وانتهى الرأى إلى قرار يفيد بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله » .

وردت النيابة : « إن هذا الشاهد ، شاهد نيابة .. حلف اليمين قبل سؤاله » ..و .. « لا بد من معاملته على هذا النحو » .. وكان هذا الموقف من النيابة لويا للحقيقة .. ولنصوص القانون .

ولم يسكت الدفاع .. طلب من المحكمة استعمال حقها المنصوص عليه فى قانون الإجراءات ضد هذا الشاهد .. وذلك بأن تضمه إلى قرار الاتهام .. وكانت محاولة .. ربما لو نجحت لأسفرت عن كشف حقائق جديدة تفضح طبيعة دور وموقف هذا الشاهد ــ اللغز .

لكن .. المحكمة لم تستعمل هذا الحق .. بل لم تسأل من جانبها الشاهد .. وتركته للنيابة ــ وحدها ــ تسأله .. وكان أول سؤال وجهته النيابة :

س : اذكر معلوماتك بشأن هذه القضية التى أبلغتنا بها وسألناك فيها ؟!

سؤال تقليدى .. تقريرى .. موجه لإجابة محددة .. معروفة مقدما .

فعن واقعة الاغتيال قال :

جـ : إنه اجتمع فى شقة عبد الحميد يوم ٢٩/ ٨١/٩ .. كان موجود الأربعة .. خالد شرح الخطة بالتفصيل .. أكد أنهم سينزلوا يضربوا فى المقصورة بالتركيز على أنور السادات .. هم قالوا إن فيه ثورة شعبية على أساس تبقى ثورة إسلامية .. محمد عبد السلام هو اللى كان بيقول كده(٦)

كان ما قاله أبو جبل أمام المحكمة عن موضوع الضرب فى المقصورة مع التركيز على انور السادات يختلف عما سبق أن قاله فى أقواله أمام النيابة .. فأمام النيابة قال : إن المهمة كانت ضرب كل من فى المنصة .. والآن يقول : ضرب المنصة مع التركيز على السادات .. وما قاله عن الثورة الإسلامية أمام المحكمة لم يقله أمام النيابة من قبل .. وأغلب الظن أن ماقاله أمام المحكمة فى هذا الصدد قصد به أن يكون متفقا مع سياق قرار الاتهام .. ومتماشيا مع تصور الأمن للعملية .

وقال أبو جبل أيضا :

جـ : « ونظرا لأنى لا أؤيد عملية الاغتيال وبدأت أخاف منهم على نفسى وعلى أسرتى ، رحت أفكر فى خطة مضادة لإحباط خطتهم .. وقلت لهم طلباتكم إيه منى ، قالوا عايزين إبر ضرب نار وخزن ، وقلت لهم موافق على أساس إنى أجيب إبر البندقية الآلية من الكهنة (المخلفات) غير موافقة للبندقية الآلية .. وقلت فى نفسى أتأخر بالإبر لغاية آخر لحظة فأحبط العملية » .

س : هل يمكنك الاستزادة فى إيضاح تشكيل الجماعة ؟

جـ : نعم !

وشرح ماسبق أن قاله .

س : هل كنت تلتقى مع جماعة محمد عبد السلام ؟

جـ : إلتقيت بها حوالى ثلاث مرات فى منزلى !

س : هل تعرف الجماعات الإسلامية الموجودة على مستوى الجمهورية ؟

جـ : بوجه عام .

س : على أى أساس كان يتعامل معك أفراد التنظيم ؟

جـ : أنا بيتى كان مفتوح لأى واحد مسلم !

س : لماذا تصورت أن خالد الاسلامبولى لن ينتبه إلى إبر ضرب النار التى لا تصلح والتى قدمتها له ؟

جـ : لأن هذه النقطة لا يفهمها إلا خبير أسلحة .

س : لكن خالد ضابط !

جـ : لكنه ليس خبير أسلحة !

وبعد أن انتهت النيابة .. جاء الدور على الدفاع :

س : لماذا اعطيت عطا طايل ٥٠ جنيها ؟

---

(٦) جلسة المحكمة يوم ٨ فبراير ١٩٨٢

جـ : **مسايرة له .**

س : هل تقابلت مع منصور (الاسم الحركى لعبود الزمر) ؟

جـ : **لا .**

س : كيف علمت أنه عبود الزمر ؟

جـ : **من وسائل الاعلام .**

س : لماذا لم تقم بالإبلاغ إلا فى يوم ١٩٨١/١٠/٣١ ؟

جـ : **خطأ .**

س : وأنت ضابط عظيم بالقوات المسلحة . ألم تخش من فتح منزلك لكل الجماعات الإسلامية ، وحتى بعد أن هدد رئيس الجمهورية الراحل هذه الجماعات وقال إن حركاتهم مرصودة .

جـ : .... !

س : ألم تخش إذا لم تقم بالإبلاغ عن واقعة الاتفاق على الاغتيال أن يتم ضبط التنظيم وتصبح شريكا ؟

جـ : .... !

س : ما مدى هيمنة محمد عبد السلام فرج عليك حتى يستدعيك فتذهب إليه ؟

جـ : .... !

وبسبب هذا الصمت .. وبسبب إنفعالات الذهول التى بدت عليه ، سأله الدفاع :

س : أين أنت الآن ؟

جـ : **فى المحكمة . أمام المحكمة العسكرية العليا !**

س : أين كنت يوم ١٠/٦/ ١٩٨١ ؟

جـ : **بالوحدة .**

س : من يشهد على ذلك ؟

جـ : **قائد الوحدة .**

س : لماذا لم تذكر اسم من أحضر القنابل ؟

جـ : **لأنى لا أعرفه .**

س : ألم تره صبيحة يوم ١٠/٢٠/ ١٩٨١ فى سجن القلعة معلقا .. ألم تره معلقا من يديه .. ألا تعلم أن اسمه أنور عبد العظيم عكاشة ؟!

وجه هذا السؤال عبد الحميد نايل المحامى ، بعد أن قرر أنور عكاشة أن ممدوح أبو جبل شاهده معلقا بسجن القلعة .

جـ : **أنا مارحنش سجن القلعة إطلاقا فى حياتى !**

س : أين كنت يوم ١٠/٢٠/ ١٩٨١ ؟

جـ : بوحدتى .

س : هل أنت بوحدتك الآن ، أم أنك ملحق على وحدة أخرى ، أم متحفظ عليك ؟

جـ : .... !

ورفض الإجابة على السؤال .

ولما وجدت المحكمة أن هناك إصرارا من هيئة الدفاع على أن يجيب الشاهد ، أمرته بالإجابة فقال :

جـ : حاليا متحفظ علىّ فى جهاز المخابرات بالقوات المسلحة !

ويرتفع صوت النيابة بالاحتجاج .. ويقول ممثلها :

ــ إن الدفاع يحاول أن يثبت أمورا خارج نطاق هذه الدعوى .. والحقيقة أن الشاهد متحفظ عليه لحمايته !

ويشعر ممدوح أبو جبل بالشجاعة بعد غضب النيابة ، فيقول :

ــ إننى متحفظ علىّ لدواعى الأمن .. ولست مسجونا .. وأنا معزز مكرم .. وأقصد بدواعى الأمن .. الأمن الخاص بشخصى .

ويقول الدفاع :

ــ إن الشاهد لم يسلم بوضعه تحت التحفظ إلا بعد أن أشارت النيابة إلى ذلك . والدفاع يتمسك بهذه النقطة لتبيان مدى صدق الشاهد من عدمه .

ويواصل الدفاع سؤال الشاهد :

س : أين يتم التحفظ عليك الآن ؟

وترفض المحكمة توجيه السؤال إلى الشاهد .. بعد أن اعترضت النيابة لدواعى الأمن .. وهنا طلب الدفاع تقديم مستند رسمى يوضح المكان الذى كان يتواجد به الشاهد حتى يوم ١٩٨١/١٠/٣١ وكذلك سماع شهادة قائد وحدته .

س : متى تم التحفظ عليك ؟

جـ : لا أذكر .

س : هل تؤدى عملا الآن بالقوات المسلحة أم يكتفى بوضعك تحت التحفظ ؟

جـ : هذا الموضوع لا يهم الدفاع .

س : ورد بأقوالك أنه كانت هناك خطة من التنظيم للاستيلاء على الإذاعة ؟

جـ : لا .

س : هل كان لمحمد عبد السلام تنظيم داخل القوات المسلحة ؟

جـ : لا .

س : هل أخبرك أحد فى التنظيم بنيته فى اغتيال أحد غير الرئيس السادات ؟

جـ : هم قالوا إنهم حيضربوا الريس والناس اللى معاه .

س : هل كان القصد الرئيس فقط ؟

جـ : هوه وغيره المتوقع وجودهم بالمقصورة .

س : هل وضع فى الخطة أنهم سيغتالون أحدا آخر ؟

جـ : **مجرد احتمال .**

س : ما معيار هذا الاحتمال ؟

جـ : **ممكن يقتل حسنى مبارك وأبو غزالة !**

س : هل ناقش ذلك أحد أعضاء التنظيم ؟

جـ : **لا .**

س : ما خطة أعضاء التنظيم فى احتمال قتل أحد غير السيد الرئيس أنور السادات ؟

جـ : **مكانوش مركزين على شخص غير السادات .**

س : هل ذكر أحد من التنظيم الأسباب التى استندوا إليها لتبرير مقتل الرئيس السادات ؟

جـ : **فى عقيدتى مكانش فيه داعى وأنا ماكنتش موافق .. وكان كل همى إفساد خطتهم ولم أناقش معهم هذا الأمر .**

س : كيف يمكنك تبيان الصالح وغير الصالح من إبر ضرب النار ؟

جـ : **أنا خبير أسلحة .**

س : هل تأكدت أنها غير صالحة ؟

جـ : **ده شغلى !**

س : كيف تبرر أن نتيجة التقرير الفنى عن إبر ضرب النار قد جاء بها أن اثنتين منها صالحتان ؟

جـ : **أنا متأكد أنها غير صالحة .**

س : كيف كنت ستقوم بإحباط الخطة بالنسبة للقنابل ؟(٧)

جـ : **هم قالوا إن أهم حاجة فى العملية إبر ضرب النار لأن القنابل إذا كانت مش موجودة تبقى مالهاش قيمة ، ومفتاح العملية إبر ضرب النار .**

س : قررت فى التحقيق أنك لم تكن محل ثقة مطلقة من المتهمين .. فهل كان يمكن مع ذلك أن يعرضوا عليك خططهم بهذا التفصيل ؟

جـ : **أنا حسيت بكده ..بدليل إنهم جابوا تفاصيل كثيرة واحتاجونى وكانت مغامرة منهم وماكانوش مقدرين مدى تعاونى معهم .. ويسألوا فى هذا .**

س : قررت فى أقوالك أمام النيابة أنه لا توجد صلة بين تنظيم محمد عبد السلام والجماعات الأخرى ؟

جـ : **معلوماتى كده !**

س : ما ظروف التقرير المقدم منك يوم ١٩٨١/١٠/٣١ ؟

جـ : **أنا مش فاكر تواريخ وإمتى مش فاكر ، وليه ، لأن أبسط حاجة أكفر بها إبلاغى عن الناس دى وأقدم كتابهم إلى المتفقهين علشان يظهروا الحقيقة ويقدموها للأجيال اللى شربوا هذا السم .**

---

(٧) جاءت القنابل عن طريق آخر غير ممدوح أبو جبل .

س : كيف علمت أن « الفريضة الغائبة » من تآليف المرحوم صالح سرية ؟

جـ : أعتقد ذلك لأن محمد عبد السلام فرج قال لى مش أنا اللى ألفته .

س : هل أبلغت السلطات عن المعلومات اللى عندك بخصوص ضابط البحرية (الضابط الذى قيل إنه مستعد لتهريب المتهمين للخارج)؟!

جـ : طالما إنها معلومة غير مؤكدة ، لا يمكن أن أبلغ عنها ، وإلا أتهم بالبلاغ الكاذب !

س : وهل من واجبك تحرى صدق المعلومات ؟

جـ : أنا رجل مسئول .

س : إذا كنت رجلا مسئولا كما تقدر الآن ، فلماذا لم تبلغ عن خطة الاغتيال مهما كانت الخطة من وجهة نظرك تافهة أو مستحيلة .

واعترضت النيابة على السؤال .. لكن المحكمة قبلت توجيهه إلى الشاهد .

جـ : دول شوية عصبجية .. وأنا وضعت خطة مضادة .

س : أين تقيم الآن ؟

وترفض النيابة السؤال .. وبعد جدل قانونى خاص .. أعاد الدفاع السؤال بصورة أخرى : « أين يتم التحفظ عليك الآن ؟ » وتعترض النيابة من جديد .. وكانت حجتها هذه المرة : دواعى الأمن .. وقدرت المحكمة تلك الحجة .. وسجلت فى محضر الجلسة على لسان أبو جبل : أنه طلب من النيابة حمايته « من هذه الجماعة حتى تمام شهادته فى الدعوى » .. ويقف أحد المحامين[٨] ليقول نيابة عن هيئة الدفاع : « إنه لم يثبت فى تحقيقات النيابة أن الشاهد قد طلب حمايته من المتهمين أو من الجماعة وأنه ليس هناك قرار صادر من النيابة مرفق بأوراق الدعوى يفيد الأمر بالتحفظ على هذا الشاهد لحمايته فى مكان لا نعلمه » .

وطالب محام آخر[٩] بتقديم مستند رسمى يوضح المكان الذى كان يتواجد فيه الشاهد حتى ٣١ اكتوبر ١٩٨١ .

وطالب محام ثالث بسماع شهادة قائد الوحدة العسكرية التى يتبعها الشاهد !!

ثم .. يسأله محام رابع[١٠] من جديد :

س : متى تم التحفظ عليك ؟

فيرد أبو جبل بهدوء :

جـ : لا أذكر !

س : هل تؤدى عملا الآن بالقوات المسلحة أم يكتفى بوضعك تحت التحفظ ؟

ويضيق الخناق على أبو جبل شيئا فشيئا ..

---

(٨) عماد السبكى ــ المحامى .

(٩) يسرى محرم ــ المحامى .

(١٠) حافظ الختام ــ المحامى .

س : إذا لم تكن متفقا مع محمد عبد السلام ، فبماذا تعلل اطمئنانه إليك وإفضاءه بالفكر إليك ؟!
جـ : معرفش !
س : هل زرت أحدا من أعضاء التنظيم بمنزله كما زارك بمنزلك ؟
جـ : لا !

وكانت هذه الإجابة غريبة .. تناقض ما سبق أن قرره من أنه زار محمد عبد السلام فرج يومى ٢٨ ، ٢٩ سبتمبر واليوم الأخير هو اليوم الذى قال إنه سمع خطة الاغتيال فيه .

س : وأنت فى تحفظك .. هل يصلك مرتبك ؟
جـ : نعم .
س : وهل يصل لكل المحبوسين معك مرتباتهم ؟

وقبل أن ينطق الشاهد تدخلت النيابة بعصبية شديدة .. وترفض المحكمة السؤال .

ويسأل الدفاع من جديد :
س : هل أسرتك تزورك حاليا ؟
جـ : نعم .. لا ... لا .. !
س :. ما عملك الحقيقى فى القوات المسلحة ؟ ومتى اتصلت ـــ بالفعل ـــ بالأمن الحربى ؟

وتحتج النيابة .. وترفض المحكمة السؤال ..

فى تلك اللحظة ، كان ممدوح أبو جبل قد وصل إلى ما يشبه الانهيار ... الدموع تهتز فى عينيه .. لكنه كان يحاول أن يبدو متماسكا ، ويشعر الدفاع أن أقل هجوم عليه سيفقده صوابه .. على أنه قبل أن يشن الدفاع هذا الهجوم ، تدخل خالد الاسلامبولى يطلب من الدفاع أن يتوقف .. وقال خالد : إنه (أى أبو جبل) أخ فى الجهاد ونحن أعلم بظروفه .

وبدون مقدمات .. تقف النيابة فجأة .. ويلقى ممثلها بقنبلة .. يسأل الرجل ، الشاهد :
س : هل تشكو أية شكوى وأنت صاحب الحرية فيما يتعلق بحالتك الآن ؟
جـ : الحمد لله .... لا ينقصنى شىء ... ويصلنى مرتبى ... وأرى أهلى !

ولم يوضح ممثل النيابة ما يقصده « بحالتك الآن » .. ويبدو أن أبو جبل والنيابة يعرفان .. وربما المتهمون أيضا .. لكن .. من المؤكد أن الدفاع لم يكن يعرف .

ويخرج أبو جبل من قاعة المحكمة وسط مجموعة من الحراس ـــ بعضهم يرتدى الزى المدنى ـــ ليعود إلى حيث كان .. دون أن نعرف من أين جاء .. ولا إلى أين عاد .. ولا لماذا ظهر .. ولا لماذا اختفى .

إن أبو جبل مفتاح من مفاتيح حل ألغاز قضية اغتيال السادات .. لكن .. ليس من السهل إقناعه بذلك .. لأنه بالقطع يعرف قيمة الحياة .

شهود الإثبات يتقدمون



جرت العادة فى المحاكمات العسكرية أن ينادى على المتهم ، وتتلى عليه التهم ، ثم يسأله رئيس المحكمة : مذنب أم غير مذنب) فاذا أجاب : (نعم .. مذنب) يكون ببساطة قد قصر دور الدفاع على شرح الظروف التى أحاطت بالمتهم وقت ارتكاب الفعل ... ثم ... طلب استعمال الرأفة !

وفى هذه الحالة قد يختصر الدفاع مرافعته فى جملة واحدة هى : (ألتمس من عدالة المحكمة استعمال الرأفة مع موكلى) ! وهذا ما يحدث كثيرا فى عديد من المحاكمات العسكرية !

أما إذا أنكر المتهم أنه مذنب .. فإن المحكمة تبدأ سلسلة معقدة من الاجراءات المضادة .. من سماع شهود النفى إلى سماع شهود الإثبات .. ومن عرض التقارير الفنية إلى عرض تقارير المتخصصين .. ومن سماع مرافعة الادعاء إلى سماع مرافعة الدفاع !

□ □

وسط حشد هائل من الصحافيين والمراسلين ومصورى الجرائد وبطاريات التليفزيون ومندوبى الأذاعات المحلية والعالمية بدأت ـــ يوم ١٢ نوفمبر ١٩٨١ ـــ المحاكمة .

ووسط كل هؤلاء ، نودى على المتهمين .. وكان على رأسهم خالد الاسلامبولى ، وبعد القاء قرار الاتهام ، سئل :

ـــ مذنب أم غير مذنب ؟

ـــ مذنب !

قالها خالد فى جرأة .. وثقة .. واقتناع .. وكان هذا يعنى ببساطة أنه يعترف ... ويقر .. ولأن قرار الاتهام كان يشير إلى ما هو أكثر من قتل السادات (مثل تعمد اغتيال كل من فى المنصة ، وعضوية تنظيم متطرف ... الخ) فإن هذا الاعتراف كان يعنى أكثر مما كان يقصده خالد .. وهب الدفاع ، وطلب من المحكمة ألا تستمر فى سؤال باقى المتهمين إلا بعد أن يناقش خالد ويفهمه معنى السؤال .. وطبيعة التهمة .. وحدث هذا بالفعل ... وأعادت المحكمة توجيه السؤال ... وبصوت جهورى أجاب خالد :

ـــ قتلت السادات .. لكن غير مذنب !

وكرر عبد الحميد ، وعطا ، وحسين نفس الإجابة بالنص ، أما محمد عبد السلام فرج فقال دون الاشارة إلى قتل السادات إنه غير مذنب .

وهكذا ...

لم تنته المحاكمة بسرعة ، وبدأ مشوار طويل من الاجراءات المضادة وطلبت النيابة بإصرار أن تكون ضربة البداية سماع شهود الإثبات فورا .. لكن .. الدفاع تمسك بطرح العديد من الأمور الشكلية أولا .. مثل ... هل المحكمة المنعقدة هى المحكمة المختصة ؟ .. هل قرار الإحالة إلى المحكمة سليم ؟ .. هل صدر القرار من جهة محايدة ؟ ... هل تمت التحقيقات بصورة قانونية ؟ هل كانت اعترافات المتهمين بدون إكراه وتعبيرا عن إراداتهم الحرة ؟ ... هل من حق رئيس الجمهورية أن يكون الضابط المصدق على الأحكام ؟! ... إلخ .

إن أى جناية عسكرية ـــ تطبيقا للقانون ـــ تقضى بوجود آمر بالإحالة ، وآخر مصدق .. والقانون يخص رئيس الجمهورية بالإحالة والتصديق ، ويعطيه الحق بتفويض وزير الدفاع (ومن يليه فى الرتبة) فى الأمرين .. إلا عند التصديق على أحكام الإعدام ، وطرد الضباط من الخدمة العسكرية .

وفى هذه القضية (القضية رقم ٧ عسكرية ـــ أمن دولة عليا ـــ طوارىء) كان وزير الدفاع هو الضابط الآمر بالإحالة .. وكان رئيس الجمهورية هو الضابط المصدق .. وكان هذا الاجراء مثار اعتراض من المحامين .. إذ أن وزير الدفاع كان خصما فى الدعوى وطرفا فيها ، لأنه حسب قرار الاتهام كان مقصودا بالقتل ... (لولا أن نجاه الله) .. وقد قدم إلى أحراز القضية ما يفيد تعرضه لرصاص القتلة ... (كاب) سيادته .. وبطاقة دعوة سيادته لحضور الاحتفال بانتصار القوات المسلحة ـــ الذى هو قائدها العام ـــ بيوم ٦ أكتوبر ! .. كذلك فإن رئيس الجمهورية كان هو أيضا طرفا وخصما فى الدعوى ... فحسب قرار الاتهام قصدوا قتله .. بل وظهر فى التليفزيون المصرى مساء ٧ أكتوبر (مع أعضاء مكتب مجلس الشعب) وقد ربط يده .. وعندما توجه ـــ بعد أيام ـــ إلى مجلس الشعب ـــ لإلقاء خطاب ما بعد انتخابه رئيسا للجمهورية ـــ كان الرباط الطبى لا يزال ملفوفا على يده .

كيف إذن يكون وزير الدفاع وهو مجنى عليه هو الضابط الآمر بالإحالة ؟! كيف يكون مدعيا عاما ، ضد من اتهموا بالشروع فى قتله؟! وكيف يكون رئيس الجمهورية ـــ الذى كان مستهدفا ـــ الضابط المصدق على الحكم ، والذى لا يمكن أن يكون حكما صحيحا إلا بعد التصديق عليه ؟ .. كيف تكون خصما وقاضيا فى وقت واحد ؟!

كانت هذه الأسئلة تمثل أول الاعتراضات الشكلية التى أثارها الدفاع فى وجه المحكمة .... لكنها .. للأسف لم تأخذ بها .. ولا بغيرها من تلك التى أثارها الدفاع !

□ □

أكثر من نوعية ، من المحامين كانوا يشكلون هيئة الدفاع فى المحاكمة !

كان هناك المحامون الذين وكلوا ، أو الذين انتدبوا من نقابة محامى القاهرة ، وهؤلاء كانوا يعرفون بعضهم البعض ، وجميعهم يشاركون فى العمل السياسى العام ، وكلهم من أصحاب المواقف السياسية الواضحة وكثيرا ما اشتركوا فى مواقف سياسية محددة .

وكان هناك المحامون الذين انتدبتهم المحكمة نفسها للدفاع عن بعض المتهمين أو ليكونوا احتياطا لها فى حالة ما إذا حاول المحامون الأصليون تعطيل القضية أو فى حالة صدامهم معا ... وهؤلاء كانوا جميعا (نواب أحكام سابقين بالقضاء العسكرى) واقتصر عملهم فى المحاماة على القضايا العسكرية العادية التى لا خلفية سياسية لها .

وكان هناك مجموعة ثالثة من اللواءات السابقين أو من هم أقل رتبة ، وهؤلاء وكلوا من بعض أسر المتهمين . واتفقت المجموعة الأولى على توحيد أسلوب العمل فيما بينها ، بشكل دائم ، وأن لا يخرج أحد على الخط ، وأن يكون هناك دائما متحدث واحد أمام المحكمة يتكلم باسم الدفاع ككل ... وأن توزع التكليفات بناء على الخبرات الفنية ، أو الفقهية أو العسكرية .. أى أن الدفاع قرر أن يعمل كفريق واحد .. من المهم أن يحرز الهدف دون أى اعتبار لمن أحرزه .

واتفقت المجموعة على بذل جهد مع المحامين المنتدبين .. أو يزاحوا بكل الوسائل عن القضية .. ولتنفيذ هذا ، اتفق على أن يقف كل متهم ليعلن تمسكه بمحاميه الموكل من قبله أو المنتدب من النقابة فقط دون سواه .. وقد بذل الدفاع جهدا خارقا لتنفيذ هذه الخطة التى لم تكن المحكمة لتقبلها .. وعموما شعر معظم المحامين المنتدبين بالاحراج وتنحوا عن دورهم ، إلا ثلاثة فقط أصروا على الحضور .. وكانت مفاجأة أن يقف أحد المحامين المنتدبين — وهو برتبة عسكرية سابقا — لينضم إلى المحامين الموكلين فى خطتهم وطلبهم ، ويعلن — بأسانيد قانونية — أنه إذا حضر الوكيل القانونى للمتهم فلا يجوز فرض وكيل آخر عليه .

وبدأت خطة الدفاع تعرف طريقها إلى التنفيذ .. لقد توالت الدفوع الشكلية من محام إلى آخر .. وسيطر الدفاع تماما .. لكن المحكمة لم تستجب لها .. وتصورت أن هدف الدفاع منها تعطيل الدعوى .. واستدعت شهود الإثبات .. وكان يجب أن نتدخل .. على الأقل حتى لا نعطى المحكمة فرصتها للإسراع بالقضية إلى نهاية يعلمها المتهمون قبل المحامين .. فكان إصرارنا على تحويل المتهمين إلى الطب الشرعى لإثبات ما بهم من إصابات .. وبعد ضغوط من الدفاع وصلت إلى حد الانسحاب ، وافقت المحكمة .. وكسبنا بعض الوقت .

□ □

فى نهاية الجلسة الثانية من المحاكمة قررت المحكمة أن تكون الجلسات سرية ! وقد كان هذا القرار معلنا من وزير الدفاع فى الصحف القومية قبل أيام من انعقاد المحكمة .. فقد أشار الوزير إلى أن المحكمة ستعقد جلسة أو جلستين علنيتين ثم تعقد باقى الجلسات سرية .

وقاوم الدفاع هذا القرار .. وقدم العديد من الحجج .. منها أن من حق المتهمين أن يعرضوا دفاعهم

عن أنفسهم أمام الشعب .. وخاصة أن الإذاعة والتلفزيون وكل الصحف القومية بما فيها المجلات الفنية ، قد سخرت لتشويه صورة المتهمين .. ولم تكن هناك صحيفة معارضة واحدة يمكن أن تنقل الصورة المخالفة .. أو الرأى الآخر .. صحيح كانت هناك جريدة (الأحرار) لكنها كانت محدودة الانتشار .. وصحيح أنها نجحت فى إجراء مقابلة مع (أم خالد) لكن صحيحا أيضا أنها لا تستطيع نشر أى شىء عن المحاكمة .. وقيل كذلك ــ ضمن ما قيل ــ إن من حق الشعب أن يعرف ما يحدث .. وأن يقيم هؤلاء (المجرمين) كما وصفتهم النيابة ... (ألا تصدر الأحكام باسم الشعب) ! لكن .. المحكمة رفضت ذلك تماما .. وأصرت على أنه لارجعة فى قرارها .. وبعد عدة جلسات ، حاول الدفاع مرة أخرى ، لكن دون جدوى .

وسارعت المحكمة باستدعاء شهود الاثبات .. وكان الشاهد الأول اللواء محمد نبيه السيد رئيس هيئة التدريب بالقوات المسلحة .. وطلبت النيابة الإذن له بالجلوس لكونه مصابا .. ووافقت المحكمة .. التى لم تسأله سوى سؤالين :

س : هل تستطيع تمييز الشخص الذى أصابك من سلاحه ؟!

جـ : المتهم الأول هو الذى أصابنى (أشار إليه بيديه) .

س : هل تستطيع تمييز السلاح الذى يحمله ؟

جـ : كان يحمل كارل جوستاف فى بادىء الأمر .

واستدعت المحكمة الشاهد الثانى : لواء أركان حرب عبد المنعم واصل وهو محافظ سابق ، وكان قائد الجيش الثالث فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وأثناء المعركة عين المرحوم أحمد بدوى بدلاً منه فى القيادة .

وكان من بين أسئلة النيابة له :

س : هل تتذكر عدد الجناة تقريباً ؟! (!!)

جـ : أربعة باللى فى الكابينة .. واحد نزل من الكابينة وواحد اتجه للمنصة ... والثانى لليمين والثالث لليسار !

وسألته المحكمة :

س : أين مكانك بالمقصورة ؟!

جـ : فى المكان الأول (!!)

س : فى أى مكان ؟!

جـ : الصف التاسع بالمقصورة الرئيسية .

ورفض الدفاع سؤال الشاهد !

كان الدفاع مصرا على مناقشة المحكمة فى رفضها للدفوع التى تقدم بها .. ومنها الدفع ببطلان اعترافات المتهمين (تقدم به نيابة عن الدفاع المحامون عماد السبكى ، وعبده مراد ، وممدوح مراد) .. وردت المحكمة : إن ذلك حدث باعتبار التحقيقات قد تمت قبل انعقاد المحكمة .. وفى نفس الجلسة نجح الدفاع فى اثبات أن كل ما يقال فى الجلسة لا يسجل فى محضرها .. ومحضر الجلسة فى حقيقته ــ

وطبقا للقانون ــ شأنه شأن جهاز التسجيل الذى لا يقفل أبدا طالما أن الجلسة مستمرة ... ولم تجد المحكمة ما ترد به سوى رفع الجلسة !

عندما عادت المحكمة للانعقاد كان الدفاع قرر رد المحكمة .. باعتبار أن اغفال ذكر أى شىء فى محضر الجلسة يعتبر فى حكم قانون العقوبات (تزويرا بالترك) وطلب الدفاع اعطاءه الفرصة لاتخاذ اجراءات المعارضة .. وهو اجراء يعنى تنحية هيئة المحكمة عن نظر الدعوى لأسباب قانونية .. ومرة أخرى لم تجد المحكمة ما ترد به سوى رفع الجلسة للتداول . ثم عادت لترفض الطلب .. ثم أجلت نظر الدعوى ليوم تال .

فى الجلسة التالية ، حاول الدفاع مرة ثانية الطعن فى قرار المحكمة بسرية الجلسات .. والطعن فى الحكم الصادر برفض المعارضة فى المحكمة باعتباره حكماً والقانون يقول إنه لو نظرت الدعوى فى جلسة سرية فإن الحكم لا يصدر إلا فى جلسة علنية وإلا كان باطلا .

وقاومت النيابة ... بحجة أنه تم سماع شاهدى إثبات ... طلب المدعى العام العسكرى سماع باقى الشهود ..

وقال الدفاع :

ــ نحن على استعداد لتصحيح الاجراءات ... الأحكام التى أصدرتموها فى جلسة سرية تعتبر باطلة دستوراً وقانوناً وقضاء ... أدعو الزملاء إلى إعادة طرح دفوعهم من جديد .... وأن تنظرها المحكمة وأن تصدر بشأنها حكما جديدا .. صحيحا !

وقال الدفاع :

ــ المحكمة عندما أصدرت أحكاما فى الدفوع فإنها تكون قد عبرت عن رأيها فى الدعوى وبالتالى لا يجوز لها أن تنظر الموضوع من جديد . والأمر ينبغى أن يعرض على الضابط المحيل ليأمر بتشكيل دائرة أخرى ! ..

وكان هذا الذى قاله المحامى وإن كان صحيحا قانونا إلا أنه فى هذا التوقيت كان قتلا للمحاولة التى بدأها الدفاع بعد أن كانت المحكمة فى طريقها للسقوط ...

بمعنى أن الخطة كانت موضوعة على أساس أن يطلب من المحكمة إبداء الدفوع من جديد ... فإذا وافقت المحكمة وقبلت الدفوع .. يكون للدفاع فى هذه الحالة الحق فى رد المحكمة وإجراء مخاصمتها وقبل أن تفصل فى هذه الدفوع على أساس أنها سبق لها أن عبرت عن رأيها أو اتجاهها !

لكن للأسف فشلت المحاولة ... وكان الفشل راجعاً لأحد أعضاء هيئة الدفاع الذى حضر يومها متأخرا ولم يكن طرفا فى وضع الخطة أو تنفيذها وفوجئت هيئة الدفاع بتعجله الوقوف وبتدخله فى الموضوع !

لكن هيئة الدفاع حاولت معالجة الموقف ... لكن بدون مداولة ... وبدون أن يلتفت رئيس المحكمة

الى زميليه عضوى اليمين واليسار أصدر حكما برفض الدفع المبدى بعدم صلاحية المحكمة . واستدعى الشاهد الذى عليه الدور عميد ا . ح أحمد متولى الزهيرى . الذى قال ضمن ما قال :

ـــ إن المتهمين أخذوا يطلقون النار على المنصة بشكل مكثف على الخط السفلى فيها وحدث فى المقصورة شيء من الذعر حيث كان فى نفس الوقت يجتذب عيون المشاهدين طيران منخفض وما إن بدأت الأعيرة النارية حتى سارع الموجودون بالمنصة الرئيسية بالخروج ومحاولة تجنب النيران ..

« وبحثت عن أسرتى حولى فلم أتمكن من العثور عليها وسط جحافل[1] الهاربين من ثقل النيران . وتوجهت على الفور بعد مضى فترة من ٣٠ ـــ ٤٥ ثانية فى اتجاه المنصة الرئيسية كرجل عسكرى للأخذ بيد زملائى ممن يطلبون النجدة أو الإسعاف وفى طريقى للمنصة الرئيسية لاحظت أنها تكاد تكون خالية إلا من مجموعة من القتلى والجرحى والسيد وزير الدفاع عارى الرأس بجوار مقدم المنصة الرئيسية ومن أعلاها . وبجواره الفريق عبد رب النبى حافظ (رئيس الأركان) ووجهاهما مخضبان بالدماء[2] ووجدت أحد العسكريين يجرى من أمام المنصة ووجدت أفراد الشرطة يحاولون القبض عليه » .

وحتى أوفر على سيادتكم فإنى لم أتمكن من تحديد شخصية المتهمين .. « كونوا قوامين لله شهداء بالقسط » صدق الله العظيم .. !

ووقف المدعى العام العسكرى ليسأل الشاهد :

س : هل يمكنكم تمييز شخصية أى من المتهمين الموجودين بالقفص الآن ؟

واعترض الدفاع لأن الشاهد سبق أن قرر ذلك فى نهاية شهادته ..

لكن المحكمة ربما لأنها لاتريد أن تكشف النيابة ... أو ربما لسبب آخر أصرت على أن يوجه السؤال للشاهد .. الذى أجاب :

جـ : الزى الذى يرتديه المتهمون الموجودون فى القفص زى مخالف لما كانوا يرتدونه وقت الحادث مما يجعلنى لا أتعرف على شخصياتهم وعلى ذلك تكون الإجابة بالنفى !

س : هل استطعت تمييز ما كانوا يحملونه من أسلحة ومفرقعات ؟!

جـ : كرجل عسكرى شاهدت أربعة أنواع من النيران أولها القنابل وأنا كخبير عسكرى أقول إنها هجومية لأن الهجومية من خصائصها الطرق بمجرد اصطدامها بجسم صلب وتنفجر على خلاف الدفاعية[3] وأيضا أعيرة من رشاش قصير ٩ مم وكذا أعيرة من بنادق آلية ٧٫٦٢ × ٣٩ مم وفى آخر الاشتباك بالنيران سمعت صوت طلقات نارية متناثرة أعتقد أنها صوت طلقات مسدسات وأعتقد أنها ليست من المتهمين[4] .

---

(١) صفحة ٥٣ ومابعدها من محاضر الجلسات .

(٢) أغلب الظن أن الدماء التى قرر الشاهد أن وجهى وزير الدفاع ورئيس أركانه كانا مخضبين بها راجعة الى شيء آخر حيث أن من الثابت أنهما لم يصابا فى الحادث .

(٣) عند سؤال الشاهد لم يكن قد قرر صفته كعسكرى ، فقط قال إنه ضابط بالقوات المسلحة ... وفيما بعد أثبتت التقارير الشرعية أنه لم تكن هناك قنبلة واحدة هجومية !

(٤) كانت هذه أول إشارة لوجود أسلحة أخرى تطلق بخلاف أسلحة المتهمين .

ويسأله الدفاع :[٥]

س : هل يستطيع الشاهد أن يحدد لنا عدد القنابل التى قيل إنها إنفجرت فى مسرح الحادث ؟!

جـ : لقد رأيت ثلاث قنابل يدوية تلقى تباعاً انفجرت منها اثنتان ولقد فاتنى أن أذكر أثناء الإدلاء بشهادتى أنى وجدت بالمنصة الرئيسية قنبلة يدوية لم تنفجر بجوار السيد رئيس هيئة التنظيم والإدارة وأسرعت بإبعاده عنها !

س : هل عاينت هذه القنبلة للتأكد من كونها هجومية أم دفاعية ؟!

جـ : هذه القنابل من خصائص القنابل الهجومية والقنبلة الكاذبة لم يسمح لى الوقت بمعاينتها .

س : على أى أساس تقطع بأن القنابل هجومية ؟!

جـ : نحن كعسكريين نعلم ذلك !!

س : ما لون القنبلة التى قدرت أنها كاذبة ولم تنفجر ؟!

جـ : كانت تميل للون الأحمر ومغلفة بشريط[٦] .

س : كم عدد المهاجمين للمنصة ؟

جـ : ثلاثة فى شكل مثلث برأس حربة كتعبير عسكرى !

س : هل تستطيع تقدير المسافة التى ألقيت منها القنبلة بالنسبة للمنصة ؟!

جـ : الاولى قذفت من مسافة حوالى عشرة أمتار من الحافة الأمامية للمنصة ولكنها سقطت على الأرض أمام المنصة الرئيسية وليست بداخلها[٧] .

س : هل يمكن بهذه الصورة أن تصيب شظاياها أياً من الموجودين بالمنصة ؟!

جـ : القنبلة الهجومية شظاياها محدودة وإذا سقطت على أرض صلبة يمكن أن تؤثر على المشاهدين فى الصفوف الأولى .

س : هل تم بحث سبب إلقاء القنبلة التى سقطت داخل المنصة ؟ (القنبلة التى لم تنفجر)

جـ : هذا أمر طبيعى .[٨]

س : ذكرت أنك خبير فى الأسلحة فهل يمكنكم تحديد كمية دفعات النيران والمسافة ونوع هذه الأسلحة والفاصل الزمنى ؟!

جـ : أنا أقف أمام المحكمة كشاهد ولست كخبير .

وقررت المحكمة أن تكون إجابة الشاهد على هذا السؤال باعتباره خبيرا .. فقال :

إنه سبق أن حدد أنواع الأسلحة وأن المدى الزمنى كان حوالى ٣٠ ثانية وأن النيران كانت بكميات متتالية ومكثفة ويمكن لأى من المتهمين[٩] قذف نيران ذخيرة الخزينة دفعة واحدة فى أقل من ثلاثين ثانية

---

(٥) كان المحامى هنا لواء سابقاً .

(٦) أرجو تذكر ذلك .

(٧) و (٨) راجع تقارير المعاينة واقوال المتهمين .

(٩) راجع تقارير المعاينة واقوال المتهمين الخاصة بالأسلحة .

وأستطيع أن أقول إنه ومع كفاءة هذه الأسلحة وخصائصها فإن الطلقات التى أطلقت منها وعلى المنصة كانت من ١٠٠ الى ١٢٠ طلقة[١٠] .

س : قلتم أنكم سمعتم طلقات فردية وبخبرتكم قلتم إنها مسدسات فمتى سمعت هذه الطلقات الفردية ؟!

جـ : إذا حسبنا الوقت الذى نفذت فيه المهمة تقريباً بزمن ٣٥ ثانية فهى فى العشر ثوانى الأخيرة !

س : ما مكان وجود القنبلة الكاذبة ومتى شاهدتها ؟

جـ : إذا تصورنا أن قاعة المحكمة تمثل المنصة فإن القنبلة كانت فى مقدمتها[١١] .

س : هل شاهدت شظايا من القنابل التى انفجرت ؟

جـ : يصعب على أى شخص حتى ولو كان معه تلسكوب أن يشاهد هذه الشظايا[١٢] .

س : هل أطلق أحد أفراد الأمن على المتهمين النيران أمامك ؟!

جـ : كانت هناك أعيرة نارية داخل المنصة من كل اتجاه ولا أدرى إذا كان رجال الأمن أطلقوا فى اتجاه المتهمين من عدمه (!!)

س : بصفتك من خبراء الأسلحة هل تستطيع تمييز الطلقات فى الاتجاه المضاد للمتهمين ؟!

جـ : لم أقل إن هناك إطلاقا مضادا . ولكن الضرب كان داخل المنصة[١٣] .

س : هل كان فى إمكان المتهمين القضاء على الموجودين بالصف الأول من المنصة ؟!

جـ : بالمقارنة بعدد الطلقات التى صوبت على المنصة إذا ما قارناها بالقتل والإصابات فهى وفقا للمعدل مقبول .

س : هل ممكن أم لا ؟

جـ : رأيى الشخصى أن عدد القتلى والمصابين ومع الظروف والوقت الضيق الذى نفذوا فيه مهمتهم أعتقد أنه من الصعب عليهم إحداث إصابات أكثر من هذا[١٤] .

وهكذا .. كانت أسئلة الدفاع واجابات الشهود .. وكان جهد الدفاع واضحا وخاصة أن الوقت لم يكن كافيا للإطلاع على أوراق الدعوى التى تعدت الألفى ورقة !

□□

---

(١٠) خزينة الرشاش فى الوضع الطبيعى من ٣٢ ــ ٣٦ طلقة كذلك بالنسبة للبندقية الآلية . لكن خالد ورفاقه لم يملأوا الخزائن كاملة خوفاً من أى عطل :

(١١) استغل هذا السؤال فى المرافعة فيما بعد للتأكيد على ما قرره خالد وعبد الحميد من أنهما تعمدا إلقاء القنبلة دون نزع فتيلها وفى مكان محدد .

(١٢) مراجعة تقارير المعاينة لمكان الحادث أثبتت وجود أجسام غريبة .. صلبة .

(١٣) كان لهذا السؤال أهمية خاصة ستظهر فيما بعد .

(١٤) كان الذى وجه السؤالين الأخيرين عفت عبد السلام المحامى وشقيق المتهم الثانى فى القضية عبد الحميد عبد السلام !

ونودى على شاهد آخر .. العقيد محمد فؤادحسين ــ إدارة المخابرات الحربية[١٥]
وبعد الروتين المعتاد قال :

« يوم العرض العسكرى كنت بالمنصة الفرعية يمين المنصة الرئيسية وبعد ساعة ونصف من بداية العرض وأثناء مرور طابور مدفعية الميدان كان فيه سرب طيران يمر وشاهدنا عربة مدفع تتوقف ونزل منها فرد من ناحية الباب بجانب السائق وثلاثة أفراد آخرين قذفوا قنابل يدوية وأمطروا المنصة بوابل من الرصاص ، وأحدهم ألقى قنبلة داخل المنصة لم تنفجر وبدأوا فى الانسحاب فى اتجاه رابعة العدوية وعند وصولهم أمام المنصة الفرعية بدأ أفراد الأمن يطلقون عليهم النار فأصيب ثلاثة منهم وتكاثر عليهم أفراد الشرطة العسكرية والحراسات والحرس الجمهورى ووجدنا بجنب أحدهم حافظة أوراقه وبها بطاقته العسكرية باسم خالد أحمد شوقى ..... »

لم ترفض النيابة العسكرية سؤال الشاهد : فبدأ الدفاع مهمته :

س : هل كان أفراد المخابرات الذين يحرسون المنصة يحملون أسلحة ؟!

ج : **أفراد المخابرات لا يتواجدون بالمنصة الرئيسية !**

س : هل كان مصرحاً لأفراد المخابرات الموجودين بساحة العرض بحمل أسلحة نارية ؟

ج : **نعم ..كل فى مكانه .**

س : ما نوع تسليحهم ؟!

ج : **طبنجة .**

س : ما نوعها ؟

ج : **أنواع مختلفة .**

س : هل أطلق أفراد المخابرات النيران من سلاحهم ؟

ج : **لحظة القبض على المتهمين !!**

س : هل كان فى إمكان المتهمين القضاء على جميع من بالمنصة ؟!

ج : **نعم ..لولا قدر الله ولطفه .**

س : ما مدى الوقت الذى استغرقه المتهمون فى الانسحاب وهل كان ذلك بعد أن فرغت أسلحتهم من الذخيرة .؟

ج : **الأسلحة كان بها ذخيرة !**[١٦]

س : متى تم إطلاق النار عليهم ؟!

ج : **بعد انسحابهم من أمام المنصة .**

س : هل ألقوا السلاح بعد مغادرتهم مكان المنصة ؟

(١٥) قائد إحدى المجموعات الهامة فى المخابرات الحربية . وكان ومعاونوه هم الذين تولوا التحقيق مع خالد وزملائه فى غرفة الانعاش فى المستشفى !!

(١٦) كان هذا السؤال وما تلاه من أسئلة كاشفا لحقيقة أن المتهمين لو أرادوا لكانوا أفرغوا كل ذخيرتهم فى الموجودين بالمنصة !

جـ : بعضهم ألقى السلاح وبه ذخيرة !

س : هل كان بالسلاح وقت إلقائهم له ذخيرة .؟

جـ : نعم .

س : هل شاهدت القنبلة التى لم تنفجر ؟.

جـ : نعم .

س : ما نوعها ؟

جـ : إف . ون .

س : ما لونها ؟

جـ : أصفر[١٧]

س : هل المتهمون سلموا أنفسهم أم انسحبوا وقاوموا ؟[١٨]

جـ : هم انسحبوا فى اتجاه رابعة العدوية وأطلق عليهم الرصاص ونفذت ذخيرتهم وقبض عليهم (!!)

س : هل كان معهم ذخيرة ؟

جـ : كان بعض البنادق به ذخيرة والبعض الآخر لم يكن به بدليل إصابة بعض ضباط المخابرات أثناء انسحاب المتهمين ...(!!)[١٩]

س : هل القنبلة كانت دفاعية أم هجومية ؟

جـ : دفاعية (!!)[٢٠]

وتطورت أسئلة الدفاع فى اتجاه آخر .

س : رأيت الهجوم على المنصة الرئيسية وتهديد حياة رئيس الجمهورية والمسئولين بخطر الموت .. هل تمنعك واجبات وظيفتك من التصدى للمتهمين والخروج للتحرك من موقعك بالمنصة التى تلزم بالوقوف فيها من عدمه ؟!

جـ : تحركنا فعلا .. وقفزنا من المنصة الفرعية إلى الأرض لغاية ظهور المتهمين أمامنا .. وبدأ القبض عليهم .

س : كم استغرق وقت تحرككم من مكانكم حتى وصولكم للمنصة الرئيسية ؟!

جـ : لم نصل للمنصة الرئيسية ولكن تحركنا إلى أسفل حيث بدأنا فى القبض على المتهمين .

س : هل يفهم من هذا أن ضرب المنصة الرئيسية يعفيكم من التحرك نحوها ولو كنتم فى أى موقع آخر لمفاداة رئيس الجمهورية والآخرين من عدمه ؟

---

(١٧) الشاهد السابق الذى سئل كخبير حدد لون القنبلة وقال إنها حمراء .

(١٨) و (١٩) كان توجيه السؤال على هذا النحو والإجابة عليه تنطق بمحاولة لتجميع الإجابة السابقة القاطعة والتى حدد فيها أن الأسلحة كان بها ذخيرة والغريب أن المحامى الذى وجه هذين السؤالين كان أول مرة يتقدم فيها للسؤال . وآخر مرة لأن الذى وكله قرر الاستغناء عنه كما أن المحامى كان قد قرر من تلقاء نفسه عدم الحضور فهل كان من بيننا من يعمل لغير حساب المتهمين ؟!

(٢٠) الشاهد السابق كان قرر وجزم فى أكثر من إجابة على أن القنبلة هجومية .

جـ : لا يعفينا[21]

واعترضت النيابة .. قالت : إن طريقة الأسئلة توجه للشاهد بطريقة الاستجواب عن إهمال منه أو تقصير ! واعترض الدفاع على اعتراض النيابة وعلى مقاطعتها واستمر فى استجوابه . .

س : ما أقرب نقطة وصلتها وطاقمك بعد التحرك من المنصة الرئيسية ؟

جـ : لم نذهب للمنصة الرئيسية . بل كنا أمام المنصة الفرعية فى الشارع .

س : ما الزمن ؟!

جـ :ثوانى .

س : ثابت أن الحادث استغرق من الوقت ٣٠ ــ ٣٥ ثانية فما الزمن الذى استغرقه تحرككم ؟

جـ : كان فيه أفراد يطلقون عليهم النيران والقائمون على حراسة المنصة الرئيسية اشتبكوا معهم وعندما اقتربوا منا اشتبكنا معهم .

س : هل كانت إصابة المتهمين من رصاصكم ؟

جـ : نعم .

س : هل كان هناك عائق مادى يعوق المتهمين دون تصفية الصف الأول بالكامل ؟

جـ : مفيش حائل مادى . ولكن العناية الإلهية هى التى منعت تصفية جميع الموجودين بالصف الأول .[22]

س : صف الحالة التى كان عليها الصف الأول وقت حصول الحادث ؟

جـ : أول ما بدأ ضرب النار كل الناس انبطحت أرضاً .

س : هل كان فى مقدرة المتهمين أن يجهزوا على أولئك المنبطحين أرضا مع ما يحملونه من أسلحة وذخائر ؟

جـ : إذا كان بالأسلحة ذخائر ممكن[23]

س : إذن ما المانع ؟ وقد قررت أن بالأسلحة ذخيرة .؟

جـ : يسأل المتهمون .

س : نريد إجابة سيادتك ؟

جـ : يجوز طلعت الذخيرة .. ويجوز ضربوا ولم يصيبوا !

س : هل تتصور من موقع المتهمين فى الصف الأول بالمنصة الرئيسية إمكان حصول أى خطأ فى التصويب والضرب وإهلاك الصف الأول بالكامل وقت الحادث ؟!

جـ : عند اقتراب المتهمين من المنصة كان فيه اثنين فى مواجهة المنصة .. واحد طلع يمين المنصة وإذا كان شاف أى هدف ممكن يطوله والباقى لا يرى أهدافا من موقعه بعد الانبطاح .

---

(٢١) رغم اعتراف الشاهد بعدم اعفائه من مسئولية قتل رئيس الجمهورية كان هو الذى باشر التحقيق فى القضية ولم .. يفصح الشاهد عما إذا كانت الأوامر تسمح له بالاقتراب من المقصورة أم لا ؟

(٢٢) و (٢٣) لاحظ التناقض بين الاجابتين .

س : هل تتصور وهو شايفهم منبطحين ومعه سلاحه .. هل تتصور خطأ واحدا فى المليون أنه يصفيهم كلهم فى الحال ؟

جـ : هو فيه مؤثرات أخرى لاتجعله يتحكم فى الضرب

س : ما هذه المؤثرات ؟

جـ : الناس بتوع الأمن فى المنصة الرئيسية يضربوا عليهم .

س : قررت إن المتهمين انسحبوا على أقدامهم أحياء فما الحائل دون التصفية ؟

جـ : المؤثرات شىء اخر ولا علاقة لها بالاصابة .

س : هل كان أمام المنصة الرئيسية رجال من الأمن؟!

جـ : الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة مسئولان عن تأمينها بالكامل وحسب رؤيتى كان فيه .(٢٤)

س : هل كان يوجد حراس للمنصة الرئيسية أمام الصف الأول مباشرة ؟

جـ : كان موجود حرس جمهورى .

س : كم عدد هؤلاء الأشخاص تقريباً ؟

جـ : معرفش وكان فيه كثير واقفين !!

س : هل من طبيعة عمل أفراد الحراسة الواقفين التسليح لمواجهة الطوارىء أم لا ؟

جـ : معاهم سلاحهم .(٢٥)

س : هل شاهدت أيا من هؤلاء عند بدء العملية فى موقعه ؟

جـ : مخدتش بالى (!!)

س : هل كان يوجد حراس فى صفوف المنصة الرئيسية من أمن وحرس رئاسة الجمهورية مسلحين ؟

جـ : نعم !

س : ما نوعيات الأسلحة لقوات أمن الرئاسة والحرس الجمهورى التى كانت تتسلح بها فى يوم العرض العسكرى ؟

جـ : الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة معهم طبنجات وبنادق آلية وأسلحة مختلفة(٢٦)

س : ما عيار الطبنجات ونوعيات الذخيرة التى تسلحت بها هذه القوات فى يوم العرض لحماية وتأمين المنصة الرئيسية ؟

جـ : معرفش .

س : هل اشتركت أى قوات أخرى من سلطات الدولة مع قوات الحرس وأمن الرئاسة فى حماية المنصة الرئيسية ؟

(٢٤ و (٢٥) لم يظهر من شرائط الفيديو . ولا من الصور الفوتوغرافية التى عرضت للحادث فى المحكمة وجود لمثل هؤلاء الاشخاص .

(٢٦) كانت المرة الأولى التى يعرف الدفاع أن حراسة السادات كانت تتسلح بأسلحة الية ... ولكن لم يحدد الشاهد عيار هذه الأسلحة ... وما إذا كانت بنادق آلية من ذات البنادق التى تسلح بها المهاجمون أم لا ؟!

جـ : المنصة الرئيسية يحرسها الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة والحراسة الخاصة ... وشرطة الحراسة .(٢٧)

س : هل يسمح بدخول أى شخص للمنصة الرئيسية ومعه الحرس الخاص أو أى من الشخصيات يحمل سلاح كالسفراء الأجانب مثلًا ؟

جـ : لا .

س : هل يتم التأكد من ذلك ؟

جـ : لايدخل المنصة الرئيسية إلا قوات الأمن ويتم التأكد من ذلك بالنسبة لجميع المدعوين .

وتنتهى شهادة العقيد ضابط المخابرات . وبشهادته تكون كثير من النقاط قد تم وضعها على كثير من الحروف .

□□

من بين الشهود الذين استدعتهم المحكمة ، كان أفراد طاقم العربة ـــ الجرار ، الذين جلسوا على ظهرها مع عبد الحميد ، وعطا ، وحسين عباس ، بخلاف السائق الذى جلس إلى جواره خالد الاسلامبولى .

كان أول هؤلاء العريف زكريا محمود رشاد الذى حدد الأسماء المستعارة التى استخدمها عبد الحميد وعطا وحسين عند انضمامهم للوحدة ، وحدد أماكن جلوسهم فى العربة .. وكيف أنه حاول التعرف على بعضهم أثناء سير العربة :

(أنا قلت لعزت واحنا قاعدين فى العربية أنت منين ؟ قالى من إسكندرية وأحمد قالى من مصر) !

وتوجه الشاهد للتعرف على عزت وأحمد وجمال فى القفص .. أشار إلى حسين عباس وقال : (ده اللى اسمه جمال وعينيه الضابط خالد علينا بوليس) ..وأشار إلى عطا طايل وقال (ده اللى اسمه أحمد وكان ظهره للمنصة) ثم توجه فى براءة وصلت الى حد السذاجة ليقول (وده حضرة الضابط خالد) وكأنه لايعرفه .. وضجت القاعة بالضحك لأن الشاهد نطق بهذه العبارة وهو متردد فى تأدية التحية العسكرية الواجبة (لحضرة الضابط خالد) .. وتعثرت قدماه وهو يتراجع بظهره للخلف ، كما لو كان خالد مازال قائده .. ولايفصله عنه سوى القفص الحديدى !

ثم ...جاء دور سائق العربة ، الجندى عصام عبد الحميد الذى قال :

«يوم الثلاثاء الصبح اللى هو يوم العرض تممت على العربية : زيت ومياه وطلعت العربية لقيت ثلاثة أفراد غرباء أول مرة أشوفهم وسألت عنهم قالوا من اللواء ١٨٨ . وفى المرحلة من عند مدينة نصر حتى

---

(٢٧) أى أن رئيس الجمهورية تحرسه أربع جهات أمنية بخلاف المخابرات العسكرية من المنصات الجانبية وكذلك رجال مباحث أمن الدولة . فضلًا عن القناصة من أفراد القوات المسلحة وكذلك قوات الأمن الأخرى التى تحيط بالموقع . وقد طلب الدفاع ضم الأوامر الصادرة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ التى تحدد القوات المشتركة فى حماية أمن المنصة الرئيسية وعدد أفرادها ونوعيات تسليحها وأنواع الذخيرة وأماكن توزيع هذه القوات .. طلب ضمها إلى ملف القضية .

أرض الاصطفاف كان راكب معايا جمال[28] وسألته أنت منين قال أنا ملحق عليكم من اللواء ١٨٨ وكان راكب جنبى فى الكابينة لأنى أنا السواق ... الضابط خالد قال كله ينزل يعمل نظافة وواحد بس يقعد فوق ونزلت وإدانى خمسة وعشرين قرش ، وقال لى روح هات فطار ، وجبت له سندوتشين وقال لى أنت غبت وأنا فطرت وخد منى واحد إداه لواحد جنبه وإدانى التانى ، وبعدين جه عريف من اللواء اللى جنب مننا وطلب علبة السجاير بتاعة الضابط خالد لضابط تانى عندهم ، فقال له مفيش دى خلصت وبعدين بعتنى وديتها وبعدين رجعت ... ودخلنا على أرض العرض وقبل المنصة بشوية حوالى نصف متر بصيت لقيت الثلاث عربيات المتأخرين شاورت لهم يبقوا فى الحذا ولقيت الضابط أخد الرشاش من جنبى وحطه على رجليه وهددنى وقال لى اقف وإذا ما وقفتش حاضربك بالنار ووقفت وفتح الباب ولقيت الدنيا مرتبكة) .

سألته النيابة :ـــ

س : ماسبب عدم نزع كتلة الترباس من الرشاش خاصتك بالرغم من صدور الأوامر بنزعها ؟

جـ : الضابط خالد قال لى ماتنزعهاش أحسن تضيع وتتحاكم .

س : هل كتلة الترباس بها إبرة ضرب النار ؟

جـ : نعم !

س : قررت إن خالد أخذ منك السلاح فلماذا سلمته له وكيف كان ذلك ؟

جـ : السلاح كان بينى وبينه وفى لحظة ماكنت باشاور للعربيات الأخرى لتسير فى الحذا أخده من جنبى والعربيات كانت متأخرة عن اللى فى الصف .

س : لماذا سبقت أنت العربات ؟[29]

جـ : المفروض هم اللى يحازونى .

س : هل شاهدت الاعتداء ؟

جـ : لا .. لأنى مشيت .

س : ألم يستعمل خالد السلاح بعد نزوله ؟

جـ : أنا مشيت على طول .

س : ألم تسمع أصوات أعيرة وانفجارات ؟

ج : أنا خفت وجريت بالعربية .

س : هل خالد كان يحمل سلاحا غير الرشاش بتاعك ؟!

جـ : لا .

س : متى فتشوا العربة وهل وجدوا بها شيئا ؟

---

(٢٨) يقصد حسين عباس .

(٢٩) عدد العربات فى الصف (بالعرض) أربع عربات وعربة خالد كانت يمين العربات تجاه المنصة .

جـ : بعد مارجعت بالعربية اللواء .. قالوا لى انت كنت مع الضابط خالد ؟ وقلت أيوه .. قالوا انزل وفتشوا العربية .. وأنا واقف لقوا خزنة رشاش فاضية تحت شلتة الكرسى اللى فى الكابينة وبعدين ودونى المجموعة بتاعة المخابرات وبعدين ودونى إدارة المدعى العام العسكرى .

س : إذا كنت تعلم أن الرشاش ليس به ذخيرة فلماذا خفت من الرشاش ؟

ج : أنا خفت من الشيء الأصفر اللى فى إيده لأنه كان أول مرة أشوفه (!) .

وجاء الدور على الجندى فوزى عطية وردانى أحد أفراد الطاقم أيضا ... وكانت شهادته مختلفة . قال : عن عبد الحميد وعطا وحسين : إن الضابط خالد هو اللى جابهم ... وعن الحادث قال : حصلنا المنصة ولقينا العربة هدت شوية ووقفت ، فافتكرت إنها اتخربت أو عطلت لأن الأوامر كانت كل واحد يبص قدامه ولا يبص يمينه أو شماله وبعدين أنا بأبص نص بصة لقيت الضابط خالد بعيد عن العربية ٣ ، أو ٤ خطوات وفى إيده حاجة بيحدفها على المنصة والفرد اللى كان قاعد وراء الكابينة على طول رمى كان شيء على المنصة برضه ، وبعدين أنا إترميت على وشى ومحسيتش بحاجة والعربية مشيت بينا ولما وصلنا مدينة نصر ملقتش غير زميلى زكريا نايم فى العربية .....!!

س : هل الضابط خالد نبه عليكم جميعا بعدم الاختلاط بهم ؟

جـ : أيوه !....

س : ما مدة تجنيدك ؟

جـ : ثلاث سنوات .

س : ماالمدة التى مكثتها بالمخابرات ؟

جـ : عشرة أيام .

س : ماذا كنت تعمل ؟!

جـ : كانوا بيسألونى .

س : من الذى ألقى الشيء الأصفر ؟

جـ : أحمد.....!

كان الشاهد الثانى فى بساطة الشاهد الأول... اسمى : صبحى عبد المقصود محمود ... يوم الاثنين نادى على الضابط خالد وطلب منى أصلح أفرول لعزت علشان أنا ترزى وجانى أحمد وطلب إنى أقصر له شعره !! وخلى جمال مراسلة عنده ، وطلب مننا نقعد ناكل مع بعض !! وأكلنا وبعدين أمر بجمع السلاح وتسليمه لهم وسلمناه لهم وبقوا مسئولين عنه مسئولية تامة وطلعوا خدمة عليه يعنى جمال وأحمد وعزت طلعوا خدمة على السلاح والصبح صحينا الساعة خمسة واستلمت سلاحى وتممت عليه .. اللى مفيش فيه ذخيرة والضابط خالد شاور لكل واحد على المكان اللى هيقعد فيه فى العربية ومشينا ... وفى الساعة عشرة جه الضابط خالد وعدل مكان جلوسنا فقعدنى أنا فى وش جمال وعزت فى وشه أحمد والعربية مشيت وقدام المنصة واحد مش فاكر أحمد أو عزت رمى شيء أصفر فى اتجاه المنصة ونزلت من العربية وركبت عربية ثانية مشيت بينا على اللواء ....

وسألته النيابة السؤال التقليدى إن كان يمكنه التعرف على المتهمين الثلاثة... عزت وأحمد وجمال . واكتفت بهذا السؤال .. بدأت مناقشة الدفاع :

س : هل سمعت صوت انفجار ؟
جـ : أيوه ساعة ماوقفت العربية مش متأكد أحمد أو عزت رمى شيء وسمعت صوت انفجار .
س : هل رماه من فوق العربة ؟
جـ : نعم والضابط خالد قال ماحدش يبص علشان لو حصل تصوير يبقى المنظر كويس وأنا متأكدتش إن ده صوت انفجار (!!)
س : هل سمعت أوامر الضابط خالد بعدم التعامل مع الثلاثة الملحقين ؟
جـ : لأ .. محصلش تنبيه وبنكلمهم عادى .
س : ألا تعرف ماهو الشيء الأصفر ؟
جـ : معرفش .
س : هل شاهدت أحدا يطلق النار من فوق العربة ؟!
جـ : لا .

أما الشاهد الأخير من طاقم العربة فقد أمسك العصا من منتصفها إذا كان زكريا قد قرر بأن الذى ألقى القنبلة من فوق العربة هو أحمد ... وجاء صبحى ليقول إنه لايعرف إن كان احمد أو عزت فإن الشاهد الأخير أراح نفسه وحسم الموضوع ... إن هذا الشاهد هو الجندى كمال الطيب مشرقى .. وقد قال :

... يوم ١٠/٥ جمعوا السلاح وخلوا الثلاثة دول خدمة عليه (جمال وعزت وأحمد) واحنا نمنا على العربيات وهم ناموا فى الخيمة والصبح استلمنا السلاح وفتشنا عليه فوجدناه منزوع منه إبر ضرب النار وفى مدينة نصر الضابط خالد قال انزلوا إعملوا صيانة وهو كان متصور يقعد مع الضباط ولكنه لم يجلس معاهم وراح قاعد فى كابينة العربية وكان الرئيس وضع إكليل الزهور على قبر الجندى المجهول عند النصب التذكارى ، وكان الضابط خالد فاتح الراديو وأثناء قراءة الرئيس الفاتحة على روح الشهداء قال : إقرأوا الفاتحة على روح الشهداء يارجاله .. وبعدين جه دورنا ومشينا ولما وصلنا عند المنصة أحمد رمى حاجة صفراء طلعها من سترته وعزت برضه.... .

وسأله الدفاع :

س : من الذى رمى القنبلتين ؟
جـ : عزت وأحمد !
س : هل رموا القنابل من العربة ؟
جـ : نعم !

وانتهت أقوال شهود الاثبات .
ورفعت الجلسة !

وشهود النفى
يتراجعون

٩

انتهت المحكمة من سماع شهود الاثبات الذين اختارتهم .. ورفضت سماع شهود النفى الذين طلب الدفاع حضورهم .. إن هذا الرفض كان حلقة من سلسلة أخطاء قانونية لاحصر ولانهاية لها .. فحتى عندما سمعت المحكمة لشهود الاثبات الذين جاءوا بهدف إحكام التهمة حول رقبة المتهمين وقعت المحكمة فى خطأ قانونى واضح .. وقاتل .

إن القانون ينص على أن يحجز الشهود فى قاعة جانبية خاصة ، وأن ينادوا عليهم واحدا بعد آخر .. على أن يبقى من انتهت شهادته فى القاعة حتى رفع الجلسة .. وقد قصد القانون من وراء ذلك أن لايسمع الشاهد مايدور فى الجلسة أمامه فيؤثر فى شهادته قبل الادلاء بها .. وقصد القانون من بقاء الشاهد الذى انتهت شهادته فى القاعة حتى رفع الجلسة ألا يخرج الشاهد يملى على بقية الشهود وقائع شهادته (مادة ٢٧٨ من قانون الاجراءات) .

لكن فى هذه القضية .. لم تقم المحكمة بإبعاد الشهود عن قاعة المحكمة .. دخلوا معا .. وجلسوا معا قبل أن تبدأ الجلسة .. ورغم أن الشهود لم يكونوا معروفين للدفاع إلا أنه نجح فى إثبات حضورهم فى قاعة المحكمة قبل الإدلاء بشهاداتهم[١] .

وقد كان مضحكا ، أن تطلب النيابة فور الانتهاء من سماع شهود الإثبات ، أن تبدأ مرافعتها .. كأنه ليس من حق الدفاع استدعاء شهود نفى من جانبه .. وفى جلسة يوم ٩ ديسمبر ١٩٨١ ، وقف الدفاع ليطلب سماع شهادات بعض ممن رأى أنهم قد يخدمون وجهة نظره .. ومن هؤلاء كان :

١ ــ سماحة المفتى لسماع أقواله ومناقشته فى التقرير المقدم منه عن فكر المتهمين .
٢ ــ أى خبير آخر من رجال الدين لمناقشته فى فكر المتهمين ولو على نفقة الدفاع .
٣ ــ أى أستاذ أمراض نفسية وعصبية بمستشفى المنيل الجامعى كخبير لتوقيع الكشف الطبى لبيان

(١) ص ٤٣ ، ٤٧ ، ٣٩ ، ٥٢ ، ١٠٧ من محاضر الجلسات .

مدى تأثير التعذيب الذى وقع على المتهمين ومدى تأثيره على حالتهم النفسية وعلى أقوالهم فى التحقيق قبل عرضهم على النيابة العسكرية .

٤ ــ فضيلة الإمام الأكبر **الدكتور بيصار** شيخ الأزهر والذى كان متواجدا بالمنصة ليسمع شهادته كشاهد رؤية .. ولسماع رأيه الدينى وكذلك فضيلة المفتى بصفتيهما من كبار موظفى الدولة الذين يتقاضون مرتبات لم يحصل على مثلها رسول الله ﷺ أو غيره من الأنبياء أو الصحابة [٢] .

٥ ــ كل من صلاح أبو اسماعيل الذى عاصر قانون الأحوال الشخصية وصدوره على النحو الذى انتهى اليه . والدكتور موسى شاهين لاشين والشيخ عبد الله عبد العزيز بن باز رئيس هيئة الفتوى بالمملكة العربية السعودية . وسيتم استدعاؤهم على نفقة الدفاع .

٦ ــ السيد كمال الدين حسين [٣] ليشهد ماذا ناله من السادات عندما أرسل له برقية يقول له فيها : اتق الله .

٧ ــ السيد عبد اللطيف بغدادى[٤] لأنه واحد من الذين خرجوا مع زملائه على طاعة الملك فاروق ومع هذا كتب لهم التاريخ أن يكونوا أبطالا رغم أنهم خرجوا على اليمين الذى أقسموه بطاعة الملك باعتبارهم من ضباطه . ورغم أن ماقاموا به يعتبر جناية قلب نظام حكم بالقوة معاقب عليها بالإعدام . وهو قد عاش فى ظل حكم السادات وتعرض وباقى أعضاء مجلس قيادة الثورة لما نود أن نعرفه منهم .

٨ ــ محمد حسنين هيكل وقد كتب عنه أنه هو الذى كان يعد خطب الرئيس عبد الناصر ثم السادات من بعده .. ومطلوب سماع شهادته فى شأن ماحدث بينه وبين الرئيس السادات من اختلاف والذى انتهى بالتحفظ عليه . وليبين كيفية مقتل خمسة من الذين اعتقلوا معه فى سبتمبر ومنهم عبد العظيم ابو العطا .

٩ ــ ووزراء الخارجية اسماعيل فهمى ، محمد ابراهيم كامل ، محمد رياض وكذلك د . اسامة الباز ليشهدوا من جانبهم عن الصلح الذى تم مع اسرائيل[٥] .

١٠ ــ السيدة أرملة الرئيس السادات لأنها سبق أن أعلنت فى الصحف أنها قد حذرت الرئيس مراراً من أنه سوف يتعرض للقتل إلا أنه لم يكن يأبه لذلك وبدليل عدم ارتدائه للدرع الواقية أثناء توجهه للعرض . كما أنها سبق أن نشر على لسانها من سنتين سابقتين على الحادث ، من أن الاغتيال يتهددها من كل الجهات . وأن المخابرات الاسرائيلية حذرت من أنه قد يحدث للرئيس حادث اغتيال فى ٦ أكتوبر . وأن كرايسكى مستشار النمسا حذر السادات أثناء زيارته الأخيرة للنمسا من انقلاب قد يقع ضده فى مصر .. وكشف له عن محاولة اغتيال أعد لها فلسطينيون تم ضبطهم فى النمسا

---

(٢) عبد الحليم رمضان المحامى هو صاحب هذا الرأى .

(٣) و (٤) كل منهما كان عضوا فى مجلس قيادة الثورة سابقا

(٥) كان المتهمون قد قرروا أن رفضهم لكامب ديفيد هو سبب رئيسى فى قتلهم للسادات .

بأسلحتهم قبل الزيارة مباشرة .. وكذلك فإنه مع حضور جيهان فإنه من الملائم أن تضم للدعوى تقارير رئاسة الجمهورية بخصوص ماقالت هي به .

١١ ــ السيد قائد الحرس الجمهورى المسئول عن أمن الرئيس والذى يصطحبه معه فى كل حلاته فى الداخل والخارج .

١٢ ــ السيد حسن التهامى : بخصوص مانشر على لسانه فى مجلة اكتوبر [٦]

١٣ ــ د . محمد حلمى مراد والأستاذ ابراهيم طلعت المحامى لأنهما عايشا تجربة تعذيب المتحفظ عليهم فى السجون . وليقولا ما إذا كان المعتقلون معرضين للهلاك فى السجون أم لا ؟

١٤ ــ د . عزيز صدقى و د ــ ابراهيم حلمى عبد الرحمن[٧] ، د . عبد العظيم لطفى رئيس الأهرام الاقتصادى . د . سعد الدين ابراهيم الباحث فى الأهرام . وجمال الفر رئيس الرقابة[٨] الادارية التى ألغاها السادات ليوضحوا جميعا للمحكمة البعد الخاص بالانحراف والتخطيط فى البلاد وكذلك أسباب « انتفاضة الحرامية » فى ١٨ ، ١٩ يناير كما اسماها السادات .

وكان ضمن الطلبات العديدة التى تقدم بها الدفاع كذلك ..

ولم تستجب المحكمة لهذه الطلبات .. ولا لأى طلبات أخرى من هذه الطلبات طلب بضم القضايا أرقام ٥ و ٨/ ١٩٨١ ــ عسكرية عليا والتى اتهم فيها بعض ضباط القوات المسلحة ، وأسميت بقضية قلب نظام الحكم وكانت متداولة أثناء نظر الدعوى ، وكان الشهود فى هاتين الدعويين قد أقروا أمام المحكمة العسكرية بوقوع تعذيب عليهم ليشهدوا ضد المتهمين (وبالذات فى جلسة ١٩٨١/١٢/٦) ولذلك فقد طلب الدفاع ضم محاضر الجلسات التى أقر فيها الشهود بذلك[٩] .

كذلك : طلب الدفاع ضم قضية أمين عثمان التى أتهم فيها أنور السادات وأصبح من يومها بطلا فى نظر نفسه وفى عهده قدمت الاذاعة والتليفزيون العديد من التمثيليات عن دوره البطولى فى هذه القضية ثم حول قاعة المحكمة التى جرت فيها محاكمته (فى محكمة جنوب القاهرة) الى قاعة تحمل اسمه . ثم قام

---

(٦) قال حسن التهامى فى مجلة اكتوبر : إن السادات قد أسرى (رحلة الاسراء) من القاهرة الى القدس .. من قصر عابدين الى المسجد الأقصى . وعندما يقال إن المتهمين دينيون فإن هذا لايخرج عما ادعاه التهامى نفسه من وصفه رحلة السادات الى القدس بأنها إسراء . تشبيها بالرسول ﷺ .

وكان الغرض من شهادته أن يبين توضيح مايدعيه أن ماحدث يكون اختلافا فى رؤية دينية قد تحسب لصالح المتهمين أو ضدهم بحسب ماتنتهى به الرؤية من مناقشات الشاهد .

(٧) وزير التخطيط الأسبق فى وزارة ممدوح سالم التى شهدت انتفاضة الشعب فى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧

(٨) كان الرئيس مبارك قد أصدر قراره بإعادة الرقابة الادارية بعد أقل من شهرين من توليه الرئاسة .

(٩) احدى هذه القضايا حكم فيها بالبراءة من تهمة قلب نظام الحكم وعند التصديق عليها ألغى رئيس الجمهورية الحكم وأعاد نظر القضية أمام دائرة اخرى .. لكن بعض المحامين أوقفوا القضية بإجراءات طعن أمام المحكمة الدستورية العليا . ومن المتهمين كان مقدم/ عصام القمرى أحد المتهمين فى قضية الجهاد .

بتعيين رئيس النيابة المترافع فى هذه القضية رئيسا لما أسماه ديوان المظالم . ثم مدعيا عاما إشتراكيا لفترة[١٠] ثم قام كذلك بتكريم رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم ببراءته وجعل من تاريخ الحكم فى هذه القضية ماأسماه عيد القضاء .

كذلك ضم القضية التى اتهم فيها مع السيد/ حسن عزت بتهمة التخابر مع الألمان إبان الحرب العالمية الثانية والتى صورها فيما بعد على أنها عمل من أعمال الوطنية والبطولة فى مواجهة الاحتلال الانجليزى .

وطلب المحامون ضم خطب السادات فى مجلس الشعب المصرى والتى أعلن فيها مبادرته .. وكذلك خطابه فى الكنيست الاسرائيلى تحت خريطة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات والتى كانت تعلو المنصة التى وقف يخطب عليها !

أيضا ضم تسجيلات لقاءات الرئيس السادات فى أسوان والبيت الأبيض الأمريكى وفى معسكر كامب ديفيد[١١] وشرم الشيخ[١٢] . وتسجيلات الصلاة فى وادى الراحة بسيناء[١٣] وبيان الخامس من سبتمبر والذى أعلن فيه قرارات سبتمبر الشهيرة .

وضم مشروع قانون تم إعداده بمعرفة لجنة الاقتراحات والشكاوى التى كان يرأسها محمود أبو وافية (عديل الرئيس) بتعيين السادات خليفة للمسلمين يطلق عليه اسم سادس الخلفاء الراشدين[١٤]

---

(١٠) المستشار انور حبيب .

(١١) قيل إن السادات كان يتخلص أولا بأول من كافة التسجيلات التى تدور فيما بينه وبين أى زائر أجنبى . وأنه قد أحضر جهازا خاصا يسمح له بالتخلص من كافة المستندات أو التسجيلات بالحرق إلكترونياً بعد انقلاب ١٥ مايو سنة ١٩٧١ مباشرة .

وكان القصد من طلب هذه التسجيلات اثبات عكس ذلك .. أو على الأقل التأكد منه من ناحية ومن ناحية أخرى ليثبت أمام المحكمة حجم التنازلات التى قيل إن السادات كان يقدمها أو قدمها بالفعل فى لقاءاته بالرؤساء الأمريكيين ابتداء من نيكسون وفورد وكارتر وريجان ومن قبلهم روجرز وهنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية والاخير باشر فى فترة زيارته مفاوضات فض الاشتباك الاول والثانى (الكيلو ١٠١) والتى كانت بداية الخطوات إلى كامب ديفيد بعد أن حول السادات انتصار أكتوبر سنة ١٩٧٣ الى هزيمة بالمعنى الصحيح لمقياس الحروب .

(١٢) بعد لقاء السادات بيجن فى شرم الشيخ بأربع وعشرين ساعة قامت الطائرات الاسرائيلية بتدمير المفاعل الذرى العراق بالقرب من بغداد كما تم كذلك بعدها اغتيال عالم الذرة المصرى د . المشد اثناء إقامته فى أحد فنادق باريس وهو احد العلماء البارزين الذين ساهموا فى انشاء المفاعل العراق وربما كان تواجده بفرنسا أثناء اغتياله بهدف التفاوض على مفاعل جديد للعراق .

(١٣) كان السادات يقول إنه يشعر براحة عجيبة عندما يمضى أياما فى وادى الراحة بسيناء وهو مكان قريب من جبل موسى ودير سانت كاترين وقد اصطحب السادات معه فى صلاته التى أقامها فى الخلاء شيخ الأزهر الشيخ بيصار ، واستقدم إليه اكبر المهندسين العالميين لإنشاء مأسماه بمجمع الأديان اليهودية والمسيحية والاسلام وتصميم قبر طلب دفنه فيه عند وفاته .

(١٤) المعروف تاريخيا أن الخلفاء الراشدين أربعة أولهم أبو بكر ثم تلاه عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان وآخرهم على بن أبى طالب ولقد أطلق مؤرخو الإسلام لقب خامس الخلفاء الراشدين على عمر بن عبد العزيز الخليفة الإسلامى لشدة ورعه وعدله لدرجة معها حرم على أولاده وأهل بيته أن يلبسوا أو يأكلوا إلا مايلبسه ويأكله أقل الناس من عامة المسلمين وانتهى الأمر بقتله على أيدى مجموعة من أقاربه الذين مستهم قراراته بتحقيق العدالة بين كل المسلمين ، وقصة الاقتراح بتسمية أنور السادات بسادس الخلفاء الراشدين رغم أن الدستور الدائم قد أعطى حق رئاسة الجمهورية له مدى الحياة تقريبا وتم التعديل فى حياته إلا أن الاقتراح قد ورد إلى لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب من رئاسة الجمهورية . ثم تبناه أحد أعضاء المجلس (العضو محمد مكى) وقد أدخل للجنة التشريعية لإصدار القانون الذى حال دون صدوره مقتل السادات

وخطاب السادات فى ١٦/ ١٠/١٩٧٣ بمجلس الشعب . وخطابه فى مؤتمر الصيادين فى سبتمبر : ١٩٨٠ بالاسكندرية[١٥] .

وطلب الدفاع ضم التحقيقات التى تمت فى بلاغ كان قد تقدم به عبد الحليم رمضان المحامى الى النائب العام فى سنة ١٩٨٠ يطلب فيه التحقيق فيما نسب للسادات .. اختلاسه لنفسه مبلغ ألف مليون جنيه تسلمها من الحكومة الامريكية[١٦] .

وأعاد الدفاع طلب سماع شهادة الفريق أبو غزالة وزير الدفاع أما عن طلبات المتهمين فلقد كانوا حتى تاريخ التقدم بهذه الطلبات محبوسين حبسا انفراديا ومنهم الشيخ عمر عبد الرحمن وهو فاقد البصر ومريض بالسكر وانتهت المحكمة إلى تأجيل البت فى كل الطلبات التى تقدم بها الدفاع الى جلسة تالية وفى تلك الجلسة رفضت طلبات الدفاع وكلفت النيابة العسكرية ببحث طلبات المتهمين .

□□

استدعت المحكمة شاهدين كان الدفاع قد أشار إليهما فى جلسة استجواب شهود الإثبات .. إن الشاهدين من شهود الإثبات الذين استمعت إليهم النيابة لكن المحكمة لأسباب نجهلها استبعدت سماع شهادتهما ضمن من استبعدتهم من شهود الإثبات ، وعندما أثار الدفاع هذا الاستبعاد ، قررت المحكمة استدعاء الشاهدين ، على أنهما من الشهود الذين طلبهم الدفاع أى شهود النفى ، وفيما بعد ذكرت المحكمة فى أسباب حكمها أنها حققت للدفاع ماطلبه رغم أن الشاهدين ليسا أبدا من شهود النفى بالمعنى الصحيح لشهود النفى

كان الشاهد الأول هو : جندى شرطة عسكرية حسن مبروك بيومى .

وكان الشاهد الثانى هو : ضابط مخابرات عسكرية عباس بركات .

ولم يضف الأول أى جديد تقريبا

أما الثانى فقد قال فى ايجاز متعمد :

---

(١٥) فى ١٩٧٣/١٠/١٦ توجه السادات الى مجلس الشعب فى موكب شعبى ضخم وفى سيارة مكشوفة مرتديا الزى العسكرى وقد علق على صدره كل الأوسمة والنياشين التى أعطاها لنفسه وآخرها نجمة سيناء العسكرية التى كان قد اصدر قرارا بمنحها لأبطال حرب اكتوبر ولم تكن قد منحت لأحد بعد وفى هذا الخطاب باهى السادات بالانتصار الذى تحقق . ولكنه أعلن فى ذات الخطاب مبادرته الأولى للسلام لأنه على حد قوله ليس (قد أمريكا) وفى ذات اللحظة التى كان يخطب فيها كانت جولدامائير رئيسة مجلس الوزراء الاسرائيلى ومعها شارون تلقى بأحاديثها الى الصحفيين العالميين الذين تم استقدامهم بجوار منطقة الزيتية فى السويس .. فهل كان السادات على علم بما تم فى الليلة السابقة من اقتحام شارون بلواء عسكرى اسرائيلى منطقة ما ، بين القوات المصرية على الشاطىء الشرق لقناة السويس ويعبر البحيرات المرة ليطوق الجيش الثالث الميدانى وبمحاولة احتلال مدينتى الاسماعيلية والسويس والتى قاومته حتى ١٩٧٣/١٠/٢٤ عندما التزمت القوات الأسرائيلية بقرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار ١٩٧٣/١٠/٢٢ .

(١٦) قال الأستاذ/ عبد الحليم رمضان فى نقابة المحامين وفى أحد المؤتمرات المفتوحة وفى حياة السادات بعد تقدمه بالبلاغ أنه طلب من النائب العام أن يحيله الى المحاكمة لو ثبت كذب مايدعيه بشأن السادات رغم ماتقدم به من وثائق كانت قد أرسلت له من بعض الجهات فى أمريكا .. إلا أن النائب العام وقتذاك أرسل له أكثر من مرة ، من يطلب منه سحب الشكوى .. ورفض النائب العام فى ذات الوقت أن يفتح محضرا بأقواله ليقرر فيه تفصيلا مايدعيه

فى طابور العرض كان فيه عربية فى الصف اليمين نزل واحد من جنب السواق وتقدم حوالى سبع خطوات وألقى حاجة صفراء ضربت فى المنصة[١٧] وبعد كده انفجرت وحصل هرج وصراخ وأصوات وأنا ضربت طلقة عليهم وبعدين حسيت بألم فى رجلى اليمنى .

وسأله الدفاع :

س : اشرح للمحكمة تفصيلًا ماذا حدث أمامك عندما نزل الفرد من كابينة السيارة وماذا شاهدت ومن تبعه وماذا فعل كل منهم ؟

جـ : عربية المدفعية وقفت ونزل الضابط وبعدين لما أصبت لم أتابع الموقف ونقلت للمستشفى !!

كان هروبا من الاجابة ..

ولهذا فلقد فاجأه الدفاع بسؤال:

س : قررت فى اقوالك فى التحقيقات بالنيابة العسكرية وصفاً تفصيليا لما شاهدته وما حدث بالضبط فوضح ذلك لعدالة المحكمة [١٨] ؟

جـ : لما نزل الفرد من العربية رمى قنبلة أو شىء اصفر اصطدم بسور المنصة وانفجر وبعد كده سمعت صوت الانفجار وأصوات طلقات نارية وحصل هرج ومرج فى المنصة . حاولت النزول ولقيت الناس بتجرى . ضربت عليهم طلقة وبعدين أصبت .

س : هل ماذكرته أمام النيابة هو ماحدث بالضبط فى مكان الحادث ؟

جـ : مش متذكر !

س : قررت فى التحقيق أنك شاهدت شخصا يلقى بقنبلة ثم قام بإطلاق النار من سلاح تعتقد أنه طبنجة على مكان الرئيس بالمنصة . آذكر للمحكمة تفاصيل ذلك ؟

جـ : الفرد لما نزل من العربية وتوجه للمنصة ماقدرتش أميز معاه أى سلاح وبعد مارمى القنبلة وانفجرت بالسور . سمعت أصوات طلقات نارية مقدرتش أميز طبنجة أو غير طبنجة .[١٩] .

---

(١٧) رغم أنه ضابط بمخابرات عسكرية أصر على تسمية القنبلة بالحاجة الصفراء !!

(١٨) ص ٦٠٩ من تحقيقات النيابة العسكرية وفيها شرح بالتفصيل لما حدث من ساعة نزول خالد الاسلامبولى من العربة حتى نهاية العملية .

(١٩) فى التحقيقات قال الشاهد من قبل :

كنت معين فى ركب السيد/ رئيس الجمهورية وذلك للتواجد فقط ضمن الذهاب والابلاغ عن تحركات الركب الى رئاستى وأثناء العرض العسكرى كنت متواجداً فى أعلى المدرجات بالمقصورة جهة اليسار . ثم فوجئت أثناء مرور العرض بتوقف العربة قبل الأخيرة وقد ظننت أن بها عطلا ثم حاولت السير مرة أخرى ولكنها توقفت نهائياً أمام المنصة مباشرة وفتح باب الكابينة ونزل منه ضابط العربية وكان ينظر الى مؤخرة العربة مما جعلنى أظن أنه سيتوجه الى مؤخرتها لاصلاح العطل الذى أصابها ولكنه توجه فجأة وبسرعة سيراً على الأقدام إلى المنصة حتى مسافة من ١٥ ــ ٢٠ متر تقريباً وألقاها على المنصة ولكنها اصطدمت بسور المنصة وسقطت على الأرض فى مواجهة الضابط الذى ألقاها وبعد ثوان قليلة انفجرت القنبلة انفجاراً شديداً ثم رأيته يمسك سلاحا ناريا اعتقد أنه طبنجه ثم قام بإطلاق النار على مكان الرئيس بالمنصة وقد لاحظت أثناء هذه الثوانى القليلة قفز أحد الأفراد من عربة المدفعية مما دفعنى الى إخراج سلاحى

س : اشرح للمحكمة خطوات إلقاء القنبلة حتى انفجارها كما رأيت ؟

جـ : القنبلة ألقيت وخبطت فى سور المنصة ووقعت على الأرض وانفجرت بعد ثانيتين .

س : فى أى اتجاه أطلقت رصاصك ؟

جـ : فى اتجاه الأفراد اللى كانوا بيحاولوا الهرب .

س : ماعيار سلاحك ؟

جـ : طبنجة سميث عيارها مش متذكره لأنه سلاح أمريكانى لسه جاى ومنعرفوش[٢٠]

س : أين كان الرئيس بالنسبة لك ؟!

جـ : يمين لأسفل

س : على أى مسافة ؟

جـ : حوالى ٧٠ مترا[٢١]

س : ماالمدى المؤثر للطبنجة التى كنت تحملها !

جـ : ٥٠ مترا .

س : هل الفردان اللذان كانا ينسحبان هل كانا فى مدى طبنجتك ؟

جـ : اعتقد ذلك .[٢٢]

س : هل كان فى المنصة أشخاص مسلحون ؟ .

جـ : لاأعلم .[٢٣]

س : ألم تسمع طلقات نارية من داخل المنصة أثناء عملية الاعتداء ؟

جـ : مقدرش أميز إذا كانت من داخل المنصة أم من غير المنصة ولكن سمعت صوت طلقات نارية .

س : ألم تنزل للصفوف الأولى عقب سماع الطلقات ؟!

جـ : نعم[٢٤]

س : هل قام أحد من المنصة غيرك بمطاردة الجناة ؟

جـ : أفراد الحراسة .

س : كم عددهم ؟

---

(٢٠) كانت إحدى المجلات الأمريكية قد نشرت بعد وفاة الرئيس تتسأءل عن كيفية اغتياله وقد تم تدريب حراسه وتسليحهم وأنفق على ذلك ٢٥ مليون دولار وهناك شك فى أن يكون الشاهد لايعلم بعيار تسليحه وهو أمر مسلم به بالنسبة لأى شخص يستعمل سلاحا !

(٢١) راجع تقارير معاينة المنصة .

(٢٢) بدون تعليق .

(٢٣) بدون تعليق .

(٢٤) بدون تعليق

جـ : مقدرش اعدهم لأنهم من جهات كثيرة[٢٥]

س : ماذا كانوا يرتدون ؟!

جـ : ملابس مدنية .. وملابس عسكرية .

س : هل تتبعوا الجناه بأسلحة ؟ .

جـ : معرفش أنا أصبت . !!

س : هل تم عرض أفلام للحادث عليك بالمخابرات ؟!

ورفضت المحكمة توجيه هذا السؤال !؟

□□

وفى نهاية الجلسة (١٩٨١/١٢/١٢) أصدرت المحكمة قرارها برفض كل الطلبات التى كان قد تقدم بها المحامون فى الجلستين الأخيرتين . ومنها كذلك استدعاء العميد محمد فايز عون الرفيق الحرس الخاص لرئيس الجمهورية لسؤاله عن مكان وجوده وقت الحادث وسبب عدم تواجده بالمنصة . وعن الحراسة الخاصة للرئيس الراحل . وكذلك بيان عن عدد أفراد الحراسة الخاصة الذين كانوا متواجدين بأرض العرض يوم الحادث .

ووقف الدفاع ليعلن أن مايحدث من المحكمة هو اعتداء على حق الدفاع . وأن رفض المحكمة سماع أى شاهد نفى ولو واحد حتى ولوكان يحقق فى حضور مصلحة ولو محتملة لمتهم واحد يعتبر خرقا لما استقر عليه القضاء .. وأصرت النيابة العسكرية على المرافعة .. وفى ذات الجلسة رغم أن الساعة قد بلغت الرابعة بعد الظهر .. وألحت النيابة فى طلبها .

□□

فى الجنايات دائما لاتكتفى النيابة بتقديم قرار الاتهام وقائمة الشهود (شهود الإثبات) وأى أدلة أخرى تراها لثبوت التهمة ضد المتهم . وإنما تقوم بالمرافعة أيضا وقبل أن يترافع المحامون .. فالمتهم دائما هو آخر من يتكلم ، لكن النيابة فى أغلب الأحيان تحتفظ لنفسها بحق الرجعة .. تحتفظ لنفسها بحق التعقيب على ماقد يثور من الدفاع .. وتحتفظ النيابة بهذا الحق على وجه الخصوص إذا استشعر عضو النيابة الحاضر أن المحكمة يمكن أن تميل من خلال أوراق الدعوى الى جانب الدفاع .. وعندما تعقب النيابة يكون أيضاً للدفاع أن يتكلم عملا بقاعدة إن المتهم هو آخر من يتكلم والمحامى يتكلم بلسان موكله .. المتهم .

وقف المدعى العام العسكرى يطلب المرافعة .. فيأذن له رئيس المحكمة أن يبدأ ..

---

(٢٥) بدون تعليق

وكان على هيئة الدفاع أن تتحرك بسرعة .. فمعنى أن تترافع النيابة هو أنها تسرع بالفصل فى الدعوى ... معناه أنه يتعين على الدفاع أن يبدأ فوراً فى الرد .

إن القدر المتاح من معلومات يؤكد لنا أن القضية مطلوب الفصل فيها على وجه السرعة لارتباط ذلك بإتمام إنسحاب اسرائيل من سيناء يوم ٢٦ ابريل ١٩٨٢ .
ومعنى هذا أن الوقت لايكفى ، حتى لأن يطلع الدفاع على كافة مستندات وأوراق القضية التى كان معظمها تحت يد المحكمة فقط .. والمحكمة ــ وإن لم تمانع فى الاطلاع عليها ــ فإن هذا الاطلاع يحتاج الى وقت طويل ، كما أن بعضا من هذه الأوراق لم يكن قد وصل حتى هذه الجلسة اليها مثل التقارير الطبية عن الأسلحة والذخائر التى ألح الدفاع وبإصرار وفى أكثر من مرة لضمها .

لهذا وقف الدفاع يعترض ..
وقال عبد الحليم مندور ــ المحامى :

إن هيئة الدفاع تعترض على رفض جميع طلبات الدفاع وإن الرفض لسماع شهود النفى يشكل إخلالا خطيرا بحقوق الدفاع .. وإهدارا جسيما لضمانات أصلية وجوهرية كفلها القانون فى كل بلاد العالم المتحضر وأن القاضى شأنه شأن النيابة ، طالما حقق دعوى فعليه أن يقيم توازنا عادلا بين طلبات الاتهام وبين طلبات الدفاع حتى لاتنظر الدعوى من وجهة نظر النيابة وحدها .. ونحن إذ نسجل هذا ونعلن احتجاجنا على عدم سماع وتحقيق أوجه دفاعنا فإننا نستأذن المحكمة الموقرة فى أن تأذن لنا بالانصراف مقاطعة منا لمرافعة النيابة حتى لا نتورط بأدلة لم تتح فرصة مناقشتها

وقال : إن دفاع المتهمين جميعا يعلن تضامنه فى إثبات انسحابهم من قاعة الجلسة فى أثناء مرافعة النيابة بعد أن أخليت لها الساحة بقبول جميع طلباتها ورفض جميع طلبات المتهمين بحكم تنطق به اليوم أيضا فى جلسة سرية .

ويسأل رئيس المحكمة :

هل اعتراض الدفاع على سرية الجلسات أم لسبب آخر ؟

ويرد الدفاع :

إن من حق الدفاع الاعتراض على سرية الجلسات مرة واثنتين وثلاثا وألف مرة خصوصا إذا كان قرار السرية قد صدر عن المحكمة دون طلب من النيابة أو الدفاع . وإذا ماتجردت الدعوى من أسباب السرية بعد ماتعهد الدفاع بعدم ذكر القوات المسلحة وصفا وتجهيزا أو إعدادا وفيما يتعلق بالنظام العام فهو يؤمن حقوق المتهمين قبل أن يؤمن حقوق الادعاء لأن المتهم أوهن وأضعف من الادعاء وهو الأولى بكل الرعاية الانسانية والقانونية ولأنه يظل بريئا الى أن تصدر فى حقه الأحكام .

والتزاما بحقوق الدفاع فإننا جميعا نقر بانسحابنا من القضية طوال مدة مرافعة النيابة .

ويتساءل رئيس المحكمة :

هل يستقيم ذلك ؟!

ويقف محام آخر (اسماعيل النجار) ليقول :

الى جانب مسئوليتنا الانسانية والقومية والوطنية والمهنية والمدنية والجنائية والتأديبية فإنها أيضا مسئولية دينية لذلك فإنه يجب أن تسبغ المشروعية على شكل الدعوى !

وهنا يقف المدعى العام العسكرى منتفضا ويصرخ :

أطلب توقيع العقوبات التى يفرضها القانون على المحامين !

ويرد الدفاع :

إنه مهما تعرضنا لأمور تعوق أداء مهمتنا فإنه يجب علينا تأدية واجبنا لأن كل قطرة دم تهدر من متهم إنما هى فى رقبة كل محام منا ونحن لانرعى ولانخاف ولانرهب إلا الله سبحانه وتعالى ولا نتبع إلا الرب ونحن كمحامين رأينا والرأى لنا فى أن تقول النيابة كلمتها فى غير حضورنا .

ويطلب رئيس المحكمة من كل محام من أعضاء هيئة الدفاع وبمفرده عما إذا كان يود إنسحابه وأن يوضح أسباب ذلك .. وأجاب المحامون واحدا بعد الآخر بنعم ، وشرحوا نفس الأسباب .

وتصر النيابة العسكرية على المرافعة ... ويقف المدعى العام العسكرى ليترافع فى أبلغ مرافعة فى أهم قضية :

ويقول : إن النيابة العامة العسكرية تكتفى بطلب تطبيق مواد الاتهام على المتهمين! هكذا...فقط..!



من قتل الآخرين؟

١٠

من بين التهم الإضافية التى نسبت لخالد الاسلامبولى ورفاقه ، كانت تهمة قتل وإصابة آخرين ، كانوا فى المنصة ، أو حولها ..إن هناك حسب قرار الاتهام ٧ قتلى ، و٢٦ جريحا ، اعتبروا أدلة إضافية ضد المتهمين .

والذين توفوا هم :

١ ــ اللواء حسن علام .
٢ ــ السيد خلفان ناصر (عمانى) .
٣ ــ مهندس سمير حلمى إبراهيم .
٤ ــ الأنبا صموئيل .
٥ ــ محمد يوسف رشوان .
٦ ــ سعيد عبد الرءوف بكر .
٧ ــ شانج لوى ــ (صينى الجنسية) .

وحتى نعرف حقيقة الإصابات التى أودت بحياتهم ، يجب أن نعرف ما جاء فى التقارير الطبية التى شخصت حالتهم .

فى الصفحة الرابعة من تقرير الصفة التشريحية للواء حسن علام[1]

ــ إن المرحوم اللواء حسن علام أطلق عليه عياران ناريان يتعذر تحديد نوعهما أو نوع السلاح المطلق لهما .

ــ أصابه العيار الأول من اليسار واخترق الصدر بميل قليل إلى الأمام وباتجاه **من مستوى القدمين إلى الرأس .**

(١) ــ تقرير طب شرعى فى ١٩٨١/١١/١٥ حرره الدكتور رمزى أحمد محمد مساعد كبير الأطباء الشرعيين ووقعه مستشار وزير العدل لشئون الطب الشرعى . وقد تم التشريح بعد يومين من الحادث .

والعيار الثانى : من مؤخر يسار الصدر بانحراف من اليسار إلى اليمين ومن الخلف إلى الأمام وباتجاه من مستوى القدمين إلى الرأس .

ــ مسافة الإطلاق من نصف متر إلى واحد متر وقد تزيد على ذلك قليلًا أو كثيراً .

وقد نشأت الوفاة عما أحدثه مقذوف العيارين الناريين من كسور بالأضلاع وتهتك بالأحشاء الصدرية فى مسارهما وما أدى إليه ذلك من نزيف داخلى غزير .

أما الضابط العمانى (مقدم) خلفان ناصر محمد فلم يتيسر إجراء تشريح لجثمانه حيث تم نقل جثمانه إلى سلطنة عمان فى نفس يوم الوفاة .

وقد تم فحص ملابسه وكانت عبارة عن جلباب عربى من قماش نايلون أبيض به تلوثات دموية .

وانتهى الفحص إلى أنه أطلق على جلباب المقدم العمانى عيار نارى (واحد) يتعذر تحديد نوعه أو نوع السلاح المطلق ، وكل ما يمكن قوله أنه عيار نارى مفرد كرصاصة من ذات السرعة العالية أو المتوسطة أطلقت عليه من سلاح نارى معد لإطلاق المقذوفات المفردة ومن مسافة تقدر بحوالى من نصف متر إلى متر وقد يزيد على ذلك قليلًا أو كثيراً !! وكان إتجاه العيار بالجلباب من اليسار إلى اليمين أساساً .[٢]

وكان فحص اختراق الجلباب بالرصاص المطلق بالجانب الأيسر أسفل مستوى الإبط بحوالى (٧٠)سم وخلف الخياطة الجانبية اليسرى بحوالى ٦سم بفتحة دخول (١)سم .

وبالنسبة للمهندس سمير حلمى أمين ، يقول تقرير الصفة التشريحية المؤرخ ١٤/١١/ ١٩٨١ بمعرفة د . وديع جبران مساعد كبير الأطباء الشرعيين أن :

ــ إصابة المرحوم سمير حلمى نشأت من عيار نارى واحد معمر بمقذوف مفرد يتعذر الجزم بتحديد نوعه أو نوع السلاح المستخدم .

ــ أصابه العيار بإتجاه أساسى من يسار ليمين مع ميل طفيف من أمام لخلف ومن أعلى لأسفل وذلك فى الوضع الطبيعى القائم للجسم .

وتعزى وفاته إلى ما أحدثته الإصابة النارية من كسور بالأضلاع والعمود الفقرى وتهتك بالرئتين والأورطى ونزيف بالتجويف الصدرى .[٣]

وبالنسبة للأنبا صموئيل :[٤] فقد أثبت التقرير الطبى المؤرخ ١٧/١١/ ١٩٨١ والمحرر بمعرفة د . فرج

---

(٢) درج محرر التقارير على إستعمال ذات التعبير بالنسبة للمسافة أقل أو أكثر قليلًا .. ولا مانع من أن تكون من ذات الأسلحة . وهو ما دعا هيئة الدفاع فى مرحلة تالية لمرافعتنا الى طلب استدعائه وبطلان هذه التقارير لأنها قامت بتمييع النتيجة .

(٣) تم التشريح بعد يوم من الوفاة فى حين ورد بالأوراق تقرير طبى شرعى آخر أولى موقع من السيد / كبير الأطباء الشرعيين ثبت به أن المتوفى أصيب بعيار نارى واحد أطلق عليه من يساره وخلفه . والتقرير الأخير مؤرخ ١٠/١١/ ١٩٨١ .

(٤) لم يتم تشريح الجثمان لاستلام الكنيسة له (أسقف بنى سويف) وتحرر التقرير الطبى استناداً لأوراق العلاج الصادرة من المستشفى العسكرى بكوبرى القبة وفحص ملابسه .

أسعد نائب كبير الأطباء الشرعيين والمعتمد من كبير الأطباء الشرعيين أن إصابة المرحوم الأنبا صموئيل حدثت مجتمعة من عيار نارى معمر بمقذوف واحد مفرد أطلق عليه من مسافة تتعدى الإطلاق القريب (حوالى متر) ويتعذر تحديدها بعد ذلك وقد تكون عدة أو بضعة أمتار أو أكثر .

وأن مسار المقذوف بالجسم كان من ناحية الرأس نحو القدمين ومن اليسار إلى اليمين ، الأمر الذى يتفق مع وجود الضارب له إلى يساره وماسورة السلاح مصوبة بميل نحو القدمين ونفاذ المقذوف من البطن ومن أنسجة الساق يتفق وحصول هذه الإصابة من سلاح نارى مششخن ذى سرعة عالية يتعذر تعيينه نظراً لنفاذ المقذوف من الإصابات ومن الملابس دون أن يستقر كل أو جزء منه فى الجسم أو الملابس .

وكانت أوراق علاجه بمستشفى كوبرى القبة العسكرى قد أثبتت أنه أصيب من طلق نارى برصاصة بالجانب الأيسر من البطن وخروج من كيس الصفن وأن عضلات البطن وجدت متصلبة كما أصيب بجرح نارى بالساق اليمنى . وقد أعطى علاجاً للسكر وأجريت له عملية جراحية تم فيها استئصال حوالى ١٥سم من القولون النازل . كذلك عملية استئصال الخصيتين ...

ووصفت أوراق العلاج الأدوية التى أعطيت لقداسته .. والعلاج الذى داوم عليه المستشفى إلى ساعة وفاته فى الحادية عشرة من يوم ٦/١٠/ ١٩٨١ .

وأثبت فى أوراق العلاج مرة أن الإصابة النارية كانت بالساق اليسرى . ثم أثبت مرة أخرى أن الإصابة النارية كانت بالساق اليمنى .

ورغم ما أثبته الطب الشرعى إلا أن الثابت بمعاينة ملابس قداسته طبقاً لما هو ثابت بالأوراق :

ـ أن بالقميص ثقب فتحة دخول مقذوف نارى حوافه مشرذمة ومنقلبة للداخل بالسمكة اليسرى أمام إتصالها بالبدن الخلفى مباشرة !! تقع أعلى مستوى الذيل بحوالى ٧٠سم والثقب بيضاوى الشكل أبعاده ٣ × ٢سم قطره الأكبر يمتد بميل لأسفل نحو الذيل .

ـ بالبدن الخلفى للقميص مجموعة من خمسة ثقوب متتالية عبارة عن فتحة خروج منها فتحات مرور تنتشر فى اتجاه من اليسار إلى اليمين وأسفل .

ـ وأسفل وعلى مسافة حوالى ٧سم من الطرف السفلى(!!) ثقب كبير غير منتظم الأبعاد حوالى ١٥ × ١٤سم (!!) يليه وإلى أسفله ثقب غير منتظم أبعاده حوالى ٤ × ٥ر٢سم إلى يمين الثقب الأخير هذا بحوالى ٨سم ثقبان ناريان متجاوران العلوى منهما أبعاده ٥ر١ × ١سم والسفلى ١ × ٧٥ر٠سم .(٥)

وانتهى التقرير الطبى وتقرير الصفة التشريحية الخاص بالمرحوم / محمد رشوان والذى قتل على السلم اليمين للمنصة المواجه للنصب التذكارى : وقد جرى وضع التقرير بناء على أوراق العلاج دون تشريح .

ـ أصيب بمقذوف عيار نارى بيسار البطن أحدث ثقوباً بالأمعاء الدقيقة والغلاظ ونزيفاً فوق الكلية اليسرى ...

---

(٥) لا اذكر تفصيلًا ما طرحته بخصوص هذا التناقض أمام المحكمة . لكن فى المجمل كان يقوم الدفاع على أساس أن كل الرصاصات التى صوبت على الرجل كانت من الخلف ولربما كان قتله مستهدفاً للقول بأنه تم من مسلمين متطرفين بنية خلق حرب طائفية .

ـــ إتجاه العيار فى الوضع الطبيعى للجسم كان أساساً من اليسار إلى اليمين .

ـــ يتعذر تحديد مسافة الإطلاق . لعدم فحص الملابس لعدم إرسالها للطب الشرعى .

ـــ إن إصابته قد نشأت من رصاصة من عيار ٣٨ر. من البوصة مما يطلق من الأسلحة النارية القصيرة المشششخنة الماسورة من الداخل والمميزة بأربعة ميازيب يمينية الاتجاه ومن نفس عيارها ..

ويقول التقرير : والأسلحة النارية التى ضبطت بمكان الحادث ثبت من فحصها أنها عبارة عن ثلاث بنادق آلية مما يطلق الأعيرة النارية من عيار ٦٢ر٧ ومدفع رشاش مما يطلق الأعيرة النارية من عيار ٩ مللى ويتميز بستة ميازيب يمينية الاتجاه .

ومما تقدم كما يقول التقرير : إن إصابة المجنى عليه محمد يوسف رشوان لم تحدث من أى من الأسلحة النارية التى ضبطت مع الجناة بمكان الحادث .

وقد نشأت الوفاة عما أحدثه مقذوف العيار النارى من تهتك بالأمعاء ونزيف وما ضاعف ذلك من حدوث صدمة جراحية شديدة .(٦)

وكان الباقيان من القتلى المرحوم سعيد عبد الرءوف بكر ، وشانج لوى ، وهما اللذان لم أتمكن من تناول تقاريرهما الطبية ، لأنه ببساطة لم يكن فى ملفى التقارير الخاصة بهما شىء .

أما الذين أصيبوا فكان من الممكن استجوابهم ، كما كان من الممكن مقارنة أقوالهم بما جاء فى التقارير الطبية الخاصة بهم .

وهذه بعض الأمثلة .

□ **محمد معوض كامل : من قوة المخابرات .**

قال :

ـــ أنا كنت معينا خدمة على السفير الإسرائيلى وفوجئت بسماع صوت إنفجار فاتجهت لحماية السفير وتم إخلاؤه من المنصة وفوجئت بحالة دوار انتابتنى نتيجة ألم شديد بقدمى اليسرى ولا أعرف سبب هذا وتم إخلائى من المنصة بواسطة زملائى فى المخابرات .(٧)

ويقول التقرير الطبى :

« ورد بتقرير المستشفى العسكرى بكوبرى القبة أن إصابة المذكور عبارة عن كدمة بالقدم اليسرى وتمزق بأوتار وأربطة الكاحل الأيسر »(٨)

---

(٦) كان تركيز صحف أخبار اليوم على مقتل المرحوم محمد رشوان عنيفاً من الهجوم الدائم على المتهمين وإعتبارهم هم القتلة الذين قتلوا الرجل أثناء عمله رغم أنه لم يكن مسلحاً !!

(٧)و(٨)ـــ ص ٥٦٦ من تحقيقات النيابة ، ص ٥٦٧ من ذات التحقيقات .

□ **عريف متطوع محمد عبد العزيز على :**

« أنا كنت واقفاً أمام كتيبة حرس الشرطة العسكرية أمام منصة السيد رئيس الجمهورية وكنت واقفاًبالسيف بدلًا من أحد الضباط لشعوره بإرهاق ومرض مفاجىء وبعد أن تقيأ وأحنا بنعمل كتفا سلاح » .

ـــ أنا مكانى أمام المنصة مباشرة .

ـــ سبب الإصابة أنى وقعت على رأسى على الأرض .

ـــ أنا جالى ذهول من اللى حصل فأغمى على ووقعت .

ـــ لا .. أنا وقعت لوحدى .

ـــ الكتيبة كلها مكنش معاها ذخيرة !![9]

□ **ويقول رائد عبد السلام متولى السبع : من قوة الحرس الجمهورى [10]**

ـــ أنا كنت واقفا أمام الصالون الموجود خلف المنصة الرئيسية للعرض .

ـــ كنت أنظر فى جميع الاتجاهات .

ـــ كنت مسئولًا عن الحراسة الخاصة بالصالون ودورة المياه الملحقة به المخصصة للسيد رئيس الجمهورية وتم التفتيش بواسطة خبير المفرقعات للصالون ودورة المياه واستلمتهم منه .

ـــ وأنا نزعت الطبنجة من الجراب وتوجهت إلى الباب الزجاجى الذى يفصل بين الصالون والمنصة الرئيسية .

ـــ كنت أقصد تأمين الرئيس وحمايته .

ـــ أنا عرفت من الدكاترة إنى أصبت نتيجة شظية .

ـــ لا أستطيع أن أحدد هل هى شظية قنبلة أم شظية شىء آخر .[11]

ـــ كان فيه تبادل إطلاق نيران من أسفل المنصة من الأشخاص الذين اعتدوا على الرئيس ومن المنصة ذاتها ولكن لاأستطيع تحديد من الذى أطلق النار ومن أى اتجاه ، لأن ذلك كله لاأستطيع الجزم به لأنى سمعته فقط .

□ **حسن مبروك بيومى مبروك ـــ من قوة الحراسة :[12]**

ـــ كنت ضمن أفراد السرية لحراسة وخدمة طابور العرض .

---

(٩) صفحة ٥٧٣ من تحقيقات النيابة وأقوال المصاب تؤكد حجم إجراءات الأمن .

(١٠) صفحة ٤ من تحقيقات النيابة .

(١١) أثبت الطب الشرعى أنه لم يصب أى من الموجودين بالمنصة بأى شظايا من القنابل التى إنفجرت .

(١٢) صفحة ٢٩٢من التحقيقات .

ـــ مكانى فى المنصة الشمال العليا .

ـــ المسافة بينى وبين الرئيس حوالى عشرة أو خمسة عشر مترا .

ـــ كان معى مسدس بدون ذخيرة !!

ـــ العمل المكلف به حراسة المنصة !!

ـــ إصابتى هى « أغمى علىّ !!»

□ **جعفر على صالح ـــ أمن السكرتارية الخاصة للسيد رئيس الجمهورية :**[١٣]

ـــ أن كنت مكلف بإحضار ملابس خاصة للسيد الرئيس وكنت أرافق الموظف المختص فى هذا الشأن وأحضرت المطلوب فعلًا !! وبعد ذلك جلست فى المكان الذى حددته .

ـــ عندما توجهت إلى مكان السيد الرئيس أصبت فى ساق اليسرى .

ويقول التقرير الطبى الخاص به :

ـــ إنه أصيب بطلق نارى من عيار يصعب تحديده من أسفل لأعلى ومن الخلف .!!

□ **أحمد على أحمد ـــ سفرجى بنادى القوات المسلحة .**[١٤]

ـــ كنت متواجداً بالعرض العسكرى داخل المقصورة الزجاجية وأنا كنت واقفا خلف الزجاج أمام البوفيه أنا وزملائى وكنا شايفين عرض الطائرات ثم فوجئنا بأصوات الانفجارات والرصاص ولاأعرف مصدرها وفوجئنا بألواح الزجاج تقع فى اتجاهنا فجرينا فى الإتجاه العكسى داخل الصالة فوجدنا الزجاج بالناحية الأخرى بينكسر هو الآخر فأنا استخبيت تحت السلم ثم خرجت من مكمنى وفوجئت بشخص ملقى على الأرض[١٥] لاأعرفه وكانت الدماء تنزف منه ووجدت عربة تبين أنها عربة السيد / سيد مرعى وتقدم أحد الأشخاص الميرى ونقلنا المصاب إلى مستشفى السويس بمدينة نصر والمستشفى رفض الحالة . والعربية سابتنى ثم لقيت عربية محملة صناديق طلبت من السائق نقلى لمستشفى منشية البكرى ولكن لما وصلنا هناك كان المصاب توفى .

وأنا لم أتعرف على هذا الشخص .

ولم أشاهده فى المنصة أثناء جلوسه قبل الواقعة .

وحالته كانت صعبة جداً وما تسمحش بالكلام .

□ **المهندس سيد مرعى :**

---

(١٣) ص ٦١٥ تحقيقات النيابة .

(١٤) ص ٦٣٢ من التحقيقات .

(١٥) ثبت أن الشخص المتوفى هو المهندس / سمير حلمى .

أثبت التقرير الطبى عدم وجود أجسام غريبة « رصاص أو شظايا »[١٦] فى إصابته ولقد تبين أنه أصيب بجرح نافذ فى منطقة الإلية اليسرى بقطر أربعة سنتيمترات . ومن الناحية الأخرى اليمنى فتحة الخروج للجسم النافذ بسعة عشرة سنتيمترات .

وينتهى التقرير إلى أن إصابة سيادته بميل من أسفل إلى أعلى من اليسار إلى اليمين .[١٧]

وقد أخرج المهندس سيد مرعى من المستشفى فى ٢٤/١٠/ ١٩٨١ مع استمرار علاجه تحت إشراف الدكتور صلاح شهبندر .

□ **عريف محمد أحمد بدوى :**

أثبت التقرير الطبى الشرعى أن إصابة المذكور بالفخذ الأيسر كانت نارية نشأت عن عيار نارى واحد معمر بمقذوف مفرد (رصاصة) يتعذر تحديد نوعه . وقد أصابه العيار بإتجاه أساسى من أمام لخلف وذلك فى الوضع الطبيعى القائم للجسم ونرى أن مسافة الإطلاق قد جاوزت مدى الإطلاق القريب بالنسبة للسلاح المستعمل وقد تصل إلى بضعة أو عدة أمتار أو أكثر من ذلك مما يتعذر تحديده .[١٨]

□ **السيد / فوزى عبد الحافظ :**

لم يوقع الكشف الطبى عليه .. وطلب الطب الشرعى تأجيل أداء المأمورية لحين عودة المصاب من الخارج على أن يكون ذلك مصحوباً بأوراقه الطبية وصور الأشعة .[١٩]

□ **عميد / وجدى سعد ــ بإدارة المخابرات العامة وقائد الحراسة الخاصة للسيد / رئيس الجمهورية .**

قال :

ــ أنا كنت جالساً فى الصف الثانى خلف السيد / رئيس الجمهورية الذى كان جالساً فى الصف الأول وأنا كنت جالساً خلف مندوب عمان وكان يفصلنى مقعدان[٢٠] فقط عن مقعد سيادة الرئيس من

---

(١٦) تقرير طبى صادر عن مستشفى المقاولون العرب يثبت أن سيادته نقل لمستشفى المركز الطبى للمقاولون العرب الساعة الثانية بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦/١٠/ ١٩٨١ مصابا بجروح فى ظهره بمنطقة الإليتين وكانت حالته العامة متوسطة ومصابا بصدمة عصبية خفيفة . وأن سيادته يعانى من حالة نفسية نتيجة إصابته وظروف الإصابة الوحشية مما يتطلب علاجه بالمهدئات بصفة دائمة ومراعاة عدم زيارته وعدم التعرض لأحداث الواقعة أو ظروف إغتيال السيد الرئيس .(تقرير مؤرخ ٢١/١٠/ ١٩٨١)

(١٧) فتحة الدخول .. تعنى أن الطلقة كانت على حافة الجسم مباشرة أى من سلاح ملاصق للجسم ويؤكد هذا فتحة الخروج ...

(١٨) تقرير طبى مؤرخ ١٨/١١/ ١٩٨١ .

ويقول العريف بدوى إنه كان يقف بجوار المنصة الرئيسية على الأرض وأنه أثناء تبادل الحرس الخاص بالرئيس وأفراد الأمن الرصاص مع الجناة وأعتقد أنى أصبت من شظية من القنابل . والمسافة بينه وبين المنصة الرئيسية حوالى ٢٥ مترا .

(١٩) كتاب الطب الشرعى رقم ٨١/٦٤ فى ١٩/١١/ ١٩٨١ ط .ش.

(٢٠) كان مندوب عمان أو مندوب سلطان عمان والذى توفى فى الحادث هو الضيف الرسمى لجمهورية مصر العربية فى هذا اليوم . وهو الضيف العربى الوحيد .

جهة الشمال . وأنا لم أنتظر نزول الأفراد من العربة . ولكن بمجرد رؤية العربة تهدىء من سرعتها أحسست أن فيه شيئا غير طبيعى فأسرعت بإلقاء نفسى على السيد رئيس الجمهورية .

ــ لم أشاهد أحداً يعتدى بإطلاق النار على السيد الرئيس .

ــ أنا أصبت بإصابات كثيرة وبكسور فى الضلوع وجرح نافذ بالذراع الأيسر واستئصال الطحال ..

ــ أنا لاأستطيع وصف ملامح أو التعرف على الجناة لأن كل هدفى كان إنى أغطى بجسمى جسم السيد الرئيس .(٢١)

وقال الطب الشرعي :

ــ إن إصابته بيده اليسرى نشأت عن فتات معدنية صغيرة من مقذوفات نارية (رصاص) كانت قد اصطدمت وتناثرت فتاتها قبل أن تصيبه .

□ عقيد نزيه محمد على ــ من قوة الياوران :

ــ أنا كنت واقفا خدمة خلف الصف الرابع ..

ــ لما رموا القنبلتين وماوصولوش لداخل المنصة أنا اعتبرت إنها حركة من ضمن مشروع العرض أو أى حد بيرمى حمامة سلام . !!

ــ أنا رميت كرسى على الفرد اللى شايل الرشاش(٢٢) لأن مكانش معايا سلاح !! وأثناء ذلك أصبت بطلق نارى فى فخذى الأيمن .

ــ وأنا كنت معينا خدمة على سيادة الرئيس(٢٣) .

ــ أنا لم أشاهد الشخص الذى أصاب السيد / رئيس الجمهورية وماشفتش الرئيس بعد إصابته .

ــ لايمكننى التعرف على الجناة لأن كان فيه دخان وهرج فى وسط المقصورة .(٢٤)

□ لواء أركان حرب/ محمد نبيه السيد ــ رئيس هيئة العمليات .

قال :

ــ أنا كنت جالساً فى الصف الثالث بالمنصة الرئيسية وكنت فى أحد المقاعد يمين الصف الثالث .

ــ وأنا لاحظت أحد الجناة قرب المنصة وهو فى إتجاه الرئيس وقد قمت بقذف كرسى على الجانى لمنعه من الاعتداء إلا أنه أصابنى بدفعة رشاش فى رجلى اليسرى .(٢٥)

(٢١) سئل المصاب بالدور السابع بغرفة إنعاش مستشفى المعادى العسكرى فى ١٠/١٠/ ١٩٨١ .

(٢٢) سيمرر نفس الحكاية أكثر من واحد على مايتأتى بيانه .

(٢٣) ولم يسأل أبداً كيف يكون ياور ومعينا خدمة وليس معه سلاح !!

(٢٤) ولى المحكمة تعرف عليهم . ولم يحدد أبداً طبيعة الدخان الموجود داخل المنصة رغم ثبوت أن القنابل إنفجرت فى خارجها .

(٢٥) هو ذات ماقرره العقيد نزيه . وسيقرره بعده آخرون .

ـــ وأعتقد أن إلقاء الكرسى عطله عن الاقتحام والوصول إلى داخل المنصة لفترة بسيطة .

ويقول التقرير الطبى المحرر عن سيادته :[٢٦]

ـــ العيار النارى (عيار واحد) الذى أطلق على السيد اللواء أركان حرب يتعذر تحديد نوعه أو نوع السلاح المطلق !

ـــ وفى الوضع القائم يكون الإطلاق من اليسار إلى اليمين ومن الخلف إلى الأمام !!

ـــ المسافة من نصف إلى واحد متر وقد يزيد على ذلك قليلًا .

محمود حسين عبد الناصر ـــ أمين عام رياسة الجمهورية :[٢٧]

قال :

ـــ أنا كنت جالساً خلف السيد الرئيس وبجوارى السيد/ فوزى عبد الحافظ .

ـــ وسمعت صوت فرقعة تلتها فرقعة تانية فنزلت تحت الكرسى وسمعت صوت طلقات وبعدها قمت لقيت نفسى مصابا وطلبت عربية وركبونى عربة السيد/ كمال حسن على وأنا لقيت يدى اليمنى تنزف وكم الجاكته والقميص مقطوعين .

وأنا إصابتى حدثت قبل إصابة السيد الرئيس .[٢٨]

ـــ العميد أحمد محمد سرحان ـــ مدير إدارة أمن مقر الرئيس الراحل :

قال :

ـــ يوم ٦ أكتوبر كنت مصاحبا السيد الرئيس وكان دورى وطبقاً لطبيعة وظيفتى كنت مسئولا عن تأمين مايقدم للسيد الرئيس من مشروبات أثناء تواجد سيادته بالعرض العسكرى .
والتأكد من أن الموجودين بالمنصة هم من المسموح لهم بالتواجد داخلها بالاشتراك مع جهات الأمن المعنية برئاسة الجمهورية .

ـــ كنت أجلس فى الصف الثانى على يمين الرئيس .

ـــ بعد توقف العربة ونزول شخص منها ولاحظت أنه ينزع شيئا من يده وأيقنت أنه أمر غير طبيعى فى مثل هذه الظروف فأخرجت سلاحى الشخصى وهو عبارة عن طبنجة سميس أندريس[٢٩] عيار ٣٨ مم وأفرغت خمس طلقات فى إتجاه هذا الشخص بعد ذلك اتجهت مباشرة الى مكان المغفور له الرئيس الراحل أنور السادات ووجدته ملقى على ظهره . وكنت أكرر عبارة نزل دماغك يا ريس فى هذه اللحظة

---

(٢٦) التقرير الطبى المحرر بمعرفه د. عبد الغنى سليم البشرى كبير الأطباء الشرعيين سابقا ومستشار وزير العدل لشئون الطب الشرعى فى ١٩٨١/١١/١٥ .

(٢٧) صفحة ٤٨٦ من تحقيقات النيابة .

(٢٨) تعذر الإطلاع على التقرير الطبى الخاص بسيادته .

(٢٩) أول إشارة لنوع السلاح مع الحراسة .

شعرت بإصابتى وهى بعض سحجات نتيجة شظايا بالأذن اليمنى وجرح قطعى بالإصبع الأوسط لليد اليسرى . ونزع ظفر السبابة بذات اليد فضلًا عن جرح قطعى وحدث أن فقدت الوعى لثوان قليلة جدا .. فى هذه اللحظة بعد إفاقتى وجدت أن السيد الرئيس أخلى من مكانه فتوجهت مباشرة الى خارج المنصة حيث كان سيادته محمولًا فى إتجاه طائرة هليكوبتر وركبت معه الطائرة ووصلنا مستشفى المعادى .

ــ لم أشاهد تقدم الجناة للمنصة لأنى بعد أن أفرغت طبنجتى توجهت إلى السيد الرئيس زحفاً ووجدته ملقى .

ــ كثير من الزملاء قالوا إنهم أطلقوا طلقات من تسليحهم الشخصى على الجناة .

ــ أنا لم أشاهد المصور الخاص للرئيس الراحل المرحوم/ محمد رشوان .

ويقول التقرير الطبى الخاص به :

ــ بالكشف على سيادته وجد أنه مصاب بقطع بصوان الأذن الأيمن .(٣٠) ولم يدخل المستشفى وخرج .

□ ماهر محمد على المحامى(٣١) وأمين عام مساعد الحزب الوطنى ، قال :

ــ أنا كنت متواجدا بالمقصورة الرئيسية التى يتواجد فيها الزعيم الراحل الرئيس الشهيد محمد أنور السادات .

ــ واستطعت أن أخرج خارج المنصة وسط ذعر المندفعين من كل اتجاه . ولكنى لم أشعر بأى إصابة ، حاولت أن أطمئن على وضع السيد الرئيس بعد ماذهبت إلى المنصة الأمامية من الخارج ، ولكنى لم أستطع لتدافع المواطنين واستمرار تبادل إطلاق النار ، فعدت الى سيارتى فأحسست بألم طفيف بأعلى ساق اليمنى ، فنظرت إليها معتقداً أنها نتيجة الارتطام بأى شيء ، مزقت رجل البنطلون لأتبين موضع الألم فوجئت بالدماء تسيل وتغطى الساق بأكملها فقصدت منزلى وأخذت ابنى ليقودها الى المستشفى وبعد كشف الأشعة شخص الدكتور الحالة بعدم وجود طلق نارى وضمدوا الجرح وطلبوا منى البقاء بالمستشفى تحت الملاحظة ولكنى اعتذرت وطلبت أن أذهب الى بيتى طالما أن حالتى تسمح بذلك فأعطونى حقنة وتحررت لى تذكرة علاج خارجى ....

وشرح الأستاذ/ ماهر أنواع العلاج وأسماء الأدوية التى كتبت له تفصيلا ... وأنه أرسل لشرائه من الصيدلية بمعرفة ابنه وأن ابنه الآخر كان يقوم بالتغيير على الجرح لأنه طالب فى كلية الطب .(٣٢)

---

(٣٠) مستشفى المعادى فى ٢٠/١٠/ ١٩٨١ .

(٣١) ص ٥٠١ من تحقيقات النيابة

(٣٢) أسماء المصابين كما وردت بقرار الاتهام :

أولًا :مصريون : سيد أحمد مرعى . فوزى عبد الحافظ . محمود عبد الناصر . لواء محمد نبيه السيد . لواء عبد المنعم واصل . ماهر محمد على . عميد وجدى سعد . عميد معاوية عثمان . عميد شرطة/ أحمد محمد سرحان . عقيد نزيه محمد على=

ولابد بعد استعراض هذه الحالات أن يكون السؤال : القنابل .. أصابت من ؟!

لقد أثبت التقرير الطبى الشرعى المؤرخ ١٠/١١/ ١٩٨١ أن القنابل المستخدمة فى الحادث هى قنابل دفاعية يدوية مصرية .[٣٣]

أثبت كذلك التقرير الطبى الشرعى أن القنبلة التى لم تنفجر والتى عثر عليها بالمنصة الرئيسية قنبلة يدوية دفاعية حية مصرية كاملة وسليمة على غلافها طلاء أصفر وحول منتصفها حزام أمان بمعنى أنه قد تم إلقاؤها دون نزع فتيل الأمان .[٣٤]

وقد أثبتت المعاينة كما يقول التقرير وجود آثار لانفجار قنبلتين بالرصيف الواقع أمام المنصة قد جرى ترميمها . وأحد الأثرين مازال به آثار الاسوداد نتيجة الانفجار . وأن موضعاً ثالثاً لانفجار قنبلة ثالثة شوهد عقب الحادث مباشرة بأرضية إحدى جزيرتى النجيل اللتين تحدان طريق السيارات الجانبى من الناحية القريبة من موقف الجرار الكراز .

وانفجار القنابل الثلاث (كما يقول التقرير فى صفحة ١٣ منه) فى هذه المواضع الواقعة إلى خارج السور الأمامى للمنصة يستبعد معه أن تكون شظايا انفجارها قد أحدثت إصابات بأى من الموجودين بالمنصة .. ويؤيد هذا الرأى — كما يقول محرر التقرير — أن أحداً من المصابين فى الحادث والذين عرضوا علينا للفحص الطبى الشرعى لم يثبت أنه أصيب بشظايا قنبلة !!

وكانت تلك مفاجآت ... أصابت قرار الاتهام فى صميمه ... لكن كانت هناك مفاجأة أخرى قال بها التقرير ...

فى الصفحة السابعة من ذات التقرير .. أورد التقرير أنه ورد حرز يحمل رقم ١٨ معنون : مظروف بداخله ثلاثة أجسام صلبة ضبطت فى ٦/١٠/ ٨١ فى المكان الذى أغتيل فيه السيد رئيس الجمهورية الراحل . بفتح الحرز وفحصه وجد أنه يحوى :

.... وقطعة من معدن رمادى خفيف الوزن على هيئة أذن ، على جزء منها طلاء أسود وهى (مخالفة) لما يتخلف عن إطلاق الرصاص . أو عما (يتخلف) عن القنابل المتفجرة فى الحادث .!!

رائد / متولى السبع . رائد عباس بركات . نقيب محمد إبراهيم سليم . م.ا محمود عبد اللطيف زهران . جعفر على محمود صالح . برعى محمد عوضين . محمد على عيد . عريف محمد بدوى شاهين .

ثانياً : أجانب : عبد الله خميس فاضل — عمانى . روبل كولور — سفير بلجيكا . رومينكوفاسيه — سفير كوبا . لوجوفان ، وينج ينج ، ميشين فان (صينيو الجنسية) . جولى دورز — أسترالى الجنسية .

والأمريكيون : كريستوفر برايان — هاجن بردك — برك ماكلوسكى .

والأمريكيون الثلاثة غادروا القاهرة يوم ٨/١٠/ ١٩٨١ الى المانيا الغربية ولم تسمع أقوالهم !!

(٣٣) صفحة ٨ من التقرير الطبى الشرعى . راجع أقوال الشاهد الذى قرر بأن القنابل هجومية وقرر أنه يحدد بذلك بصفته خبيرا للاسلحة .

(٣٤) صفحة ١٣ من التقرير الطبى الشرعى . وهو يؤكد ما قرره خالد من أنه ألقى بالقنبلة داخل المنصة . وهى القنبلة الوحيدة التى ألقاها داخل المنصة دون نزع فتيل الأمان منها .

أما سر هذه القطعة فلم يعرفه أحد ... ولم يقل أحد أنه من جسم الجدار الجرانيت الخاص بالمقصورة فلقد أثبتت المعاينة أن لون هذا الجرانيت والمركب فى المقصورة على السطح العلوى للسور مغطى بطبقة من الجرانيت الأحمر ، بها عروق سوداء بسمك حوالى ٥سم وعرض حوالى ٣٠سم . ولم يثبت أن أياً من أجزائها قد نزع وإلا لأشار التقرير الى ذلك .(٣٥)

صحيح أنه يحد المنصة من الخلف جدار مغطى بالجرانيت الأسود على منتصف جزئه العلوى صقر قريش الذهبى . وسطح المنصة من المصيص الأبيض . لكن لم يثبت أن ثمة كسورا قد حدثت فى الحائط الخلفى يمكن أن يكون هذا الجسم المعدنى قد نتج عنه إذا تصورنا أن الصخر الجرانيتى يمكن اعتباره من قبيل المعدن . هى مسألة لايستطيع محام أن يحددها . فإن التقرير رغم هذا أشار إلى :

١ــ آثار كثيرة حديثة لثقوب نارية سطحية بالسطح الخارجى للسور الأمامى للمنصة وسطحه العلوى مختلفة الأبعاد جرى ترميمها ومازالت معالمها ظاهرة .

أى إن الآثار عبارة عن ثقوب ... لاكسور .

٢ــ ثقوب نارية حديثة وبعض كسور صغيرة بسقف المنصة (وهى ليست من الجرانيت) والحائطين الجانبيين (وهما من الجرانيت الأحمر) وهذه الآثار وجدت فى معظمها بالجزء الخلفى من سقف المنصة والأجزاء العلوية من الحائطين الجانبيين . كما وجد القليل منها بأرضية المنصة . وهى لايمكن أن تكون من الجرانيت .

ولقد أثبت التقرير أن المكلفين بالحراسة قد قرروا بأن أرضية المقصورة كانت مغطاة بأبسطة وقت الحادث .

٣ــ إن الثقوب الباقية فى الأجسام الجرانيتية قد وجدت على النحو التالى كما أشار التقرير : ثقوب نارية حديثة قليلة بالسطح الأمامى الجرانيتى الأسود إلى خلفية المنصة حول صقر قريش على إرتفاعات مختلفة . أى أنه لم يثبت كذلك وجود كسور .

كانت تلك المفاجأة الثانية ... لكن كانت هناك مفاجأة أعجب ... وأخطر ...

بالحرز رقم ٣٢ أثبت الطب الشرعى أنه وجد بداخل المظروف ملاية بيضاء ١,٢٠ × ٢م بها آثار دماء متناثرة .

إلى هنا يمكن أن يقال إنه ربما غطى بهذه الملاءة أحد المصابين ... أو أحد القتلى . لكن ماأورده التقرير كان ينفى هذا التصور ففى أحد أطراف هذه الملاءة ثقب قطره حوالى ٣سم يشتبه أن يكون متولداً عن دفعة من الطلقات النارية ...

---

(٣٥) ص ٣ من تقرير الطب الشرعى .

ويقول الطبيب الشرعى إنه لم ير داعياً لاستكمال فحصها حيث صعب تفسير وجودها فى المنصة .

ولقد صعب على كل الدفاع فى القضية تفسير وجود هذه الملاءة خاصة أنه لم تكن هناك مثلًا منضدة أمام الرئيس تغطى بمثل هذه الملاءة .[٣٦]

(٣٦) نص ١١ من ذات التقرير .



السادات فى القفص!

١١

انقلبت المحاكمة ، من محاكمة خالد الاسلامبولى ورفاقه إلى محاكمة أنور السادات وعهده !

هذا ما نجح فيه الدفاع بعد أن سدت فى وجهه كل السبل القانونية .. والشرعية .. وقد كانت هذه المحاكمة الأولى من نوعها للسادات ، بمثابة فتح الباب على مصراعيه لمحاكمات شعبية ، وسياسية أكبر ، وأوسع !![1]

إن الإعلام المصرى فى ذلك الوقت لم يكن ينشر أى شىء عن المحاكمة ، وكان يتولى — من جانبه — محاكمة خالد ورفاقه . فكان لابد من الرد عليه .. ورغم أن الجلسات كانت سرية ،فإننا كنا نعرف أنها كانت تسجل بالصوت والصورة على شرائط فيديو ، وكان هذا سبباً إضافياً ، ضاعف من حماسنا ونحن نحاكم السادات وعصره .. فقد كان هدفنا أن نسجل للتاريخ هذا الموقف .

وقيل — فى محاكمة السادات — كل ما يمكن تصوره .. وقدم من المستندات ما لم يكن أحد يتوقع .. وتكلم من تكلم من الزملاء الذين سبقونى فى المرافعة عن وجهة نظر الشارع فى تصرفات الرئيس الراحل .. وتحدثوا عن فكر المتهمين .. تحدث فى ذلك المرحوم عطية خميس .. وتكلم عبد الحليم رمضان عن كل تصرفات السادات وتاريخه ، واتصالاته .. وعلاقاته .. كل علاقاته .. وقدم من المستندات ما يدعم كلامه .. وتحدث فريد عبد الكريم وتناول موضوع « الدفاع الشرعى عن النفس فى الشريعة والقانون » .. وكيف يجوز لأى مواطن مسلم أن يتصدى « للصائل » الذى يهدد بوجوده وتصرفاته المسلمين ، وكيف أن السادات خرج عن كل قانون ، وشرع ، ودستور .

وكان لى أن أتحدث عن جانب آخر .. وتحدثت عن حالة الضرورة التى فرضت على المتهمين أن يفعلوا مافعلوا .. وحالة الضرورة حالة قانونية ... وإسلامية !!

إن قانون العقوبات (مادة ٦١) ينص على عدم عقاب من ارتكب جريمة ألجأته ضرورة إلى ارتكابها .. ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ، ولم يكن لإرادته دخل فى حلوله ، ولا فى قدرته منعه بطريقة أخرى .

---

(١) جلسة ١٩٨٢/١/٢٧

وكان علينا أن نثبت أن هذا النص ينطبق على المتهمين .. ومن ثم كان علينا أن نثبت توافر شروط حالة الضرورة على حادث اغتيال السادات ، وهذه الشروط ، والتى فرضها القانون ، هى وجود خطر جسيم .. وحال .. ولايمكن تفاديه .. ولادخل لإرادة المتهمين فى حلوله .

١ ـــ الخطر الجسيم :

جعل القتيل من نفسه إلهاً .. وقد اعتدى على الدستور ، حيث أنه أنشأ الأحزاب السياسية التى لاينص عليها الدستور (مادة ٧٣) ، وحيث أنه أهمل المادة الثانية من الدستور التى تنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للسلطات ، ولم يتم تعديل القوانين الوضعية أو مراجعتها لتكون مطابقة للشريعة .. وهو بعد اعتقال معارضيه (مستندا لنص المادة ٧٤ من الدستور) صرح فى اجتماعه برؤساء تحرير الصحف (فى ١٠ سبتمبر ١٩٨١) أنه يعلم أن ما فعله وما قام به غير دستورى ورغم هذا قام به .. كما أنه قام بزيارة إسرائيل وحالة الحرب بينها وبين مصر معلنة ، بما يكون معه قد ارتكب جريمة الخيانة العظمى ، والتى كان يحاكم بها أى مواطن لو كان اتصل بإسرائيلى واحد .. والرئيس مواطن قبل أن يكون رئيس دولة .. وكذلك خالف الدستور ـــ الذى ينص على احترام الحريات ـــ وافتعل الخصومة السياسية التى أدت إلى اعتقال كل رموز مصر فى سبتمبر ١٩٨١ ، وأخذ يؤلب الشعب على بعضه البعض ، ويشجع الفتنة الطائفية .. ثم « أين المكاسب الاشتراكية التى حافظ عليها والتى كانت تستهدف إزالة الفوارق بين الطبقات » .. « ولقد ضاعف من حجم هذه الفوارق بقانون الاستثمار وبسياسة الانفتاح » .. وهو لم يراع الفصل بين السلطات الثلاث فى مصر ، وكانت السلطة التنفيذية فى عهده هى السلطة القوية وكان وزير داخليته يغتصب سلطة القاضى والمحقق ، بموافقته ودون المرور على البرلمان .

أما حجم الجرائم التى ارتكبها طبقاً لقانون العقوبات فهى جريمة القذف والسب العلنى فى حق خصومه السياسيين الذين تعرض لهم بأسوأ أنواع الشتائم ، ووصل التعريض فى عهده إلى حد أن وزير داخليته قال إنه يستطيع أن يقبض على المعارضين وهم « بلابيص » .. ولاشك بأنه عندما وصف أحد الشيوخ بأنه « كلب » إنما ارتكب بوضوح جريمة القذف .

وعندما وقع معاهدة كامب ديفيد ، قبل ألا يكون لمصر قوات مسلحة فى سيناء إلا فى مناطق معينة ، كما أن نقاطا مصرية مثل طابا وغيرها لاتزال فى يد إسرائيل .. وقد ترتب على هذه الاتفاقية أضرار سياسية واقتصادية عديدة لمصر ، فقد ترتب على توقيعها طرد مصر من المؤتمر الإسلامى ، والجامعة العربية ، وقلل من دورها فى عدم الانحياز .. يضاف إلى ذلك أنه زعزع الثقة فى القوات المسلحة وأضعف من روحها المعنويةعندما أوهم الشعب والقوات المسلحة أننا غير قادرين على محاربة إسرائيل رغم انتصارنا عليها فى أكتوبر ١٩٧٣ .

ولقد جعل من نفسه إلهاً ، يتحكم فى أرزاق الناس وحياتهم .. أليس فى لفظ رب الأسرة أو كبير العائلة مايؤكد العودة لعصر الفراعنةحيث كان الفرعون يحكم باعتباره الرب .

لقد بدأت حكاية كبير العائلة عندما زار الهند واكتشف أن الهنود يتعاملون مع نهرو على أنه أبو الهند

الحديثة .. فقرر أن يطلق على نفسه لقب كبير العائلة ، بجانب ألقاب أخرى عديدة ، ثم يوزع أربابه الأصغر منه على المحافظات . فهذا رب عائلة الاسماعيلية .. وهذا كبير عائلة الاسكندرية ... الخ .. وكان معنى هذا أن كل من كان ينتقده ، كان ــ فى رأيه ــ ينتقد مصر .. وأن أى خصم سياسى له هو عدو لمصر .. وكان دائم التشبه بالفراعنة ، وكان يفاخر بأنه آخر فرعون عظيم يحكم مصر ، وهو يعلم ــ مثل أى تلميذ يدرس التاريخ ــ أن فرعون كان بالنسبة للشعب المصرى هو الإله . ومن مفارقات القدر أن السادات كان يقطن قصراً على النيل بالجيزة ، مدخله الرئيسى على شارع يسمى « كافور » وهو اسم حاكم مملوكى تشبه بالفراعنة لم يختلف السادات عنه كثيراً حتى فى نهايته .

وقد أثبت خيانته لدينه .. بجعله اليهود دون سائر البشر أولياء له ... ، وشرع فى إنشاء مجمع للأديان فى سيناء رغم اعتراض كل المؤمنين من المسلمين ... بل من أصحاب الديانات الأخرى . ورغم أنه كان يتعين عليه باعتباره مسلماً ... باعتباره مؤمناً ــ كما كان يدعى ــ بأن الإسلام هو الدين المتمم الذى قال عنه الله سبحانه وتعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا » صدق الله العظيم[2] ووصلت خيانته إلى حد التفريط فى مياه النيل[3] وتفريطه فى انتصار القوات المسلحة وارتباطه بالمخابرات المركزية .

واعتقاله كل خصومه السياسيين والمعارضين وترديده أنه لن يرحم .. وأن هناك آلافا بل قدرهم بسبعة آلاف يعرفهم واحداً واحداً ولن يتركهم ..[4] إن كل إعتداءات القتيل ... وحجمها كما أثبتها من سبقونا تمثل بلا شك خطراً جسيماً .

---

(٢) طالب السادات بإنشاء مجمع للأديان .. ونشر عن مسابقة عالمية لتصميم هذا المجمع الذى يجمع أماكن عبادة للأديان الثلاثة . وجاء المصممون العالميون فعلًا لمصر .

بل وتوجه ليصلى هناك ... جامعاً وراءه كل أعضاء السلطة التنفيذية وشيخ الأزهر السابق ليصلى بهم هناك .

وقد أوصى بدفنه هناك ... باعتباره مكانا مقدسا يدفن فيه الرجل الذى « وحد الأديان » .

(٣) وعد السادات إسرائيل بمد مياه النيل للقدس .. حتى تكون بمثابة ماء زمزم الجديدة التى تروى ظمأ كل أصحاب الأديان ... لأن الله سبحانه وتعالى جل جلاله وقدرته وعظمته لم يفجر ماء زمزم إلا للمسلمين وهاهو الرب الجديد يمنح بركاته لكل الديانات .

ثم وهو الرئيس المؤمن كما يدعى خالف الآية الكريمة « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا » !!

ومن باب إثبات خيانته الوطنية قدم الدفاع مايثبت تعاونه مع الألمان وهو نسخة من مجلة أكتوبر (العدد ٢٧٢ ١٠/١/ ١٩٨٢) بعنوان اللغز الذى لم يعرفه السادات ٤٠ عاماً يكشفه كتاب عن روميل صدر حديثاً .كذلك كتاب البحث عن الذات هذا قبل الثورة .

وقدمت هيئة الدفاع فى ١/٢٦/ ١٩٨٢ عدد جريدة الهيرالدتريبون والتى تقول إن القتيل كان عضواً بالمخابرات المركزية الأمريكية كما نشرت صورة لبطاقة عضويته : وقدم الدفاع نص حديثه فى ٩/١٠/ ١٩٨١ لبربارا والترز والذى أقر فيه بمسئوليته أمام الشعب الأمريكى !!

(٤) كان السادات بالفعل يعلم أسماء الجماعات الإسلامية تقريباً بواسطة أجهزة الأمن التى ثبت أنها كانت تتعامل معهم وأنشأت لكل واحد منهم سجلًا خاصاً .

وفى آخر إجتماع للجنة المركزية للاتحاد الإشتراكى فى مايو ١٩٧١ صاح محتداً : كيف تهاجمونني وأنا آخر فرعون لمصر ذكرت فى القرآن ٢٧ مرة ، وقد أقر السادات بأن ما فعله فى سبتمبر ١٩٨١ كان مخالفا للدستور وهذا يعد طبقاً لقانون العقوبات جريمة خطف بمعنى الكلمة . والخطف يبيح (طبقاً لنص المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات) : « حق الدفاع الشرعى عن النفس » .

٢ ــ الخطر حال :

كل مافعله السادات لم يؤد إلى وقوع خطر جسيم .. لكنه خطر حال أيضاً .. ورغم أن هذا الشرط كان واضحاً إلا أننا قدمنا دليلا قويا فى جلسة ١٩٨٢/١/٢٦ ، وكان خاصاً بتفتيش منزل حسين عباس (المتهم الرابع) يوم ٥ أكتوبر ١٩٨١ (قبل الاغتيال بيوم) والذى يثبت أن الخطر كان وشيكاً .. أو كان ــ على الأقل بالنسبة للمتهم الرابع ــ خطرا حالا .

ففى ٥ أكتوبر ١٩٨١ تم تفتيش منزل حسين عباس بواسطة مباحث أمن الدولة والمخابرات العسكرية ، وأغلب الظن أن ذلك راجع لكونه شقيق زوجة نبيل المغربى الذى كان قد قبض عليه يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ . أى إن التفتيش كان لمجرد صلة القرابة التى تجمعه بأحد الذين نسب إليهم القيام بنشاط دينى متطرف ، ويؤكد هذا أن مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة قد أشارت إلى أقارب من ضباط القوات المسلحة لبعض المتهمين غير الرئيسيين فى القضية منهم : عقيد / .... التاجورى زوج شقيقة المتهم محمد عاطف التاجورى .. والمتهم عصام التاجورى .. وكل من عقيد مهندس / ... علم الدين ، ومقدم مهندس / ... صلاح الدين سيد ، ورائد / ....محمد خليل وهم على صلة قرابة بالمتهم محمد أشرف حسين عبد الحافظ (الأول ابن عمه ، والثانى زوج ابنة عمه ، والثالث زوج خالته) .. وكذلك نقيب / ....مصطفى السقا ، شقيق المتهم عبد الله السقا ، ومساعد / ....الصياد شقيق المتهم صبحى محمد الصياد .. وعقيد مهندس / ....الريس ، ومقدم مهندس / .... الريس ، وهما شقيقا المتهم أحمد الريس .

٣ ــ خطر لايمكن تفاديه :

هل كان يمكن تفادى الخطر أو الضرر إلا بارتكاب فعل ممنوع ؟

إن ماأتاه هؤلاء الفتية منصوص عليه فى الشريعة الإسلامية ، ومما أمر به الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم ..ذلك أن إدارة دفة الأمور فى المجتمع بلا شورى ليست طريقة الجاهلية فحسب ، بل هى ضد نص صريح قرره الله « وشاورهم فى الأمر » ويقول أبو الأعلى المودودى : إن محاولة الإنسان الفصل فى الأمور المشتركة وتصريفها وفق ما يراه هو ، والتعدى على حق الآخرين فى سبيل الأغراض الشخصية وتعظيم النفس واحتقار الآخرين ، كلها صفات أخلاقية قبيحة لايمكن أن توجد فى المؤمن ، فليس المؤمن بالذى فى نفسه غرض يتعدى من أجله على حقوق الآخرين لينال فائدة غير مشروعة ، ولا بالمتكبر المغرور الذى يعتبر نفسه العقل المدبر والعليم الخبير .

إن الإنسان المؤمن لايرغب أو يحاول أن يكون رئيسا بالقوة والجبر ، أو أن يفرض نفسه على الشعب فرضا ، ثم يطلب رضاهم كرها وغصبا . أو لايتشاور مع من أرادهم الشعب أن ينوبوا عنه برغبته وإرادته الحرة ، وينتقى هو لنفسه ممثلين يشيرون بما يرغبه ويوافقون على كل عمل يتخذه ، وأى من هذه الرغبات لايظهر إلا فى النفس التى تلوثت بخراب الضمير والذمة . إن من لايتورع عن خداع الله والناس هو وحده الذى يحاول التمثيل والظهور على الناس إنه يطبق أن (أمرهم شورى بينهم) فى شكله الخارجى والظاهرى وأمرهم شورى بينهم معناها :

★ أن ينال الناس الحرية الكاملة فى تصريف أمور مجتمعهم وبالتعبير عن آرائهم فإن رأوا الخطر لأيصلح ويستقيم عزلوا قادتهم وأولى أمرهم وولوا غيرهم لأن تصريف أمور الناس مع سد أفواههم وتكبيلهم وتركهم دون علم بها كفر صريح لايمكن أن يقبله أى إنسان يؤمن بالآية الكريمة (وأمرهم شورى بينهم) .

★ إن مسئولية تصريف أمور المجتمع لابد أن تلقى على كاهل من يتم تعيينه واختياره برضا الناس وهذا الرضا لابد أن يكون حراً أما الرضا الناتج عن الإرهاب والتخويف أو المشترى بالطمع والحرص أو المحقق بالتزوير والخداع والجدل فليس رضا حقيقياً .

★ أن يختار المتشاور مع القائد أولئك الذين يحصلون على ثقة الشعب عن غير طريق الضغط والإكراه والتزوير وشراء الثقة والأصوات بالمال والرشاوى أو بالتزوير والخديعة والمكر والتحايل .

★ أن يشير هؤلاء الممثلون بما يمليه عليهم ضميرهم وعلمهم وأن ينالوا حرية الرأى كاملة وتامة وإلا فسوف يشيرون بما يخالف ضمائرهم وايمانهم وعلمهم خوفاً أو طمعاً أو مراعاة لمصلحة جماعة ما .

لم يكن مجلس الشعب الذى تم إنتخابه فى يوليو ١٩٧٩م متحققاً فيه هذا بعد أن حل المجلس السابق لمجرد أن خمسة عشر عضوا فيه رفضوا كامب ديفيد !

ويقول الله سبحانه وتعالى « ولا تمش فى الأرض مرحا إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا » ـــ الإسراء ٣٧ .

وقد كان السادات يتباهى بأنه من أشيك رجال العالم ، وأنه يقيم فى ٣٥ استراحة لاعشرا ولاعشرين كما تقول المعارضة وأنه الرجل الذى لايتبدل القول لديه ، وكان من لايمجده كافراً عنده .

قال رسول الله (ص) : « من أراد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه » ولقد خرج السادات عن إجماع الأمة الإسلامية بعقده معاهدة مع اليهود أعداء الله .

ويقول ابن عمر (ض) « لايؤسر رجل فى الإسلام إلا بحق » أى بتحقيق قانون عادل ، والمتحفظ عليهم (سبتمبر ٨١) لم يكن قد حقق معهم بداءة ليقبض عليهم وقال فيهم القتيل ما كان مخالفاً للآية الكريمة « لايسخر قوم من قوم » عندما قال عن أحد علماء الدين (إنه مرمى فى السجن زى الكلب) .

ويقول عمر (ض) : « أطيعونى ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » ..

وقال (ص) : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » أيضا : « من أرضى سلطانا بما يسخط ربه خرج من دين الله » .

وقد قال عمر : لايحل لى فى مال الله سوى كسوتين للصيف وكسوة للشتاء و معاش رجل من أوسط قريش يأخذ لعياله وأنا بعد ذلك رجل من عامة المسلمين . ولقد استشهد القتيل فى خطبته

الشهيرة فى مايو ١٩٨٠ ــ عيد العمال ــ أنه يسير على هدى عمر بن الخطاب ويستلهم خطا على بن أبى طالب وفى عصره الميمون نشرت النيوزويك صوراً لحياته وبذخه وصوراً أخرى لحياة سكان المقابر فى القاهرة عاصمة دولته باعتباره الزعيم المؤمن وفى عصره العظيم أيضا خالف الدستور فرفع مرتبه أثناء فترة حكمه بالمخالفة لأحكام الدستور التى لاتجيز لرئيس الجمهورية أن يرفع مرتبه أثناء فترة حكمه وكذلك خص نفسه بما أسماه صندوق الطوارىء الذى كان يضع فيه الأموال بالعملة الصعبة ويقتطع سنوياً من ميزانية الدولة ما يملأ هذا الصندوق واعتبر طلب بعض المعارضين بفرض الرقابة على أموال هذا الصندوق جريمة لاتغتفر فى حق مصر .

وبعد .. «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد حاول الجميع أن يغيروا باللسان وبالقلب ولم يفلحوا وكان لابد من أن يتم التغيير باليد استجابة للحديث الشريف ولكل ما سبق .

وبفرض جدلى أن ما أتاه هؤلاء يعد فعلا مجرما .. فهل كان هناك وسيلة أخرى سواه .. لقد فقدت كل السبل وذلك لأكثر من سبب :

□ــ كانت هناك غابة من القوانين الاستثنائية أسماها بالقوانين المكملة للدستور منها القانون ٣٤ لسنة ٧١ بتأمين سلامة الشعب . وقانون رقم ٣٣ لسنة ٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والقانون رقم ٩٥ لسنة ٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب والقانون رقم ٣٤ لسنة ٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والقانون رقم ٢ لسنة ٧٧ والذى عاقب مدبرى التجمهر ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين والذين يضربون عن أعمالهم وقانون رقم ١٠٥ لسنة ٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة والقانون ١٢٠ لسنة ٨٠ بإنشاء مجلس الشورى والقانون رقم ١٤٤ لسنة ٨٠ بتعديل أحكام قانون الأحزاب والقرار الجمهورى رقم ٣٢٧ لسنة ٨٠ بإلغاء هيئة الرقابة الإدارية وقانون رقم ١١٠ لسنة ٨٠ بإعادة قانون الاشتباه السابق صدوره فى ظل الاحتلال سنة ١٩٤٥ . وقانون رقم ٤٤ لسنة ٧٩ بإصدار قانون الأحوال الشخصية قبل إنعقاد مجلس الشعب بـ ٤٨ ساعة وقانون ٢٥ لسنة ٨١ بحل مجلس نقابة المحامين وغيرها من القوانين والتى لم تنشر ومنها على سبيل المثال قانون بتحريم جثث المقضى عليهم بالإعدام فى الجرائم السياسية . كل هذا فى الوقت الذى أصدر فيه قراراً بقانون رقم ٦٦ لسنة ٨١ لمنح أعضاء مكتب التعاون العسكرى الأمريكى بالقاهرة ــ برغم أنهم من غير الدبلوماسيين ــ مزايا وحصانات تمنع تطبيق القانون المصرى العادى عليهم .

□ــ الصحافة وقانون تعديلها بما لايمكن معه إلا أن تكون بوقاً للحاكم .

□ــ مجلس الشعب وكيف تم انتخاب أعضائه بالتزوير للحيلولة دون وصول صوت معارض .

□ــ قضايا الاعتقالات التى راح ضحيتها مواطنون اعترضوا على الحاكم .

□ــ منع قوى سياسية بعينها من أن يكون لها حزب يعبر عنها .

إن كل السبل كانت مغلقة أمام كل المواطنين ليحصلوا على حقوقهم ، أو يسعوا إلى إنقاذ وطنهم .

وفى هذا الصدد نقدم بالإضافة إلى ما سبق من الزملاء .. بعض واقعات التعذيب الثابتة بأحكام قضائية .. ولا محل للقول بأنها اصطنعت مقدماً لخدمة هذه القضية .. لقد كان اليأس والظلام يحوطنا .. ولم تكن هناك بادرة من شعاع أمل واحد فى هذا الظلام المخيف :

● ــ القضية ٥٠٥/ ٨٠ أمن دولة وفيها جرى التعذيب إلى حد أن المحقق أشاح بوجهه هلعاً ... استدار بمقعده عندما وجد أمامه شابا تهمته كانت إبداء الرأى فأتهم بأنه شيوعى .. وقد تفحم قضيبه ... وتسلخت إليته ..[٥]

● ــ القضية الثانية أتهم فيها « ... » وقبض عليه من وسط أطفاله فجراً وجرى تعذيبه أمامهم .. ولقد قبض على المحامى الحاضر مع المتهم .. كان قد اعترض على عدم إثبات واقعات التعذيب التى أحدثوها بموكله ... واصطنعت التهمة حالًا ... وقدم محضر تحريات سريع ... وكانت التهمة الاشتراك فى تكوين تنظيم حزبى غير مشروع !! رغم أن والد المتهم كان أحد قيادات الحزب الوطنى ...وأحد أعضاء مجلس الشعب الموقر ... وجرى تفتيش منزله بعد القبض على ابنه .

● ــ القضية الثالثة اتهم فيها محام آخر بتهمة جسيمة ... هى أنه عارض اتفاقية كامب ديفيد ... وهاجم إسرائيل أثناء جولاته الانتخابية !

● ــ قضية الصحفيين والمفكرين المصريين الذين أودعوا السجن فى شهر يناير ١٩٨١ لأنهم حاولوا الإثارة كما قالت جهات الأمن بالتنبيه إلى خطورة الغزو الصهيونى للثقافة المصرية ... أو خطورة غزو الثقافة الإسرائيلية لمصر !

● ــ القضية الخاصة بإثبات حالة أربعة من المواطنين المصريين الذين استثارهم أن ينزل السفير الإسرائيلى الياهو بن اليسار العلم الفلسطينى من فوق ساريته فى معرض الكتاب الدولى فى يناير سنة ١٩٨١[٦] .

ــ تحقيقات عبد العزيز الشوربجى ، ومحمد فهيم أمين ، وفريد عبد الكريم ، وصبحى مراد ، وفتحى رضوان أمام المدعى العام الاشتراكى خلال سبتمبر وأكتوبر بل وأغسطس سنة ١٩٨١ عندما سئل عبد العزيز الشوربجى عن أنه حرض لقلب النظام فقال إن النظام أضعف من أن يحرض على قلبه .. وكان سبب القبض عليهم أنهم شاركوا فى رفع راية عربية هى علم فلسطين فوق نقابة المحامين وحرق العلم الإسرائيلى .

لم يكن أمام الشعب المصرى .. وسيلة أخرى لصد رجل كانت مهمته تشويه الإسلام السمح ..

---

(٥) قدمت وثائق هذه القضايا للمحكمة وقد تعمدنا هنا عدم ذكر أسماء الأشخاص منعاً من الإساءة إليهم . ولقد حضرت شخصياً كل هذه التحقيقات وكان هناك حالات أخرى جرى فيها هتك عرض السياسيين .

(٦) كانت أول قضية لإثبات حالة تعذيب سياسى فى مصر فى تاريخ القضاء ونقل القاضى الذى أصدر الحكم بعد أقل من أسبوع إلى دائرة أحوال شخصية تنظر دعوى النفقة .

وتمزيق العروبة .. وتفتيت الشعب المصرى .. بل أكثر من ذلك كانت مهمته تطبيق بروتوكولات حكماء صهيون :(٧)

البروتوكول الأول :

الفتنة الطائفية .. وضرب الشعب بالشعب بما يؤدى إلى خراب مصر .. كما جاء فى البروتوكول الأول .

البروتوكول الثانى :

اختيار رجاله ممن يسهل له السيطرة عليهم ! .. أو هو أرادهم كذلك .(٨)

وينص البروتوكول الثانى على « أن الصحافة فى أيدى الحكومة القائمة هى القوة العظيمة التى تعمل بها على توجيه الناس ... »

وقد نفذه السادات عندما قال إن الصحافة هى السلطة الرابعة ... وتحولت الصحافة القومية إلى سوط يلهب .. ويرهب كل معارض للسادات ... وتصويره أنه يعارض مصر ... أو أنه شيوعى ... أو عميل .

البروتوكول الثالث :

طحن هذا الشعب وتحويله إلى واحد من أفقر أربعين شعباً فى العالم تطبيقاً للبروتوكول الثالث الذى يقول « إن الحقوق الشعبية سخرية من الفقير . فإن ضرورات العمل اليومى تقعد به عن الظفر بأى قائد على شاكلة هذه الحقوق » .. لقد أصبح البحث عن لقمة العيش ـــ وقد كان مخططاً ـــ وسيلة لصرف الناس عما يدور فى شئون وطنهم ... لقد كان إفقار الشعب .. غالبية الشعب مثلًا وسيلة للزعم بأن السلام سيحقق الرخاء للناس ...

البروتوكول الرابع :

إن الصراع من اجل التفوق والمضاربة فى عالم الاعمال سيخلقان مجتمعاً أنانياً غليظ القلب منحل الأخلاق .

أى بمعنى أن تجعلهم منهمكين فى التجارة وهكذا ستنصرف كل الأمم إلى مصالحها . ولن تفطن فى هذا الصراع إلى عدوها المشترك . ولكى تزلزل الحرية حياة الأمميين الاجتماعية زلزالا وتدمرها تدميراً . يجب أن نضع التجارة على أساس المضاربة .

---

(٧) كانت كل الكتب التى تتضمن هذه البروتوكولات ... أو تتحدث عنها قد اختفت تماماً من الأسواق ولم يسمح لأى جهة بطبعها .. وكانت تهرب بعض النسخ منها من طبعات قديمة .. أو من بيروت .

(٨) قدم الدفاع مايثبت أن ايجال يادين نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى هو زوج شقيقة ليا نادلر ابنة اليهودى نادلر صاحب محلات نادلر بالاسكندرية وزوجة أحد وزراء السادات المقربين له .

وقد فتح أبواب مصر وخزائنها أمام اليهود ... وقبل اتفاقية كامب ديفيد[٩] وهو فى هذا يحقق حرفياً الفقرة الأخيرة من **البروتوكول الرابع** . ؟

البروتوكول الخامس :

وضع غابة من التشريعات الاستثنائية فى مصر .. فاقت وتعدت ماسبق صدوره فيما قيل عنه إنه مرحلة الديكتاتورية .

إن البروتوكول يقول إن الهدف من مثل هذه القوانين أ لايستطيع إنسان أن يفكر بوضوح فى ظلامها المطبق وعندئذ يتعطل الناس بعضهم بعضا .

البروتوكول السادس :

زيادة القوة البوليسية فى مصر وجعلها أداته الحاكمة المنفذة لإرادته . حتى لايبقى فى مصر إلا طبقة صعاليك ضخمة وهو مايتطلبه البروتوكول من الدول المجاورة للدولة الصهيونية .

البروتوكول السابع :

قال السادات إن الأنبا شنودة بابا الأقباط يريد أن يجعل من أسيوط دولة مسيحية فى مصر ... وفى ذات الوقت أرسل للمسيحيين يقول إنه لن يلتزم بما يفرضه عليه المسلمون فى مصر من تطبيق الشريعة الإسلامية .. إن اللعب على كل حبل من صميم هذا البروتوكول .

أيضاً ألم يكن فى كل خطبه يهاجم مثلًا الحرفيين بكافة حرفهم فى الوقت الذى لم يهاجم فيه أبداً واحداً من الإنفتاحيين أو الأغنياء .. بل زارهم فى بيوتهم وأكل طعامهم . وحضر احتفالات عرسهم !!

البروتوكول الثامن :

أليس قانون حماية القيم من العيب الذى أصر على إصداره بعد أن هاجمه كل من هاجمه وثبت فيما بعد أنه قانون قد قصد به فى حقيقته استعماله فى الوقت الذى يشاء ضد معارضيه السياسيين فيصدر قرار المدعى الاشتراكى بالتحقيق مع المعتقلين .. بل أصبح إذن المدعى الاشتراكى لازماً فى كل قضية سياسية ترفع إلى القضاء .. ويثبت كذلك أن هذا القانون فى حقيقته يمثل حماية للأغنياء .. ولسارق أموال الشعب من أن يطولهم قانون العقوبات .. والقضاء الطبيعى ... أليس هذا القانون كمثل وحيد وغيره كثير من ضمن القوانين التى أوصى بها البروتوكول الثامن .

---

(٩) قدم هنا صورة من الحكم الذى حصل عليه شيكوريل .

وقد تضمن هذا الحكم تسليم كل الممتلكات من عقارات وأراض إلى اليهودى شيكوريل الذى طعن على قرار التأميم بإعتباره من اليهود الذين غادروا مصر سنة ١٩٥٦ مستنداً إلى فتوى صادرة بناء على طلب رئيس الوزراء (مصطفى خليل) بمنح السيدة فاطمة عبد الغفار حماة ابنة السادات والتى تم تسليمها أرضها بموجب هذه الفتوى لكونها مجرد حماة لابنة الرئيس .

كذلك قتل المواطن المصرى سعد حلاوة بأمر مباشر من السادات لمجرد رفضه لرفع العلم الإسرائيلى فى سماء القاهرة .

وتخفيفه الحكم عن الجاسوس الإسرائيلى (العطفى) من الاعدام إلى السجن ١٥ عاماً وهو أحد المتهمين بقتل عبد الناصر بالسم عن طريق التدليك لساقه المريضة .

البروتوكول التاسع :

ألم يكن القتيل وبحق ، الرجل الذى وضع مكان الملك ليكون أضحوكة فى شخص رئيس يشبهه ـــ لقد اخترناه من الدهماء من مخلوقاتنا وعبيدنا ـــ هكذا يقول البروتوكول .

ويقول : « سنعمل على انتخاب هؤلاء الرؤساء ممن تكون صحائفهم السابقة مسودة بفضيحة سياسية أو صفة أخرى مريبة » وقد كان جاسوساً للألمان فى الحرب العالمية الثانية وكما نشرت وأكدت ذلك مجلة أكتوبر بعد وفاته وهى المجلة التى أصدرها .. كما كان عضواً فى الحرس الحديدى الذى أنشأه الملك .. ، وكانت له فضائح أخرى معروفة .

« إن السادات من هذا النوع ـــ كما يضيف البروتوكول ـــ سيكون منفذاً وافياً لأغراضنا لأنه سيخشى التشهير وسيبقى دائماً خاضعاً لسلطان الخوف الذى يتملك دائماً الرجل الذى وصل إلى السلطة .. الذى يتلهف على أن يستبقى امتيازاته وأمجاده المرتبطة بمركزه الرفيع .. »

ولسنا فى حاجة لإثبات أن السادات كان من هذا النوع من الرؤساء .

البروتوكول العاشر :

إن الحكومات والأمم تقنع فى السياسة بالجانب المبهرج الزائف من كل شىء . نعم كيف يتاح لهم الوقت لكى يختبروا مواطن الأمور فى حين أن نوابهم الممثلين لهم لايفكرون إلا فى الملذات ؟!

البروتوكول الحادى عشر :

ينص هذا البروتوكول على :« أن مجلس ممثلى الشعب سينتخب الرئيس ويحميه ويستره . يستخدم هذا المجلس سلطة تقديم القوانين أو تعديلها ...»

وخلال فترة حكم القتيل لم يقدم أى قانون عن غير طريق الحكومة أو بوحى منه مثل مشروع قانون سادس الخلفاء الراشدين !!

« هذه السلطة سنعطيها للرئيس المسئول . الذى سيكون ألعوبة فى أيدينا . ستصير سلطة الرئيس هدفاًمعرضاً للهجمات المختلفة . ولكننا سنعطيه وسيلة الدفاع . وهى حقه فى أن يستأنف القرارات محتكماً إلى الشعب الذى هو فوق ممثلى الأمة .. أى أن يتوجه الرئيس إلى الناس الذين هم أغلبية الدهماء »

وهذا النص يذكرنا باستفتاءات القتيل الشهيرة وآخرها استفتاؤه باعتقال معارضيه . وهل ينسى استفتاؤه الشهير الخاص بتعديل الدستور لينص على أن الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع .. وفى ذات الاستفتاء نص يسمح بتوليه السلطة إلى ماشاء الله وإلغاء فترة المدتين ... لقد نفذ التعديل الثانى ولم ينفذ التعديل الأول .

البروتوكول الثانى عشر :

وهو ينص على القيام بانقلاب سياسى حينما تسنح الفرصة الملائمة ... لقد فعلها فى مايو سنة ١٩٧١ وفعلها فى سبتمبر ١٩٨١ (بعد حوالى ١٠ سنوات تقريباً من الإنقلاب الأول) .

وهكذا ... لو راجعنا كل البروتوكولات حتى البروتوكول السابع عشر لوجدنا أن القتيل قد نفذها بكل دقة . من الحط برجال الدين مسيحيين ومسلمين . وقصر عمل رجال الدين على جانب صغير جداً من الحياة بمقولة أن الدين داخل الكنيسة والمعبد فقط .

كذلك الديون الخارجية لمصر لدى بنوك العالم ... ألم يجر السادات مصر إلى الاستدانة من هذه البنوك القائم على أمرها يهود العالم .. (أرجوكم اقرءوا برتوكولات حكماء صهيون) بتمعن ستجدون :

أن القتيل عندما إلتزم بها فلقد كانت التزاماته أكبر من التزامه بالدين .. وأكبر من التزامه بالدستور . ضموها لأوراق هذه الدعوى التى ينبغى أن تكون تأريخاً لمصر .. واطلبوا تحقيقات القضاء الإيطالى لتعرفوا من كانوا الخمسة الكبار فى الحركة الماسونية العالمية الممثلين لمصر .. ولماذا منح السادات جائزة الوكالة الصهيونية ؟!

٤ ــ لا إرادة للمتهمين فى قيام حالة الخطر :

وابتداء .. هذا الشرط لامحل للتمثيل عليه ، لأنه بالقطع لم يكن لإرادة أى من المتهمين دخل فى قيام حالة الخطر .

وإذا كان شراح القانون الفرنسى يذهبون إلى القول بأنه يشترط أن تكون المصلحة المهددة بالخطر أكثر أهمية من المصلحة المعتدى عليها .. وهو نفس المبدأ الذى استقر فى القانون المدنى (مادة ١٦٨) ... ويقول الشراح للقانون : إن أساس حالة الضرورة خليط من الإكراه وتعطيل المصالح . أى إن الأساس القانونى لحالة الضرورة معناه أن المدافع يفقد مقدرته على الاختيار أمام الخطر الداهم الذى يتهدده ولذلك لايعتبر مسئولا طبقا لمبدأ حرية الإرادة الذى تقوم عليه المسئولية الجنائية .

وقد كان الخطر لايتهدد المتهمين فقط وانما كان يتهدد مصر كلها .

باختصار ....

الشروط التى يفرضها القانون لحالة الضرورة متوافرة فى هذه الحالة ... ومن حقهم قانونا ألا يعاقبوا على مافعلوا .

وقد أضاف فريد عبد الكريم المحامى إلى ذلك ، أن المتهمين كانوا فى حالة دفاع شرعى عن النفس ... وفى حالة رد لصائل اعتدى على حقوق الشعب .

أى إن ماحدث كان لابد أن يحدث .. من خالد ... من رفاقه ... أو من غيرهم !

القاتل المجهول!

١٢

فور الحادث ، حملت طائرة هليكوبتر ، من طراز « جازيل » السادات إلى مستشفى « القوات المسلحة بالمعادى » ومن المؤكد أن السادات كان قد فارق الحياة ، قبل أن يحملوه من المنصة .

إن التقرير الطبى الأولى الذى صدر عن أحد عشر طبيباً من أطباء المستشفى والمستشار الطبى لرئيس الجمهورية يشير إلى هذه الحقيقة دون إفصاح[١] .

فحسب هذا التقرير :

ـــ وصل الرئيس الساعة الواحدة والثلث ظهر الثلاثاء ١٩٨١/١٠/٦ .

ـــ كان سيادته فى حالة غيبوبة كاملة .

ـــ النبض وضغط الدم غير محسوسين .

ـــ ضربات القلب غير مسموعة .

ـــ حدقتا العين واسعتان ولا يوجد بهما استجابة للضوء .

ـــ لا توجد حركة بالأطراف تلقائية أو بالإثارة .

ـــ عدم وجود الانعكاسات الغائرة أو السطحية بجميع الأطراف .

ويضيف التقرير :

المناظرة :

أثبت فحص الإصابات بالجثة :

---

(١) وقع التقرير الأطباء : لواء طبيب / أحمد سامح كريم مدير المستشفى ، ومحمد عطية مستشار الشئون الطبية برئاسة الجمهورية ، وعميد . ط/ سيد الجندى مستشار ورئيس قسم جراحة المخ والاعصاب ، وعميد ط ./ أحمد القشيرى مستشار ورئيس قسم جراحة القلب والصدر ، وعميد ط/ محمد شلقانى مستشار ورئيس قسم جراحة الأوعية الدموية ، وعميد ط ./ محمد الزند مستشار ورئيس قسم التخدير ، وعميد ط ./ أحمد عبد الله مستشار الرعاية المركزة والتخدير ، وعميد ط ./ أحمد مجدى مستشار القلب والصدر ، وعقيد ط/ محمد عرفة أخصائى جراحة القلب والصدر ، وعقيد ط / محمود عمرو مستشار التخدير ، وعقيد ط/ كمال عامر مستشار ورئيس قسم نقل الدم .

١ ــ فتحتا دخول فى الجهة اليسرى أسفل حلمة الثدى اليسرى .

٢ – جسم غريب محسوس تحت الجلد فى الرقبة . فوق الترقوة اليمنى .

٣ – فتحة دخول أعلى الركبة اليسري من الأمام . وخروج بمؤخر الفخذ اليسرى . وكسر مضاعف فى الثلث الاسفل لعظم الفخذ اليسرى .

٤ – جرح متهتك بالذراع اليمنى من الأمام أسفل المرفق .

٥ – امفزيما جراحية بالصدر والرقبة وحول العين اليسرى .

٦ – دم متدفق من الفم .

محاولة لإعادة الحياة :

ورغم هذا فلقد نقلت جثة الرئيس إلى قسم الرعاية المركزة لجراحة القلب والصدر . وأجريت إسعافات أولية كالتالى :

ــ تنفس صناعى بوضع قصبة هوائية بالبلعوم بعد تفريغه من الدم .

ــ تدليك خارجى للقلب .

ــ إعطاء منشطات للقلب بالحقن داخله مباشرة .

ــ نقل كميات كافية من الدم من ذات الفصيلة خلال عدد من الفتحات .

ــ تفريغ الهواء والدم بالقفص الصدرى بواسطة أنبوبة .

ــ توصيل الجثة على أجهزة مراقبة القلب لتسجيل مستمر للضغط والنبض ورسم القلب .

ــ توصيل المخ بجهاز رسم المخ الكهربائى .

ــ صدمات كهربائية للقلب بعد عدم استجابته للتدليك الخارجى .

ــ تم فتح التجويف الصدرى الأيسر لعمل تدليك داخلى للقلب . لكن وجد القلب متوقفاً وفى حالة ارتخاء كامل . وكان جذر الرئة اليسرى متهتكاً بما فيها الأوعية الدموية الكبرى . مع تهتك كامل بالرئة .

استمر رغم ذلك عمل التدليك الداخلى للقلب مع اعطاء العقاقير المنشطة واستمرار التنفس الصناعى .

ولم يكتف فريق الأطباء بذلك ... حاولوا قدر جهدهم أن يفعلوا شيئاً عملوا الأشعات التى أظهرت مكان الإصابات والمقذوفات ...

لكن فى الساعة الثالثة إلا الربع أى بعد ساعة وخمس وعشرين دقيقة (٨٥ دقيقة تقريباً) سلم الأطباء بالوفاة[٢] .

---

(٢) تم خياطة الجرح القطعى الذى قيل إن الأطباء فتحوه لتدليك القلب : كذلك كل الجروح القطعية الأخرى فى الساق .

وسجلوا :

« سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة مع نزيف داخلى بتجويف الصدر وتهتك بالرئة والأوعية الدموية الكبرى بجذر الرئة اليسرى » .

ونقلت الجثة إلى ثلاجة المستشفى .. ولفت بملاءتين بيضاوين ووضع على كل جانب من رأس الرئيس مصحف شريف !!

□□

كان على الأطباء الشرعيين أن يستخرجوا الطلقات التى أثبتت الأشعة وجودها بالجسم ... فاستأذنوا أولًا فى إجراء عمل شق ، فى المسافة ما بين الكتف اليمنى والعنق بطول ٤ سم لاستخراج جزء المقذوف الذى بينته الأشعة .

كذلك إزالة الغرز الطبية ، فتبين أن تجويف الصدر ملىء بنزيف دموى غزير[٣] لكن نظراً لحالة تهتك الرئة فلقد تعذر استخراج أى من فتات المقذوفات التى وضحت بالأشعة .

وقد قرر الطب الشرعى أن المقذوف الوحيد المستخرج يطابق مطابقة تامة من جميع الوجوه اللب الموجود فى رصاص الطلقات الكاملة الحية من الطراز الروسى والتى تستعمل فى البنادق الآلية من عيار ٧٫٦٢ ملليمتر .

وينتهى تقرير الطب الشرعى إلى نتيجة مفاجئة تؤكد أن الرصاصات الرئيسية التى قتل بها السادات ثلاث :

الرصاصة الأولى :

أصابت جانب الصدر الأيسر .. واخترقت مقذوف الصدر فى اتجاه من اليسار إلى اليمين وبميل كبير من ناحية القدمين إلى ناحية الرأس .. واستقر لب المقذوف فى منطقة آنية الكتف اليمنى عند اتصالها بالعنق .

الرصاصة الثانية :

أصاب مقذوفها مقدم الساعد الأيمن ونفذ من نفق تحت الجلد دون أن يحدث كسوراً بالعظام .

الرصاصة الثالثة :

أصاب مقذوفها وحشية خلف أسفل الفخذ اليسرى . ونفذ من مقدم الفخذ أعلى حافة الرضفة :

---

(٣) كان الأطباء قد قرروا أنهم أفرغوا الصدر من الدماء !

وقطع الأطباء الشرعيون أن الرصاصة الأولى والتى تم استخراجها هى من عيار نارى من بندقية آلية عيار ٧٫٦٢ مم وأنها من الطراز الروسى .

لكن الأطباء الشرعيين قدروا باستحالة تحديد نوع السلاح .. وتعذر تحديد موضع الضارب إلا بعد تحديد وضع الساعد ووضع الذراع كله وقت الإصابة ، بالنسبة للمقذوف الثانى .

وإذا كان الأطباء الشرعيون قد حددوا وضع الضارب بالنسبة للإصابة الثالثة من أنه (أى الضارب) كان إلى يسار وخلف سيادة الرئيس الراحل وقت الإصابة .

إلا أن الطب الشرعى كعادته قد أمسك العصا من منتصفها فعاد يقول :

« وهاتان الإصابتان فإنه وإن لم يمكن تحديد نوع السلاح المستعمل فى الحادث نظراً لاختراق المقذوف منطقة الإصابة دون أن يستقر فيها إلا أن نفاذ المقذوف من الإصابة فى الحالتين وإحداث كسر جسيم مفتت بأسفل عظمة الفخذ يتفق وحصول كل من هاتين الإصابتين من سلاح نارى مشخشن ذى قوة وإختراق عاليين ويمكن (يمكن) حدوثه من مثل الأسلحة النارية المضبوطة فى الحادث . وإن كل هذه الإصابات حدثت من مسافة تتعدى حدود المتر وقد تكون عدة أو بضعة أمتار أو أكثر .

أما الإصابات الأخرى . فيقول عنها الأطباء الشرعيون إنها من فتات معدنية صغيرة من مقذوفات نارية (رصاص) تشير إلى أن سيادة الرئيس الراحل وملابسه كانت موضع إصابات من فتات مقذوفات نارية كانت قد اصطدمت وتناثرت فتاتها قبل أن تصيب ملابسه وجسمه .

ويحدد الطب الشرعى سبب الوفاة : من الإصابات النارية بما أحدثته من تهتك الرئة اليسرى وإصابة المحتويات الحيوية الهامة بالجزء العلوى من النصف الصدرى وكسور بعض الأضلاع وكسر عظم الفخذ اليسرى وما نشأ عنها من نزيف غزير داخلى وخارجى وصدمة عصبية شديدة !!

□□

على ضوء هذا التقرير الطبى الشرعى والذى حرره د . رمزى أحمد محمد مساعد كبير الأطباء الشرعيين ود . عبد الغنى البشرى مستشار وزير العدل للطب الشرعى وكبير الأطباء الشرعيين سابقا فى ١٨/١١/١٩٨١ ، فإن أسئلة عديدة طرحت نفسها :

السؤال الأول :

● هل الإصابة الأولى التى قيل بحدوثها من طلقة عيار ٧٫٦٢ × ٣٩ مم والتى أصابت الرئيس فيما بين كتفه وعنقه يمكن أن يكون صاحبها حسين عباس (بطل الرماية الأسبق) ، أم عطا طايل وهما اللذان قيل إنهما أطلقا النار من العربة الكراز ؟

السؤال الثانى :

● هل كان الرئيس واقفا حتى أصابته الرصاصة الثانية من يساره ومن خلفه ليقال باختراق الرصاصة ونفاذها ؟ إن من الصعب تخيل أن يظل الرئيس واقفا بعد إصابته بالرصاصة الأولى ، كما أنه لو أصيب بالرصاصة الثانية وهو راقد لاصطدمت بالأرض الصلبة ولتركت فتحة خروج فى حالة دخولها (وهو أمر بعيد الحدوث أكبر بكثير مما حدد الأطباء الشرعيون) .

السؤال الثالث :

● أى الرصاصات أصابت الرئيس أولا ؟

السؤال الرابع :

● كيف حدثت الكسور فى الضلوع ، إن الطب الشرعى قطع بأنها ليست من الطلقات النارية ، فهل يعقل أن تكون قد حدثت من مجرد الوقوع ؟

السؤال الخامس :

● أى الطلقات يمكن أن تحدث تهتكا بأنسجة الجسم ؟ ... صحيح أنه كانت ضمن الطلقات ، طلقات خارقة ، حارقة لكن هل هذه النوعية من الطلقات يمكن أن تحدث تهتكا ؟

السؤال السادس :

● هل يمكن لأحد المتهمين أن يدخل المنصة وأن يصيب الرجل من خلف ؟

إن كل هذه الأسئلة وغيرها ، حاولت فيما بعد أمام المحكمة أن أجيب عليها ، رغم أن طرحها على هذا النحو واستنادا إلى تقرير الطب الشرعى يشكك فى أن يكون المتهمون هم الذين أصابوا السادات .

وفيما بعد .. فى ١٠ نوفمبر ١٩٨١ ، صدر تقرير ثان عن الطب الشرعى .. حرره نفس الأطباء السابقين .. ولم يختلف عن سابقه إلا فى بند واحد ، هو :

« إن الإصابات قد أحدثت كسوراً بالأضلاع .. وتهتكا بالرئة اليسرى وإصابة المحتويات الحيوية الهامة بالجزء العلوى من المنتصف الصدرى ونزيفاً غزيراً داخل الصدر وكذا كسراً مفتتاً بأسفل عظم الفخذ اليسرى وصدمة عصبية مما نشأت عنه الوفاة السريعة » .

لكن هذا التقرير يضيف على استحياء فى البند الرابع منه :

« إن مسار المقذوفات بالجسم يشير إلى أنها أطلقت على سيادته من يساره وإلى خلفه وباتجاه من القدمين نحو الرأس !! ، وكانت تلك مفاجأة جديدة تماما !

وبقيت الإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا !

لكن قبل الإجابة على الأسئلة لابد أن نشير إلى هذه المعلومات الإضافية الهامة .

□□

فى ١٢/ ١٠/ ١٩٨١ .. بعد الحادث بأقل من أسبوع أفادت وزارة الدفاع أن الملابس الخاصة بالرئيس أنور السادات تم تسليمها بالكامل للمقدم الفولى من شرطة رئاسة الجمهورية عدا ساعة اليد فقد تم تسليمها للأستاذ الدكتور/ محمد عطية .

وفى ١٨ / ١٠ / ١٩٨١ ، حررت المخابرات الحربية فى الساعة الخامسة مساء محضراً ضمنته : أن الأمين العام لرئاسة الجمهورية قد أرسل كتابه رقم ٤٧٦١ ـــ أ ـــ مرفقاً به ملابس السيد الراحل محمد أنور السادات لعرضها على السيد المستشار الفنى لوزير والمنهى برجاء إعادة الملابس إليهم بعد فحصها وبمناظرة الملابس التى كانت ملفوفة بورق ألفيناها عبارة عن :

سترة زرقاء غامقة مفتوحة من الخلف ومبطنة من الداخل بقماش أسود بها كتافة واحدة للقائد الأعلى للقوات المسلحة وبرقبتها علامتا القيادة وبها أزرار نحاسية ووجدنا بالسترة قطعا من الرقبة اليمنى حتى منتهى الذراع اليمنى وألفينا بها قطوعات يرجح أنها وليدة طلقات نارية على الكتف اليمنى من أعلى وبالصدر الأيمن وقطوعات أربع من الجانب الأيسر يرجح أن تكون اثنتان منها وليدتى طلقات نارية والأخريان قد تكونا وليدتى شظايا والسترة مغمورة بالدماء خاصة فى الكم الأيمن .

والبنطلون أزرق غامق مخطوط بخطوط حمراء طويلة وبسوسته من الأمام وبرجله اليسرى قطعان قد يكونا وليدى قطع نارى أو شظية وقد لوحظ أن بالبنطلون آثار دماء .

- ووشاح القضاء أخضر اللون يتوسطه صقر يحيط به إحدى عشرة نجمة وينتهى بشراشيب صفراء يسبقها فيونكة وألفينا بالوشاح ثلاث فتحات يرجح أنها وليدة طلق نارى ووجدنا بالوشاح آثار دماء .
- وفانلة بيضاء مخرمة وممزقة وبها ثلاث فتحات يرجح أنها وليدة طلقات نارية وهى مغمورة بالدم .
- ومجموعة نياشين بها آثار دماء . وفردتا حذاء جلد أسود برقبة طويلة وبكل منها مشبك فضى مقوس .
- وحزام وسط أسود مخطط به فتحات يرجح أنها آثار طلقات نارية .

وكان هذا هو حصر الملابس الخاصة بالقتيل ... أما فحصها فنياً ....لتبيان فتحات الدخول والخروج ... وكل ما يلزم للقطع بنوعية الذخائر التى قتل بها . فإنه يلزم التعرض لما قاله الطب الشرعى بشأنها .

حذاء الرئيس : بوت طويل . صنع ساكسون .. الحذاء جديد به أثر كحت بالسطح السفلى من

النعل .. من الجلد الأسود المبطن من الداخل بالشمواه الأبيض .. وجد خالياً من أى أثر لإصابة بمقذوف نارى . لكن وجد به تلوثات دموية باهتة . ولم يكن هناك « جورب » .

فانلة الرئيس : شبيكة بحمالات .. ملوثة بغزارة بالدماء فى جميع أجزائها .. شوهد بها ثلاثةثقوب .. الأول بقطر ٥ر١ سم . والثانى ٤ × ٥ر٢ سم ! والثالث ٥ر٣ × ٥ر٢ سم لم تلاحظ أية آثار ظاهرة لقرب الإطلاق .

بنطلون بدلة تشريفة الرئيس : بالرجل اليسرى إلى خلف حافة الشريط الأحمر بحوالى ٣ سم أعلى الحافة السفلى بحوالى ٤٠ سم ثقب نارى مشرذم الحوافى بقطر حوالى ١ سم ـــ وأمام الشريط أسفل الفتحة السابقة بحوالى ٣ سم ثقب مشرذم أبعاده ٥ر١ × ١ سم – على الشريط الأحمر المحلى به البنطلون قرب منتصفه تقريباً تمزق سطحى غير نافذ بالنسيج شريحته على الناحية السفلى .

سترة جاكتة السيد الرئيس : شوهد بها . قطع بأعلى البدن الأمامى يمتد حتى اتصاله بأعلى الكم اليمين . واضح أن هذا القطع وما صاحبه من تفتق بالخياطة عمل بالمستشفى لخلع السترة لعمل الاسعاف الطبى مثلما تم مع الفانلة . وتلوث دموى غزير خاصة فى الجهة اليمنى والكم الأيمن . وشوهد فى مقابل إصابات الصدر والساعد الأيمن ما يلى :

٣ ثقوب نارية ... اثنان متجاوران . أعلى الحافة السفلى للسترة بحوالى ٣٠ سم :

ـــ الأول أبعاده ٥ر٢ × ٥ر١ سم

ـــ الثانى أبعاده ٥ر٣ × ٥ر١ سم

ـــ الثالث شبه بيضاوى ٤ × ٥ر١ سم يتجه من أسفل لأعلى والداخل .

وبين هذه الثقوب الثلاثة وإلى أعلاها ثلاثة ثقوب أخرى نافذة لا يتعدى طول أبعادها نصف سم .

وبالكم الأيمن أعلى الحافة السفلى (نهاية الكم من عند كف اليد) فتحة دخول قطرها حوالى ١ سم حوافيها منقلبة للخلف وإلى الخارج .. وأعلى هذا الثقب (بالقرب من الكتف) بحوالى ٥ر٦ سم ثقب زاوى فتحة خروج أبعاده ١ سم × ٥ر١ سم .

الحزام الذى كان يرتديه الرئيس : الوجه الأمامى للحزام . على يسار مشبك التوكه بحوالى ١٠ سم منطقة فقد حديث صغير بالحافة السفلى للشريط الذهب أبعاده ٥ر سم × ١ سم . تحتها ثقب بالسطح الخارجى الأسود لا ينفذ من الجلد الداخلى ، وجد جسم منقر بين طبقتى الحزام ثبت أنه فتات معدنى من مقذوف نارى . وبعد هذا الثقب بحوالى ١٨ سم تمزق سطحى بالشريط الذهب أبعاده ٥ر٤ سم × ١ سم ويقابله بالحافة العليا للشريط الذهب السفلى فقد بجزء من الحافة العليا فى موضعين متجاورين .

هذان الأثران – كما يقول التقرير ـــ نافذان من جميع طبقات الحزام . ويقع مقابلهما الثقبان السفليان النافذان فى إصابة السترة .. (أى إن المقذوف اخترق الحزام والسترة) .

وشاح القضاء : شوهد به تلوث دموى غزير .. خصوصاً مقابل إصابات الجانب الأيسر من الصدر وكذلك قرب الموضع المقابل للكتف الأيمن وبالجزء الخلفى منه .

ووجد بالوشاح فى مقابل إصابات البدن الأمامى الأيسر . وإلى أعلى منطقة الفيونكة مجموعة من خمسة ثقوب منتشرة فى مساحة أبعادها حوالى ١٠ × ٦ سم :

ثلاثة منها نفذت من بعض طبقات الوشاح ولكنها لم تنفذ من الطبقة الخلفية .

وثقب يعلوها بيضاوى طول أبعاده ٣٫٥ × ١٫٥ سم ، نافذ من جميع طبقات الوشاح إلى الملابس التى تليه .

وثقب مرورى غير نافذ أبعاده ١٫٥ سم × ٠٫٧٥ سم وبعقدة الفيونكة ثقب صغير غير نافذ ثبت من فحص الأشعة أنه فتات معدنى من مقذوف نارى .

وكانت معاينة الملابس لازمة لتحديد فتحات الدخول والخروج وأقطارها .. للتعرف على نوعية السلاح المستخدم . بشرط أن يثبت أن هذه الثقوب أو القطوع الموجودة بالملابس مطابقة للتى وجدت بالجسم .

□□

وبعد كل هذه المعلومات الهامة نأخذ طريقنا للإجابة على الأسئلة السابقة ولنحدد من الذى قتل أنور السادات بالضبط !

إن المقصورة التى كان يقف عليها الرئيس تقع على رصيف ،يرتفع عن أرضية الشارع بـ ١٥ سم ، وارتفاع السور من جهة الشارع ١٥٠سم ، وطول الشخص العادى فى المتوسط (وهو تقريبا طول الرئيس من ١٦٥ ـــ ١٧٠) إذن فالشخص الواقف على المنصة يرتفع رأسه عن الرصيف (٨٥ + (١٦٥ إلى ١٧٠) بحوالى ٢٥٠ — ٢٥٥ سم . هذا ما يقوله تقرير المعاينة .

ويقول أيضا :

« إن ارتفاع ظهر الكابينة الخلفية للعربة بلغ ١٦٧ سم .. وارتفاع كتف الشخص العادى والذى يطلق منه النار من البنادق الآلية يكون حوالى ١٣٠ سم (عند الكتف) فإن ارتفاع البندقية يكون ٣٠٠ سم[٤] . أو ما يزيد قليلا !

إذن .... وعلى هذا التصور فإن الرصاصة ستكون ساقطة من أعلى لأسفل ... فهل كانت الرصاصة كذلك .... من أعلى لأسفل أى من ناحية الرأس إلى ناحية القدمين فى حالة الوقوف ؟

تقرير الطب الشرعى الثالث والمؤرخ ١٩٨١/١٢/١٩ يقول :ـــ

---

(٤) طول عطا وحسين متوسط .

« لما كانت إصابة صدر السيد رئيس الجمهورية الراحل الشديدة والكافية وحدها لإحداث الوفاة السريعة قد حدثت من أسفل لأعلى من ناحية القدمين إلى ناحية الرأس .. كما يقطع بذلك مسار المقذوف فى جثمان سيادته » !!

وهذا ما يؤكد أن حسين وعطا لم يصيبا الرئيس .. ويضيف التقرير : « إنها بذلك لم تحدث من الجانبين أثناء إطلاقهما النار وهما على ظهر كابينة السيارة[٥] !!

وأمام المحكمة أضفت أنهم أيضا لم يقتلوه وهم أمام المنصة ، ثم رحت أسترسل :

وللقول بأن أسلحة المتهمين يمكن أن تكون قد أحدثت هذه الإصابة من جراء تقدمهم بالمنصة فإن ذلك يستلزم التصور الآتى :

أن يرتكز أحد الجناة على قدميه لتكون البندقية فى وضع ثابت على الأرض أو أعلى منه قليلا مع اعتبار أن طول الماسورة ٤٠ سم لتكون فوهة البندقية على صدر الرئيس تماماً ... فهل يمكن أن يحدث ذلك ؟!

نعم يمكن أن يحدث ... فى وضع طبيعى أولًا ... وعلى شرط ألا يكون هناك سور المقصورة الذى يرتفع عن رصيف الشارع بـ ١٥٠ سم .

وقد يقال إن القاتل قفز إلى خلف السور ....

وهو أمر لم يحدث مطلقاً ... ولم يقم عليه أى دليل بالنسبة لأى متهم ... كذلك فلقد كان سور المنصة ملاصقاً .. أو يكاد يكون ملاصقاً لصف المقاعد الأول الذى كان يجلس عليه الرئيس .

يبقى تصور أن تكون الإصابة قد حدثت والرئيس جالس .... وهذا الأمر يفترض وضع البندقية كما سبق القول .... فسيكون المانع هذه المرة ليس ارتفاع السور فقط ولكن عرضه أيضاً !!

يضاف إلى ذلك أن العملية لم تستغرق سوى فترة زمنية خاطفة هى ٣٥ ثانية فى حدها الأدنى أو ٤١ ثانية فى حدها الأقصى !!

بالإضافة إلى ما قرره الشهود من أن خالد ألقى أولا القنبلة التى لم ينزع أمانها ... وكان هدفه إثارة الذعر داخل المنصة . ثم ألقى بعد ذلك القنبلة الثانية التى أخرجها من سترته أمام المنصة وعلى بعد منها .

وهذا ما قرره (فى صفحة ٦١٦ من تحقيقات النيابة) جعفر على محمود صالح عندما قال :

---

(٥) ويقول رائد وفائى أبو السعود ضابط المخابرات أنه عندما عاين العربة التى كان يستقلها خالد اكتشف أنه أطلق عليها دفعتان من النيران ، الدفعة الأولى أحدثت ثقبا فى مقدمة الصندوق بحوالى ٥٠ سم وهى عبارة عن طلقة واحدة فى الجانب الأيمن . والدفعة الثانية أحدثت ثقبا ٢ سم ويبعد عن قائم ارتكاز الباب بحوالى ٧ سم . وهى من بنادق آلية .. ويقطع الشاهد أنها من الحرس الجمهورى الذين كانوا يحملون بنادق آلية عيارها ٧٫٦٢ × ٣٩ (ص ٥٦٠)

كان عرض الطيران « شغال » وكان عرض المدفعية مستمرا على الأرض وتوقفت عربة من عربات المدفعية نزل منها شخص كان يجلس بجوار السائق ثم اتجه بوجهه ناحية اتجاه المنصة وهو اتجاه السيد الرئيس وألقى بشىء ثم أخرج شيئا آخر من ملابسه وألقاه فأحدث فرقعة ...... »

ويؤكد ذلك مرة أخرى فى ٦١٧ عندما يقول :

«لم أشاهد أى شىء إلا الذى كان يحمله فى أول مرة وألقاه ولم يحدث أى فرقعة . ثم الشىء الذى أخرجه من ملابسه وأحدث فرقعة .. » .

ولقد كان الرجل ـــ الشاهد كما قال يجلس ، فى ناحية الشمال فى الصف الخامس من الخلف .

التصور المقبول أن الرئيس قد تناثرت حوله شظايا الطلقات فاستدار فعاجله آخر كان قد رقد على الأرض بالطلقة التى أصابته فى صدره وسارت من أسفل إلى أعلى فيه .. لأنه لا يمكن تصور أن تكون هذه الرصاصة قد أصابته وهو راقد على ظهره . إلا إذا أطلقت الرصاصة من طبنجة من يد أحد حراسه .. عمداً أو إهمالًا وعلى أساس أن تكون يد المطلق قد استقرت على جسد الرئيس .

ونأتى للسؤال الثانى :

الرصاصة التى أصابته من خلفه ... من يساره وخلفه تحديدا كما يقول التقرير ... كيف أصابته ؟! ..

يقول الطب الشرعى على ما سبق أنها لم تستخرج من الجسم لصعوبة استخراجها .. فهل هناك دليل واحد قاطع أنها رصاصة من تسليح البنادق الآلية ؟!

لو راجعنا مكان الإصابة لوجدناه أسفل وحشية الظهر ... هكذا يقول تقرير الصفة التشريحية . وإن العيار قد اخترق ... ونفذ . ليخترق وينفذ العيار يجب أن يكون المصاب واقفاً .. ويجب أن يدخل إليه أحد الجناة وهو مازال واقفاً ليكون يساره وخلفه وليطلق عليه سلاحه !

وإذا إفترضنا ذلك والمحكمة تنبهنا إلى دخول عبد الحميد من السلم الأيمن.فسيكون الوضع كالتالى :

المقصورة كما يقول تقرير المعاينة أرضها على ثلاثةمستويات (صفحة ٣ من التقرير) الجزء الأمامى ثم يليه درجة ارتفاعها حوالى ٢٥ سم ثم درجة ثانية بنفس الارتفاع وهاتان الدرجتان فى الثلث الخلفى للمنصة[٦] .

لو دخل عبد الحميد إلى الثلث الخلفى فى الدرجة الثانية لبقى أعلى بارتفاع ٢٥ سم أى ربع متر ... وهو طويل أكثر من ١٧٨ سم ولو وضع البندقية فى الكتف ستكون أعلى من مستوى كتف الرئيس ولو افترض أنهما فى مستوى واحد فإن المقذوف سيصيب الرئيس فى الكتف من الخلف وهو مالم يحدث !!

---

(٦) عبد الحميد قال فى المحكمة ... إنه عندما دخل إلى المنصة وجد أن قدم السادات فى وجه المنصة وقدم حسنى مبارك فى وجه السادات !

ولو أمال الماسورة لأسفل (كل هذا وهو مستريح ، .. وبدون مقاومة ... من أى نوع ولفترة كافية) لأصابته الطلقة فى ذات المنطقة من أعلى لأسفل ... والتقرير التالى يقول بخلاف ذلك .. التقرير يقول إن الإصابة جاءت من ناحية القدمين إلى ناحية الرأس !

ولو صعد عبد الحميد درجة ثانية أى أصبح على ارتفاع ٥٠ سم لاستحال حدوث الواقعة كذلك ! .

ولو أن الرئيس كان راقداً على ظهره لخرجت الطلقة عمودية مع النقطة التى دخلت منها ولاصطدمت بالأرض ...

فهل أصيب الرئيس بالخطأ من أحد الذين اختفوا تحت المقاعد وعلى أساس أن الرئيس كان مازال حتى هذه اللحظة واقفاً ؟!

ربما !!

ويبقى السؤال الثالث :

وطبقاً لتصوير الطب الشرعى لحجم الإصابات التى فوق ومن الأمام أو التى تحت ومن الخلف . فإن أى الطلقتين لو أصابته فإنه كان لا يمكن أن يستمر واقفا ... ولا بد أن الطلقتين أصابتاه فى وقت واحد ! ..

والتصور أن يكون أصيب من آثار فتات الذخيرة التى اصطدمت بالمنصة فى ذات اللحظة التى أصيب فيها من الخلف وعند استدارته عاجلته طلقة فى صدره ... هذا هو التصور المقبول من وجهة نظرى .. أو فى ظنى(٧) ...

أما عن إصابته فى ساعده فلا خلاف أنه يمكن أن تكون قد حدثت فى ذات لحظة إصابته بتطاير شظايا الطلقات . وإن كان تقرير الطب الشرعى قد قطع باستحالة إصابة أى من الموجودين بالمنصة من شظايا أى قنبلة من القنبلتين اللتين انفجرتا .

أما عن الكسور بالضلوع ... فلقد قالوا إنهم ألقوا بمقاعد ... والمقاعد معدنية ، (ايديال ثقيلة) ــ ولقد كانت المقاعد كثيرة .. ومع الإصابة عجلت بموته نتيجة لتحطيم ضلوعه !

يبقى فى النهاية الحديث عن فتحات الدخول والخروج فى جسم القتيل(٨) ...

الجرح فى الصدر كما يقول التقرير فى صفحة ٩ (تقرير ١٩/١٢/ ١٩٨١) شبه بيضاوى الشكل أبعاده حوالى ١٫٥ × ١ سم . ومحدثاً فى مساره كسرا مفتتاً بالضلع السابع فى مقابل خط نفاذه ....

---

(٧) يقول أحد شهود المنصة (ص ٥٨٥ تحقيقات النيابة) إن السادات لم يقف إلا بعد إلقاء القنبلة .

(٨) تم الاستعانة وقت المحاكمة ببعض كتب الطب الشرعى العالمية : فرنسية وانجليزية ، تتعلق جميعها بالأسلحة القديم منها والحديث بالنسبة لفتحات الدخول والخروج .. وبقرب وببعد التصويب !!

والبندقية الآلية .. هى سلاح بماسورة ذات شخشنة .. ماسورة طويلة ذات سرعة عالية ... فتحة الدخول لا يمكن إلا أن تكون فى ثقب الابرة أى أقل من ثلث مللى ... إذاكانت على بعد أمتار قليلة .. ومن نصف مللى إلى ثلاثة أرباع مللى لو بعدت المسافة عن ذلك ... ولو بعدت أكثر لا تتعدى نصف × ثلاثة أرباع مم ولا ينتج عنها إطلاقاً قوة اندفاع تؤدى إلى كسر يفتت العظام كما يقول التقرير ..

الجرح الثانى غير منتظم الشكل أبعاده ٣ سم × ١ سم كما يقول التقرير فأى سلاح يمكن أن يحدث فتحة دخول بهذا الحجم ... ومن أى مسافة ؟

ولقد كانت أقصى مسافة ما بين العربة (على افتراض أنه تم الضرب من تحتها لا من فوقها بعد أن حسمت الأخيرة) هى مسافة ٤٠ مترا وهذه المسافة للبندقية الآلية لا يمكن أن تحدث جرحاً نافذا بهذا الاتساع ... والمدى المؤثر للبندقية من ٥٠٠ إلى ٨٠٠ متر ويمكن أن يزيد على ذلك ! والجرح الثالث أبعاده لا تقل عن سابقه فهو ٢٫٥ سم × ١ سم .. ويقال فيه ما يقال فى سابقه .

إن ثلاث طلقات بثلاثة جروح ... لا يمكن تصور إطلاقها كدفعة واحدة من سلاح واحد وإلا لكانت قوتها واحدة .. وسرعتها واحدة ... وفتحات دخولها متطابقة ! .

أما عن إصابة الساعد بأعلاه .. ففتحة الدخول ١ سم ... وفتحة الخروج على بعد ٢ سم إلى أعلى من فتحة الدخول متساوية مع فتحة الدخول أى ١ سم كذلك ... وهو مالا يمكن القول بحدوثه من الأسلحة الآلية المستخدمة مع المتهمين . باستثناء الرشاش وقد ثبت فيما سبق القول تعيينا أن خالد لم يطلق منه طلقة واحدة . وهو نفس الأمر بالنسبة للجرح الخامس والذى أصاب القتيل أسفل وحشية مؤخر الفخذ اليسرى فأبعاده كما يقول التقرير ١٫٥ سم × ١ سم والمقذوف كما يقول التقرير أيضا أحدث كسرا جسيماً مفتتا بأسفل عظم الفخذ .

ماذا تبقى ؟

يقول التقرير إن الأعيرة النارية أحدثت تهتكا فى الأنسجة فهل الطلقات الخارقة الحارقة التى قيل إن خالد قد وضع بعضها فى الأسلحة يمكن أن تحدث ذلك ... ؟! الأعيرة الخارقة لا تفتت .... والطلقات الحارقة توجد آثار حروق عند فتحة الدخول ... ولم يثبت الطب الشرعى منها شيئاً[٩] .

□□

وبقى أن نتوقف قليلا عند تقرير الأسلحة والذخائر الذى قدمه المصنع الحربى .. إن التجارب التى أجراها الطب الشرعى على نوعين من الذخيرة من عيار ٧٫٦٢ × ٣٩ مللى روسى ومصرى ...أثبت إطلاقها من بندقية آلية .

إن الطراز الأول من رصاصة هذا العيار معبأة ببارود عديم الدخان . ومقذوف (رصاصة) مدببة

---

(٩) يقول خالد ص ١٢٧ : إن عدد الطلقات التى تسلمها من صالح ٨١ طلقة ومنها ٤ طلقات خارقة حارقة معلمة بعلامة حمراء !!

القمة ومسلوبة القاعدة (أى زورقية) طولها حوالى ٢٦٫٥ مللى . طول اللب (وهو ما يدخل الجسم) ١٩ مللى وقطره لأنه أسطوانى ٥٫٥ مللى وقمة هذا اللب نصف قمعية ومبططة . أما الرصاصة المصرية فطولها حوالى ٢٣٫٥ مللى . واللب فى داخلها طوله ٢١ مللى وقمته مدببة وقطره حوالى ٧ مللى ..

ولب الرصاصة المقال باستخراجه من جسم الرئيس بواسطة الطب الشرعى هو حرفيا وكما قال التقرير :

« عبارة عن لب رصاصة أسطوانى مسلوب فى جزئه العلوى على هيئة نصف قمع وهذا الجزء به أثر انفراغ بقمته . ارتفاعه حوالى ٢٠ ملليمتر وقطر الجزء الاسطوانى منه ٥٫٥ مللى » .

وإذا سلمت جدلًا بأنه من عيار ٧٫٦٢ × ٣٩ فإن الشهود قد أجمعوا على أنه كانت هناك أسلحة آلية ورشاشات وطبنجات مع أطقم الحراسة داخل المنصة كما سبق البيان . لكنه لا يمكن أن يكون من ذات العيار المستخدم فى بنادق المتهمين .

حسب تقرير المصنع الحربى وإدارة الأسلحة والذخائر والثابت به أن الطلقات عيار ٣٨ سميث وهى تسليح أطقم الحراسة هى وحدها التى تحدث جروحاً غير قابلة للإلتئام .. وتحدث تهتكا بالأنسجة !

إن هذا ما قلته أمام المحكمة ، وقد أضفت :

ــ إن السادات لم يقتل بأسلحة المتهمين .. والواضح أنهم إنما أطلقوا نارا على جثة هامدة .

وعندما تطلق النار على جثة هامدة فإنه يقيناً يكون فى هذا الحالة أمام الجريمة المستحيلة التى يقول بها الفقه والقضاء ولا يعاقب عليها !

لقد كان لهم شرف المحاولة ... ولا يمكن حتى اتهامهم بالشروع ... يمكن القول بأنهم أصابوا بطريق الخطأ بعضا من الذين أصيبوا .. (تم تبرئتهم من التهمة لعدم ثبوتها عليهم كما سنوضح فيما بعد) ويبقى ما يقال أنه اتفاق جنائى[١٠] !

والمطلوب البحث عن الذى أطلق سلاحا من يسار وخلف الرئيس فأصابه من يساره وخلفه ومن أسفل لأعلى كما قال تقرير يوم ١٠/١١/ ١٩٨١ .

لقد صور الحادث على أن عطا وحسين قد أطلقا نيران سلاحهما ... البندقية الآلية من فوق ظهر كابينة السيارة فى إتجاه المنصة .. فى إتجاه منتصف المنصة . وقد كان هذا صحيحا . وقيل إن رصاصات حسين عباس قد أصابت السادات فى مقتل . لكن الطب الشرعى انتهى إلى نتيجة معاكسة ... النتيجة تقول ...

إن الرصاصات التى انطلقت من فوق ظهر السيارة لم تصب أحداً من الموجودين بالمنصة .... كان ذلك بالحساب الدقيق للارتفاعات والزوايا ...

---

(١٠) كان هذا الجزء من المرافعة كسابقه محل مقاطعة مستمرة من المحكمة .. بحجة المناقشة .. وتقييم المواضيع !

يقول التقرير :

ثبت من المعاينات أن المنصة الرئيسية تقع على رصيف يرتفع عن أرضية الشارع فى ذلك المكان حوالى ١٥سم . وأن المنصة يحدها من الأمام سور ارتفاعه عن الرصيف حوالى ١٥٠سم وأن أرضية المنصة ترتفع عن الرصيف ٨٥سم . ولما كان طول الشخص العادى يبلغ فى المتوسط ١٦٥ ـــ ١٧٠سم .

فإن الشخص العادى الواقف على المنصة ترتفع رأسه عن الرصيف ٨٥ + ١٦٥إلى ١٧٠ = ٢٥٠ إلى ٢٥٥سم .

ـــ كذلك من ناحية ثانية ـــ يقول التقرير ـــ فإن ارتفاع ظهر الكابينة الخلفية للجرار الكراز التى استخدمها الجناة فى الحادث وجد حوالى ١٦٧سم . ولما كان إرتفاع كتف الشخص العادى والذى يطلق منه النار من البنادق الآلية عند التصويب يبلغ فى الشخص العادى ـــ أى إن ارتفاع البندقية التى أطلقت من الكابينة الخلفية يبلغ حوالى ٣٠٠سم وبضعة سنتيمترات قليلة كل ذلك – يقول التقرير :

ـــ قاطع بأن أى إصابة للموجودين بالمنصة حدثت من أحد الجانيين الواقفين على ظهر الكابينة يتحتم أن يكون مسار مقذوفها بجسم المصاب من أعلى لأسفل . أى من ناحية الرأس إلى ناحية القدمين فى حالة الوقوف وإصابة الرئيس التى أدت إلى وفاته بخلاف ذلك ... وهو ما أشرنا إليه من قبل بالتفصيل .

□□

ويبقى فى تقرير الطب الشرعى عن الأسلحة والذخائر نقاط أخرى لا تقل أهمية عما سبق .. وحقيقة أهم ننهى بها مناقشة هذا التقرير .

يقول عصام محمد عبد الحميد سائق العربة الكراز :

... أنا أول ما وصلنا إلى أرض اللواء ٤٧ لقيت عربة جيب راكب فيها لواء ونزلنى أنا والاثنين اللى كانوا راكبين فى صندوق العربية . وقام بتفتيش العربية وكان تحت الشلته اللى قاعد عليها الضابط خالد كان فيه خزنة رشاش فاضية وفتش مهماتى ... وبعدين أخدنى عند سيارة اللواء من غير رشاش وسألنى شفوى . وبعدين جت عربيات أخدتنا فى الحتة اللى احنا موجودين فيها حالياً[١١] .

لكن التقرير الفنى يشير إلى حرز عليه رقم ٥ مغلق وعليه أختام سليمة ومعنون أنه عبارة عن خزنة رشاش قصير سعة ٣٦ طلقة . الخزانة خالية من الطلقات تم العثور عليها يوم ٦/١٠/ ١٩٨١ فى مكان حادث اغتيال السيد / الرئيس الراحل :

وفى الحرز رقم ٦ يثبت الطب الشرعى وجود خزنة رشاش قصير ٩مللى بورسعيد تم ضبطها والرشاش ٧٧٥٠٩ مع أحد الجناة فى حادث اغتيال الرئيس الراحل يوم ٦/١٠/ ١٩٨١ وبها ست عشرة طلقة عيار ٩مللى مما يستخدم فى الرشاش المذكور .

---

(١١) ص ٦٥٣ من تحقيقات النيابة .

وإذا كان الرشاش الذى كان يحمله خالد قد بقيت به ١٦ طلقة واذا كانت خزينة هذا الرشاش تحتوى على ٣٦ طلقة أو يمكن أن يوضع فيها بالفعل ٣٦ طلقة... فهل وضع خالد عدد الطلقات كاملًا فى الرشاش . وبالتالى يكون قد استخدم ٢٠ طلقة قبل عطل رشاشه ...

خالد يقول (فى تحقيقات النيابة العسكرية) :

أنا وضعت ١٩ طلقة فقط فى الرشاش لأن هذا النوع من الرشاشات دائم الأعطال .[١٢]

إذن فخالد لم يطلق سوى ثلاث طلقات !

فأين أطلقها ...؟!

وهل أطلقها على الرئيس ...؟!

الغريب ما يقوله النقيب محمد سليم أحد المصابين فى الحادث :

ـــ اللى ضربنى خالد من رشاش كان يحمله فى يده ...!!

فهل أطلق عليه خالد دفعة من الرشاش أسفرت عن خروج ثلاث طلقات وبعدها تعطل الرشاش ؟!

لكن آخرين أيضاً يقولون أنهم أصيبوا جميعاً فى أثناء تواجدهم فى المنصة !

لقد أثبتنا أن المصابين والقتلى داخل المنصة لا علاقة لهم برشاش خالد ، كذلك تعترف الرواية الرسمية أن خالد قد ترك مدفعه الرشاش قبل مغادرة أرض المنصة وتناول بندقية آلية من أحد رفاقه وهو ما يشير ضمنا إلى عطل الرشاش وصدق كلام خالد ، يضاف إلى ذلك ما جاء فى التقرير الفنى للأسلحة والذخيرة .

فطبقاً لهذا التقرير فقد ثبت :

ـــ أن عدد الطلقات ٩مللى التى تم العثور عليها فى مكان الحادث هى :

(٢) طلقتان ٩مللى تم ضبطهما فى المكان الذى اغتيل فيه الرئيس[١٣] وهما مطلقتان فارغتان .

(٢) جسمان صلبان مما يتخلف عن إطلاق عيار ٩مللى[١٤]

(٤) أغلفة نحاسية لقاعدة مطلوقة وقطر كل منها ٩مللى[١٥]

---

(١٢) أمام المحكمة كان هذا الشرح المفصل .
(١٣) صفحة ٧ من التقرير حرز رقم ١٩ .
(١٤) ذات الصفحة حرز رقم ٢١ .
(١٥) ذات الصفحة حرز رقم ١٥ .

(٢) طلقتان فارغتان عيار ٩مللى مطلوقتان[١٦]

(١) قلب ٩مللى متطور بشدة من الاصطدام[١٧]

وباستثناء قلب المقذوف الأخير باعتبار أنه ناتج عن الإطلاق فإن عدد الطلقات ٩مللى تسليح الرشاش الذى كان يحمله خالد هو عشر طلقات فارغة .

إلا أن المقذوفات المستخرجة من أجسام القتلى والمصابين فطبقاً لتقرير الطب الشرعى فلقد كانت طلقة واحدة عيار ٩مللى مكونة من غلاف نحاسى خارجى بداخله لب من الرصاص .

إذن فإن مجموع الطلقات الـ ٩مللى هو إحدى عشرة طلقة ... لو أن خالد أطلقها من رشاشه الذى لم يضع به سوى ١٩ طلقة .. وهو الثابت باعترافه .. وباقراره أمام المحكمة ... وللمحامين ولمن قيل أنهم شهود إثبات . فإن خالد لا يمكن أن يكون قد أطلق أكثر من ٣ طلقات على أساس أنه وجد برشاشه عدد ١٦ طلقة ... فهل أطلق خالد كذلك الطلقات الثلاث ....؟ !

فى صفحة ٥٦٣ من تحقيقات النيابة العسكرية قال العقيد محمد نبيل عبد الموجود من الحرس الجمهورى :

« أنا الذى أطلقت الرصاص من الرشاش » .

قال ذلك بعد أن حلف اليمين القانونية ، وفى سياق الاستجواب :

س : هل شاهدت الملازم أول خالد أثناء أحداث إطلاق النار على المنصة ؟

جـ :شاهدت مجموعة من الأفراد الذين قاموا بإطلاق النار على المنصة .

س : هل كان المتهم المذكور يحمل أثناء هجومه على المنصة رشاشاً قصيراً أم بندقية آلية ؟

جـ : الذى شاهدته شخص يحمل رشاشاً قصيراً ولا أعرفه شخصياً من بين المتهمين .

س : وبعد أن تمت أحداث إطلاق النيران على المنصة هل انسحب ذلك الشخص بالرشاش الذى يحمله . ؟!

جـ : تم قذف كرسى ايديال بمسندين وقع على أثره الرشاش القصير من يد هذا الشخص الذى كان يحمله والتقطه أنا وتم إطلاق طلقتين منه بمعرفتى فى إتجاه حامله ؟. وجرى الشخص على أثر ذلك فى إتجاه النصب التذكارى حيث شاهدت مجموعة من أفراد الارهاب يحيطون بهذا الشخص .

جـ : بعد سقوط الرشاش وبه الذخيرة المضبوطة والمسلمة دفعة واحدة عليه لم أر الاجراءات التى تمت بعد ذلك .

---

(١٦) صفحة ٨ حرز رقم ١٩ .

(١٧) صفحة ٨ حرز رقم ٢٠ .

جـ : الأفراد المكلفون بالحراسة خلف وأجناب المنصة من الحرس الجمهورى مسلحون ببنادق آلية والأفراد المكلفون بحماية ركب السيد الرئيس لديهم بنادق آلية والأفراد من قوة الإرهاب مسلحون برشاشات قصيرة أمريكى عيار ٩مللى .

جـ : لا يمكن التمييز بين صوت إطلاق النيران من أحد الجانبين ولكن بالمشاهدة بعد ذلك شوهدت نيران متبادلة .

وكانت هناك طلقات من الأسلحة الآتية :

مسدسات التسليح الشخصى الخاص بالخدمة لمنطقة المنصة وما حولها وأنواعها سميث وبرابيكوم ٩مللى زائد كمولت زائد وبللى ٢٠ كذلك بنادق آلية طبقاً للتسليح المذكور سابقاً رشاشات قصيرة ٩مللى أمريكى قصير[١٨] .

س : تبين من الأوراق إصابة أحد المدنيين بطلق نارى فى الكتف أدى إلى وفاته فيما بعد وقرر هذا الشخص أنه كان يجلس بالسرادق المقابل للمنصة بجوار النصب التذكارى فهل لديكم معلومات عن ذلك أو أى تصور لمصدر الطلقات ؟![١٩]

جـ : احتمال أن تكون إصابته أثناء الاشتباك المتبادل بين الحراس (الحرس) وبين المهاجمين .

س : هل لديك أقوال أخرى ؟!

جـ : لا .

ونحن أيضاً ليس لدينا أقوال أخرى .

□□

من بين الأدلة التى سيقت ضد المتهمين التقرير الطبى الشرعى رقم ٨١/٦٨ والمؤرخ ١٩٨١/١١/٢٩ ومؤشر عليه من السيد اللواء المدعى العام العسكرى فى ١٩٨١/١١/٣٠ بعبارة نظر ويرفق . كان تقريرا يتضمن فحص الكاب الخاص بسيادة الفريق أول / محمد عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع والذى كان يرتديه يوم العرض العسكرى فى ١٩٨١/١٠/٦ أثناء وقوع الاعتداء على السيد / رئيس الجمهورية .

أثبت الدكتور صبحى اسكندر نائب كبير الأطباء الشرعيين أنه اطلع على كتاب السيد / نائب المدعى العام العسكرى . وفحص بمكتبه حرز الكاب الخاص بسيادة الفريق أول الذى كان يرتديه يوم العرض العسكرى أثناء وقوع الاعتداء على السيد / رئيس الجمهورية الراحل وذلك لإعداد تقرير عنه فى حضور السيد الدكتور عبد الغنى سليم البشرى مستشار وزير العدل للطب الشرعى وكبير الاطباء الشرعيين سابقاً .

---

(١٨) صفحة ٥٦٤ تحقيقات النيابة .

(١٩) المرحوم / سعيد عبد الرءوف بكر وهو خفير خصوصى كان بالصوان المواجه للمنصة وتوفى بالمستشفى فى ١٠/١١ .

ويقرر محرر التقرير ـــ وقد رأينا أن ننقل تقريره كاملًا لأهميته :

الحرز مغلف وبداخل كيس نايلون شفاف كبير وهو عبارة عن كاب تشريفة برتبة فريق أول بلون أزرق داكن عليها الشارات الذهبية . وبداخل الكاب قرص مستدير رقيق من مادة الأسفنج الرغوى مغطى من أحد وجهيه بطبقة حريرية ذهبية اللون عند رفعها سقطت من الكاب قطعة من غلاف نحاسى لرصاصة !! وتبعاً لذلك أجرينا لها فحصا بالأشعة تبين منه وجود ظل معدنى لفتات من المقذوف تسرب بين طيات قماش القرص العلوى للكاب إلى مؤخره وأمكن تحريكه بسهولة حيث استخرجناه .

والكاب ملوث بالدم حول الثقوب الموجودة بالسطح الخارجى للقرص العلوى . وشوهد بالكاب ثقب مستدير (فتحة دخول) بأعلى السطح السفلى لمقدم الرفرف بالناحية اليسرى خلف المنتصف الأمامى بحوالى ١٢سم بقطر حوالى ١سم يمتد منه تمزق زاوى أحد طرفيه يمتد للأمام بطول ٢سم والآخر يمتد لأسفل بطول ٥ر١سم حوافه مشرذمة منقلبة لأعلى .

وشوهد بالسطح الخارجى للقرص العلوى إلى أعلى وخلف ويمين ثقب الرفرف مجموعة من أربعة ثقوب (فتحات خروج) حوافها منقلبة للخارج وحولها تلوث دموى الأول إلى يمين فتحة الدخول بحوالى ٥ر٣سم وخلفها بقليل بقطر ٥ر سم مع تمزق وتنسيل طوله ٥ر٢سم ، وثقب بقطر ٢مللى إلى يمين الجزء العلوى للثقب الأول بنحو ٤سم وإلى خلفه بنحو ٥ر٢سم ، وثقب طولى ١سم مقابل الحافة السفلى للثقب الأول وإلى يمينه بنحو ٥ر٢سم والثقب الرابع إلى يمين الأول بحوالى ٧سم وفى مستوى منتصف أبعاده نصف × ربع سم .

وشوهد تلوث دموى حول كل من الثقب الأول والأخير ويمتد إلى حافة الرفرف الأمامية .

وبفحص الكاب من الداخل شوهد بالقرص الأسفنجى مقابل مقدم القرص الخارجى خمسة ثقوب نافذة . وإلى يسارها تمزق غير نافذ بسمك القرص الأسفنجى .

وبفحص أجزاء المقذوفات المستخرجة وجدت عبارة عن جزء من غلاف نحاسى لرصاصة متطورة بشدة أبعادها بحالتها الراهنة ١٢ × ٧ مللى على أحد وجهيها إنطباع جزء من ميزاب وكذا جزء من فتات معدنى لامع متطور أبعاده ٤ × ٢ مللى .

والرأى :

من شكل أجزاء المقذوف المستخرجة ومن ثقوب الكاب الخاصة بالسيد فريق أول وزير الدفاع ، نرى أن إصابات الكاب قد حدثت من شظايا متطايرة من مقذوف رصاص كانت قد تناثرت نتيجة إرتطامها بجسم معترض .

« ونرى من تكوين شكل الكاب أنه من الممكن حدوث إصابة نارية نافذة بالرفرف خارج منطقة إستدارة الرأس ، الأمر الذى يمكن ألا يتخلف عنه إصابة لابسه بأى إصابات بالرأس !! »

وبرغم أن هذا الكاب قد استعمل إعلامياً لإدانة المتهمين باعتبارهم فتلة خطرين أرادوا قتل كل من فى

المنصة ... وقلب نظام الحكم .... إلى آخر ما رددته أجهزة الدعاية والتى قالت : إن الله . والله وحده قد أنجاه لطفاً وعناية . فى حين أنه وقت الحادث ثبت أن سيادته كان خالعاً للكاب واضعاً إياه على سور جدار المنصة هو وجميع القادة[٢٠] .

وينفى فى تقرير الطب الشرعى عن الأسلحة والذخائر الكثير الذى ينبغى أن يقال حتى نصل إلى كيف قتل الرئيس .

يقول عبد الحميد عبد السلام أنه تم وضع ٣٢ طلقة فقط فى خزنة البندقية الآلية[٢١] .

السبب أن لا تتعطل ... أو ضماناً ألا تتعرض البندقية لأى عطل .

وخالد يقول أنه خفض عدد الطلقات إلى ٢٧ طلقة لكل بندقية آلية تسليح عبد الحميد وعطا وحسين .[٢٢]

وبحساب عبد الحميد يكون عدد الطلقات فى البنادق الثلاث ٩٦ طلقة آلية عيار ٧٫٦٢ × ٣٩م .
وبحساب خالد يكون عدد الطلقات فى البنادق الثلاث ٧١ طلقة فقط .
وإذا كان حساب خالد هو الذى يعول عليه باعتبار أنه قائد العملية ... ومصدر الأوامر فيها . فإن هذا العدد وهو الأقل سيكون هو أساس الحساب للطلقات التى تم إفراغها بالفعل فى اتجاه المنصة . وعلى فرض آخر أنه لم يتبق فى سلاح أى من الثلاثة بخلاف الرشاش أية طلقات على عكس ما قدره الشهود .

الغريب أن تقرير الطب الشرعى عن الأسلحة والذخائر يقول :[٢٣] .

الأسلحة النارية المضبوطة هى :
ــ بندقية آلية رقم ٧٩٧٧ عيار ٧٫٦٢ × ٣٩مللى بها سونكى بالجفير بماسورة طولها حوالى ٤٠سم بأربعة ميازيب وبخزنة سعة ٣٦ طلقة والسونكى طول سلاحه ٢٠سم .[٢٤]

ــ بندقية آلية رقم ٤١٢٣ عيار ٧٫٦٢ × ٣٩مللى وبدون خزنة (!!) ضبطت بجوار أحد المتهمين لدى إصابته . ومطابقة فى المواصفات للبندقية السابقة .[٢٥]
ــ بندقية آلية رقم ٨١٥ عيار ٧٫٦٢ × ٣٩مللى ضبطت مجاورة لأحد[٢٦] المتهمين باغتيال الرئيس وبها خزنتها مطابقة تمام الانطباق لسابقتيها[٢٧] .

---

(٢٠) لم يتضمن كشف الاحراز المرسل من النيابة للطب الشرعى إرسال الكاب ضمن الأحراز التى أرسلت .
(٢١) ص ١٣ من تحقيقات النيابة .
(٢٢) ص ٦٣ وما بعدها من تحقيقات النيابة .
(٢٣) تقرير شرعى رقم ٢ طب شرعى سيادة (!!)/ ١٩٨١ .
(٢٤) كان يحمل هذه البندقية عبد الحميد عبد السلام .
(٢٥) كان يحمل هذه البندقية حسين عباس .
(٢٦) كان يحمل هذه البندقية عطا طايل .
(٢٧) الرشاش الذى حمله خالد كان يحمل رقم ٧٧٥٠٩ .

تضمن التقرير بالحرز رقم ٢٦ أنه قد أرسل للطب الشرعى عدد ٥٢ طلقة عيار ٧٫٦٢ × ٣٩ فارغة تم ضبطها فى مكان اغتيال السيد رئيس الجمهورية بالإضافة إلى طلقة واحدة حية من الطراز الروسى كذلك وجد فى حرز آخر :[٢٨]

ـــ الجزء الأكبر من لب رصاصة بندقية عيار ٧٫٦٢م اسطوانى الشكل بقطر حوالى ٥٫٥م وارتفاعه بحالته التى وجد عليها ١٨م .

ـــ جزء أسفل من غلاف نحاسى لمقذوف رصاصة بندقية عليه أثر ميازيب لم يمكن عدها .

وحرز آخر :[٢٩]

بداخله مقذوف ٧٫٦٢ × ٣٩ ملوث بالدم . وجزء آخر متطور بشدة من غلاف نحاسى لرصاصة وشظية معدنية لم يمكن التعرف على مصدرها وعليها تلوثات محمرة جافة تشبه الدم .

وحرز آخر :[٣٠]

وجد به قلب طلقة من ذات العيار يشتبه فى تلوثها بالدماء . وجد أنه يماثل فى شكله وأبعاده لب الطلقة الحية من الطراز الروسى .

وبذلك يكون مجموع الرصاصات المضبوطة طبقاً للتقرير ٥٧ طلقة من عيار ٧٫٦٢ × ٣٩ .

وطبقاً للتجارب التى تمت أثبت الطب الشرعى :

أن ٢٥ طلقة من (الـ ٥٣) أطلقت من سلاح واحد .

وعدد ١٤ طلقة (من الـ ٥٣) أطلقت كذلك من سلاح واحد .

وعدد ١٣ طلقة (من الـ ٥٣) أطلقت أيضاً من بندقية واحدة .

وقطع الطب الشرعى أن الأظرف الثلاثة والخمسين هى التى تم إطلاقها بمكان الحادث .

أما الرصاصات الآلية التى تم استخراجها من أجسام المصابين :[٣١]

ـــ قلب داخلى لطلقة بندقية ٧٫٦٢مللى من الطراز الروسى .

وفى حرز آخر[٣٢]

ـــ مقذوف لطلقة من ذات العيار .

---

(٢٨) حرز رقم ١٨ .
(٢٩) حرز رقم ١٦ .
(٣٠) حرز رقم ٢٠ ..
(٣١) حرز رقم ٢٣ .
(٣٢) حرز رقم ٢٠ .

ـ مقذوف لطلقة من ذات العيار من جسم الاسترالى جون ووتر .

ـ ثلاثة مقذوفات تضاف إلى الـ ٥٧ طلقة السابقة فيكون مجموعها ستين طلقة ... فأين الباقى ؟![٣٣]

· تثبت أوراق التحقيق :[٣٤]

أن النقيب محمد إبراهيم سليم من قوة إدارة المخابرات الحربية كان مكلفاً بواجب تأمين السرادق اليمين الأمامى وقام لدى إطلاق النار على السيد رئيس الجمهورية الراحل أثناء العرض بمطاردة الجناة . وحالة إصابة المتهم[٣٥] عبد الحميد عبد السلام أن استحوذ على بندقيته الآلية (بندقية عبد الحميد) التى سقطت من يده واستمر فى مطاردة الجناة إلى أن أطلق عليه المتهم خالد أحمد شوقى طلقاته النارية . وتبين ـــ كما يقول المحضر ـــ أن البندقية من طراز روسى خالية من الذخيرة وكانت فى وضع الضرب وغير مؤمنة ولم يوجد بها طلقات باقية ورقمها هو ٧٩٧٧ .

كما أن العقيد محمد يوسف ندا رئيس فرع الشرطة بالدفاع الجوى قد قام بمطاردة عطا طايل رحيل وأخذ منه البندقية الآلية التى وقعت منه ولم يكن بها ذخيرة واستمر فى المطاردة حتى تم القبض على المتهمين المتواجدين بمسرح الجريمة !!

وبمناظرة البندقية تبين أن رقمها ٨١٥ وكانت فى وضع الضرب الآلى .

كما أن خالد والذى تم القبض عليه ـــ كما يقول المحضر المحرر ـــ بواسطة العديد من مأمورى الضبط العسكرى والحرس الجمهورى تم الاستيلاء على بندقيته وهى برقم ٤١٢٣[٣٦] . والبندقية كانت فى وضع الضرب وليس بها ذخيرة .

قرر كذلك العقيد / محمد نبيل عبد الموجود من الحرس الجمهورى أنه قد ضبط الرشاش القصير الذى وجده ملقى على الأرض برقم ٧٧٥٠٩ وكان به عدد ست عشرة طلقة .

كما أن الحرس الجمهورى ضبط قنبلة دفاعية مصرية الصنع بالقرب من أحد المقاعد المخصصة لكبار الزوار .

كذلك تم ضبط خزنة رشاش قصير خالية من الطلقات !!

وفى محضر الضبط المحرر بعد انتهاء الحادث تم ضبط ثلاث طلقات مفرغة غير مستخدمة فى القوات المسلحة . وثلاثة أجسام غريبة غير معلومة . وجسمين آخرين غير معلومين .[٣٧]

□□

---

(٣٣) ضبطت بحقيبة خالد السامسونيت ١٤ طلقة حية . فيكون الاجمالى ٨٥ طلقة (صفحة ٧٠٥ من تحقيقات النيابة) .

(٣٤) صفحة ٧١٥ وما بعدها .

(٣٥) كان هو الشخص المدنى الذى ظهر فى الفيديو وذكره عباس مبروك فى أقواله .

(٣٦) البندقية فى الأساس كانت مسلمة لحسين عباس .

(٣٧) تم إرسال هذه الاجسام إلى إدارة الأسلحة والذخيرة لفحص تلك الاجسام بواسطة لجنة فنية لبيان خواص تلك الطلقات والاجسام ونوعها والغرض الذى تستخدم فيه وصنعت من أجله .

الملفت للنظر أنه حتى ١٠/١٤/ ١٩٨١ أى بعد ٦ أيام من تاريخ بدء النيابة لتحقيقاتها وبعد ثمانية أيام من الحادث لم تكن المخابرات الحربية قد قدمت محضرا بهذه الأسلحة المضبوطة . ولم تقدمه إلا بعد تكليف صادر من رئيس النيابة العسكرية فى ١٠/١٤/ ١٩٨١ .

وقامت المخابرات الحربية بتحرير محضر فى الساعة الثالثة بتاريخ الخميس ١٠/١٥/ ١٩٨١ بمعرفة الرائد حسين عمر . وأثبت به ما سبق . !!؟

وسلم للنيابة العسكرية فى صباح اليوم التالى . حيث قامت النيابةبتحرير محضر عنه فى الساعة العاشرة من مساء يوم ١٠/١٦/ ١٩٨١ .

فى صباح يوم ١٠/٢٠/ ١٩٨١ تم استلام الأجسام الغريبة والطلقات المفرغة من كبير الأطباء الشرعيين وتوجه بها الرائد حسين عمر إلى المصنع الحربى المختص .. وحرر المصنع تقريره عن هذه الأحراز التى أخذت أرقام ١٥ ، ١٨ ، ٢١ .

قال التقرير عن الحرز الأول :

إنه عبارة عن ثلاثة مؤخرات غلاف مقذوف بها آثار شاشخان ذات ستة جزر وبها تمزق معدنى أمام كل باب شاشخان وهى من سبيكة النحاس والزئبق . وأن هذا النوع من المقذوف قد حدث به تهتك معدنى نتيجة لوجود عيب فى السلاح المستخدم أو نتيجة لاستخدام ذخيرة غير مناسبة للسلاح .

ويؤكد التقرير أن السلاح المستخدم عبارة عن سلاح عيار ٩م لوجود ستة أبواب بالشاشخان ويحتمل أن تكون (عيار ٣٨ — ١١) ويعطى التقرير بعد ذلك وصفا لسير المقذوف والذى كان السبب فى تهتكه إلى إصطدامه بأجسام صلبة .

وقال التقرير عن الحرز الثانى :

إن الجسم الأول من عيار ٧ × ٦٢ × ٣٩م يحتمل أن يكون من طلقة روسية الصنع .

والجسم الثانى من مادة الألومنيوم يمكن أن يكون من أثاث المنصة .

أما الحرز الثالث :

فهو من عيار ٣٨ طويل أو ٣٨ خاص .

وأهمية هذا الحرز فى أنه قد حدد أن المقذوف الصادر عنه يحدث جروحاً غير قابلة للالتئام .!![٣٨]

إذا كان قد تم نزع كل الآثار الموجودة بمكان الحادث ...

— تم تجميع الطلقات الفارغة .

---

(٣٨) تسليح الحراسة الخاصة بالرئيس .

ــ تم تجميع ما قيل أنه شظايا قنابل أو تصور كذلك .

ــ تم رفع القنبلة التى لم تنفجر ..

ــ تم ردم مكان انفجار القنابل خارج المنصة ..

إذا كان قد تم كل ذلك يوم ٦/١٠/ ١٩٨١ . أى بعد الحادث مباشرة ...

واذا كان التحقيق بواسطة النيابة قد تم فى ٨/١٠/ ١٩٨١ ... فلماذا لم ترسل محاضر ضبط كل هذه الفوارغ والآثار المتخلفة عن الحادث إلى النيابة العسكرية إلا بعد طلبها بيوم ... وبعد أكثر من أسبوع على الحادث ... ؟!

هل هذا الذى تم يمكن الاطمئنان إليه ؟.. هل عدد فوارغ الطلقات فعلًا هو الذى تم ضبطه ... أم جرى فرز ... وتجنيب ... وتحديد ... إلى أن كشف تقرير الأسلحة والذخائر أن بعض ما جنب هو من أسلحة الرئاسة لأنه كان بطبيعة التهتك فى الطلقات على النحو الموضح بالتقرير ما يعجز عن تحديد كنهه دون رأى فنى . ؟!

ماذا حاولت أن أقــول؟



ليس من السهل أن أنقل حرفياً ما قلت .. أو حاولت أن أقوله ، أمام المحكمة إنما أستطيع أن أقول باعتبارى ــ عندما ترافعت ــ أقرب المحامين لأعمار المتهمين ، أننى تحدثت عن الشباب المصرى المتمزق بين تجربتين ....

تجربة رفعت فيها شعارات . وكان أغلب هذا الشباب يؤمن بها ويدافع عنها حتى حدثت النكسة ... وأوجد ذلك رد فعل عكسيا لدى الشباب وفقدانا للثقة . تأكد فيما بعد عندما بدأ السادات يقول ــ وهو واحد من الذين دافعوا من قبل عن تلك الشعارات ــ إن كل ما سبق كان زيفا وادعاء ... إلى أن اكتشف الشباب وفى ظل حياة هذا الرجل أن ما يقول كذلك كذب وبهتان . وكان طبيعياً فى ظل هذا .. وفى ظل افتقاد القدوة الصالحة أن يلجأ الشباب .. إلى الدين .. إلى الجماعات الإسلامية بخلاف الشباب الذى هرب إلى الخارج ، بحثاً عن لقمة العيش . وحتى الذين حاربوا وانتصروا فى ٦ أكتوبر لم يجدوا فرصتهم فى مصر . وذهبوا إلى كل الدول العربية بحثاً عن دخل يوفرون به شقة ، رغم ما أعطاه هذا الشباب فى حرب الاستنزاف التى كانت ــ وبحق ــ ملحمة بكل المقاييس .

وطلبت من ضمن ما طلبت إحصائية بعدد الشباب المصرى الذى هاجر إلى الخارج ... بل عدد المصريين الذين هاجروا من مصر . فى ظل حكم السادات السعيد والرخاء الذى وعد به الشعب فى ظل الانفتاح والسلام وتعهده بأن يكون عام ١٩٨٠ هو عام الرخاء .

وتحدثت عن كيف حول انتفاضة الشعب فى ١٩٧٧ .. إلى انتفاضة حرامية قادها شيوعيون . وأثبت الحكم ــ حكم القضاء ــ عكس ذلك تماماً . وكيف أن كل من يقول رأيه فى مصر هو شيوعى . أو عميل لدولة عربية يقدم بتهمة التخابر معها لصالحها .

وكيف أن الرئيس المؤمن ، لم يكن إلا مؤمناً بأنه هو مصر ... ومصر هو .. وأنه آخر الفراعنة العظام .. وأصبح الإيمان بتاريخه الذى زيفه هو الوطنية بعينها : وكيف وهو مؤمن زادت فى عهده ــ فى دولة العلم والإيمان ــ الملاهى وتضاعفت إلى أكثر من ٨٠٠ ٪ من عددها .

وتساءلت إن كانت هناك عدالة توزيع فى مصر .. وإن كانت هناك حياة كريمة لأحد فى عهده إلا

للذين شاركوه وسرقوا ونهبوا ... تساءلت عن عدد المصانع التى أنشئت ، فى عهده ... مقارناً بعدد الاستراحات التى بناها . فى الوقت الذى يعاير فيه الشعب بأنه يدعم له رغيف خبزه .

وتساءلت عما إذا كانت أخبار ومشاكل المجتمع فى مصر تأخذ حقها بقدر ما كانت تأخذ أخباره وأخبار أسرته .... وما إذا كان الرجل قد اهتم بالعلم فى مجتمعنا كما اهتم بأعياد الفن بعد أن تم إلغاء الأولى[1] . وعما إذا كان شهداؤنا يتم الاحتفال بهم كما يحتفل بعيده ــ عيد ميلاده والذى أصبح الاحتفال به مساوياً لاحتفال المولد النبوى[2] .

وكيف أن السادات لم يقبل ببطل غيره فى مصر ... وفى الوقت الذى يتسول فيه أبطال أكتوبر الحقيقيون أرزاقهم فى الخارج ترسل اللجان العسكرية للذين هربوا من شرف الجندية إلى الخارج لمساعدتهم فى تعدى المأزق . وكيف أن حرب أكتوبر لم يكن لها إلا بطل واحد[3] وكل من عداه كومبارس .

---

(١) فى نوفمبر ٨٠ علقت فى الشوارع المؤدية من بيته الكائن بشارع كافور بالجيزة وحتى شارع فاطمة رشدى بالهرم حيث قاعة سيد درويش لافتات تقول « السادات فنان مصر الأول » السادات رائد الفن والفنانين ...

(٢) وفى ذات الشهر حضرت زوجته احتفالاً أسموه احتفال مصر بعيد ميلاد الرئيس المؤمن بحديقة الحيوان . وفى داخل الحديقة علقت صور للرئيس بخلاف صورة علقت فى داخل الحديقة من جهة كوبرى الجامعة أضيئت بالأنوار مثلما أضيئت كل الأشجار المحيطة بسور الحديقة ولم يعرف أحد السر فى أن تحتفل الحيوانات بعيد ميلاد الرئيس ....

(٣) فى شهر فبراير ١٩٧٤ أقام مجلس الشعب المصرى احتفالاً ضخماً تم فيه توزيع الأنواط والنياشين على المقاتلين المصريين . وفى الوقت الذى علق فيه السادات نجمة ٦ أكتوبر على صدره كأول الأبطال . حرم رئيس أركان حرب القوات المسلحة الذى بدأ القتال ــ حتى شرف أن ينال وساما فاضطر الرئيس الليبى الذى حضر الاحتفال لمنحه وساما باسم دولته . لكن المهم أن الشعب كان يردد أنباء الجيش الثالث فى سيناء . وكيف أنه رغم الحصار يكسب أرضاً جديدة وجد بها مياها يشربها المقاتلون والتى لم يكن مسموحاً بنقلها إلا من خلال قوات الأمم المتحدة وتحت رقابة اسرائيل . واكتسب قائد الجيش الثالث فى هذا الوقت اللواء (الفريق فيما بعد) أحمد بدوى شهرة واسعة فى مصر .

ــ أوقف السادات الفريق أحمد بدوى وسأله :
ــ يالواء أحمد
ــ افندم .
ــ هل نفذت أوامرى بالحفاظ على أرواح أولادى وأبنائى الضباط والجنود أثناء الحصار ؟!
ــ نعم يافندم .
ــ هل حافظت على الأسلحة والمعدات كما أمرتك ؟!
ــ نعم يافندم ..
ــ هل حافظت على معنويات أولادى وأبنائى فى الجيش الثالث كما أوصيتك ؟
ــ نعم يافندم ..
ــ هل كانت تصلهم رسائلهم .. وطعامهم .. وشرابهم ؟!
ــ نعم يافندم .
ــ ألم آمرك بعدم الاستسلام والقتال إذا لزم الأمر حتى الموت .
ــ نعم يافندم .
ــ اتفضل اجلس ياأحمد ....

ولم يكن فى هذا الذى جرى إلا محاولة لطمس أى بطولة أخرى منافسة له .. هو البطل الوحيد . لكنه وهو بهذه الصفة والجيش محاصر أقام احتفالاً ضخماً كان يشبه ليلة من ليالى ألف ليلة لزواج ابنته أحضرت له الطائرات كل أنواع الطعام من أوربا كذلك المطربين . وبعد ذلك يستشهد أحمد بدوى !

وحاولت أن أقدم نماذج عن أغنياء عهده السعيد وكيف اغتنوا ومنهم أشقاؤه . وأبناؤه ...

وحاولت أن أعرض للاستفتاءات التى تمت فى عهده .. وآخرها استفتاء ما أسماه بثورة الديمقراطية عن اعتقالات ٥ سبتمبر . وكيف أن مجلس الشعب .. والصحافة ... وكل أجهزة الإعلام تحت سيطرته الشخصية .

وطالبت بضم مناقشات مجلس الشعب عن الشباب والتى تمت فى ١٩ /١/١٩٨٢[٤]

وطالبت بضم مرافعات النيابة العسكرية فى قضية التكفير والهجرة والتى طالبت فيها النيابة بحرية الأخذ بالشريعة الإسلامية وسرعة تطبيقها .

إدخال مادة الدين فى جميع مراحل دور العلم وفى شتى الفروع .

توجيه أجهزة الإعلام بما لا يمس طبيعة الإسلام وأن يكون الإعداد تحت الإشراف الكامل للمتخصصين فى الإسلام .

أن يتولى الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف مراجعة أسباب التعدد فى الدعوة الإسلامية وجفاف النبع الذى يصب فى حقل التعليم الدينى .

كان ما حاولت أن أقوله مدخلا لازما للقضية كعرض للظروف الموضوعية . وكانت هذه المقدمة تالية لجلسة سابقة يفصل بينهما حوالى أسبوعين . وكانت الجلسة السابقة وما قلته فيها عن اختصاص القضاء العسكرى ، قد فهم من أشخاص القضاة على أنه تجريح لأشخاصهم لأننى كنت قد دفعت بأن قضاة المحكمة لا يمكن اعتبارهم فى الفهم الصحيح للقانون قضاه وطبقاً لقانون الاحكام العسكرية نفسه ...

وفى هذه الجلسة كانت المحكمة تتعامل معى بعصبية بالغة .. وقوطعت سبع مرات . وفى كل مرة أصر على استكمال المرافعة . وعندما وصفت السادات بأنه الرئيس المدمن . وزوجته بسيئة مصر الأولى

---

(٤) فى هذا الاجتماع قال صلاح جلال نقيب الصحفيين وقتها :

إننا أفسدنا الشباب .... والمسئولية لا تقع عليه لأن القرار فى مصر مؤثم ثم نقول إن الشباب فى مصر منحرف وذلك غير حقيقى . إن الإصلاح فى مصر يجب أن يبدأ من الحاكم والحكومة وعندما يشعر الشباب أنه فى مجتمع عادل .. عندما يرى العدالة فى معاقبة الكبار وليس الصغار .

وقال أحمد مرسى :

الذى حدث هو تشويه تجربة منظمة الشباب . وقيل إن هناك مجموعة من الجواسيس من الشباب يتجسسون على آبائهم والحقيقة غير ذلك ... هناك قضايا وطنية أخطرها على الإطلاق كيف نبنى مصر .

وقال عضو آخر :

الغريب أن المتخم والمرتشى والمنافق يتحدث عن الشباب .. الشباب يعيش فى حرمان .. وهو طبيعى عندما يثور . والذى يحدث هو الزج بشبابنا فى السجون .

وقال آخر : هناك تجاهل للشباب من بعض أجهزة الاعلام . خاصة التليفزيون . حدثت مذبحة لقيادات التليفزيون وتحولت الاستوديوهات إلى شقق مفروشة !

ازدادت حدة المحكمة معى . وكان حظى العاثر أنى بدأت المرافعة مبكراً وكانت جلسة سبت ولم يكن قد حضر بعد الزملاء المحامون . ولم يكن فى القاعة الضخمة سواى كمحام . ولم تكن الحراسة الموجودة فى القاعة قد خفضت لتكون عادلة ومتساوية مع محام واحد .. حتى وقف عبد الحميد وبقية المتهمين ليحتجوا لمقاطعة المحكمة المستمرة لى . وطلب عبد الحميد أن أمتنع عن المرافعة . وبالفعل جلست احتجاجاً على موقف المحكمة منى . ورفعت الجلسة ... وتوجه القضاة العسكريون إلى غرفتهم واقتربت من القفص لأحدث عبد الحميد . وكان لازما أن أستكمل مرافعتى . كنت قد اتخذت لنفسى خطا مخالفا ... هو أن أحاول أن أثبت للمحكمة وللمتهمين أنفسهم أن رصاصاتهم لم تقتل أو تصيب من اتهمتهم النيابة بقتلهم وإصابتهم . وكان عبد الحميد ينتظر ذلك بشغف لأنى أقسمت له أنى سأثبت ذلك حتى يكفوا عن صيامهم . لأنتهى بمفاجأة أخرى بالنسبة لهم . لم أحدثه عنها وهى أن ثمة رصاصات أخرى أصابت السادات نفسه وقتلته .

□□

كان باقيا على انسحاب إسرائيل من سيناء حوالى ستة شهور من تاريخ الاغتيال ....

كان السادات قد وقع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتى بعد وفاة عبد الناصر وبعد ٥ مايو ١٩٧١ . وفجأة ألغى هذه المعاهدة وأصبح السوفيت أشد أعداء السادات . فهل يلغى اتفاقية كامب ديفيد كما فعل مصطفى النحاس بمعاهدة ٣٦ .

٦ أكتوبر هو يوم الانتصار الذى بسببه أصبح السادات بطل الحرب ، بطل العبور ... فهل يكون الاغتيال بهدف القضاء على هذا اليوم .

فكرت ومعى البعض باحتمال أن تكون إسرائيل وراء عملية اغتيال السادات ، كانت عقولنا وعواطفنا ترفض الفكرة .... لأنه لا يمكن ألا يكون خالد ورفاقه من العناصر الوطنية الشريفة .

وكان لنا أن نطالع اتفاقية كامب ديفيد بملاحقها [٥]

---

(٥) فى ١/٥/ ١٩٨٣ (عيد العمال) قال السادات : « أمريكا عايزة اسرائيل عن طريق المفاوضات تاخد اللى ماخدتوش سنة ١٩٦٧ . هى ما قدرتش تحقق حاجة بالهزيمة اللى حصلت سنة ٦٧ ابداً . احتلت أرض صحيح لكن مااتهزتش ارادتنا ابداً . ماخلتناش نسلم . ماخدتش منا توقيع حتى على مجرد الاعتراف بأى شىء ابداً . الحل السلمى الامريكى ليس إلا خرافة جديدة . ليه ؟ علشان تحقق لإسرائيل عن طريق المفاوضات اللى ماقدرتش اسرائيل تحققه عن طريق المعركة العسكرية . احنا مش حنفرح بفتح القناة وضياع القضية . مفيش حل جزئى .. مفيش حل منفرد مع مصر لوحدها . مفيش مفاوضات وآدى موقفنا واضح .. برضه بأكرر لا حل جزئى .. لا حل مرحلى .. لا حل منفرد .. لا مفاوضات . واضح ؟! ويأتى الملحق العسكرى لاتفاقية كامب ديفيد :

م ٥/٢ : لايجوز لمصر أن تنشىء أى مطارات حربية فى أرض سيناء .

م ٣/٥ : لايجوز لها أن تستعمل المطارات التى ستجلو عنها إسرائيل فى أغراض حربية .

م ٥/٤ : لايجوز لمصر أن تنشىء أية موانى عسكرية فى أى موقع على شواطىء سيناء .

م ٦/٤ : لايجوز لمصر أن تستخدم أسطولها الحربى بالموانى التى بها .

م ٢ فقرة ٢ بند ٢ ، ٣ : لايجوز لمصر أن تحتفظ شرق قناة السويس وإلى حد الممرات بأكثر من فرقة مشاة لايزيد مجمل أفرادها على ٢٢ ألف فرد ولاتزيد اسلحتها عن ... (وحددت الاتفاقية عدد كل قطعة سلاح) .

لكن وقبل إغتيال السادات بعام واحد : يقول لصحفية إسرائيلية (ميرا افريخ) فى حديث أجرته معه فى طائرته بين ميت أبو الكوم والقاهرة . إن قرار السلام وحقن الدماء بين مصر وإسرائيل كان يراوده منذ سنة ١٩٦٨ . وأن هذا القرار قد اختمر نهائياً فى رأسه عندما تولى أمانة الحكم فى سنة ١٩٧٠ .

إن إسرائيل تدرك أن صراعها فى مصر .. مصر بالذات هو صراع وجود لاصراع حدود ، وليتحقق لها ذلك يتعين أن لايكون لمصر أى وجود . والحرب ليس شرطاً أن تكون بالسلاح .. يمكن أن يكون الانتصار بهزيمة الإرادة لدى العدو . ليتحقق للمنتصر ما يريد ... ولاشك أن لإسرائيل وسائلها وأساليبها لتحقيق مثل هذا الانتصار ..غزو فكرى ... غزو اقتصادى ... تمزيق الشعب ... السيطرة عليه .... ، رغم أنهم حتى هذه اللحظة مازالوا يدركون عن إيمان أن مصر جزء من وطنهم القومى ... ومازالت خريطة من النيل إلى الفرات بمقر برلمانهم ... ويكفى إسرائيل أن مصر حتى هذه اللحظة

ـ ولايجوز إجراء مناورات تدريبية أبعد من خطوة عن الحدود المقررة لها .

ـ لايجوز لمصر أن تكون لها شرق الخط المشار إليه أية قوة عسكرية مقاتلة أو بأسلحة قتالية من أى نوع .

ـ يبقى باقى سيناء منزوع السلاح (أربعة أخماس سيناء) . لأن باقى سيناء وبعمق ٣٣ كيلو متر من الحدود الشرقية لايحق لمصر أن تبقى فيها إلا قوات شرطة مدنية فقط وقال السادات فى ١٩٧٤/٣/١٩ لمجلة تايم الأمريكية :

إن الحديث عن نزع سلاح سيناء يجب أن يتوقف . فإذا كانوا يريدون نزع سلاح سيناء فسوف أطالب بنزع سلاح إسرائيل كلها . كيف انزع سلاح سيناء إذا كان من الممكن أن تكون عرضة لتهديدهم فى ٦ ساعات .

وفى ٤/ ٤/ ١٩٧٤ كان قد سأله مدير تحرير جريدة نيوزويك الأمريكية :

لماذا يكون نزع السلاح من سيناء إنتهاكا للسيادة المصرية . فيقول السادات إنهم يستطيعون بذلك العودة فى أى وقت يريدون خلال ساعات .

وكان السادات يرفض اقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قبل الجلاء الكامل عن سيناء .

فى ١٩٧٧/٢/١٧ فى مؤتمر صحفى مع فانس وزير خارجية أمريكا قال السادات :

(إذا كنت تسألنى عن إقامة العلاقات الدبلوماسية أو إقامة الحدود المفتوحة فإن ذلك يعتبر فرضاً للسلام . وهى نظرية بن جوريون القديمة لفرض السلام على العرب وعندما يسأله الصحفى : هل بعد اتمام هذه المرحلة ستكون مصر على استعداد للتعامل مع اسرائيل .

يقول السادات : إن ذلك أمر من صميم السيادة ياعزيزى !

وبعد أربعة أيام من هذا التاريخ (٢١/ ٢/ ١٩٧٧) يقول لمحطة التلفزيون البريطانى الخاصة :

إذا كان الأمر كما يقول الاسرائيليون أنهم يريدون تبادل العلاقات الدبلوماسية أو التبادل الاقتصادى أو فتح الحدود أو ما أشبه فإن هذا ليس شكلًا من أشكال السلام . إنما هو شكل من فرض شروطهم . ذلك أننا عندما تنتهى حالة الحرب رسمياً ثم نقوم جميعاً بالتوقيع على ذلك فإن هذا معناه أن كل شىء بدأ يصبح طبيعياً . والحدود المفتوحة أو المبادلة الاقتصادية . أو العلاقات الدبلوماسية وما أشبه مسألة سيادة بالنسبة لكل بلد . وأنا لاأعتقد أن أحدا قد قام بعد أى حرب بوضع اتفاق سلام يقضى بأن تبدأ العلاقات الدبلوماسية . إنهم يفرضون شروطهم مرة أخرى . حسناً . نحن لانوافق على هذه الشروط .

وفى ١٩٧٧/٤/٧ فى مؤتمر صحفى بأمريكا قال :

عندما سئلت أن ابدأ علاقات دبلوماسية وأقيم حدوداً مفتوحة قلت لاأستطيع أن أفعل ذلك . لأن ذلك يعتبر فرضاً للشروط علينا .

وتأتى معاهدة كامب ديفيد . وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٣ منها على :

تلتزم مصر بتبادل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع إسرائيل (يتم ذلك بالفعل قبل تمام انسحاب إسرائيل من سيناء) . وأن تعقد مع إسرائيل اتفاقاً تجارياً بهدف إنماء العلاقات الاقتصادية وأن تفتح حدودها للاسرائيليين وسياراتهم وتسمح لهم بحرية التنقل داخلها (م ٤ من البروتوكول) وأن توقع مع إسرائيل اتفاقاً للطيران واتصالات بريدية وتليفونية وتلكس وخدمات نقل الإرسال التليفزيونى وسكك حديدية وأن تبيع لها البترول (م ٦/ ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، من البروتوكول) .

لاتستطيع أن تطالب بتعويض من إسرائيل مقابل استنزافها لأراضى سيناء وبترول خليج السويس ... واستغلال آثارها فى السياحة طوال فترة احتلالها لسيناء . بل استطاعت فى ظل هذا السلام أن تجعل من القدس عاصمة لها وهو ما لم تكن تستطيعه فى ظل الحرب مع مصر.

قبل وفاة السادات تحديداً فى ٢٩/٥/ ١٩٨١ أجرى مراسل معاريف فى القاهرة حوارا مع السيد / نائب رئيس الجمهورية لأنه كما قال الصحفى عنه أنه الرجل رقم اثنين والذى سيكون بحسب دلائل كثيرة أحد المرشحين المضمونين ليحل محل السادات فى الوقت المناسب(٦) . وأطلق عليه الصحفى أنه دكتور أكتوبر .

ولكن مبارك فى هذا الحديث يقول للمراسل الذى سأله : إن كانت مصر ستمكن قوات التدخل السريعة الأمريكية فى مطارات سيناء . لابد أنكم نصحتم الأمريكيين من أجل استخدام المطارات . لن توجد حساسية فى سيناء . لن نسمح بتنفيذ مشروعات مشتركة فيها لا للاسرائيليين ولا للأمريكيين ولا لغيرهم سيقول الناس خرج الاسرائيليون وجاء الأمريكيون .

.. إننا بعد تمام الانسحاب لن نغير مااتفقنا عليه والأيام ستثبت ذلك ... ولقد قدم وزير زراعتكم إلى هنا .(شارون) لماذا نحن مستعدون للتعاون هل سنبدأ فى التعاون الزراعى لنوقفه فى إبريل . هل سنلغى فى ابريل خطوط الطيران بيننا .. إن الرئيس أعلن فى الكنيست أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب ... إن الحروب انتهت . ولن نوافق على أن نكون أداة فى أيدى أية جهة تريد عمل مشاكل مع إسرائيل(٧) .

فى ١١/٩/ ١٩٨١ قبل الاغتيال.بأقل من شهر أجرت نفس الصحفية حواراً مع البروفسيور شمعون شامير الذى كان على وشك زيارة القاهرة وقالت عنه الصحفية : إن المصريين استقبلوه بإعجاب فى شوارع القاهرة !! لأنه يحظى بشهرة كبيرة وإهتمام كبير . وقال شمعون هذا .

العلاقات بين المعارضة والسادات بعيدة جداً عن العلاقات القائمة بين قوى ذات حجم متساو تتصارع حول السلطة فى مصر . المعارضة فى مصر لم تناضل حتى الآن ضد السلطة ولكنها موفقة فى إرباك أعمال الحكومة . المعارضة فى مصر غير منظمة كقوة محاربة . ما قام به السادات هو إجراء وقائى .

---

(٦) كان نائب الرئيس عائداً من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية وقالت الصحف وقتها إنه نجح فى مباحثاته مع الولايات المتحدة .

(٧) الفقرة الأخيرة خاصة بسؤال عما إذا كانت مصر ستدخل الحرب مع سوريا لو دخلتها الأخيرة ضد إسرائيل . برغم أن السادات فى ٢٣/٣/ ١٩٧٥ كان قد قال لمجلة روز اليوسف المصرية « إن هذا الانتصار (أكتوبر) ما كان ليتحقق لولا تضامن الصف العربى . قبل وأثناء الحرب . وكذلك قال فى ٢٢/٦/ ١٩٧٥ لجريدة الأنوار اللبنانية « أما إن إسرائيل تسعى لتحقيق حل منفرد مع كل دولة عربية فهذا أمر معروف . والسياسى العربى الذى لايعرف ذلك لايستحق أن يستمر فى موقعه . هذا هدف إسرائيلى وعلينا ألا نعيره أى اهتمام »
ـــ وتنص المادة ٦ فقرة من اتفاقية السلام ... يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتها الأخرى . فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون نافذة وملزمة . ومعروف طبقاً للقانون الدولى أن الاتفاقيات التى تكون أطرافها أكثر من دولة تسبق الاتفاقيات الثنائية .

ويذهب شمعون إلى تحليل القوى السياسية فى مصر ويقسمها إلى إتجاهين .

١ ــ الاسلام المتعصب المتطرف !! وربما يمر اليوم باحدى مراحل اليقظة الدورية لهذه القوة .

٢ ــ العناصر اليسارية والناصرية . وهم يقرأون بحماس جريدة الشعب التى يصدرها حزب العمل الاشتراكى وأغلقها الآن السادات وهى جريدة تعبر عن الاتجاهات السائدة بين الطبقة المثقفة المصرية . وهذه المعارضة تربط بينها ثلاثة مكونات :

● ــ الانفتاح الاقتصادى الذى يرمز إلى ثراء الأثرياء وفقر الطبقات الشعبية . إن نظام السادات (هكذا يقول) قد خلق فى مصر طبقة من الأثرياء الجدد عديمى الحساسية !!

● ــ الادعاء بأن السادات يبيع مصر للولايات المتحدة .

● ــ اتفاقية السلام مع إسرائيل .

إن السادات ــ كما يقول شمعون ــ يصنع سلاما مع إسرائيل بسبب الانفتاح الاقتصادى فى مصر وبسبب العلاقات مع أمريكا . واستقرار مصر مرتبط باستمرار حكم السادات . وما سيحدث للسلام بعد السادات فإنه يقول :

فى المائتى سنة الأخيرة ينقسم التاريخ المصرى إلى فترات زمنية وكل فترة تحوى شخصية زعامية رئيسية ومحمد على حكم مصر ٤٥ سنة والسادات فى منتصف حكمه وبعيد عن النهاية ... وأنه يستحيل على أى تيار معارض أن يصل إلى السلطة فى مصر !! وإن لديه تأكيدات بذلك .. وأنه من المعقول الافتراض أن الذى سيصل إلى السلطة هى عناصر تواصل طريق السادات لا عناصر تقوم بتحول راديكالى .. ويحددها بأحد رجال الفريق الحاكم الحالى أو أحد رؤساء الجيش .

كان الاهتمام الإسرائيلى بمستقبل السادات السياسى قد زاد بعد أحداث سبتمبر ..

وتجرى الصحف الإسرائيلية أحاديث مع سفير مصر فى إسرائيل الذى يؤكد أن ما فعله السادات أيده فيه الشعب بالكامل ... وأنه ليس هناك عداء تاريخى بين اليهود والمسلمين . ومن يعارض السلام فإنه يحيى السامية . ويباهى بأن عدد رحلات الطائرات ما بين مصر وإسرائيل يفوق عدد الرحلات الجوية بين مصر وعدد من الدول العربية . ويعدد السفير الاتفاقيات المتعددة التى وقعتها مصر مع إسرائيل . وزيارات أعضاء مجلس الشعب . وأنه فى ٩/١٣ سيحضر إلى تل أبيب وفد مصرى مكون من ٤٠ من كبار المسئولين فى الوزارات المختلفة ليبحثوا تحقيق سياسة التطبيع فى كافة المجالات .

فى ١٨/٩/ ١٩٨١[٨] ينادى اسحاق روفكين أحد الكتاب الأسرائيليين بأن تلعب إسرائيل دوراً فى دعم موقف السادات فى مواجهة معارضيه ودعماً لمسيرة السلام لأن السادات ــ على حد قوله ــ قد نجح فى تحويل مصر إلى جزء من النظام الأمريكى فى المنطقة والعالم . لأن السلام مع مصر هو مرحلة على

(٨) معاريف .

طريق السلام الشامل الذى يعتبر من وجهة نظره الضمان الوحيد للاستقلال السياسى والضمان لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لاسرائيل ..

● بعد الاغتيال بثلاثة أيام :

يقول أحد كبار الكتاب المتخصصين فى إسرائيل فى ذات الجريدة :

المؤامرة التى دبرها أولئك الذين اغتالوا السادات لم يتم بعد حصرها أو كشفها . وحتى الان لانعرف إن كان هذا العمل قد قام به بعض الأفراد أم أنه بداية لقيام حركة شعبية كبيرة وما إذا كانت هناك عناصر أجنبية مشتركة فى عملية الاغتيال .

ويقول عن السادات .

إنه كسب القلوب فى الغرب وخاصة بسبب أساليبه المتعبة التى كانت جزءاً من الدور الذى قام به (التأتأة) المقصودة .. طريقة استخدام البايب . حالات الصمت الطويلة ... لقد كان أكثر سياسى متقلب فى عصرنا ... إنه الدعامة الرئيسية للغرب فى المنطقة بغيره ستصبح مصر شيئاً آخر ... وأى وريث لحكمه لن يستطيع أن يجاريه أو أن يعمل مثله .

إنه فى الأسابيع الأخيرة من حياته أصبح إنساناً خائفاً .. إجراءاته ضد المعارضة دلت على اهتزاز ثقته الشخصية .

ويقول عن مجموعة الاغتيال :

لايعرف أى شخص إذا كانت المجموعة الصغيرة من الجنود التى خرجت من العرض لاغتيال السادات قد اعتزمت إبعاد السادات دون المساس بنظام حكمه . إن هذا مجرد تخمين . من يقوم باغتيال سياسى لايمكن أن يكون قصده بشكل عام عقاب ضد شخص واحد ولكنه يقصد تغيير سياسة خاسرة . تغيير نظام الحكم الذى يتبع هذه السياسة !!

بعد ثلاثة أيام من الاغتيال يكتب صحفى ، كان فيما يبدو قريباً من الأحداث فى القاهرة . بل وبالقرب من السادات نفسه .

يتذكر الكاتب :

فى طائرة هليكوبتر تحلق فوق البقعة التى اختارها السادات لتكون مدينة تحمل اسمه ، تطلع نحوى السادات وكأنه يستيقظ من حلم ، إنه قبل حضوره إلى هنا قرأ كل ما نشر عن سدى بوكر (مستوطنة إسرائيلية) وعندما زرت بئر سبع تذكرت نبوءة بن جوريون مؤسس إسرائيل وآماله لتعمير صحراء النقب .

كنا خمسة فى الطائرة .. هو ونائبه مبارك . صهره عثمان .. أنيس منصور وأنا .

قبل إقلاع الطائرة من مدينة السادات أقلعت قبله طائرتان وبهما رجال أمن مسلحون للدفاع حتى فى السماء (هكذا يقول الصحفى) . حتى هبوطها بقصر المعمورة .

يرى الصحفى أن شيئاً واحداً قد ضايق السادات وبشكل حاد فى السنوات الأخيرة وهو فقدان تاج الزعامة فى العالم العربى بسبب معاهدة السلام . وكان يقارن بين نفسه وعبد الناصر والذى ظل رغم حالات فشله المتوالية (من وجهة نظر السادات والكاتب) يشكل رمزاً للقومية العربية وأنه حتى فى أسوأ فترة له بعد هزيمة يونيو ،حافظ ناصر على زعامته .. ودعم مكانته . أما السادات فهو غير ذلك .. اتفاقية السلام معنا قادت مصر إلى عزلة لم يسبق لها مثيل . وأنه حتى المؤتمر الإسلامى العالمى الذى رأسه السادات ذات يوم إبان حكم ناصر ، أغلق أبوابه فى وجه السادات . وقد أضر هذا بالطبع بمكانة مصر الدولية التى لم تعد تستطيع الادعاء بأنها تمثل الدول العربية كلها أو جزءا منها .

ونشرت الصحف الإسرائيلية هذه المعلومات :

ــ إنه تمت اعتقالات داخل الجيش قبل الاغتيال بأسبوع .

ــ إنه بالرغم من الاعتقالات فإنه لم يتم اكتشاف المؤامرة التى تم تدبيرها .

ــ إن القائمين بالاغتيال قد حصلوا على مساعدات إدارية من زملائهم فى سلاح المدفعية وربما كذلك من أسلحة أخرى .

ــ إن السادات كان قد قلل من زياراته لوحدات الجيش فى الشهور الأخيرة بعكس ما كان .

ــ إن السادات ربما أجل الصراع مع المجموعة المتذمرة فى الجيش ،وتأجيل المواجهة معها إلى ما بعد الانسحاب الإسرائيلى من سيناء .

ــ إن على أمريكا أن تتدخل فى الأسابيع القادمة بشكل متزايد بهدف دعم الرئيس الجديد لوضعه .

ــ إن ابتعاد السادات يثير مسألة مصير معاهدة السلام مع إسرائيل .

ــ إن حسنى مبارك عندما سأله ذات الصحفى فى إحدى رحلات السادات بالطائرة عن الاتصالات السرية التى كان قد أجراها مع حكام السعودية والعواصم العربية تهرب مبارك من الاجابة وبعد إلحاح عليه قال « إن من حق مصر إقامة إتصالات مع أى عنصر ترى ، وليست مطالبة بإبلاغ أى شخص بذلك » .

وبعد خمسة أيام فى ١١/١٠/ ١٩٨١ قالت جريدة أخرى (دافار) :

إنه لاأحد ينكر أنه بوغت بقتل السادات . قبل زيارته للقدس كان شائعاً أن أى رئيس عربى سوف يوقع معاهدة سلام مع إسرائيل سيقتل .

إن الاتصالات التى جرت أثناء الحرب وبعدها معنا من الجانب المصرى تمت فى براعة سياسية غير عادية . إننا نشكر رجال الأمن فى مصر أنهم حافظوا على الرجل طوال ثلاث سنوات ونشكرهم على إخلاصهم وتفانيهم .

إن ماضى حسنى مبارك ليس شاهداً موثوقاً به على أعماله لافى الحاضر ولا فى المستقبل . لكن هل السادات قبل موت عبد الناصر هو الرئيس السادات .

وفى ٢٠/١١/ ١٩٨١ تعرض واليا شاحورى فى جريدة (عل همشمار) لإحدى مناورات النجم الساطع بين القوات الأمريكية والمصرية ، وتصف كيف كانت المنافسة شديدة فى الصحراء الغربية بين جنود الفرقة ٢٤ مشاة المصرية والفرقة ٨٣ المحمولة جواً الأمريكية التى تضم بعض المجندات . إن الجنود المصريين استقبلوا الأمريكان بتحفظ . وإنهم عندما ينزلون المدينة يرتدون ملابسهم المدنية . إن الجيش الأمريكى يعيش فى معسكرات بالقرب من العاصمة(٩) . إن المصريين فى انتظار لما سيقوله مبارك .

وفى ٢٣/١٠/ ١٩٨١ كتبت يديعوت أحرنوت :

ـــ إن قبر السادات يحرسه الجنود الذين لم يستطيعوا أن يحافظوا على حياته .. مهمتهم الآن أن يحافظوا على جثمانه . إنهم يحرسونه من الجماهير التى ستأتى إليه . لكن ليست هناك ضرورة لوجودهم فالجماهير لن تأتى إلى هذا المكان . إنهم فى شوارع القاهرة يجتهدون الآن فى رفع صور السادات ليضعوا مكانها صور مبارك . الأسى والحزن يمكن أن نلحظه فى بيت واحد فى الجيزة . الجنود والأمن يغلقون الطريق إليه . جيهان تقص على زوارها ربما للمرة الألف قصة موت السادات . وعلى بعد أمتار من البيت يشترى المصريون الحلاوة والبقلاوة ....

وتقارن الجريدة بين جنازة عبد الناصر وجنازة السادات ... ولماذا كان الحزن مختلفاً عند موت عبد الناصر ولماذا اندفع الملايين إلى الشوارع ....

وتتساءل الجريدة :

فى القاهرة التى وصل فيها عدد رجال الأمن لأكثر من مائة ألف . كيف حدث الاغتيال .. كيف نجح القتلة .. إن القتلة جاءوا من وسط الشعب .. من رحم الجيش .. ليسوا سوريين أو ليبيين أو فلسطينيين . وكذلك ليسوا إسرائيليين والشعب المصرى لايسأل كثيراً عن الرئيس الجديد .. فخطابه فى مجلس الشعب كان رائعا .. لقد ذكرهم بلهجة عبد الناصر ... والتليفزيون يتحدث عنه .. عن أنه صاحب الضربة الأولى . فأسامة الباز الذى كان من القلائل الذين يتصرفون بوقاحة أمام السادات . وكان قد ضغط عليه فى الاسماعيلية حتى لايوافق على المقترحات الاسرائيلية أصبح مديراً لمكتب الرئيس الجديد ويبدو أنه كاتب أول خطاب للرئيس الجديد .

وتعلن إسرائيل الحداد على السادات ... وهى التى أذاعت ليلة موت عبد الناصر أغانى الأعياد .. تطلق اسمه على أحد شوارعها .. لقد فهمت أنا شخصياً وبصرف النظر عن أية مناورات .. ولعلمى أن أسرار الدولة لايمكن أن تعالج أو تنشر فى الصحف وبخاصة لو كانت تتعلق بخطِ الدولة فإن موت السادات هو خسارة عظيمة لإسرائيل . ولايمكن بالتالى فى مصلحتها أن تسبب لنفسها هذه الخسارة .

---

(٩) أشارت إلى مطار غرب القاهرة الذى يبعد عن القاهرة حوالى عشرة أميال .

ولايمكن حتى التسليم بأنهم ساهموا فى قتله بقبولهم مبادرته فى نوفمبر ١٩٧٧ . صحيح يومها حمل الرجل أكفانه وتوجه إلى هناك ... لكن ساعة الدفن تأخرت إلى عشرة أكتوبر ١٩٨١[١٠] .

كذلك طبقاً لمذكرة التفاهم الموقع عليها من الرؤساء الثلاثة (كارتر ـــ بيجين ـــ السادات) والتى نشرت فى ٣٠/٣/ ١٩٧٩ فإن من حق الولايات المتحدة :

١ ـــ أن تتخذ ما تراه ملائما من إجراءات فى حالة حدوث انتهاك لمعاهدة السلام . أو تهديد بالانتهاك بما فى ذلك الاجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية .

٢ ـــ تقدم ما تراه لازماً من مساندة لما تقوم به إسرائيل (إسرائيل) من أعمال لمواجهة مثل هذه الانتهاكات . خاصة إذا ما رأت أن الانتهاك يهدد أمن إسرائيل بما فى ذلك – على سبيل المثال – تعرض إسرائيل لحصار يمنعها من استخدام الممرات المائية الدولية أو انتهاك بنود معاهدة السلام .

٣ ـــ أن تعمل الولايات المتحدة بتصريح ومصادقة الكونجرس على النظر بعين الرعاية لطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لاسرائيل وتسعى لتلبيتها .

وواضح من هذا أن مصر قبلت والتزمت بوضوح بتحالف عسكرى أمريكى إسرائيلى ضدها .. وهذا ما دعا المحامين فيما بعد للقول بأن السادات ارتكب جريمة الخيانة العظمى فى حق شعبه . وكان من المتعين عقابه بمواد قانون العقوبات ابتداء من المادة ٧٧ عقوبات وما بعدها .

والغريب واللافت للنظر أن السادات وقبل انسحاب إسرائيل من سيناء فى المرحلة قبل الأخيرة أعلن حالة الطوارىء فى الصحراء الغربية بحجة الخطر القادم من ليبيا وقام بنقل غالبية القوات الضاربة المصرية إلى هناك .. إلى غرب النيل ... فهل كان ذلك تنفيذاً لنصوص سرية فى المعاهدة . تضمن بها إسرائيل أن أى قوات ضاربة مصرية يمكن أن تتصدى لها إذا احتلت سيناء يتعين عليها اجتياز الصحراء الغربية ، ثم عبور النيل .. ثم القناة بعد ذلك !! خاصة إذا ما كان ظاهراً للعيان أن كل قواعد الصواريخ فى المسافة من شرق النيل وحتى غرب القناة لم يعد لها وجود ؟!

□□

وكانت آخر زيارة قام بها السادات لأمريكا فى شهر أغسطس سنة ١٩٨١ ... كان قبلها قد وصل إلى أشد حالات الهياج ... وأصبح يهدد كل الناس ..

---

(١٠) من المهم القول بأن موت السادات لم يكن ليؤثر على عملية السلام ... لأن إسرائيل استطاعت أن تضمن كيف تستمر المعاهدة . فالمطالع للملحق العسكرى للمعاهدة حيث المادة السادسة منها يجد أن السلام مفروض أن تضمنه قوات الأمم المتحدة الذين سيتواجدون على الأرض المصرية فقط وستراقب هذه القوات كل نشاط أو تحركات للقوات المصرية إبتداء من قناة السويس وحتى الحدود الدولية . والغريب أن قوات الأمم المتحدة يتعين أن يصدر بتشكيلها قرار من سكرتير الأمم المتحدة . لكن فى هذه المعاهدة اتفق على أن تتفق مصر وإسرائيل على إختيار هذه القوات . وفى حالة الاختلاف وهوما حدث فعلًا تقوم أمريكا بهذه المهمة . ولايجوز إطلاقا سحب هذه القوات إلا بموافقة جماعية من الدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن وهو ما يبدو مستحيلا .

وتضاف لوثائق المعاهدة رسالة من رئيس أمريكا للسادات وبيجين مضمونها أنه فى حالة انتهاك المعاهدة ستقوم الولايات باتخاذ الاجراء الذى تراه لازماً لتحقيق الالتزام بالمعاهدة . وهى ستقوم بعملية الاستطلاع الجوى حسب الملحق العسكرى « مهمة قوات الأمم المتحدة » .

عندما عاد ... وبعد أقل من أسبوعين أصدر قرارات الاعتقال فى ٥ سبتمبر ١٩٨١ ... قال الناس يومها إن الرجل اتفق مع الأمريكان على ذلك ... وأنه ما كان يستطيع أن يفعل ما فعل لولا موافقة أمريكا ..

فى مصر كانت نقابة المحامين قد أصبحت أمراً مستعصياً عليه .. أصبحت ميداناً يحاربه منه كل الخصوم السياسيين .

ــ تصدت له فى مشروع هضبة الأهرام . وكشفته .

ــ تصدت له فى قانون حماية القيم من العيب .

ــ تصدت لكل تصرفات السادات .. وعرت اتفاقية كامب ديفيد .

ــ تصدت لمشروعه بمد مياه النيل لإسرائيل ..

حرك جحافل من بلطجية ادعى أنهم من الحزب الوطنى لمجرد أن قائدهم كان أحد كبار رجال هذا الحزب .. واعتدوا على المحامين والمحاضرين فى ندواتهم . وأصبحت نقابة المحامين التى رفعت علم فلسطين فوق مبناها فى ذات لحظة رفع علم إسرائيل فى الدقى ... بل وأصبح تقليداً حرق علم إسرائيل فى ذات المناسبة فى ٢٦ فبراير من كل عام . بل أجبر المحامون المجلس المعين فيما بعد على إعادة رفع علم فلسطين .

كان السادات قد أصبح نقيباً لكل أنواع النقابات فى مصر .. حتى نقابة الصيادين . ارتدى زى كل أصحاب المهن . وكانت أمنيته أن يزور نقابة المحامين . وأن يرتدى روب المحاماة كما فعل عبد الناصر سنة ١٩٥٤ . ولم يستطع أن يزور أى نقابة فرعية للمحامين . حاول فى الاسكندرية أن ينظم لقاء بينه وبين المحامين . لكنه لم يستطع الذهاب إلى مقر نقابتها . نظم الاجتماع فى مبنى محافظة الاسكندرية وألبسوه روب المحامين الذى كان قد تم تفصيله عن طريقه .. وسجل التليفزيون اللقاء الذى لم يحضره عدد يتجاوز العشرين من المحامين .

فى نفس الفترة كانت قد تشكلت فى القاهرة جبهة وطنية تضم أغلب القيادات السياسية المصرية من كل الاتجاهات ... تشكلت اللجنة القومية للدفاع عن الحريات . وتشكلت اللجنة القومية للدفاع عن الثقافة .

أرادت إسرائيل أن تختبر قدراتها اشتركت فى معرض القاهرة للكتاب ... تظاهر الشباب المصرى عندما رأى سفير إسرائيل يصوره التليفزيون الإسرائيلى وهو يضع حذاءه على علم فلسطين . واعتقل بعض الشباب . وتعرض للتعذيب . ووقف المحامون .. وانتصر لهم القضاء .

فى ٢٦ يونيو كان مقرراً عقد الجمعية العمومية العادية للمحامين لمناقشة الميزانية ... عند الفجر امتلأت شوارع القاهرة وميادينها الرئيسية بلافتات تعلن تأييد المحامين للسادات . قام شباب المحامين بإزالة كل اللافتات ... وانعقدت الجمعية العمومية .. وناقشت جدول أعمالها والذى كان يتعين عليه

زيادة المعاشات . فى العاشرة صباحاً حضرت جحافل تقتحم النقابة وهى تهتف يسقط المحامون الخونة .. يسقط رئيس مجلس إدارة المحامين . وأعضاء الحزب الوطنى من المحامين يحاولون تصحيح الهتافات دون جدوى ... وأصيب من أصيب من المحامين والمحاميات .' .

وفى نشرة الثانية والنصف كان أول خبر .. إن المحامين برئاسة فكرى مكرم عبيد الذى لم يكن مقيداً فى هذا الوقت بجدول المحامين المشتغلين قد صححوا المسيرة . وأعلنوا تأييدهم للسادات . وأسقطوا نقيبهم ومجلسهم . ولم يذع البيان أو ينشر فى المرات التالية بهذه الصيغة بعد أن عرفوا أن الذى صاغ الخبر قد تعمد إيقاعهم فى مأزق وبعد أن كان قد سلم للمسئول فى الإذاعة والتليفزيون إنذاراً موقعاً عليه من نقيب المحامين فى الثالثة من بعد ظهر اليوم نفسه ومختوماً بخاتم النقابة .

فى اليوم التالى بمدينة دمنهور ، يقول السادات إن المحامين الشرفاء ! كعهده بهم قد صححوا المسيرة . ويباهى بديمقراطية إسرائيل . وساعتها فى نفس اللحظة كان المحامون قد علقوا لافتاتهم حول أسوار النقابة تعلن الحقيقة للشعب بعد أن خرجت الصحف القومية لتزيف الحقيقة . وتولى المحامون حراسة لافتاتهم طوال الـ ٢٤ ساعة معتصمين داخل مبنى النقابة . ولم ينفض هذا الاعتصام أبداً إلا بعد الخامس من سبتمبر ١٩٨١ .

كان هذا الصراع الذى يتسع مداه كل يوم ، كفيلًا بنظر البعض إلى القول بأن أمريكا يمكن أن تنفض يدها عن السادات ، لأنه يسىء إليها كدولة تدعو للديمقراطية . خاصة بعد أن سقط شاه إيران بثورة شعبية .

لكن كان الرد على ذلك أن أمريكا لاتعنيها ديمقراطية شعب آخر ،بقدر ما يعنيها فى المقام الأول سيطرتها على هذا الشعب .. أمريكا لايهمها حرية شعب بقدر ما يهمها فى الأساس ارتباط النظام سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بها ... وأن يكون تحت سيطرتها . لأن الديمقراطية الحقيقية فى النهاية قد تكون ضد مصالحها لأنه لو كانت هناك ديمقراطية ما كان يمكن أن يقوم رئيس مصر بالموافقة على انطلاق طائرات أمريكية من أرض مصرية لضرب دولة إيران .

شيلى .. السلفادور .. وعديد من بلدان أمريكا اللاتينية أسقطت نظم الحكم الديمقراطية فيها لأن العداء لأمريكا فى هذه الدول قد بدأ يطغى .

قبل شهور من اغتياله أعلن السادات أنه باع لأمريكا أسلحة سوفيتية ليحارب بها المجاهدون الأفغان نظام الحكم الشيوعى هناك .. تصور البعض أن هذا الإعلان قد أضر بالسياسة الأمريكية . وتصور البعض أن السادات على هذا النحو — وبعد أن غضبت أمريكا — قد أصبح شخصا لايطمأن إليه من جانب الأمريكان . لكن هذا الرأى لايمكن التعويل عليه بمسلماته لأنه ربما كان السادات بما فعله موجهاً إليه لتسمعه روسيا لحساب توازنات وصراعات دولية وللتدليل على أن الأمريكان من جانب آخر يدفعون ثمن أسلحة يحارب بها أصحاب قضية .. تأخذ طابعا دينيا .

فى أول مايو ١٩٨٠ قال السادات إنه مسلم ورئيس دولة إسلامية . وتشبه فى الخطاب بعمر بن

الخطاب . ومرة أخرى بعلى بن أبى طالب . هذه المقولة حللت .. ودرست وبعناية فى كل دولة يهمها ما يدور فى مصر ...

فى الغرب يفهمون هذا بأن معناه أن للأقليات الأخرى الدينية أن تأخذ الموقف الذى تحمى به نفسها وهو ادعاء وإن كان لايفهم حقيقه الإسلام ، إلا أنه يصل عندهم إلى حد اليقين .

لكن الإسرائيليين والأمريكان فهموا اللعبة تماماً . فهموا أن ما قاله السادات هو محاولة من جانبه . أو هى رسالة بمعنى أصح للمتدينين المسلمين وليست للأقباط . وفهم منها أنه لايستطيع أن يعمل ضد قوة إسلامية[11] لأن السادات فى نفس الوقت هو الذى سمح بإقامة كنائس بلا أى شروط . وسبق له أن أرسل للجاليات المصرية المسيحية التى تعيش فى أمريكا تعهداً أنه لن يطبق أبداً الشريعة الإسلامية .

إن لعبة الفتنة الطائفية لم تظهر أبداً . لم يكن لها وجود إلا فى عصر السادات . بماذا يمكن تفسير انفجار كنيسة فى يوليو ١٩٨١ ليلة سفره إلى أمريكا . ربما كانت رسالة يتعمد بها أن يطلب دعماً فى مواجهة المسلمين المتعصبين . حادث الزاوية الحمراء ولم يكن فى حقيقته إلا نزاع عادى يمكن أن يحدث بين مجموعة من المسلمين . لماذا تم تصويره على أنه فتنة طائفية . لقد تحول الحادث بفعل بعض رجال السلطة فى نهايته إلى فتنة . ربما كان السادات قد استشعر أن ما طلبه من الجماعات الإسلامية قد استنفد . وفى رأيى ـــ بخلاف البعض ـــ أنه كان يكفى تهديد السادات بقطع القروض الأمريكية أو تخفيضها . ليسير فى الطريق السليم .. والمرسوم .

صحيح بعض الصحف الأمريكية بعد وفاة السادات قد نشرت عنه ما يدينه ، مجلة تايم نشرت قائمة بممتلكاته وزوجته ...

الواشنطن بوست أيضا قالت : إنه كان عميلا للمخابرات المركزية الأمريكية ونشرت وثيقة تؤكد ذلك .

بعض الصحف الأخرى وصفته بأنه متقلب ... وأنه ليس له أمان ودللت على ذلك من تاريخه ....

ففى يناير ٨١ ألقى السفير الأسبق فى القاهرة (اليوتس) محاضرة فى إحدى الجامعات الأمريكية وقال فيها إن السادات ممثل كبير .. وأنه ينسى نفسه عندما يندمج فى الدور . وأنه يمكن أن يعود فى لحظة لأحضان السوفييت . وأمريكا تخسر كثيرا باعتمادها عليه . ونشر ملخصا لهذه المحاضرة فى مجلة السياسة الدولية فى القاهرة وقبل وفاة السادات .

لقد حققت أمريكا من خلال السادات ما لايمكن أن يتصور أحد أنه كان يمكن أن يتحقق فى يوم ما ...

وفى ٣/١١/ ١٩٧١ أمام مجلس الشعب قال السادات :

---

(١١) جريدة معاريف الإسرائيلية فى ١١/٩/ ١٩٨١ .

إن من أهداف أمريكا فى المنطقة عزل مصر عن الأمة العربية ونحن لانستطيع القبول تاريخياً ومصيرياً بمثل ذلك لأن مصر جزء من الأمة العربية قدراً ومستقبلاً .

وبعد هذا أصبح السادات ، ولاؤه كله لأمريكا التى عزلته عن العرب . وأصبح ولاؤه للشعب الأمريكى العظيم .

هل كانت فى الشارع المصرى قوى سياسية منظمة يخشى منها الوثوب إلى السلطة .. تنهى الوجود الأمريكى وتقضى على مصالحه ؟ !

المعارضة عموماً حتى مصر فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ لم تكن قد ثبتت أقدامها بعد فى الشارع السياسى . الإعلام الحكومى له تأثيره على نسبة كبيرة من الناس .

صحيح كانت هناك صحف تهاجم ، وتكشف الأخطاء .. وتقول ، لكن أهم ما فى العمل الحزبى أن تكون للحزب قواعده التى يمكن أن تعمل فى الشارع وتقود الجماهير لتحقيق ما يريده الحزب . وإلا أصبح ما تقوله الصحف ليس إلا دعوة غوغائية . كثير من المثقفين المصريين ابتعد عن الأحزاب واتخذ منها موقفاً سلبياً ... وذهب البعض منهم للقول بأن هذه الأحزاب ليست إلا ديكوراً صنعه السادات وبتوجيه أمريكى ...

ألم يصنع حزب مصر ... ثم عاد وصنع الحزب الوطنى الديمقراطى ليكون رئيساً له ويضم له كل أعضاء الحزب السابق تقريباً ...

حزب التجمع التقدمى الوحدوى . صحيح أنه تبنى سياسة متشددة من السادات ... لم يكن الحزب بكامله من العناصر الماركسية .. انضم له البعض منهم وبقى البعض الآخر فى خارجه لكن الحزب كان متصديا للدفاع عن أى ماركسى يتعرض للاعتقال . وهناك بعض الماركسيين استخدموا منابر الحزب لكنهم لم يوقعوا أبداً استمارة عضوية .. الحزب يضم فى صفوفه ناصريين . قوميين ... ورجال دين يطلقون على أنفسهم تقدميين ... لكن الحركة فى مجملها والقيادة فى حقيقتها للقوى الأكثر تنظيماً للماركسيين .

كانت مواقف الحزب منذ اليوم الأول ضد السادات وضد ممارساته بدءاً من الانفتاح .. وانتهاء بكامب ديفيد لكن هذا الحزب افتقد للأسف قدرة العمل وسط الجماهير كان يكفى إطلاق تعبير الشيوعى على أى عضو من أعضاء الحزب ليخاف الكثير من الجماهير ... وما أكثر ما صودرت جريدة الأهالى ... ووجدت القاضى الذى يؤيد المصادرة وبأسباب هى فى حقيقتها قذف فى حق الحزب لا أسباب قانونية . وفيما بعد يعين القاضى مسئولا عن العدالة فى مصر .

الحزب الثانى كان يمكن أن يقال فيه أنه ملكى أكثر من الملك نفسه . رأسه أحد الضباط الأحرار . لكنه اتخذ من الهجوم على عبد الناصر وسيلة للانتشار ففشل . كانت جريدة الأحرار فى بعض الأحيان تهاجم الحكومة وحزب الحكومة ... وتفتح صفحاتها لبعض القوى الوطنية لتقول ماتشاء ... لكن الحزب

انتهى بمشاركة رئيسه السادات فى رحلته للقدس ولم تكن قواعد الحزب إلا موظفى الشركة التى يرأسها رئيسه وهى شركة قطاع عام . ولم تكن كوادره بأكثر من مديرى عموم هذه الشركة ...

وتشكل حزب الوفد الجديد ... وبارك رئيسه عملية السلام .. لكن فيما يبدو لم يرق للسادات أن يكون هناك حزب يتبنى نفس خطه ويلاعبه على ذات الملعب الأمريكى بالذات وأن يقول رئيسه إنه باشا وابن باشا . ولد وفى فمه ملعقة من ذهب .

وما إن بدأ الهجوم من السادات على رئيس الحزب الجديد حتى فضل الحزب أن يعلن حله لنفسه وأن يبتعد حتى تحين الفرصة الملائمة .

صحيح لهذا الحزب وجود وسط الاقطاعيين القدامى وبقاياهم وبعض أغنياء الانفتاح وأدركوا بوعى صادق أن مصالحهم مع هذا الحزب الذى كان ذات يوم يضم كبار أغنياء مصر ... لكن الغريب أن عناصر الحزب لم تتهم أبداً وطوال حكم السادات بأى قضية سياسية من تلك التى اتهم فيها الناصريون أو الماركسيون ....

أما الحزب الأخير فلقد كان أكثر الأحزاب تعرضا للهجوم عليه من كثير من القوى الوطنية لظروف نشأته . ولكون السادات كان من ضمن مؤسسيه . وتصور الكثيرون أن هذا الحزب إنما جاء لتمثيل المعارضة التى ترضى عنها الحكومة . خاصة أن هذا الحزب كان أحدث الأحزاب الأربعة نشأة .

صحيح أصبح المهندس إبراهيم شكرى زعيما للمعارضة فى مجلس الشعب وبدأ أعضاء الحزب يناقشون ... ويصوتون من الحكومة ويتقدمون بمشروعات قوانين مضادة . وجاءت اتفاقية كامب ديفيد وأعلن الحزب تأييده لها فى تحفظات ... ولم يكن هذا مرضيا لكثيرين .

لكن سرعان ما غادر الحزب كل الذين دخلوه بضوء أخضر من السادات بعد أن أصبحت جريدة الشعب تنافس جريدة الأهالى فى إدانة سياسات السادات .. وعندما رفع أول علم لإسرائيل فى القاهرة كان حزب العمل الاشتراكى يرفع فوق مقراته وتصدر جريدته وصفحتها الأخيرة عليها علم فلسطين ومانشيت يقول مليون علم فلسطينى فى مواجهة علم اسرائيلى . وأصبحت الجريدة ندوة مفتوحة لكل القوى السياسية المصرية ... ومقر الحزب منبر لكل القوى لتقول رأيها . وتصدر جريدة الشعب عدداً خاصاً عن نقابة المحامين تكشف فيه حقيقة ما حدث فى ٦/٢٦/ ١٩٨١ . وسرعان ما أصبح ابراهيم شكرى يقذف بأعنت الألفاظ من عناصر الحزب الوطنى داخل مجلس الشعب وفى جلسات تذاع على الهواء . واتهم السادات ابراهيم شكرى بنكران الجميل وأوقعت به بعض اعتداءات مادية من قبل عناصر الحزب الوطنى والبلطجية وبتشجيع من جهات الأمن .

لكن هذا الحزب أيضا لم يكن قد خلق لنفسه بعد قواعده المنظمة وكوادره التى يمكن أن يغير بها فى الشارع . وإن كان رضا الجماهير عن الحزب قد بدأ يتزايد وهذا وحده لا يكفى .

ويبقى هناك التيار الدينى والتيار الناصرى ..

الإخوان المسلمون يعتقدون بأن لهم حسابا مع عبد الناصر والثورة ، ينبغى تصفيته ... لكنهم فى نفس الوقت كانوا قد وعوا الدرس .... درس الصدام مع السلطة ....

وبدأت خطوات محسوبة ... ومدروسة تقول بالاكتفاء بالدعوة الإسلامية وإنشاء بعض مشروعات اقتصادية بقدر ما يمكن للإنفاق منها على الدعوة ... وليوم آخر يأتى فيما بعد .

وبدأت مغازلة أنور السادات ووعد بتسليم الإخوان مقر جماعة الإخوان ... وسمح بإعادة صدور جريدة الدعوة لسان حال الإخوان المسلمين وبدأت فى العودة الطيور المهاجرة منهم ... عادت بأموالها ... وأقيمت مشروعات ... ابتداء من مزارع الدواجن إلى شركات الأموال ... إلى الآيس كريم والجاتوه ....

وبدأت دعوة المرشد العام الجديد للإخوان المسلمين لعقد لقاءات مع السادات ... أعلن عن بعضها ...

وخرجت كتب تحمل أغلفة إسلامية ... وتهاجم فى ضراوة ... وبعمق عبد الناصر ... ومعتقلاته ... وكل تجربته ... وخرجت ادعاءات كثيرة ساهمت بالفعل فى تشويه صورة عبد الناصر والثورة ... ساندت هذه الادعاءات حملة منظمة ومتفق عليها من دعاوى التعويضات أمام المحاكم المختلفة عن التعذيب الذى جرى فى السجون ... وصدرت بالفعل أحكام نشرتها مجلة الدعوة ... ونشرتها جريدة الأحرار ... ونشرتها بعض الصحف القومية كجريدة الأخبار ...

وقد يقال فى نظر البعض ــ إن هذا الأسلوب لا يبنى حزبا ... أو لا يدعم أركانا ... وكانت وجهة النظر الأخرى أن ما يتم هو الصحيح .. هناك عشرة ملايين على الأقل لم يعيشوا تجربة عبد الناصر ... لأنهم كانوا بحكم السن لا يدركون شيئا ... وهناك من وقف من حيث لا يدرى حتى ولو كانت مصلحته مع الثورة ضد هذه الثورة .... كان مهما أن يتم الانقضاض على الثورة ورموزها والتضخيم بقدر الإمكان فى السلبيات .. أليس هناك من يدعون أنهم يعتنقون الناصرية ؟.. ويدافعون عن التجربة .. وهم خصوم سياسيون ؟.. إذن فإن من المصلحة أن يتم تصفيتهم سياسيا .

وكان الخطأ الوحيد أن الإخوان قد حملوا كل من يدعى بالناصرية وحتى ولو كان فى أشد المواقف معارضة لنظام السادات ، مسئولية كل ما نسبوه لعبد الناصر والذين كانوا يحكمون معه .

أيضا هناك الشيوعيون ... وهم الملحدون فى نظرهم ... ومحاربتهم يجب أن تبدأ من الآن ...

ولم يقبل كثير من الإخوان للأسف الانضمام إلى أى جبهة من الجبهات التى تألفت وكان من انضم منهم يقرر انضمامه بشخصه ....[١٢] .

حتى فى القضايا السياسية التى يتهم فيها كل من ينسب إلى الاتجاه الدينى كان غير مقبول أن يتواجد

---

(١٢) كالأستاذ / محمد المسمارى وكيل نقابة المحامين فى ذلك الوقت .

فى المحكمة محام بخلاف من هو عضو فى الإخوان المسلمين ، كذلك لم يكن مقبولا أن يحضر أحد منهم فى أى محاكمات أخرى يتهم فيها أى اتجاه سياسى من الكفار[١٣] ! .

وكان الانطباع السائد لدى البعض أن كل الجماعات الإسلامية هى الجناح الشبابى للإخوان المسلمين ... كانت تحركات بعض الإخوان فى القضايا التى بدأت أو الاعتقالات التى كانت تتم لبعض عناصر الجماعات الإسلامية توحى بهذا .

لكن كانت هناك حقيقة تقول إن تكوين هذه الجماعات قد تم بعيدا عن الإخوان المسلمين .. كان وجودا مسموحاً به أعد له مكتب فى كورنيش النيل ابتداء من سنة ١٩٧٤ ... ومقاول يتولى الدعم المالى ... ومدن جامعية يسمح بفتحها فى الصيف لاتجاه آخر بخلاف أعضاء التنظيم الحاكم فى ذلك الوقت .

كان لهذه الجماعات هدف ... وطريق مرسوم بعناية ... وجهاز خاص يوجه ويدير ...

كان الهدف .. تنفيذ وعد قطعه السادات بالقضاء على أى أثر لعبد الناصر .. ضرب كل من يدعى ... أو يحاول الادعاء بأنه ناصرى .. أو ماركسى ... بعد أن كانت المظاهرات الطلابية والتى حركها هذان الاتجاهان قد وصلت مبكرا إلى صدام شخصى مع السادات .. والتعرض له .. ولحياته ... وزوجته التى لم يكن قد أطلق عليها بعد سيدة مصر الأولى .. كان هذا فى نوفمبر ١٩٧١ ويناير ١٩٧٢ . وكانت قد فشلت كل اللقاءات التى رتب لها مع الطلبة ... وقف الطلبة يناقشون السادات فى عام الحسم .. وعام الضباب .. وغيرها من الأمور ... واتهم وقتها الطلبة من قبل أجهزة مسئولة أن الطلبة يخشون استمرار حالة اللاسلم واللاحرب حتى لا يتم تجنيدهم وارسالهم على خط القناة مع من سبقوهم إلى ما يشاء الله ..

كان الأسلوب واحدا تقريبا ... تمزيق مجلات الحائط التى يصدرها التقدميون ... التصدى لأى تجمع ... اقتحام أندية الفكر الناصرى التى كانت قد بدأت تعمل فى أغلب الكليات ... إطلاق تعبير « الشيوعيون » أو أذناب مراكز القوى ثم التصدى باستعمال التسليح الشخصى وكان عبارة عن مطواه ... ولم يحرر أبداً محضر واحد ضد أى طالب من هؤلاء ... واتسعت الجماعات الإسلامية ... بدأت تخرج فى تجمعات صغيرة لأداء شعائر صلاة الأعياد ...

وفجأة ... قبل السادات بحضور شاه إيران لمصر ... وبدأ التضييق على الجماعات الإسلامية ... « العيال كبرت » ويمكن أن يظهر خومينى ... ألم يكن هو ذات الأسلوب الذى اتبعه الشاه فى ايران عندما أنشأ حزبا أسماه الحزب الديمقراطى !! وكان أول ملك فى التاريخ ينشىء حزبا رسميا وبشكل علنى ؟!

تمردت الجماعات الإسلامية ... انقلبت على السادات ... كيف يسمح بحضور الشاه إلى

(١٣) هذا الموقف حتى أحداث سبتمبر سنة ١٩٨١ .

القاهرة ... وخرجت بعض مظاهرات فى المنيا وفى أسيوط ... وتعاملت معها الشرطة بعنف ... وتم القبض على البعض ... لكن لم تحرك قضايا ضد أحد ...

تطورت الجماعات الإسلامية ... شعرت أنها أصبحت قوية ... بدأت تتصدى لبعض التصرفات الشخصية لبعض المواطنين الذين تصوروا أنهم يمارسون حرياتهم ... بدأت تمنع عرض الأفلام فى الجامعات ... بدأت عناصرها تعتلى منابر المساجد فى مناسبات دينية مختلفة ... وبدأت تظهر منشورات تحمل توقيع الجماعة الإسلامية .

فى سنة ١٩٨١ بدأ تطور جديد .. لافتات وملصقات بالشوارع والميادين ... على السيارات الحكومية والاتوبيسات ... فى القطارات ابتداء من الأسبوع الثالث من شهر رمضان تدعو المسلمين للخروج فى جماعات لتأدية صلاة العيد فى الخلاء .... إنها سنة ... والشعب مسلم ..

وكان العيد ... عيد الفطر .. وشهدت كل الميادين الرئيسية فى أغلب المدن تجمعات هائلة من أصحاب الجلاليب البيضاء والطاقية البيضاء ... وفى ميدان عابدين بالقاهرة تجمع الآلاف . وخرج أول منشور سياسى من الجماعات الإسلامية يدين الصلح مع اسرائيل ... ، كانت مجلة الدعوة قد نشرت رأى الإخوان .. الذى يرفض المعاهدة ..

وبدأت بعض المساجد تدخل فى الموضوع ... الشيخ كشك بدأ وفى عنف .. الشيخ المحلاوى .. الشيخ المطراوى ... وغيرهم الكثير ... وبدأت الجماهير تحتشد فى مثل هذه المساجد .

واختلطت المسائل عند الكثيرين ... « الإخوان ... الجماعات الإسلامية ... شيوخ المساجد الذين لم يكونوا فى ذات يوم أعضاء فى أى تنظيم » .. بدت الصورة عند الكثيرين غير واضحة ... كله اتجاه دينى ... خيط رفيع يفصل بين الاتجاهات ... هل الإخوان استطاعوا أن يسرقوا الجماعات الإسلامية من أنور السادات ... ومن جهاز المتابعة حتى مباحث أمن الدولة ... ؟! أم أن الإخوان شيء آخر وينسبون لأنفسهم ما ليس منهم ؟! ... ولم يكن أحد يعرف الحقيقة ... حتى ما قيل بعد ذلك على لسان بعض المتهمين من الجماعات الإسلامية أثناء تحقيقات القضية من اختلافهم فكراً وأسلوباً .. وقيادة ... ومن رفضهم لقيادة الإخوان حتى هذا ليس مؤكدا ... ربما تكون إجابات ذكية الهدف منها إبعاد الشبهة[١٤] .

لكن هذه الجماعات ... (الجماعات الإسلامية) لم تكن مجموعة واحدة ... كانت هناك خلافات ... صحيح لم تظهر إلى السطح أبداً لكن لا يمكن القطع كذلك أنها خلافات حقيقية ... لكن المقطوع به .. وبالدليل المادى أن هذه الجماعات لم تكن لتستطيع وحدها أن تكرر ما حدث فى

---

(١٤) فى قضية الجهاد ــ فيما بعد ــ أعلن المتهمون بعد مرافعات بعض من المحامين أعضاء جماعة الإخوان أن ما قيل لا يمثل فكرهم ، ورفض البعض كذلك أن يترافع عنهم البعض من هؤلاء المحامين ، على اعتبار أنهم ترافعوا فى قضية الأنبا شنودة التى كانت تنظر أمام مجلس الدولة .

إيران .. جميعهم مسجلون فى الأمن ... معروفون تماما ... ومرصودون دائماً . على الأقل بقيادات الصف الأول منه أو الصف الثانى والذين يمكن أن يقال بتأثيرهم[١٥] ...

إلا أن الملفت للنظر أن كل هؤلاء الشباب كانوا يكرهون إلى حد التحريم كل ما يرتبط باسم عبد الناصر ولدرجة معها أن ينسب لبعضهم مثل عبد الحميد عبد السلام (المتهم الثانى) وعاصم عبد الماجد المتهم السابع أنها تابا وأنابا عن كفرهما وأصبحا مسلمين بعد أن تخليا عن فكر الناصرية الكافرة !!

وصحيح أن بعضهم يقول إنهم استفادوا من تجربة الإخوان وتعلموا منها فى حين أن الإخوان لم يستفيدوا من أخطائهم .. وأنهم ـــ أى الجماعات الإسلامية ـــ وضعوا كل الاحتياطات التى تمكنهم من أن لا يقعوا فى ذات الاخطار ..

إلا أن الصحيح فى ذات الوقت ورغم الخلافات الحادة فى الاجتماعات والندوات التى كانت تتم بين بعض القيادات من الإخوان والجماعات الإسلامية . إلا أن الغالبية من هذه الجماعات تتبنى أفكار وتوجهات سيد قطب الذى يعتبرونه شهيدهم ... فهل كان المرحوم سيد قطب بعيداً عن الإخوان !!

نستطيع أن نقول باستعمال تعبير سياسى : إن خطر الجماعات الإسلامية لم يكن خطراً آنياً ... أو بمعنى أصح لم يكن العمل بعد قد اقترب حتى من مرحلة البداية .

ويتبقى الناصريون .

والناصريون ... مشكلة ....

استطاعوا أن يفصلوا فيما بينهم وبين الشيوعيين والماركسيين فى نظر القوى السياسية الأخرى .... واستطاعوا أن يكون لهم ما يميزهم ... بدأت أندية الفكر الناصرى فى الجامعات المصرية ... فى القاهرة وعين شمس أكثر تركيزا ...

استطاعوا أن يكون لهم احتفال رسمى كل عام فى ذكرى وفاة عبد الناصر ولمدة تقرب من أسبوعين فى جامعة عين شمس ... تحولت احتفالاتهم من التمجيد لعبد الناصر والرد على الخصوم وتفنيد ادعاءاتهم إلى معاداة النظام الذى يمثله السادات ومواجهته . وعند هذه النقطة وبعد أحداث انتفاضة يناير ١٩٧٧ بدأ الهجوم من قبل السلطة يأخذ شكلا ضاريا ، وبدأ منع هذه الاحتفالات بكل الوسائل والسبل ... وبأمن مركزى يحاصر المدينة الجامعية فى عين شمس ...

وبدأت مرحلة جديدة ... بدأوا يدخلون السجون ... ويتعرضون للتعذيب .. ورأى البعض منهم أن يناضل فى الخارج ... أو يناضل بمعنى أصح من الخارج ...

---

(١٥) أثبتت محاكمات الجهاد ـــ فيما بعد ـــ رغم أنه تم تقديم ٣٠٢ متهمين ، أن نسبة كبيرة من هؤلاء لم يكن لهم علاقة تنظيمية أو شبه تنظيمية من الجماعتين الرئيسيتين اللتين انتهى الحكم إلى تحديدهما ... مجموعة محمد عبد السلام . ومجموعة محمد سالم رحال ... لكن ليس هناك ما يمنع أن يقال أن طول فترة الحبس والاعتقال وما صار فيها من تعذيب وتنكيل بالجميع بلا استثناء وهو ما أثبته الطب الشرعى قد خلق منهم مجموعة واحدة .

تصور البعض منهم أن الناصرية وهى تحمل مضمونا قوميا ... فإنه يمكن أن يكون هناك التنظيم القومى أو على الأقل الجسور بين التنظيمات والأحزاب الناصرية فى بعض الدول العربية ومصر ... وتناسى هذا البعض — وربما كان هو الصحيح — أن الناصرية إذا كانت قد بدأت من مصر . فإن تنظيمها يجب أن يبدأ من مصر أساساً ... وكان من شأن هذا أن نسب إليهم ما يمكن ألا يكون صحيحا من دعم يتلقونه من الخارج ...

لم يستطع الناصريون أبدا أن يوحدوا أنفسهم ، كان الصراع على القيادة هو الحاكم بالنسبة لهذه المسألة ...

وفشلت كل المحاولات فى أن يعلنوا — ولو من قبيل التحدى — عن حزبهم فى حضور السادات ... فى ظل حكم السادات ... لينفوا عن أنفسهم ما يقال أنهم لا يؤمنون بالديمقراطية الحزبية ... وكانت وجهة نظر الرافضين أن السماح بتكوين حزب فى ظل حكم السادات من شأنه الإقرار باللعبة التى يلعبها السادات ... وإنهم لا يقبلون أن يكونوا ديكورا ، وكان هذا يناقض محاولة سابقة لهم سنة ١٩٧٦ فى تكوين المنبر الناصرى عندما دعا السادات إلى تحويل الاتحاد الاشتراكى إلى منابر ... ولم يكن هذا مسموحا به وتدخل السادات ليقول : إنه لن يسمح إلا بتكوين ثلاثة منابر لليمين والوسط واليسار وهى التى تحولت فيما بعد إلى أحزاب الأحرار ومصر ... والتجمع ... وكانت هذه المحاولة من السادات لإجهاض فكرة أن يكون للناصريين منبر ...

وانضم البعض للتجمع ... لكنهم فى نظر القطاع العريض من الناصريين أصبحوا ناصريى التجمع ... وأنهم فى انضمامهم للتجمع قد يفقدون التمايز المطلوب وقد يقعون فى عملية تأثر فكرى بالماركسيين .

الناصريون لم يتغيبوا أبدا عن أى عمل جبهوى ... بل كانوا دعاة لكثير من المواقف التى تجمع بين كل الاتجاهات السياسية بما فيها من الإخوان ، وظهر هذا واضحاً من نقابة المحامين ... لكنهم كانوا يتحركون كأفراد .. لا كتنظيم أو حتى تنظيمات ..

البعض يرفض أن يعمل بالناصرية ، كل من شارك من قبل فى الحكم إبان فترة عبد الناصر حتى لا يحملوا أوزارا قد تنسب لهؤلاء ... بل إنهم يعادون كل من ادعى أنه ناصرى وقبل التعامل مع السادات حتى ولو كان قد انفض عنه فيما بعد ...

والبعض الآخر يقول بتواصل الأجيال ... والخبرة ... وإن من ظلموا بأحداث الثورة المضادة فى ١٥ مايو يجب أن يرد لهم اعتبارهم .. وإنه تحدٍ ينبغى قبوله ... وحمله على أكتافهم ...

البعض يدافع عن التجربة الناصرية بانفعال ... يرفض أى نقد يوجه .. يرفض أى قول بسلبيات ... والمساس بشخص عبد الناصر هو مساس بالناصرية ...

والبعض يقول إنه طالما لم تكن فى الحكم فأنت لست مسئولا عن سلبيات ... وإن كل تجربة لها إيجابياتها وسلبياتها .. شأن أى تجربة وعبد الناصر كان يؤمن بالتجربة والخطأ .

البعض يحارب أمريكا ويطرح البديل روسيا .. ويذكر بالسلاح الروسى والمصانع الروسية ... ويتكلم عن حركة التحرر العالمى ... وهو عندما يقول بذلك يخسر سياسيا لأنه يعنى ببساطة ـــ أمام رجل الشارع ـــ استبدال أمريكا بروسيا ... وهو أمر يخالف فكرة القومية العربية والامكانيات العربية القادرة على أن تخلق دولة واحدة لها شأنها ...

البعض يرفض البعض ... لكن عند العمل الكل واحد .... ويبقى الخلاف فى الخلف ...

لكن الحقيقة كانت تقول أن هناك أصواتاً ناصرية ، تصدت وبعنف لكامب ديفيد . ومن قبلها للانفتاح ... ولمكتسبات الثورة ... لكن للأسف لم تكن هناك قدرة ناصرية ... أو قوة ناصرية ... لم تكن هناك القواعد ... أو الكوادر الحزبية التى يمكن أن تؤثر فى الشارع وتقوده ، والناصريون أنفسهم حتى سبتمبر ١٩٨١ ، كانوا يعتبرون أنهم فى مرحلة الفرز والانتقاء ... وأن هذا لا يتأتى إلا بالممارسة والنضال ...

ولكنهم بالفعل لم يمثلوا ... أو لم يخلقوا الخطر الذى يخشى منه على السادات ...

□□

ماذا بعد ؟!

فى ١٨ يناير ١٩٧٧ كان السادات باستراحته فى أسوان ... إحدى الاستراحات العديدة التى كان ينتقل إليها لدرجة قيل معها أن لا أحد يعلم ـــ حتى من المقربين منه ـــ أين يبيت السادات ليلته ؟ أو أين سيقدم له فطوره المكون من غذاء ملكات النحل وفطيرة التفاح التى تصنع خصيصا له ، ومن دقيق خاص يرد من سويسرا والذى قيل أنه يتكلف تقريبا ٦٠ جنيها مصريا بحساب ذلك الوقت ... أو كلبه الوولف الأمين والذى قيل فيما بعد على لسان زوجته جيهان إنه كان المخلص الوحيد له والذى قتله الحزن على سيده ربما لأنه حرم أيضا من قطعتى البوفتيك الخاصتين اللتين كان السادات يرى سعادته البالغة فى اطعامهما له صباح كل يوم بيده .

كان السادات يجلس مع صحفية فرنسية يحكى لها ذكرياته ... وكيف أنه أشيك رجل فى العالم .. وكيف أن شعبه يحبه لأنه أنقذه من اشتراكية الفقر .. وأنهى الأحقاد التى ورثها عن سلفه ... وكيف أنه كبطل انتصر فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، يعد آخر الفراعنة العظماء ... فجأة سرح السادات كعادته إلى الفضاء .... لعله كان يستلهم الوحى .... فلقد كان يزعم أنه يوحى إليه ... وقبل وفاته قال « أنا لا يبدل القول لدى ... » وفجأة لمحت الصحفية عموداً من الدخان على البعد فى أسوان ... ، تصورت إن السادات يطيل النظر إلى حيث هذا الدخان فسألته ...

ـــ سيدى الرئيس ماذا ستفعل إزاء هذه المظاهرات ؟!

وأجابها الرئيس بحدة وباستنكار من أين استقت هذه المعلومة ... اندهشت الصحفية ... وتصورت أن الرجل يتحداها ... فسألته إن كانت أجهزة أمنة لا تنقل له الحقيقة !

احتد الرئيس : رجالى لا يخفون عنى شيئا ... أية مظاهرات تقصدين .

وقالت الصحفية : مظاهرات الشعب فى القاهرة .. وفى الاسكندرية ... حتى هنا فى أسوان يا سيدى الرئيس ..

ــ وقال الرئيس تقصدين: الشيوعيين .

ــ هل الشيوعيون هم الذين قاموا بكل هذه المظاهرات يا سيدى الرئيس ... وكانت أصوات الطلقات النارية قد وصلت إلى أسماع السادات .. وكذلك صوت القنابل ... وهتافات انعكست فى سطح السماء وعادت إلى أذنيه لكنها لم تكن واضحة ...

وأنهى السادات المقابلة ... وطلب توصيل الصحفية وتأمينها ... وسأل عن الحكاية ... وعرف أن هناك مظاهرات ضخمة تحاول الوصول إلى الاستراحة ... وشرح له حراسه أسباب المظاهرات ... الناس تظاهرت لأن الحكومة رفعت الأسعار مساء أمس ... كان قد زيد ثمن رغيف الخبز إلى الضعف .. إلى قرش صاغ ... وكأن الناس خرجت لتردد الآية الكريمة :

« ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون فى الأرض ولا يصلحون » صدق الله العظيم[١٦] .

قيل إن السادات طلب طائرته على عجل ... الطائرة التى كان قد أهداها له نيكسون فى أول زيارة له للقاهرة ... وهبط بطائرته فى مطار دراو[١٧] ...

هناك وجد بعض الضباط فى انتظاره .. ما إن هبطت الطائرة حتى هرعوا إليه ... ربما فاجأهم أن السادات لم يكن قد تمكن من خلع جلبابه ، وربما احتاروا هل يؤدون التحية العسكرية له ؟! ... سمعوه يقول لهم : إنه كان مخلصا لوطنه ... وإنه خدم شعبه ... وأحب مصر .. وطلب منهم أن يراعوا ذلك ...

نظر الضباط لبعضهم ... ماذا يقول الرجل .. ربما علت الدهشة وجوههم ... انتبه السادات ... أدرك أن الأمور مازالت بيده .. إن الضباط خرجوا لاستقبال طائرته بمجرد أن رصدوها واتصلوا بقائدها ... أو اتصل بهم لتأمين نزوله ...

ضحك السادات ضحكته العالية المشهورة ... وبتأتأة مرسومة ... أفهمهم أنه وضعهم فى امتحان ... امتحن وطنيتهم وحبهم لمصر واخلاصهم لبلدهم وشكرهم على هذا الموقف العظيم ...

واستقل طائرته البوينج إلى حيث استراحة برج العرب ... ومن الطائرة طلب تأمين المنزل فى القاهرة حيث سيدة مصر الأولى ... وحيث أولاده منها ...

ما قيل فى هذه المظاهرات على مدى يومين ... عنه .. وعن زوجته .. وعن أولاده ...

---

(١٦) الشعراء ١٥١ ، ١٥٢ .

(١٧) أحد المطارات العسكرية جنوب أسوان .

الأزجال التى ألقيت ... الشعارات التى رفعت ... صور عدوه عبد الناصر التى ملأت كل مكان ... النداء لعبد الناصر أن يعود ... وأن ينقذ الشعب من ...

كل هذا كان مهينا ... كان صعبا على الرجل ... ويقال إنه من يومها بدأ يتعرض لنوبات من المرض الهيستيرى ... وإنه فيما بعد وطوال السنوات الباقية من حكمه كان يصاحبه أحد الأطباء المتخصصين فى الطب النفسى حتى فى رحلاته الخارجية ليلاحقه بحقنة متى استدعت الحالة ذلك ... وكان هذا الطبيب قد تم رصده فى إحدى رحلات السادات الأخيرة له للسعودية إلى أن عرف الأمير فهد فى ذلك الوقت سره ....

وبعيد عن الاحتمال أن تكون الولايات المتحدة بعيدة عن العلم بهذا ... فهل يمكن أن يقال إنها تخلصت منه لهذا السبب . أو مهدت الطريق للتخلص منه ، بعد أن كان قد وصل إلى مرحلة مخيفة بعد قراراته فى سبتمبر ١٩٨١ .

□□

بعد حرب أكتوبر مباشرة وبدءاً من سنة ١٩٧٤ بدأت بعض الصحف القومية فى مصر تتحدث عن أحلام ... أحلام سيتم تحقيقها فى مصر ... المونوريل ... وهو قطار يسير على عمود بارتفاع يعلو عن سطح البحر .. عن مدن .. عن مدارس ... عن شركات ستجعل الطعام بالنسبة لكل مصرى بسعر التراب ... كل هذه الاحلام ستتحقق فى ظل السلام بعد أن انتهينا من الحرب .. لكن لم يقل واحد وقتها .. مسئول واحد ساعتها أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب ... كل ما كان يعلن وقتها أن مباحثات الكيلو ١٠١ بطريق القاهرة السويس ستنتهى إلى ما يشبه الهدنة ما بين مصر وإسرائيل .. وسحب القوات المتحاربة إلى نقاط متفق عليها ما بين الدولتين .

كان المبشرون بكل هذه الأحلام يقولون بأن الذى سيحققها لمصر هى الولايات المتحدة الأمريكية .. بالمعونات الأمريكية .. والهبات الأمريكية .. وخاطبوا بطن الشعب ، ولم يدرك أحد وقتها إلا أن ما يقال ربما يكون مجرد آراء أو أحلام تمثل فكر أصحابها ، ولم يدرك أحد أنه كان تخطيطاً ذكياً للتمهيد لزيارة نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لمصر ...

وحضر نيكسون ... واستقبله السادات فى المطار .. واستقلا سيارة مكشوفة قطعت شارع العروبة ! ووقفت قوات الأمن لتفصل ما بين آباء الشهداء وأمهاتهم ... وأهالى الجرحى والمصابين فى حرب أكتوبر ... وأهالى المفقودين والذين لم يكن قد علم عنهم شىء بعد ... وما بين الركب .. كان الجميع يردد هتافات منظمة بحياة السادات .. وحياة نيكسون !! وانتشرت اللافتات التى رسم عليها شعار اليدين المتعانقتين ... رمز الصداقة ... وأوقفت قوات الأمن كل العربات فى الطرق الجانبية وكنت واحداً من الذين يستقلون هذه العربات الميرى التى أوقفت ... وشعرت بغصة فى الحلق ... وبدمعة تتسلل من عينى ... وفى أعماق صوت يصرخ ... من هؤلاء الذين يهتفون ... وبصدق لم أفق إلا و « إمام » سائق العربة يسألنى عما قصدت بعبارة « يا ولاد الكلب » التى نطقت بها عفواً ...

واستمرت زيارة نيكسون لمصر ... الذى كان قد أرسل ابتداء من الثامن من أكتوبر الطائرات الأمريكية العملاقة بشحنات الأسلحة إلى مطار العريش المصرى لنجدة القوات الإسرائيلية ... والذى أمر بنقل — ابتداء من ١٠/٢٢ — بعض عناصر من قوات أمريكية تواجدت فى منطقة الثغرة على أبواب الاسماعيلية والسويس .

وتلألأت الأضواء فى قصر القبة ... ورقصت راقصتا مصر الأوليان فى هذا الوقت السيدتان نجوى وسهير ونقل التليفزيون الاحتفال بهذا العيد ... أو حفل العرس ... وخرجت الينا مانشيتات الصحف فى اليوم التالى تحدد أحجام المعونات ... والنعيم الذى ينتظر الشعب المصرى .. كما وعد به صاحب الفرح .. أو العريس نيكسون ...

وبدأت نغمة أمريكا .... ورغم أن الشعار الذى حملناه فى حرب أكتوبر كان الله أكبر ... وجدت نفسى أقارن بين موقفين عشتهما .... فى ٤ يونيو سنة ١٩٦٧ عندما وقف البعض يقول من كانت روسيا معه .. فمن يهزمه ... وصرخت وصرخ معى البعض أنه لاينبغى أن ننسى الله ....

الآن فى ١٩٧٤ ها نحن ننسى الله ثانية ... ونفكر فى أمريكا التى ستحولنا جميعاً .. جميعا إلى أغنياء ....

وللأسف من يومها وجد الشعب طابوراً خامساً يردد وسطه ... ستعرفون الفرق بين روسيا ... وأمريكا ... والله يلعن من أبعدنا عن أمريكا ... فى الماضى ... وكان كل هذا خطوة على الطريق ....

إلى أن أوصلنا الرئيس المؤمن إلى القناعة بأن فى أمريكا ... فى يد أمريكا ٩٩٪ من أوراق اللعبة ... والباقى من المائة .. الواحد الباقى هو إرادتنا .. وقوتنا ... وإيماننا بالله سبحانه وتعالى !!

بعدها كان منطقياً أن نسأل ... لماذا نزرع ... لماذا نقيم مصانع ... لماذا حتى نتعلم ... ولى أمرنا الجديد سيتكفل بكل شيء ... وأى شيء ... من رغيف الخبز اللازم لطعامنا ... حتى تسليح جنودنا ... وسنأكل جميعاً « العيش الفينو » والخبز الأبيض بعد أن قطع الخبز الأسود قلب الشعب المسكين ....

ورغم أنه بعد ثلاث سنوات فقط من هذه الزيارة أقدمت الحكومة مشكورة لمضاعفة سعر رغيف الخبز من خمسة مليمات إلى عشرة مليمات ربما لأنها أدركت أن قلة استيراد القمح الذى كنا قد صرفنا النظر عن زراعته قد تضاعفت أسعاره عالمياً !! ولم نع الدرس ... وكان المخطط أن يستمر اعتمادنا فى سلعة رئيسية على الولايات المتحدة الأمريكية !

وتغلغلوا فى داخلنا .... وفى كل شئوننا حتى أصبح تنظيم الأسرة جهازاً أمريكيا ... تعبيد طريق فى قرية مهمة أمريكية ... حتى بنوك القرى « بنوك التسليف » أصبحت تستعين بنجدة أمريكية رغم أنه لايوجد فى أمريكا قانون إصلاح زراعى ... وصغار منتفعين !!

أبحاث علمية مشتركة ... أبحاث زراعية مشتركة ... مناورات عسكرية مشتركة ... موظف أمريكى

بجهاز أمريكى يتولى رعاية شئون المعونة الأمريكية التى نكتشف أثناء المحاكمة أنها عمرها ما كانت معونة ... وأنها قروض تدفعها الأجيال الحالية . ويتحمل أمانة دفعها أولادنا وأحفادنا ...

وباتفاقية كامب ديفيد أصبح لأمريكا نقاط انذار مبكر فى سيناء ... ومطارات تستخدمها .. محرم على قواتنا المسلحة استخدامها ... محرم على الطيران المصرى الهبوط فيها طبقاً لنصوص الاتفاقية .

وانتقل المركز الرئيسى للمخابرات المركزية الأمريكية فى الشرق الأوسط إلى القاهرة .. وأصبح مشاة البحرية الأمريكية ينعمون على كورنيش الاسكندرية فى عربات الحنطور المصرية ببعض الساقطات ....

ماذا تطلب أمريكا أكثر من هذا ....

مصر ... أصبحت فرعونية ... هكذا يقول السادات ...

العرب .. حفاة « جرابيع » تردد أجهزته ... فلسطين خضنا من أجلها أربع حروب وهم الذين باعوا أرضهم .. ليبيا هى الخطر الذى يواجهنا من الغرب ... وقام السادات بتأديبها !! روسيا ... الشيوعية أصبحت مهمتنا الرئيسية محاربتها فى المنطقة ... الشعب .. أصبح مربوطاً من رقبته أمام الجمعيات فى انتظار الفراخ الأمريكية والزبدة الأمريكية ... والتُبس الأمريكى ....

مصر ... أصبحت حتى النخاع أمريكية .... أصبحت ولاية .. ولاية أمريكية .. لكنها أفقر الولايات !! رغم التزامها بالانفتاح الاقتصادى ؟!

السادات يعلن أمام الشعب الأمريكى فى نادى الصحافة الأمريكى فى آخر زياراته أن ولاءه للشعب الأمريكى العظيم .... !!

ماذا بعد ...

هل كان هناك غير السادات من يستطيع أن يعطيهم كل هذا ... هل بمقدور أى حاكم آخر ..أى حاكم أن يقدم لهم ما قدم السادات ... أو أن يستمر فى عطائه لهم بنفس القدر ؟!

لقد سخر لهم ، وهو رئيس أكبر دولة عربية ، مما يسمى بالقومية العربية ... من كل الترهات التى تقول بوحدة عربية ... ماذا يريدون بعد ذلك ؟!

لقد حطم لهم ... أنهى لهم أسطورة عبد الناصر عدوهم اللدود والذى نجا من كل محاولاتهم لتصفيته ... ها هو السادات يصفيه ويصفى تجربته ... بل يحطمها ... ها هو السادات يسلمهم عرينه ...

ماذ بعد ؟!

تتساءل النيوزويك ... والنيويورك تايمز عن كيفية اغتيال السادات بعد أن تم تدريب قوات الحراسة الخاصة به على نظام الحماية المخصصة للرئيس الأمريكى .. وبعد أن تم تسليحهم بأحدث ما فى العصر من تكنولوجيا الحماية ... تكشف المجلتان الرقم الذى أنفقته أمريكا ٢٥ مليون دولار !!

كل قوات الأمن المصرية المخصصة لحماية الامن السياسى والشعب أصبحت مسلحة بأحدث ما فى العصر .... من أسلحة ... وعصا كهربائية ... ومصفحات !! .. أغلب ضباط الأمن السياسى والجنائى يرسلون فى بعثات إلى هناك ... إلى مراكز التدريب الأمريكية ...

فكيف ... كيف يقتل السادات ؟؟ !

هل يمكن أن يقال بعد هذا أن الرجل الذى صورته أجهزة الاعلام الأمريكية فى كل العالم على أنه رجل السلام ... والرجل الأمريكى الأول فى المنطقة ... والذى تسبغ عليه كل الحماية ... هل يمكن السماح بالتفريط فيه ... وبهذه الطريقة الدرامية لتكرر التجربة مع أى عميل أمريكى آخر فى أى دولة من دول العالم ؟!

السادات .. اعتقل ١٥٠٠ مواطن من المعارضين ... صحيح ..

السادات هدد باعتقال سبعة آلاف ... صحيح ..

السادات اعتقل الأنبا شنودة ... صحيح ...

السادات اعتدى على الكنيسة القبطية وهذا يضر بأمريكا دينياً .. صحيح ..

لكن أن ينتصر كل هؤلاء فى النهاية على السادات فإن أمريكا هى الخاسرة . وقبل السادسة من مساء ٦ أكتوبر ١٩٨١ كان كل المقيمين بمنطقة الأهرام يستطيعون أن يسمعوا وحتى طول الليل أزيز الطائرات الثقيلة فى الجو[١٨] .... والتى تأكد فيما بعد أنها طائرات أمريكية قدمت من قواعد الأطلنطى .... ومن سيناء لتنقل للقاهرة قوات أمريكية تحمى ما تبقى من سلطة السادات خشية أن يكون وراء الاغتيال عملية أكبر ... أو تصرف معين قد عمل حسابه ... ، كان هذا لازماً بعد أن قتل صمام الأمان لأمريكا فى القاهرة ....

• هل كان من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تضحى بصمام أمانها ... وإن كان .. هل انتهت كل الوسائل الأخرى لتكون النهاية بهذا الشكل الذى انتهى بمحاكمة صديقها وسياسته ... بدلا من محاكمة قاتليه ؟!

---

(١٨) قبل انعقاد مجلس الوزراء المصرى مساء ٦ أكتوبر كان ريجان الرئيس الأمريكى قد عقد اجتماعاً بالبيت الأبيض حضره مستشاروه وحضره الرؤساء السابقون نيكسون ــ فورد ــ كارتر وهم اللذين حضروا مع وزير الخارجية الأمريكى جنازة السادات .

اللقاء الأخير

١٤

.. واستمرت جلسات المحاكمة .

واستمر الدفاع فى مطالبه .. واستمرت المحكمة فى رفضها .

ومع كل تشدد كان يبديه الدفاع ، كانت اجراءات الأمن التى تحاصره تزداد تشددا .

ومع ازدياد حركة النشر فى الصحف العربية والعالمية عما يدور فى الجلسات السرية ، وصل تفتيش الدفاع إلى حد العصبية ، حتى أن أحد كبار المحامين من هيئة الدفاع ، قال لأحد رجال المخابرات مداعبا : (إن المحامين يضعون أجهزة تسجيل فى أماكن حساسة من أجسامهم) !

وقد كانت هناك اجتماعات أسبوعية تتم مساء الخميس أو السبت تحديدا ويحضر هذه الاجتماعات مع المحكمة بعض القادة من القوات المسلحة وكانت تتسرب بعض المعلومات التى تشير إلى أن المحكمة تريد الإسراع ... بأسرع ما يمكن ، تريد أن تفصل فى الدعوى وتصدر الحكم حتى أن عضو اليسار فى الدائرة كان طوال جلسات المحاكمة يقوم بتدوين أسباب الحكم (أثناء نظر الدعوى) . الأمر الذى اضطر محامى فؤاد الدواليبى (أحد المتهمين فى القضية) ، أن يطلب منه أن يتابع من القفص ما يفعله عضو الشمال ... وقد كان يمكن للمتهم ذلك بسبب قرب قفصه من منصة المحكمة .. ولضآلة حجم جسمه التى تمكنه من تسلق قضبان القفص الداخلى . وكان أمراً مثيرا ترتب عليه أن غرمت المحكمة المحامى أكثر من مرة مع آخرين !

□□

ووصل تعنت المحكمة إلى حد التدخل فى حق الدفاع فى المرافعة .

وحدث أن كان الأستاذ عبد الحليم رمضان المحامى يترافع وفجأة استوقفته المحكمة ... وقررت إنهاء مرافعته عند الحد الذى تراءى لها وبالطبع رفض المحامى .. بل ورفضت كل هيئة الدفاع .. فهذا الحق لا تملكه المحكمة خاصة أن المحامى كان يترافع فى صميم موضوع الدعوى ... بل فى صلبها وفى مادة اتهام رئيسية موجهة للمتهمين . وفى صرامة عسكرية شديدة كما لو كان المتحدث يلقى أمراً قتالياً فى ميدان ، قال رئيس المحكمة :

ـــ المحكمة تأمر الدفاع بالتوقف عند هذا الحد ..

وقال المحامي : إنه لا يسمح لأحد كائنا من كان أن يأمره بأمر يمنعه كمدافع عن أحد الخصوم فى الدعوى . وإننا كمدافعين لسنا جنوداً فى جماعة عسكرية .

وهاج الدفاع ... وانفعل ...

فرد رئيس المحكمة : إن هيئة الدفاع تحدث شوشرة فى القاعة ... وطلب من سكرتير المحكمة تسجيل ذلك !!

ووقف الدفاع .. وأصر على محو عبارة الشوشرة لأنه لا يجوز مخاطبة المحامى بمثل هذه العبارة من المحكمة التى يكن لها كل احترام . ولأن الاحترام هو أساس التنظيم القضائى بين المحكمة والدفاع .. ولأن الدفاع فى موقفه هو قاض واقف ولأنه لم يشوشر من حيث الواقع . لكنه أبدى ويبدى طلبات تخص المتهم .

وكان خالد قد وقف فى بداية الجلسة وطلب تنحية أحد المحامين المترافعين عنه والاكتفاء بالباق ... ولم يعجب هذا رئيس المحكمة الذى حاول أن يسأل خالد ـــ بشكل يفهم منه أنه استجواب له ـــ عن أسباب ذلك ؟

فقال الدفاع الباقى عن خالد : إنها أسباب شخصية وليس للمحكمة أن تسأل .. وليس لها عموماً أن تتدخل فى العلاقة بين المتهم ومحاميه ، وإذا كان خالد لا يريد أن يفصح عن الأسباب الشخصية ، فتلك من إطلاقات حقوقه . ولا يقبل أى محاولة لاستدراج المتهم لكشف أسراره والتى قد تسىء للمتهم .. أو تسىء للمحامى الذى طلب تنحيه .

« نحن جميع المحامين نحفظ للجميع سره واحترامه ووقاره ، وحتى لا يفسر سلوكى أو سلوك المدافعين بالجلسة على أنه موافقة على مانرى أنه لا يمكن أن يوافق عليه » .

ووقف الأستاذ عبد الحليم رمضان يلتمس من المحكمة سماع باقى المرافعة وترفض المحكمة .. وتطلب من الأستاذ حافظ الختام محامى (فؤاد الدواليبى) أن يبدأ مرافعته ..

لكنه قال :

ـــ إنه له مواعيد حددتها له المحكمة ولا يقبل منه أن يترافع على أنقاض مرافعة زميل له !

قال رئيس المحكمة :

إن إصرار الأستاذ المحامي على أن يبدأ مرافعته فى المواعيد التى يقول عنها يعتبر خروجاً على قرار المحكمة وتأمر بتغريمه خمسين جنيها مع اخطار نقابة المحامين لاتخاذ اللازم قبله .

فقال الأستاذ حافظ الختام :

ـــ إنه لم يتراخ فى الدفاع .. وإنه جاهز بعد أن يكمل الأستاذ عبد الحليم رمضان مرافعته وإن كنت قد رتبت دفاعى على أساس استكمال دفاعه . وإن قرار المحكمة بجدولة الدفاع بالصورة التى قررتها ......

وقاطعه رئيس المحكمة :

ــ المحكمة تمنع الأستاذ المحامى من الاسترسال ... وقد سبق التنبيه عليه لاستكمال مرافعته . وأن المحكمة تصر على المواعيد التى حددتها للمرافعة على أساس الانتهاء فى خلال أسبوعين كحد أقصى ... وقد أمرت المحكمة بتنحية الأستاذ/ حافظ الختام عن المرافعة عن موكله وندبت بدلا منه الأستاذ / محمد عبد المقصود !

ــ ووقف المتهم ليقرر أنه أعاد توكيل الأستاذ حافظ الختام وأنه يتمسك به .

وبإصرار غريب رد رئيس المحكمة قائلا :

ــ إن المحكمة تعيد تنحية المحامى عن المرافعة !

ويقف المتهم مرة أخرى ويطالب بمحاميه ، وترفض المحكمة ، ويتكرر الموقف مرة ثالثة وهنا يقف المحامى الذى انتدبته المحكمة ليعلن : أنه لا يجوز له الحضور كمنتدب مع متهم يتمسك بمحاميه الموكل .. وأنه لا يجوز أبداً إجبار متهم على أن يقبل محامياً عنه ويرفض آخر .. وأن هذا ليس حق المحكمة .

ولا يجد رئيس المحكمة مفرا سوى أن يطلب من عبد الحليم رمضان أن يكمل دفاعه ... !!

كان المحامى الذى انتدبته المحكمة هو أحد رجال القضاء العسكريين سابقاً ... وكان الموقف الذى اتخذه كفيلا بإقناع المحكمة أن الدفاع وحدة واحدة وأنه يمكن أن ينسحب المحامون كما سبق لهم أن فعلوا ...

□□

كان الانسحاب الأول بسبب تلفظ المحكمة بعبارات عدها الدفاع اعتداء على أحد المحامين .. وكان ذلك بعد أن تعنتت المحكمة مع المحامين ورفضت الاستجابة لطلباتهم ...

يومها تم اثبات اعتراض المحامين فى محضر الجلسة ... وإثبات انسحابهم كذلك .. وفيما بعد ثبت أن محضر الجلسات قد جاء خاليا من مثل هذا الأمر ... وغيره الكثير ....

توجهنا يومها إلى قصر عابدين بالأرواب السوداء وتقابل معنا السيد / اسماعيل سرهنك أحد أمناء رئاسة الجمهورية .. كان الغرض من التوجه لرئاسة الجمهورية تنبيه رئيس الجمهورية الجديد والذى قال إنه يبدأ عهداً جديداً ، لما يحدث فى المحكمة العسكرية والآثار السياسية والإعلامية المترتبة على شكل المحاكمة وما يجرى فيها .

وكان لى شرف أن سجلت فى سجل رياسة الجمهورية نيابة عن هيئة الدفاع هذه العبارة :

« بصفتكم ضابطا مصدقاً فى الدعوى فإن ما يجرى فى المحكمة العسكرية العليا فى القضية رقم ٨١/٧ يسىء للقضاء ويسىء لمصر .. ولا نريد أن يقال عن مصر ما تقوله أجهزة الإعلام عن إيران من أن المحاكمات تجرى سرية وبلا دفاع ... وأن أحكام الاعدام تصدر بالجملة .... »

وقيل وقتها إن رئيس الجمهورية قد رفض مقابلة المحامين حتى لا يتدخل فى القضاء !! وصدر شبه بيان بهذا المعنى نشر فى الصحف ،مما اضطر هيئة الدفاع إلى عقد مؤتمر صحفى عالمى فى اليوم التالى مباشرة ، تلى فيه بيان صادر عن هيئة الدفاع يشرح ظروف المحاكمة . وأسباب الانسحاب والغرض من التوجه لرئاسة الجمهورية . وفيما بعد قبض على عبد الحليم رمضان المحامى وكاد أن يتم القبض على جزء كبير من هيئة الدفاع بعد انتهاء المحاكمة بأيام بسبب هذا المؤتمر !

وكان الانسحاب الثانى بعد إصرار النيابة على إبداء مرافعتها فى ذات جلسة سماع الشهود ورفض طلبات الدفاع فى استدعاء شهود نفى !

□□

واستمرت جلسات المحاكمة .

وكان لازماً الرد على ما قاله المفتى من أنه لا يجوز تكفير الحاكم .. لأنه هو الذى يقيم الحد ...

وتساءل الدفاع وقتها : إذا كان الحاكم هو الذى يقيم الحد فإنه لا يمكن أن يقيم الحد على نفسه .. وإن أعمال المسلم هى التى تكفره لأن أحداً لا يستطيع أن يكفر أحداً .. وبالتالى يحق للمسلم الذى قتل الحاكم لخروج الأخير بأعماله عن دائرة الإسلام . فإنه يباح للقاتل ذلك لأنه بذلك يكون قد أزال المنكر ... ويكون قد أدى واجبا عليه . وإذا جحد أحد ما جاء فى كتاب الله فقد كفر ..... وإذا كان الأصل أن لا يكفر الحاكم إلا أهل الحل والعقد فى المجتمع الإسلامى الكامل كما حدث مع على بن أبى طالب ، فإن هناك أكثر من دليل على ردة الحاكم منها جعله اليهود أولياء له .. وصلحه مع إسرائيل واستهزاؤه برجال الدين واستهزاؤه من طلب المسلمين الحكم بما أنزل الله وقوله أنه لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة ... إلخ .

وقلنا إن هناك فتوى فى ١٤ شعبان ١٣٦٦ هـ (١٩٤٤ ميلادية) وقيل إجابة لسؤال عن المعاملة ما بين المسلمين واليهود .. ولقد أجابت الفتوى وقتها بأن المسلم يكون مرتدا وتنطبق عليه كل الآثار المترتبة على ارتداده بما فيها التفريق بينه وبين زوجته .

وإن على كل مسلم أن يخرج على الحاكم الكافر عملا بالحديث الشريف من رأى منكم منكراً ... إنه فرض عين ..

صحيح نصح بعض الفقهاء بالصبر على الحاكم إلا إذا ظهر كفر بواح وأصبح لكل مسلم فرض عين . ولكن الخروج على الحاكم يصح وبالسيف ، فأبو بكر عندما قال إن أسأت قومونى فقد كان يخاطب عامة المسلمين وهو نفس ماحدث بعد ذلك من عمر بن الخطاب عندما خاطبه الأعرابى : لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا .

لقد قال أبو حنيفة : إنه لا يستطيع أحد أن يكفر أحدا ، لكن أعمال المسلم هى التى تكفره ، لأن

الإمام وهو محصن يجوز لأى فرد أن يقتله ، لأنه إن فعل ذلك فإنه يكون قد أزال المنكر وأدى واجباً عليه .

□□

وبينما الصراع محتدم على هذا النحو بين الدفاع والمحكمة ، كانت أجهزة الإعلام الرسمية تواصل مهمتها فى تشويه صورة المتهمين .. فكتب أنيس منصور رئيس تحرير مجلة (اكتوبر) فى شهر فبراير ١٩٨٢ : إن مصر ستحتفل فى شهر ابريل ١٩٨٢ بمناسبتين .. الأولى هى تنفيذ حكم الاعدام فى قتلة السادات .. والثانية هى الاحتفال باستلام باقى سيناء من اسرائيل ... وكان هذا الذى قيل وقتها كشفا عن تحديد مسبق بموعد الأحكام ... ووقف الدفاع يطلب محاسبة أنيس منصور على ما ارتكبه فى حق العدالة من محاولته التأثير فيها بما قال ... وأمرت المحكمة بإحالة الموضوع للنائب العام للتحقيق ... لكن لم يحقق أبدا مع أنيس منصور على ما قاله ، وكان قرار المحكمة هروبا من الاستجابة لطلب الدفاع باستدعاء أنيس منصور لسؤاله عن مصدر معلوماته عن الحكم الذى قال أنه سيصدر فى الدعوى .

وفيما بعد ثبت أن ما قاله الكاتب هو الحقيقة فلقد أعدم خالد وزملاؤه بالفعل قبل عشرة أيام من الانسحاب الإسرائيلى عن باقى سيناء !

فى ذات الوقت كتب موسى صبرى فى مجلة آخر ساعة عن خالد وزملائه .. وقال عن الواقعة إنها « الجريمة العاهرة » !! ولم يكن مقبولًا منه أن يقول ذلك !

ولم تكن الواقعة أبداً جريمة عاهرة ... على الأقل من وجهة نظر المحامين الذين يترافعون فى الدعوى ... ، وقمت ومجموعة من الزملاء بكتابة عريضة جنحة مباشرة ضد موسى صبرى .

وحال دون رفعها أمران : أن خالد وعبد الحميد رفضا أن يرد على موسى صبرى ... وتطور أحداث المحاكمة وايقاعها السريع .. والسريع جداً الذى أخذنا لدرجة أن استمرت المرافعات إلى وقت متأخر ليلًا .. وكل يوم تقريباً .. فضلًا عن أنه كان يلزم طلب رفع الحصانة عن موسى صبرى باعتباره عضوا بمجلس الشورى !

□□

وأثناء نظر الدعوى توفى الأستاذ عبد العزيز الشوربجى المحامى ... وتحولت جنازته إلى مظاهرة كبرى ... وكان مستحيلا على هيئة الدفاع أن تحضر جلسات المحاكمة ... وأنابت محاميا عنها ليثبت فى محضر الجلسة وفاة المرحوم / عبد العزيز الشوربجى المحامى وقدمت المحكمة عزاءها لممثل هيئة الدفاع .. لكن فى اليوم التالى فوجئت هيئة الدفاع أن المحكمة أصدرت قرارابتغريم أربعة محامين كل منهم خمسين جنيهاً ، وكان ثلاثة منهم قد سبق تغريمهم وهم عبد الحليم رمضان ، حافظ الختام وشوقى خالد . وأضيف لهم هذه المرة محمد رزق المحامى المنتدب من نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة .

وترافع الأستاذ / عبد الحليم عن الغرامة المحكوم عليه بها وكانت فرصة لأن يدفع بعدم دستورية النص

الوارد فى قانون الإجراءات بجواز تقديم المحامى المترافع ... وطلب تمكينه من رفع دعوى بعدم دستورية هذا النص ... وأصدرت المحكمة قرارها بعد ثلاث ساعات من المرافعة باقالته وحده من الغرامة ، وطلبت أنا من جانبى أيضاً توكيله فى المرافعة عنى لأن المحكمة لم تقيلنى من الغرامة ... وبدأ المحامى يتكلم ... وقبل أن يدخل فى موضوع المرافعة أصدرت المحكمة قرارها بإقالتى من الغرامة ... تداركت امكانية أن تتكرر المرافعة فأقالت المحاميين الباقيين كذلك من الغرامة .

واستمرت جلسات المحاكمة .

وبعد أن أثبت الدفاع أن السادات لم يصب برصاص المتهمين ، طالب بإعادة التحقيق فى الواقعة ، لكشف الجناة الآخرين .

ورفضت المحكمة الاستجابة للطلب .

وقال الدفاع :

ـــ إن القضاء لا ينبغى أن يتأثر بشخص المجنى عليه وضرب مثلا بقضية مقتل المستشار الخازندار والقبض على قتلته وإحالتهم لمحكمة الجنايات . وقتها تصور الشعب أن القضاء سيفتك بهؤلاء القتلة . ولكن القضاء المصرى العظيم حقق الدعوى فى نزاهة وحكم بقضاء هو فى سجل الشرف لقضاة مصر ...

« وإذا كان المجنى عليه فى هذه القضية هو قائدكم الأعلى ولكم فى بعض الجرحى والمصابين أصدقاء أو زملاء سلاح إلا أننا واثقون أنكم على نفس القواعد ستسيرون فأنتم أفضل خلف لخير سلف . » ..

« المهم أن القضية لا يمكن الحكم فيها حكما صحيحاً صائباً بعيداً عن الملابسات والظروف التى أحاطت بالمتهمين الذين من بينهم الضابط والطبيب والمهندس والطالب » .

□□

وفى جلسة ١٣ /٢/ ١٩٨٢ وقعت مفاجأة لا بأس بها .. كشف المتهم صلاح بيومى عن اثنين من الموجودين داخل القاعة « قاعة المحكمة » وقال إنهما من الذين قاموا بتعذيبه ... وحاول الاثنان أن يختفيا . وكان لى شرف اقتيادهما للمنصة التى سألتهما عن اسميهما وقال الأول إن اسمه عبد العظيم فرج ، والثانى أحمد سعيد محمد من المخابرات الحربية !

وأحالتهما النيابة للتحقيق بعد أن أمرت بإخراجهما من الجلسة غير مقبوض عليهما ... وفيما بعد تبين أنه لم يتم أى تحقيق ... بل لم يتم إثبات الإجراء بمحضر الجلسة .. لدرجة أننا فكرنا أن يتطوع أحد أعضاء هيئة الدفاع ليوجه إتهاما للمحكمة بالتزوير فى محاضر الجلسات .. التزوير بالترك .. لكن حال دون ذلك تطور جديد !

□□

كان قد تم الاتفاق بين هيئة الدفاع على أن يتم تقديم طلب للمحكمة الدستورية العليا للفصل فى

تنازع الاختصاص بين المحكمة العسكرية ومحكمة أمن الدولة العليا . خاصة بعد أن ثبت أن ذات المتهمين بما فيهم المتهمون الأربعة جرت إحالتهم عن ذات التهم بقرار نيابة أمن الدولة العليا إلى محكمة أمن دولة عليا طوارىء ...

وكان مجرد قبول الطلب من المحكمة الدستورية العليا طبقاً لقانونها أن توقف كلتا الجهتين القضائيتين أى إجراء قضائى .

وجاء الأستاذ عبد الحليم رمضان بما يفيد أن المحكمة الدستورية قد قبلت طلب تنازع الاختصاص .. وطلب وقف السير فى الدعوى ...

وقال المدعى العام العسكرى : إن القضاء العسكرى هو وحده الذى يحدد الاختصاص .

ورد الدفاع بأن ذلك ليس صحيحاً . وأن المادة التى يستند اليها الدفاع وهى المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية قد قضى بعدم دستوريتها .. وأننا لسنا بصدد تحديد اختصاص .. إنما نحن بصدد تنازع فى الاختصاص . ولقد رفضت المحكمة أن تضم محاضر تحقيقات نيابة أمن الدولة والتى أجرتها مع المتهمين للقضية الماثلة ! .

وقررت المحكمة عدم قبول الطلب والاستمرار فى المرافعة وأخذ الدفاع فرصته للتداول ثم تحدث ممثله أمام المحكمة من جديد فقال :

ــ إن هيئة الدفاع ترى بعد إعلان هذا القرار أنه يطوى اخلالا باليمين القانونية للقضاة العسكريين المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من قانون الأحكام العسكرية . فيما نصت عليه « أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأحترم القانون » . لأن فى القرار الذى أصدرته المحكمة تعديا على أحكام قانون المحكمة الدستورية فيما نص عليه من اختصاصها دون غيرها فى ولاية الحكم فى مسائل تنازع الاختصاص كافة عملا بالمادتين ٢٥ ، ٣١ والفقرة الأخيرة من المادة الثانية والتى اعتبرت الدعاوى المقدم فى شأنها طلب التنازع موقوفة من وقت تقديم الطلب . فضلا عن تكوين الواقعة للجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى بالمادة ١٢٣ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ والتى نصت على أنه يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى استعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين . ومنها دون شك قانون المحكمة الدستورية العليا .

« وترى هيئة الدفاع أن هذا الإخلال والتجاوز لحدود القانون يكون غدراً وخطأ مهنيا جسيماً من المحكمة يبرر للمتهمين الحق فى مخاصمة المحكمة فى أشخاص قضاتها وفقاً لأحكام القانون لعدم اطمئنان المتهمين ومدافعيهم إلى هيئتها الموقرة بعد ارتكاب هذه الجريمة المبينة الوصف فى مادة العقوبات بحقوقهم فضلًا عن الأسباب الأخرى التى ستبدى فى صحيفة التقرير بالمخاصمة أمام الجهة القضائية المختصة »

وأضاف الدفاع :

ــ لقد تقدم دفاع المتهمين إلى إدارة المدعى العام العسكرى والنيابة العسكرية بطلب التصريح بانتقال موثق من الشهر العقارى للسجن الحربى لتوثيق عقود وكالات رسمية من المتهمين لمدافعيهم ولم تبت إدارة

المدعي العام العسكرى فى هذه الطلبات حتى الآن ، الأمر الذى يبرر للمتهمين حقاً فى مخاصمة المتسببين عن تعطيل توثيق هذه الوكالات طبقاً لأحكام القانون . لأنه لا يجوز فى أى شريعة أو قانون أن يحال بين المحبوسين احتياطياً واستعمال حقوقهم القانونية فى توكيل من يشاءون من محامين أو غير محامين »

ــ وانتهى ممثل هيئة الدفاع إلى التماس الأمر فوراً لموثق الشهر العقارى بدخول السجن الحربى لتوثيق الوكالات لاجراءات المخاصمة أو ما يراه المتهمون . مع تأجيل نظر الدعوى لاتخاذ إجراءات المخاصمة بمجرد صدور هذه التوكيلات . وأن هذا دفع ودفاع جوهرى لا يجوز مصادرته بأى وسيلة ... وذلك دون اخلال بحق المتهمين والمدافعين فى اتخاذ الموقف المناسب بعد اعلان قرار المحكمة فى هذا الطلب الجوهرى وهو متعلق بصلاحيتها فى نظر الدعوى . وبعد أن أفصح المتهمون بلسان دفاعهم عن وجود هذه الأسباب المبررة للمخاصمة التى تنعقد ولاية الحكم فيها لمحكمة أخرى فى خصومة بين أشخاص القضاة وأشخاص المتهمين بما يؤدى إلى عدم توافر أسباب الحيدة فى نظر الدعوى قبل الحكم فى قضية المخاصمة ..

وسألت المحكمة : هل يعنى هذا انسحابا للمحامين ؟!

فقال الدفاع :

ــ واضح مما قلناه أن ذلك لا يعنى انسحابا من المدافعين . وإنما يعنى إصراراً وتصميما على السير بالدعوى فى قنواتها القانونية وعدم الانحراف بها إلى غير الطريق القانونى الذى يلتزم المدافعون من مبتدأ تحملهم أمانة وشرف الدفاع عن هؤلاء الأبطال !

□□

وأصدرت المحكمة قراراً بنسخ صورة من محضر الجلسة .. وإحالة الأستاذ عبد الحليم رمضان إلى النيابة العسكرية للتحقيق معه . بتهمة اعتدائه على المحكمة !!

ونادى رئيس المحكمة على الحرس ... ورفع الجلسة ... وتكهرب الموقف !

سحب بعض أفراد الحراسة أسلحتهم وجعلوها فى وضع الضرب .. ورفض بعض الضباط القبض على المحامى ... أو مجرد الاقتراب منه .. بل دخلوا إلى غرفة المداولة لمحاولة إثناء رئيس المحكمة عن قراره .. وزاد انفعال المحامين بالموقف ... ورفضوا إخلاء القاعة والتوجه إلى المكان المخصص لهم بناء على طلب قائد الحرس ... ووقع أكثر من اشتباك .. وفى دقائق قليلة كان قد صدر خطاب مكتوب من العقيد محمود عبد القادر موجها لإدارة المدعى العام العسكرى الذى كان قد سبق وغادر المحكمة الى مكتبه . وتضمن الخطاب :

« مرفق طيه السيد عبد الحليم رمضان المتهم بالاعتداء على المحكمة بجلسة اليوم ١٩٨٢/٣/١ تحت الحراسة اللازمة للتحقيق معه ... وجرد المحامى من لقبه .. وأصبح متهما ... وأصبح طى خطاب !! وكان أمراً مضحكاً ومبكياً فى ذات الوقت ...

وحاول الدفاع الدخول لغرفة المداولة لاقناع المحكمة بأن يشمل قرارها بالقبض على المحامى القبض على باقى المحامين ، لأن المحامى فى حديثه ، وكما عبر صراحة لم يكن يتحدث إلا باسم هيئة الدفاع .. ولكن كان ذلك مستحيلا .

وقدم لواء قائد الشرطة العسكرية ليصطحب المحامى ولينفذ قرار المحكمة .. وتدخلت بعد أن اتفق على تصعيد الموقف ليتم القبض على كل المحامين ... وحدث تشابك بالأيدى ... ورفعت الأسلحة لولا تدخل أحد أفراد الحراسة لحمايتى ..

وتم اصطحاب المحامى ومعه محامون رفضت الحراسة أن يستقلوا معه ذات العربة المدججة بالسلاح .. ورافق العربة عربات أخرى بحراس أكثر عدداً منعاً من هروب المتهم الخطير !!

□□

عدنا إلى قاعة الجلسة ... ووقف أكبر المحامين سناً وكان الأستاذ/ اسماعيل النجار ــ ليقول للمحكمة :

« باسم كل زملائى المحامين ونيابة عنهم أقول .... إن الأستاذ / عبد الحليم كان يتحدث باسمنا جميعاً وهذا قاطع من العبارات التى قالها ... ومن اسلوب هيئة الدفاع من بداية المحاكمة من أن حديث أى محام إنما يتم باسم كل هيئة الدفاع .... وإذا كانت الهيئة الموقرة قد رأت أن ما حدث يشكل جريمة فإننا نلتمس مع كل التقدير والاحترام أن تصحح المحكمة خطأها وأن تأمر بالقبض على كل هيئة الدفاع الماثلة بجلسة اليوم ... وإن أمكن ، من تغيب منهم أيضا ولا أظن أنهم سيخالفون ...

وسألت المحكمة المحامين :

هل تنسحبون ...... ؟

فقال الدفاع :

ــ إننا قلنا قبل ذلك إننا لا ننسحب ... والدعوى قانوناً تعتبر موقوفة !

ووجه رئيس المحكمة طلباً لدفاع المتهم العاشر الذى كان عليه الدور فى المرافعة أن يبدأ ..

فقال المحامى : الدعوى موقوفة ولا أستطيع أن أترافع !

وأعقبه المحامى الموكل عن المتهم الذى يليه ... وهكذا ....فأصدرت المحكمة قرارها بتأجيل نظر الدعوى لجلسة ٣/٣/ ١٩٨٢ أى تأجيل الدعوى لمدة ٤٨ ساعة !

□□

توجهت هيئة الدفاع لإدارة المدعى العام العسكرى لحضور التحقيق مع زميلهم ... ورفض دخول المحامين ...

وتوجه المحامون إلى النقابة العامة .. ولم يكن هناك إلا المجلس المعين .. لكن استمر تواجد المحامين فيها ... وأصدروا من هناك بياناً وزع على الصحفيين !

□□

لم يبدأ التحقيق مع عبد الحليم رمضان إلا فى العاشرة مساء أى بعد حوالى ١٢ ساعة من القبض عليه ... وأصدرت النيابة فى الثانية عشرة بعد منتصف الليل قرارهابالإفراج عنه بكفالة ... وتحديد جلسة ٣/٣/ ١٩٨٢ لمحاكمته عسكريا . أى فى ذات تاريخ الجلسة الجديدة .

وفى مساء نفس اليوم ١/٣/ ١٩٨٢ حضرت السيدة الفاضلة والدة خالد لتطمئن على المحامين !! وأثناء انصرافها من النقابة صدمتها دراجة بخارية ... وأخذ قائد الدراجة يبكى بعد أن أصابته شبه هيستريا بعد أن علم أن من صدمها هى أم خالد الاسلامبولى !

فى مساء نفس اليوم ... وفى اليوم التالى وطوال النهار والمساء كان يمارس ضغط عنيف من قبل القائمين على أمر السجن الحربى ... والمخابرات العسكرية .. وأعضاء النيابة على المتهمين لاستبدال المحامين .. وبالذات محامو المتهمين الأربعة . نفس ما حدث فى أثناء انسحاب المحامين السابق . ورفض المتهمون .. وتمسكوا بمحاميهم ... فى المرة الأولى كان هناك انسحاب وتمسك المتهمون .. وفى هذه المرة لم يكن هناك انسحاب وكان التمسك أشد وأكثر إصراراً .

□□

اجتمع مجلس النقابة الفرعية لمحامى القاهرة فى ٢/٣/ ١٩٨٢ وصدر عن الاجتماع بيان أرسل إلى المحكمة .. إلى وزير الدفاع .. وإلى وزير العدل وإلى رئيس الجمهورية يدين تصرف المحكمة مع المحامين ... ويؤكد حق المحامين فى استخدام الأسلوب الذى يرونه ... واستنكروا القبض على المحامى ... وانتهى البيان إلى تكليف المحامين باستكمال واجبهم القانونى ... مثلما حدث فى المرة الأولى للانسحاب .

□□

وجاء ٣/٣ /١٩٨١ ...

انقسمت هيئة الدفاع إلى فريقين ...

ــ فريق توجه للمحكمة العسكرية التى تحاكم عبد الحليم رمضان ، وكان هذا الفريق مع محامين آخرين قد وصل أفراده إلى ١٠٧ محامين ...

ــ وفريق ثان توجه لمقر المحكمة العسكرية التى تحاكم المتهمين لحضور جلسة المحكمة ... وكنت مع الفريق الثانى .

فوجئنا بحراسة مشددة .. دبابات .. ومصفحات .. وجنود مدججين بأسلحة ... وتمت احاطتنا

جميعاً .. وكنا حوالى سبعة ... وأبعدنا عن بوابة المعسكر لمسافة كافية .... وأصبحنا وسط دائرة يحوطها جنود يشهرون أسلحتهم ...

وقيل لنا : ممنوع دخولكم .. إلا بإذن من المدعى العام العسكرى ... وتوجه محام إلى هناك ... ولم يحضر ...

وفجأة قدمت أربع سيارات عسكرية فيات .. بكل سيارة كان يجلس فى الخلف محام .. وبجانب السائق حارس بمدفعه الرشاش ...، لم توقف العربات بالبوابة كالمعتاد .. وسمح لها بالدخول مباشرة إلى حيث قاعة المحكمة ...

واحتج المحامون ... وتقدم أحد الضباط .. وقال إنه يحمل أمراً من المحكمة بإطلاق النار واستعمال القوة قبلنا إذا لم ننصرف من أمام المنطقة العسكرية ...

وتوجه أحدنا إلى مكتب المحامى العام لشرق القاهرة لإثبات الحالة .. ورفض المحامى العام أن يفعل شيئاً .. قال إن ذلك يخرج عن حدود اختصاصه .

وتوجه محام آخر إلى قسم شرطة مدينة نصر ليحرر محضراً لكن قيل له « مستحيل .. ليست لنا علاقة بالقوات المسلحة » .

واستمر وقوفنا ... وبعد أقل من ساعتين كانت العربات التى دخلت بالمحامين الأربعة قد عادت .... وأيقنا أن مهمتهم قد انتهت .... وازداد التحرش بنا ... وقررنا جميعا التوجه لمكتب النائب العام لإبلاغه بالواقعة .. وجرى تحقيق تولاه المستشار حلمى خليفة رئيس المكتب الفنى والنائب العام المساعد !

فى مساء نفس اليوم تسربت لنا تفاصيل ما حدث فى جلسة هذا الصباح .. وعرفنا أن المتهمين رفضوا بضراوة حضور المحامين الأربعة الذين انتدبتهم المحكمة للدفاع عن ٢٤ متهماً بعد أن كانت ترفض من قبل حضور محام واحد مع أكثر من متهم بحجة التعارض .

وخاطب المتهمون ضمائر المحامين الأربعة ... وتمسك كل متهم باسم محاميه الموكل والمترافع عنه .

وأقتيد المتهمون بعد الاعتداء عليهم داخل القاعة وبحضور هيئة المحكمة الموقرة إلى خارج القاعة .... ووضع كل متهم فى عربة مصفحة مقيد اليدين والقدمين معصوب العينين ...

واستمر دفاع كل محام عشر دقائق من ورقة مكتوبة بالآلة الكاتبة !!

وقبل أن ينتهوا كانت إذاعة القاهرة قد أذاعت فى العاشرة صباحا خبراً يتضمن أن المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت قرارها بحجز الدعوى للحكم لجلسة ٦/٣/ ١٩٨٢ !!

□□

أن تحجز الدعوى للحكم فى يوم ٣/٣/ ١٩٨٢ ويحدد للنطق بالحكم جلسة ٦/٣/ ١٩٨٢ فإن الفترة المتاحة للمحكمة لا تتعدى ٤٨ ساعة !!

وعقدت هيئة الدفاع اجتماعاً بنقابة المحامين .. وحاصرنا الصحفيون ليسألونا ماذا سنفعل ...

فى اليوم التالى كان علىّ أن أقوم بتنفيذ ما استقرت عليه هيئة الدفاع ... أن أتقدم للمحكمة العسكرية بطلب فتح باب مرافعة ... وكان علىّ أن أتوجه بعد ظهر نفس اليوم إلى مقر المحاكم العسكرية بالعباسية لأقدم هذا الطلب ... تطوع أحد الأصدقاء من المحامين ليكون معى ... (الأستاذ / أحمد عوض المحامى) . ووصلنا هناك حوالى السابعة مساء ... ورفض سكرتير الجلسة قبول الطلب ... رفض الاستلام إلا بتأشيرة اللواء سمير فاضل رئيس المحكمة شخصياً ... والتقيت برئيس المحكمة ... ومعه أعضاء الهيئة الموقرة ... وقبل أن أتكلم سألنى كيف استطعت الدخول إلى المنطقة العسكرية فى هذا الوقت من الليل ؟! ... أنت رجل مدنى .. وأجبته أنى دخلت فى حماية القضاء العسكرى . حمايتكم ... وشرحت له مهمتى ... ورفض بعد مناقشة طويلة — فى جدوى هذا الطلب — أن يتسلمه شخصيا أو أن يأمر باستلامه !

شرحت ما يوجبه قانون المرافعات فى هذه المسألة .. للخصم أن يتقدم بأى أوراق .. وللمحكمة أن لا تستجيب ...

سأل : ما علاقة قانون المرافعات ؟

قلت : أنتم أعلم منا بالقانون ... وقانون المرافعات يكمل قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالأحوال التى لم يرد فيها نص .. وأن اجراءات مخاصمة القضاة الجنائيين ليس منصوصاً عليها فى قانون الإجراءات ورغم هذا فإن النص المطبق هو قانون المرافعات .

قال : أعلم ... لكن لن أستلم .

قلت : لكنك لا تستطيع أن ترفض !

قال : لا . أستطيع !

قلت : لا تستلم أنت ... فليستلم سكرتير الجلسة .. ثم مزق أنت الطلب ... فقط يوقع لى بالاستلام .

قال : نحن وراءنا عمل ... أرجوك انصرف أفضل !

قلت : أريد أن يستريح ضميرى !

قال : لقد فعلت ما عليك !

وطلبت أن أنتظر .. حتى يخلو الرئيس لنفسه وربما بعد مداولة يقبل الطلب ... كان ظنى أنه يمكن أن يتصل الرجل بأى جهة ويسألها فى الإجراء .. وقد يجد نصيحة منها بقبوله .

فقال : أنت حر ... ونحن لسنا مسئولين عن وجودك فى هذا الوقت فى منطقة عسكرية !

ولكنى انتظرت بالفعل أكثر من ساعة ... وأرسل لى سكرتير الجلسة .. وتصورت أنه سيأمره باستلام الطلب ... لكن السكرتير عاد ليقول إن القرار نهائى ... لن تتسلم المحكمة أية أوراق !

وغادرنا المنطقة العسكرية ... بعد أن استوقفتنا البوابة التى سبق لها أن سمحت بدخولنا ... وأشهر السلاح فى وجهينا ... لكن كان هناك بين الحراس من جعل المسألة تمر بعد أن عرف بشخصياتنا وعرف أنى زميل قديم فى الجيش !

عدنا لنقابة المحامين ... تجمعت قيادات عديدة من الأحزاب السياسية وحزبى العمل والتجمع ، وبعض القوى المستقلة من الناصريين والوفديين . واستمر النقاش فيما يجب أن يتبع ... وكان قد تم إرسال صورة من طلب فتح باب المرافعة مشفوعاً بمذكرة إلى السيد الضابط المصدق : رئيس الجمهورية .

وفى صباح الجمعة ٥/٣/ ١٩٨٢ كان علىّ أن أكمل المهمة ... ومعى مجموعة من المحامين ... أن أسلم طلب فتح باب المرافعة فى أى جهة عسكرية .. ولتكن السرية ٢٨ شرطة عسكرية المختصة عسكرياً بكل اجراءات التقاضى العسكرية ... وحاولوا فى سرية الشرطة أن يفعلوا شيئاً .. وتم الاتصال بمدير إدارة القضاء العسكرى بمنزله ... وبمسئولين فى وزارة الدفاع ... وأحالونا إلى السرية الخامسة شرطة بعابدين .. للتوصل إلى منزل رئيس المحكمة لتقديم الطلب إليه فى منزله ... لكن لم تكن النيات الطيبة وحدها تكفى ... وفشلنا ... وفى آخر النهار تجمع عدد آخر من هيئة الدفاع ... وتوجهنا إلى قسم مدينة نصر لمجرد فتح محضر بإثبات حالة !

وفى القسم كاد أن يقع أكثر من اشتباك . وتم الاتصال بمديرية الأمن .. وبمنزل الوزير بواسطة قائد قطاع شرق القاهرة .. وقيل بصراحة : .. إنه لا دخل لنا !

□□

وجاء يوم ٦/٣/ ١٩٨٢ .. يوم النطق بالحكم ... وتوجه بعض الزملاء على أمل حضور المحكمة .. وحضور اجراءات النطق بالحكم ... تصوروا أن المحكمة ستنطق بالحكم فى جلسة علنية ... لكن الذين توجهوا إلى المحكمة ما كادوا يتعدون نفق صلاح سالم (على بعد أكثر من ٣ كيلو من منطقة الجبل الأحمر وحيث موقع المحكمة) حتى فوجئوا بإذاعة الحكم فى موجز أنباء العاشرة صباحا وكان يقضى بإعدام الخمسة الأول ! .

أما كيف تمت جلسة النطق بالحكم .. فكانت كالتالى :

سأل المتهمون عن المحامين ... وقيل لهم إنهم انسحبوا .. ورفض المتهمون أن يتم سماع الحكم فى حضورهم ... كانوا قد علقوا لافتات حمراء ... عليها آيات قرآنية ... وعلقوا على صدورهم الأحكام التى توقعوها لأنفسهم ... وأنهم شهداء ... وحاول أحدهم أن يلقى بيانا باللغة الانجليزية إلى الصحفيين الذين حضروا ... ومنع بالقوة .

وتم قطع الكهرباء عن قاعة المحكمة حتى يستحيل تصوير الجلسة بالفيديو وتم اقتياد المتهمين بعد تكبيلهم إلى خارج قاعة المحكمة ... وتم تعصيب عيونهم ... ووضع كل متهم بمصفحة ... وعقد رئيس المحكمة جلسةالنطق بالحكم فى ردهة خارج القاعة بحجة أن الكهرباء يستحيل عودتها ونطق بأحكامه .... وأسدل الستار على دوره ...

وفيما بعد .. فى أول يونيو ١٩٨٢ كان عضو اليمين قد أحيل للتقاعد لأنه قيل إنه أظهر تعاطفا مع المتهمين أثناء التداول .. وفى أول يوليو أحيل الدكتور اللواء رئيس المحكمة الى المعاش .. وحل مكانه (كرئيس لفرع المحاكم العسكرية) عضو اليسار .

□□

وبدأ مشوار جديد للدفاع .. وانتشر المحامون فى أماكن مختلفة . كان هناك من توجه لاستلام صورة من أسباب الحكم .. قيل له : تعال هات ورقة وقلما وانقل ما تريد من الأسباب .. وتحت الحراسة .. فى مقر إدارة المدعى العام العسكرى !

ولجأنا إلى القضاء الإدارى ... لنطلب الحكم بالزام إدارة المدعى العام العسكرى .. وإدارة القضاء العسكرى .. ووزير العدل .. ورئيس الجمهورية وكل مسئول عن المحاكم العسكرية بتسليم المحامين صورة من الحكم !

وكان هناك من يتولى الاتصال بالسياسيين وزعماء الأحزاب وتم ..الاتصال بالمهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل والأستاذ / خالد محى الدين رئيس حزب التجمع وغيرهما وتصورنا أن ثمة جسراً يمكن أن يكون ممدوداً بينهم وبين الرئيس الجديد للحيلولة دون أن يصدق على الحكم ... أو لإقناعه بإعادة المحاكمة مرة ثانية أمام محكمة تحقق العدل للمتهمين .. وكانت الردود التى تصلنا كهيئة دفاع تدعو للاطمئنان إلى أن فوجئنا بأنه تم التصديق على الحكم يوم السبت ٣/٢٠/ ١٩٨٢ والرئيس فى طريقه للخارج ... وقيل إن التصديق تم فى مطار القاهرة !

وبدأ حساب مدة الخمسة عشر يوماً التى يتعين خلالها تقديم التماس بإعادة النظر لرئيس الجمهورية ...

وتم تداول الدعوى فى مجلس الدولة ... وكان المؤمل أن تستجيب المحكمة للطلب وأن تأمر بتمكين هيئة الدفاع من لقاء المتهمين بالسجن الحربى للتفاهم معهم حول أسباب الالتماس ... وحاول محامو الحكومة تعطيل نظر الدعوى !

وكنا قد تقدمنا فى أول ابريل أنا والأستاذ عبد الحليم رمضان بطلب الى المدعى العام العسكرى يتضمن الرغبة فى :

١ – تسليم هيئة الدفاع صورة من أسباب الحكم .. وصورة من التقرير المرفوع لرئيس الجمهورية بالتصديق على الحكم[1] مع استعدادنا لدفع الرسوم .

٢ – التصريح بزيارة موكلينا المحكوم عليهم بالإعدام .

٣ – التصريح لمأمورى الشهر العقارى لدخول السجن الحربى لتوثيق توكيلات للمحامين .

---

(١) كانت قد تضاربت المعلومات بخصوص مذكرة التصديق المعدة بمعرفة القضاء العسكرى عن الحكم .. كانت هناك معلومة تسربت أن المذكرة انتهت إلى طلب إلغاء الحكم لبطلان فى الاجراءات . ومعلومة ثانية أن الحكم قد جرى التصديق عليه دون مذكرة ... أو بعد رفع المذكرة منه .

وصدر الحكم فى اليوم السابق على انتهاء مدة الخمسة عشر يوماً ... وتوجهت لإعلانه مع المحضر المختص وتنفيذه باستلام أسباب الحكم ومدوناته .. ومذكرة التصديق ... ورفض المختصون استلام الاعلان ... وبالتالى استحال التنفيذ .[٢] .

وفى اليوم الأخير ... توجهنا ثانية وفى مواعيد العمل الرسمية ... للإعلان ولتنفيذ الحكم ومعى المحضر المختص ... واستلم نائب المدعى العام العسكرى الإعلان ... ورفض تنفيذ ما جاء فيه ... وأثبت المحضر ذلك !

□□

وفى أثناء حضورنا بمجلس الدولة فى دعوى أخرى كان قد أقامها الأستاذ عبد الحليم رمضان لالزام رئيس الجمهورية بتمكين الأستاذ / أحمد شوق الاسلامبولى المحامى والد خالد من زيارة ابنه فى السجن الحربى أو زيارة خالد له فى سجن بور سعيد أو أى سجن آخر يكون قد أودع فيه[٣] فى أثناء ذلك تساءلنا لماذا لا نحاول أن نزور خالد وزملاءه ... ماذا سنخسر لو حاولنا وفشلنا ... وقررنا أن نتوجه للسجن الحربى ولنحاول ... وفى طريقنا اشترينا بعض الجاتوهات لهم .

وصلنا السجن .. سئلنا عن تصريح المدعى العام العسكرى ... وقبلها بيوم أو بيومين كان قد رفض ... وبعد نقاش بسيط استخدمنا فيه مخاطبة القلوب والضمائر ... وعلاقتى القديمة بالجيش سمح لنا[٤] . على أن نقابلهم الخمسة واحداً واحداً ...

اصطحبنا أحد الضباط إلى أحد عنابر السجن ... تسلموا منا علبة الجاتوه .. وضعوها على منضدة .. بعد أقل من خمس دقائق جاء خالد ... ابتسامة غامرة تملأ وجهه ... راحة غريبة تبدوعلى سحنته ... تعطر بالمسك ... احتضننا واحداً واحداً ... وقبلنا أكثر من قبلة ... ضحكاته تملأ أركان القاعة ... لفت نظره العلبة الموجودة على المائدة تحت النافذة ... ضحك ... نحن مازلنا صائمين .. لماذا ؟ وقد برأكم الحكم من قتل من كانوا مع السادات .. لنقابل الله ونحن صيام !

شرح له الأستاذ / عبد الحليم مضمون الطعن ... والحكم الخاص بوالده ... أكد خالد أنه استشهد من ٦ أكتوبر ١٩٨١ ... وأنه ينتظر نفاذ أمر الله ... المهم مصر ... البلد ... لماذا كل هذا التعب وهذا الجهد وهذا الالتماس ... ووجدت نفسى أبكى ... وطالعت وجه زملائى فوجدت الدموع قد انسابت ... وخالد يحاول أن يخفف عنا !!

---

(٢) الدعوى رقم ٢٤٨٣ لسنة ٣٦ قضائية .

(٣) تم نقل والد خالد إلى سجن بور سعيد قبل فترة قصيرة من صدور الحكم على خالد .

(٤) الأستاذان عبد الحليم رمضان وعبد الحميد نايل المحاميان وأنا .

جاء أحد الأفراد .... فتح العلبة وطلب أن نتذوق بعض قطع الجاتوه خشية أن يكون قد وضع فيها شيء !!

وفجأة ... طلب المسئول عن السجن إنهاء الزيارة ... وتمسكت بإصرار بألا أخرج من المكان إلا لو قابلت موكلى ... عبد الحميد واشترطوا أن يتم اللقاء سريعاً ... ووافقت ... وحاولوا أن يأخذوا خالد قبل حضور عبد الحميد ... لكن خالد تمسك بالبقاء ... وتمسكنا نحن كذلك .

وجاء عبد الحميد ... كان أكثر اشراقاً ... ابتسامة عريضة واعتصرنى فى أحصانه وشفتاه تمسح وجهى ... وتعانق مع خالد ... وضحكا .. كانا طفلين صغيرين بريئين يلتقيان بعد طوال غياب فاستبد بهما الفرح .

ولم تخرج كلمات عبد الحميد عن كلمات خالد التى سبق أن قالها ... بل تطابقت الحروف ... « المهم مصر » !!

وأمسك الالتماس الذى كانت معى صورته ... وقلبه ... وسأل لماذا كل هذا الجهد ... هل أستأهل كل هذا ... لقد أتعبناكم معنا ... وتقدم الحراس ... وأنهوا اللقاء ... وهمس عبد الحميد فى أذنى بوصيته .... وأن لا تموت أبداً قضيتهم !! .

وفى الطريق ... على طول الطريق كدنا أن نصدم بأكثر من سيارة وعبد الحليم رمضان يقود عربته الصغيرة .. كانت الدموع فى العيون تحجب عنا الطريق !(٥) .

وصلتنا بصورة ما بعض صفحات من أسباب الحكم من ... واستكملنا الباقى من الزملاء الذين تطوعوا وقبلوا أن ينقلوا فقط الجزء من الأسباب التى تتعلق بموكليهم وتحت الحراسة فى حجرة خلفية بحديقة مبنى إدارة المدعى العام العسكرى ...

انقطعت عن كل شيء إلا حضور جلسات مجلس الدولة المغلقة بحكم الأسباب ... خمسة عشر يوماً متصلة بالمكتب وزملاء المكتب يشاركوننى بعد حضور الجلسات استخدام صفحات من المراجع الفقهية القانونية والدينية ... ومجموعات القفص وتجميع لكل ماقيل فى أثناء المحاكمة !

وفى الليلة الأخيرة تجمعنا جميعاً (أسرة المكتب)(٦) حول كتبة النسخ ... تملى عليهم وهم يكتبون ... وفى الخامسة من صباح اليوم الأخير فى ميعاد الالتماس كما نرتب الصفحات ... وقدمت الالتماس قبل نصف ساعة من انتهاء الموعد الرسمى .

وارتاحت النفس بعض الشيء ... ربما كان هناك أمل .. مجرد أمل ولو واحد فى الألف ... فى المليون أن يستجاب للطعن ... ماذا يمنع من المحاولة . ربما .. !

□□

---

(٥) أنظر رسالة خالد من داخل السجن للمدعى العام العسكرى ــ الوثائق .

(٦) الأساتذة/ رفعت سويلم والسيد/ عثمان وأحمد عزت .

وكنت قد أرسلت خطابا للرئيس تسلمه منى لتوصيله الدكتور / محمد حلمى مراد الذى شرفنى بالحضور بنفسه إلى مكتبى ... وقلت فى الرسالة ما تصورت أنه يمكن أن يأتى بنتيجة ... ولم تكن الرسالة الوحيدة كانت هناك رسائل أخرى عديدة... بعضها من قادة الثورة (ثورة يوليو القدامى) ... وبعضها من الشخصيات العامة ... وعلق عليها فيما بعد رئيس الجمهورية فى خطاب عيد العمال فى أول مايو ١٩٨٢[٧] .

صحيح كنت أصغر من أن أخاطب رئيس الجمهورية ... لكنى قلت ماذا يمنع ؟.. ألست مواطناً مصرياً ؟ وما العيب ؟.. وماذا سيصيبنى ؟.. وهل يمكن أن يصيبنى ما أصاب عبد الحميد وخالد ؟

وكانت هذه المحاولات ضرورية قبل أن ينفذ الحكم ، وينتهى كل شىء تماماً !

□□

كثيرون للأسف من الشعب المصرى لم يعلموا بتاريخ تنفيذ الحكم .. بل لم يعلموا أن الحكم قد جرى تنفيذه أساساً ...

وتنفيذ الحكم لم ينشر إلا فى طبعة أولى من جريدة الجمهورية .. ولم يجرؤ أن يشير إليه إلا كاتب واحد فى جريدة الأهرام ، وربما صدفة .. فلقد كتب الأستاذ / أحمد بهجت فى جريدة الأهرام فى طبعتها الأولى فى بابه صندوق الدنيا موضوعا بعنوان الشهداء ... وفى الطبعة الثانية تم رفع الموضوع ووضع مقالة قديمة مكانه ...

وانتشرت الشائعات ...

قال البعض إن خالد قد هرب إلى خارج مصر ومعه زملاؤه .. وقال البعض إن إحدى الدول العربية طلبتهم كجزء من صفقة ... وقال البعض إنهم ليسوا المتهمين الحقيقيين ولذلك هربوا وسئلت فى ذلك ، فى أكثر من مناسبة .

وقلت إن الذين يرددون ذلك إنما يقصدون قتل روح النضال لدى الشعب المصرى ... الذين يرددون ذلك يقولون إن سليمان الحلبى ليس مصريا ... وابراهيم الوردانى الذى قتل بطرس غالى مجنون ... الخ .

الذين يقولون ذلك يريدون أن يشعروا المواطن المصرى أنه لا يستطيع أن يفعل شيئا ... وإن من يفعل فيجب أن يكون بأوامر من دولة ما ... أو محمياً من جهاز ما ... ومن يقل ذلك يريد أن يشوه صورة المصريين جميعاً لا صورة خالد وعبد الحميد وعطا وحسين .. أشرف ظاهرة مصرية فى الربع الأخير من القرن العشرين .

وفى ٨٢/٤/١٢ رفض رئيس الجمهورية الطعون ....

---

(٧) انظر صورة الرسالة فى الوثائق

وفى ١٩٨٢/٤/١٣ أصدرت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة حكمها فى الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٦ ق بإلغاء قرار اعتقال الأستاذ / أحمد شوقى الاسلامبولى (والد خالد) .

وفى اليوم التالى ١٤/٤/ ١٩٨٢ وضعت الصيغة التنفيذية على الحكم لتنفيذه ... وليتمكن والد خالد من لقاء ابنه ... وعلى تصور أن يتم التنفيذ فى نفس اليوم ... أو فى اليوم الذى يليه دون مماطلة من الحكومة .. أو إشكال فى التنفيذ من قضايا الحكومة .

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٤/٤/ ١٩٨٢ وفى مكتبى فوجئت برنين التليفون ... رفعت السماعة . كان على الطرف الآخر واحد يجهش بالبكاء ... تصورت أنها مداعبة سخيفة وكنت مشغولاً بموضوع هام . فأغلقت السماعة .

عاد رنين التليفون وإذ بالأستاذ / عبد الحليم رمضان يعاتبنى أنى أغلقت فى وجهه السماعة .. وفهمت لماذا يبكى ... ودون أن أكمل الحوار معه ... كنت أقطع الطريق من شارع شريف (مكتبى)إلى منزله عدواً ... لم أنتظر المصعد لينقلنى للدور الخامس من المبنى العتيق ...

وفتح الباب .. كان خلفه والدة خالد .... وأجلستنى فى أول مقعد ... ، كانت متماسكة بشكل يدعو للدهشة .. ودخلت حيث وجدت بعض الزملاء قد تجمعوا ... كان قد ورد خطاب من فرع الشرطة العسكرية ينبه على المحامين بالحضور إلى إدارة المدعى العام العسكرى بناء على الطلب المقدم منهم[٨] فى ٧/٤/ ١٩٨٢ .

كان الاخطار قد ورد ضمن مظروف أميرى يحمل رقم س /٣٧/٨٢/١ فى العاشرة مساء .

ولم يكن الاخطار يحدد ساعة أو تاريخ حضور لمقر إدارة المدعى العام العسكرى ...

وقلت رأيى من واقع خبرة سابقة بالقضاء العسكرى .. إن هذا الخطاب يعنى أنه تم تنفيذ الحكم فى آخر ضوء فى خالد وحسين على أساس.أن قرار الاتهام قد أوردهما كعسكريين وهو نفس ما تضمنه الحكم ، ولأن الاعدام شنقاً فى الباق لابد أنه يجرى فى ذات الساعة .

وتوافد المحامون ووالدة خالد تشارك فى تقديم الشاى لهم ... وتمسح عنهم دموعهم ... واتفق على اجراءين ..

الأول : إعداد إشكال لتنفيذ الحكم ... لمجرد تعطيل تنفيذ الحكم[٩]

الثانى : أن أتوجه أنا لإدارة المدعى العام العسكرى للتأكد من أن الحكم لم ينفذ .

---

(٨) كان بعض الزملاء قد تقدموا بطلب جماعى لحضور اجراءات تنفيذ حكم الاعدام طبقاً للقانون . وكانت محاولة ذكية ليعلموا بوقت تنفيذ الحكم .

(٩) كان يحركنا كبرياء ... ألا نسمح لإسرائيل أبدا أن تفرض شروطها ... أن ينفذ حكم الاعدام على وطنيين مصريين رهنا للانسحاب من سيناء ... كنا نريد أن نفوت الفرصة ... يحركنا كما قلت كبرياء وطنى .. لكن الموج كان أكبر منا ... وكنا نحرث فى بحر .

وتوجهت لإدارة المدعى العام العسكرى وبصحبتى زملاء المكتب الذين كانوا قد لحقوا بى . وكان المقر يخيم عليه الظلام الشديد على غير العادة . والحراسة مشددة ... وطلبت من الحراسة أن أقابل الضابط النوبتجى .. أو أى مسئول .. وكانت قد حضرت عربة أخرى تقل مجموعة من المحامين من غير الموكلين فى القضية .. وخلفهم عربتا مخابرات ...

وجاء من قال إنه المسئول .. وحاولت أن أعرف منه على نحو صريح .. ولم أتمكن ... لكن كانت إجابات الرجل أنى « عسكرى سابق وأعلم الأوامر .. وأنه على أن أنصرف » كفيلة بأن أفهم ... لكنى لم أعرف تحديداً هل تم تنفيذ الحكم فى خالد وحسين من عدمه ...

وتوجهنا إلى سجن الاستئناف .. هناك حجرة الشنق ... وكانت المصفحات تملأ المنطقة ابتداء من جامع السبع بنات حيث تقاطع شارع الأزهر وشارع بور سعيد وحتى مستشفى أحمد ماهر تقريبا ... وعربات ملاكى على جانبى الطريق .. عليها ما يفيد أنها عربات جهات رسمية والعيون تتربص بالعربة التى تستقلها ،كان كافياً أن نرى حجرة الإعدام مضاءة بكشافات ضوئية عالية ينبعث ضوؤها من خلف مبنى مديرية أمن القاهرة لنعلم أن هناك تنفيذاً إما يتم أو على وشك أن يتم . وكانت كل محلات المنطقة على غير العادة ما زالت مفتوحة رغم أن الوقت قد قارب على الواحدة صباحاً .

وعدنا أدراجنا إلى حيث باقى المتهمين وقد انهارت مقاومتى لمنع دموعى ... وبذلت والدة خالد جهداً كبيراً لإقناعى بأن ما يحدث منى لا يتفق والدين وأن ابنها شهيد .. ويكفى تشابه اسمى واسمه .. وأنى ابنها ... وكان ما تقوله بربطة جأش عظيمة كفيلا بأن أفقد القدرة على التحكم فى دموعى .

ونزلنا جميعاً ... كل الذين حضروا ... إلى حيث سجن الاستئناف ... وأمام البوابة ما بين مبنى المديرية والسجن ، توقفنا أمام الحراسة المكثفة . وطلبنا مقابلة المسئول فى السجن ...

جاء أحد لواءات الشرطة ... قدمت له صورة من اخطار المدعى العام العسكرى . وأفهمناه أننا حضرنا بناء على هذا الخطاب ودخل الرجل ليستأذن فى دخولنا ... وعندما عاد بعد ما يقرب من خمس دقائق كان مختلف الملامح ... شعره قد تطاير ... قميصه الأبيض الذى يرتديه خرج من البنطلون ... نظرت لمن حولى لأبدى ملاحظتى فاكتشفت أنه شخص غريب . ضخم الجثة طويل ... وبجواره أيضا واحد بنفس المواصفات ... عن اليسار .

كيف تم فصلنا عن بعض كمحامين ومتى ؟ وكيف ؟ لم نعرف ... وسمعنا اللواء يقول ...

سيادة النائب مش جوه ... ولا سيادة النائب ... ولا وكيل النيابة ولا عبد الحميد ... ولا أحد مطلقاً ... أنتم عايزين إيه مفيش حاجة ... ابعدوا عن هنا .... ، وقطع استرساله فيما يقول ثلاثة اصطحبوه إلى الداخل وثلاثة آخرون جاءوا ليتحدثوا بهدوء ....

ــ ليس لنا علاقة بهذا الخطاب ...

□ وقع لنا على الصورة بهذا المعنى .

ــ لا ...

☐ نريد إثبات أننا حضرنا لإخلاء مسئوليتنا .

ــ ليست مسئوليتنا .

☐ ماذا نفعل ؟

ــ لا أعرف .

☐ نريد أن نثبت حالة .

ــ توجهوا لمديرية الأمن ...

وتوجهنا إلى مديرية الأمن .. وبهدوء أبلغنا ضابط دون أن نوضح له مقصدنا : توجهوا إلى قسم الدرب الأحمر .. نحن نحرر محاضرنا هناك ....

وتوجهنا إلى قسم الدرب الأحمر ... دخلنا جميعاً .. (المحامون أحمد مجاهد . وعبد الحليم مندور وعبد الحليم رمضان . وعفت عبد السلام .) وغيرهم (٢٠ محامياً)

ورفض المسئول فى القسم اجراء أى شيء « إلا بعد حضور البيك ضابط المباحث وسعادة الباشا المأمور » على حد قوله .

وحضر رئيس المباحث ومعه رجاله ... والمأمور وحوله مجموعة من رجاله .... وأحيط القسم بحراس من قوات الأمن . وكان أول ما قابلنا به المأمور من تحية هو « اخرجوا بره ... محامين إيه .. يلعن أبو ده يوم أسود ... ويلعن أبو اليوم اللى اشتغلت فيه ضابط » .

كان الرجل منكوش الشعر ... بياض عينيه تحول إلى لون الدم ..حمرة وجهه تحولت إلى زرقة داكنة ....

وكاد أن يحدث اشتباك بالأيدى ... وخرجنا من القسم حيث قابلنا أحد الذين يرتدون معطفا أبيض وبصحبته أحد الجنود يحمل صندوقاً من الشويبس البرتقال .. ما إن لمحنا حتى قال ...[١٠]

« ما خلاص ما تروحوا تروحوا .... »

وكان خالد وحسين فى ذات الوقت تقريباً الثالثة من صباح الخميس ١٥/ ٤/ ١٩٨٢ ربما يتناولان سحورهما ، كل فى زنزانته أو أنهما يعدان أنفسهما لمواجهة ميدان الرماية الذى أعد فى الجبل الأحمر وتحددت له الساعة ٦٠٠ أو السادسة صباحاً موعداً للتنفيذ .

ودفن الخمسة فى مكان واحد .. قبر واحد .. لم يسمح لأى مخلوق أن يعرفه .

وبعد ظهر اليوم نفسه غادر القاهرة إلى تل أبيب وزير الزراعة الاسرائيلى اريل شارون بعد أن أمضى فى القاهرة ٢٤ ساعة فى زيارة عمل [١١] .

☐☐

---

(١٠) انظر تصديق رئيس الجمهورية على الحكم وتنفيذ الحكم ــ الوثائق .

(١١) راجع صحف الجمعة ١٩٨٢/٤/١٦ وبالذات الصفحة الأخيرة من جريدة الأهرام « بدون عنوان » وبها خبر عن نقل النائب العام لمستشفى المقاولون العرب لإصابته بانهيار عصبى مفاجيء ! !

حاولت قدر جهدى المتواضع أن أعرض للقضية .. وعلى قدر ماحملته ذاكرتى .. وماقلته خلال الأوراق السابقة كان جزءاً من كل .. ولربما يكمل بعدى آخرون هذا الجهد بما يضع الحقيقة كاملة أمام الشعب .

وفى القضايا السياسية كثيراً مايكون الحكم معروفا سلفاً ..وتبقى المغامرة من جانب المحامى أن يخوض فى دعوى يعلم أن حكمها معروف سلفاً . لكن فى هذه القضية كانت مهمة المحامين لا أن يترافعوا لإنقاذ أرواح المتهمين لأنهم اعتبروا أنفسهم فى عداد الشهداء ... ولكن ليترافعوا ضد المجنى عليه باعتباره الجانى ... لقد عبر المتهمون عما أرادوا بالرصاص .. وبقى علينا أن نصوغ لهم ماقالوه بالكلمات والمستندات ...

من أجل مصر ... ومن أجل شعبها ... ومن أجل ألا تتكرر التجربة فى تاريخها المستقبلى .

ومن أجل أن نعى جميعاً ... حكاماً ومحكومين معنى الرسالة التى صاغها رجال من القوات المسلحة مرة فى ٦/١٠/١٩٧٣ ومرة أخرى فى ٦/١٠/١٩٨١ . كما لوكان قدر رجالنا العسكريين أن تكون مهمتهم دائما هى رفع رءوسنا ...

فهل وعينا الدرس ؟.. أم نسيناه ؟

هل فهمنا الرسالة ؟.. أم مازال البعض يحمل أعواد الكبريت ؟

وهل تعلمنا منه ؟.. أم تعودنا أن ننسى دروس التاريخ ؟

الجيزة ــ ١٩٨٦

وثائق لم تنشر من قبل

الوثائق التالية من قضية اغتيال السادات ، اخترناها بعناية ولأهميتها ... اما لدعم ما جاء فى الكتاب .. واما لمساعدة المؤرخين الذين لن يعبروا بالقطع هذه القضية .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١

بشأن الموافقة على اتفاقية المزايا والحصانات الممنوحة لأعضاء مكتب التعاون العسكرى الأمريكى بالقاهرة والأفراد العسكريين الأمريكيين العاملين فى بعثات المهام الخاصة أثناء تواجدهم بالقاهرة والمحضر المتفق عليه وكذلك الخطابات المتبادلة الملحقة بها والموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٨١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١٤٧، ١٥١ من الدستور ؛

قــرر :

(المـادة الأولى)

ووفق على اتفاقية المزايا والحصانات الممنوحة لأعضاء مكتب التعاون العسكرى الأمريكى بالقاهرة والأفراد العسكريين الأمريكيين العاملين فى بعثات المهام الخاصة أثناء تواجدهم بالقاهرة والمحضر المتفق عليه وكذلك الخطابات المتبادلة الملحقة بها والموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٨١ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المـادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٤٠١ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨١)

حسنى مبارك

— صورة من الجريدة الرسمية فى ٢٧ اكتوبر ١٩٨١ ، لقانون يمنح العسكريين الأمريكيين الحصانات والمميزات الدبلوماسية ، وهذا القانون كان تطبيقا لاتفاقية وقعها السادات فى ٢٦ يوليو ١٩٨١ (ذكرى تأميم قناة السويس)

وزارة الخارجية

قــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧ بشأن الموافقة على اتفاقية المزايا والحصانات الممنوحة لأعضاء مكتب التعاون العسكرى الأمريكى بالقاهرة والأفراد العسكريين الأمريكيين العاملين فى بعثات المهام الخاصة أثناء تواجدهم بالقاهرة والمحضر المتفق عليه وكذلك الخطابات المتبادلة الملحقة بها والموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٦ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧ .

قــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية المزايا والحصانات الممنوحة لأعضاء مكتب التعاون العسكرى الأمريكى بالقاهرة والأفراد العسكريين الأمريكيين العاملين فى بعثات المهام الخاصة أثناء تواجدهم بالقاهرة والمحضر المتفق عليه وكذلك الخطابات المتبادلة الملحقة بها والموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٦

ويعمل بها اعتبارا من ٥ ١٩٨١/١٢ .

كمال حسن على

ـــ صورة من الجريدة الرسمية فى ٢٧ اكتوبر ١٩٨١ ، بموافقة رئيس الوزراء (كمال حسن على) على اتفاقية المزايا والحصانات الممنوحة للعسكريين الأمريكيين فى مصر

هذا الكتاب

صيحات المسلمين تصرخ

ألم يأن للمارد أن ينتفض

وصيحات البشر تصرخ

نحن محتاجون لقيادتكم

ولكن أين الطريق ؟

هذا الكتاب هو الاجابة

ـــ الصفحة الأولى من احدى النسخ الأصلية لكتاب « الفريضة الغائبة »

(٣٥)

و هو مما نهى الله سبحانه و تعالى عنه .

و لا يكون الجهاد بقتل النفس التى حرم الله قتلها ، لأن له نطاقا حدده الله .

و انما الجهاد فى مواضعه ماض الى يوم القيامة ، جهاد بالقتال اذا لزم الأمر دفاعا عن دين الله و عن بلاد المسلمين ، و عن النفس و عن المال و عن العرض ، و جهاد للنفس حتى تكون فى طاعة الله و مجاهدة للشيطان ، فليس الجهاد فريضة غائبة ، و لكنه فريضة ماضية الى يوم القيامة فى حدود أو امر الله ، و كما فسر رسول الله قوله سبحانه[1] : (و ان هـذا صراطى مستقيما فاتبعوه ، و لا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون) صدق الله العظيم .

و الله سبحانه و تعالى أعلم .

مفتى
جمهورية مصر العربية
جاد الحق

(١) الآية ١٥٣ سورة الأنعام

ــ آخر صفحة فى تقرير المفتى حول كتاب « الفريضة الغائبة »

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وزارة العدل

مصلحة الطب الشرعى

مكتب المستشار الفنى

لوزير العدل

تقرير طبى شرعى أولى

فى حادث الاعتداء على السيد رئيس الجمهورية

أثناء العرض العسكرى يوم ١٩٨١/١٠/٦

من تقرير الأطباء المعالجين بمستشفى القوات المسلحة بالمعادى ومن نتيجة فحوص الاشعة وما تبين لنا من الكشف الظاهرى وفحص لب المقذوف المستخرج أثناء هذا الكشف وبعد فحص الملابس نقرر ما يلى :-

١- أن السيد الرئيس محمد أنور السادات أصيب فى الحادث بمقذوفات ثلاثة أعيرة نارية معمرة بالرصاص أصاب أحدها الجانب الايسر للصدر ونفذ فى تجويفه حتى استقر لب الرصاصة عند اتصال قاعدة العنق بالكتف الايمن وأصاب آخر منطقة أسفل وحشية خلف الفخذ الايسر ونفذ من السطح الامامى وثالث أحدث مسارا نفقيا بمقدم الساعد الايمن .

٢- وقد أحدثت الاصابات كسورا بالاضلاع وتهتكا بالرئة اليسرى واصابة المحتويات الحيوية الهامة بالجزء العلوى من المنتصف الصدرى ونزيفا غزيرا داخل الصدر وكذا كسرا مفتتا بأسفل عظم الفخذ الايسر وصدمة عصبية مما نشأت عنه الوفاة السريعة .

٣- وتبين من فحص لب الرصاصة المستخرجة من اصابة الصدر أنها لرصاصة بندقية [illegible] من عيار ٧٫٢٢ مليمتر .

— أول تقرير طبى شرعى عن اغتيال السادات

الصفحة الثانية

========

٤ـ (وأن مسار المقذوفات بالجسم يشير الى أنها أطلقت على سيادته من يساره إلى خلفه وباتجاه من القدمين نحو الرأس .

مساعد كبير الاطباء الشرعيين

دكتور رمزي أحمد محمد

مستشار السيد وزير العدل لشئون الطب الشرعي
وكبير الاطباء الشرعيين سابقا

دكتور عبد الغني سليم البشري

١٠/١١/١٩٨١م

القاهرة في ١٣ محرم سنة ١٤٠٢

ـ الصفحة الثانية والأخيرة من التقرير .

(ص ١٤ من التقرير الطبي الشرعي في القضية رقم ٧/ ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا)

١ـ أن السيد الرئيس الراحل/ محمد أنور السادات أصيب في حادث الاغتيال يوم ٦/١٠/١٩٨١ أثناء وجوده في المقصورة الأمامية في ساحة العرض ، أصيب أساساً بثلاثة أعيرة نارية .

أحدها أصاب جانب الصدر الأيسر واخترق مقذوفه تجويف الصدر في اتجاه من اليسار لليمين وبميل كبير من ناحية القدمين إلى ناحية الرأس حيث دخل من المسافة الضلعية السابعة اليسرى واستقر له في منطقة انسية الكتف الأيمن عند اتصاله بالعنق .

وأن فحص لب الرصاصة المستخرج من هذه الإصابة تقطع بأنها حدثت من عيار ناري أطلق من بندقية آلية عيار ٧ر٦٢ ملليمتر وأن الرصاصة الحية كانت من الطراز الروسي .

وعيار ثان أصاب مقدم الساعد الأيمن ونفذ من نفق تحت الجلد دون أن يحدث كسوراً بالعظام .

ـ ونظراً لأن الساعد والذراع أجزاء متحركة تتخذ أوضاعاً كثيرة فانه يتعذر تحديد موضع الضارب إلا بعد تحديد وضع الساعد ووضع الذراع كله وقت الإصابة .

وعيار ثالث أصاب وحشية خلف أسفل الفخذ الأيسر ونفذ من مقدم الفخذ أعلا حافة الرضفة وكان الضارب إلى يسار وخلف سيادة الرئيس الراحل وقت الإصابة .

وفي هاتين الإصابتين فإنه وإن لم يمكن تحديد نوع السلاح المستعمل في الحادث نظراً لاختراق المقذوف منطقة الاصابة دون أن يستقر فيها إلا أن نفاذ المقذوف من الإصابة في الحالتين وإحداث كسر جسيم مفتت بأسفل عظم الفخذ يتفق وحصول كل من هاتين الاصابتين من سلاح ناري مششخن ذي قوة واختراق عاليتين ويمكن حدوثه من مثل الاسلحة النارية المضبوطة بالحادث .

وكل هذه الإصابات حدثت من مسافة تتعدى حدود المتر وقد تكون عدة أو بضعة أمتار أو أكثر .

٢ـ وأن ماثبت من فحص الصدر بالأشعة من وجود ظلال متعددة مختلفة الاشكال والابعاد بتجويف الصدر قرب الاضلاع وفي مسار العيار بالصدر ، مع ماثبت من فحص الملابس من وجود ثقوب نارية بها بعضها نافذ وبعضها غير نافذ من كل طبقات الملابس ومؤيداً بنتيجة فحص الأشعة من وجود ظلال فتات معدنية بها ثم ماثبت من فحصها بعد استخراجها من أنها فتات معدنية صغيرة من مقذوفات نارية (رصاص) كل ذلك يشير إلى أن سيادة الرئيس الراحل وملابسه كانت موضع إصابات من فتات مقذوفات نارية

(يعده ٠٠٠/٠٠٠٠٠٠/)

ـ الصفحة قبل الأخيرة من آخر تقرير طبي شرعي عن اغتيال السادات

كانت قد اصطدمت وتناثرت فتاتها قبل أن تصيب ملابسه وجسمه .

وقد نشأت وفاة السيد الرئيس الراحل عن الإصابات النارية بما أحدثته من تهتك الرئة اليسرى وإصابة المحتويات الحيوية الهامة بالجزء العلوى من المنصف الصدرى وكسور بعض الأضلاع وكسر عظم الفخذ الأيسر وما نشأ عنها من نزف غزير داخلى وخارجى وصدمة عصبية شديدة .

القاهرة فى : ١٨ / ١١ / ١٩٨١

(محمود حسن)

المدير العام
ومساعد كبير الاطباء الشرعيين
[توقيع]
د . رمزى احمد محمد

مستشار وزير العدل لشئون الطب الشرعى
وكبير الاطباء الشرعيين سابقا
[توقيع] عبد الغنى سليم البشرى
د . عبد الغنى سليم البشرى

ــ الصفحة الأخيرة من التقرير الطبى الثانى

وزارة الحربية

(نموذج رقم ٣١١ ج.ط.م)

(تقرير طبي عن إصابة)

رقم السجل ———

رقم ... درجة ملازم أول وحدة ——— اسم خالد أحمد شوقي الاسلامبولي

المذكور دخل المستشفى القوات المسلحة المعادي بتاريخ ٦-١٠-١٩٨١

مصابا : [illegible]

الطبيب المعالج [illegible] محمود صابر

المستشفى العسكري ——— رقم القيد ——— التاريخ [illegible]

قائد ———

التقرير الطبي الخاص بإصابة المذكور أعلاه مرسل وجاه عمال [illegible] للنظر في أسباب إصابته

وإرسال صورة من الإجراءات إلينا بعد التصديق عليها من [illegible] لاتخاذ اللازم

قائد المستشفى العسكري [illegible]

ملاحظة : ترسل صورة من قرار مجلس التحقيق عند ورودها إلى إدارة الخدمات الطبية (قسم التسجيل) [illegible]

(ادارة المطبوعات والنشر ٢٢٤٩/٧٠/١٩٧١/٠٠٠ر٢٠)

[illegible]

— تقرير طبي عن اصابات خالد الاسلامبولي بعد القبض عليه

وزارة الحربية (تقرير طبي عن إصابة) (نموذج رقم ٢١١ ح.ط.)

رقم السجل ——

رقم —— درجة رقيب —— وحدة —— اسم عبد الحميد عبد السلام عبد العال

المذكور دخل المستشفى العسكري المعادي بتاريخ ٦/١٠/١٩٨١.

مصابا : جرح نافذ بالبطن والفخذ الايمن وحالته الآن جيده بعد عمليه استكشاف

الطبيب المعالج عقيد/ علي ...

المستشفى العسكري —— رقم القيد —— التاريخ ——

قائد ——

التقرير الطبي الخاص باصابة المذكور أعلاه مرسل رجاء عمل —— للنظر في أسباب إصابته وارسال صورة من الإجراءات إلينا بعد التصديق عليها من الجهة المختصة لاخذ اللازم منها

قائد المستشفى العسكري المعادي ... محمد عبد الحكيم خطاب

ملاحظة : ترسل صورة من قرار مجلس التحقيق عند وروده إلى إدارة الخدمات الطبية (قسم التسجيل)

(ادارة المطبوعات والنشر ٢٢٤٩/٧٠/١٩٧١/٢٠٠٠ر٢٠)

نظرا ...

— تقرير طبى عن اصابات عبد الحميد عبد السلام بعد القبض عليه

وزارة الحربية

(تقرير طبي عن إصابة)

(نموذج رقم ٢١١ خ.ط.م)

رقم السجل ———

رقم ——— درجة مخازنجي وحدة ——— اسم عطا طايل حميده

المذكور دخل المستشفى العسكري ... بتاريخ ٦/١٠/١٩٧١

مصابا بـ: طلق ناري نافذ بالبطن مع تهتك بالأمعاء الدقيقة والقولون الصاعد ونزيف تحت الغشاء البريتوني وكذلك حول الحوض الأيمن وحالته الآن متوسطة

الطبيب المعالج عميد طبيب / محمد محمد صقر

المستشفى العسكري ——— رقم القيد ——— التاريخ ———

قائد ———

التقرير الطبي الخاص بإصابة المذكور أعلاه مرسل رجاء عمل ——— للنظر في أسباب إصابته

وإرسال صورة من الإجراءات إلينا بعد التصديق عليها من الجهة المختصة لاتخاذ اللازم منها

قائد المستشفى العسكري ... عبد الحكيم خطاب ... شئون الطبية

ملاحظة: ترسل صورة من قرار مجلس التحقيق عند ورودها إلى إدارة الخدمات الطبية (قسم التسجيل)

(إدارة المطبوعات والنشر ٢٢٤٩/٧٠/١٩٧١/٢٠٠٠ر٢٠)

— تقرير طبي عن اصابات عطا طايل حميدة بعد القبض عليه

" بسم الله الرحمن الرحيم "

وزارة الدفاع
ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع
الامـــن الحربـــي
المجموعـه / ٧٥

الموضوع : بخصوص القضيه " ٨١/٧
امن دولة عسكرية عليـــا
المرفقات / ...

القيـد : ت / ط / ١ / ١ / ٥٨١ / ٧٥
التاريخ : ١٠/ ١١ / ١٩٨١م

الى / ادارة المدعـي العـام العسكـــرى

ايمـــاء الى كتابكم رقم " ن / ٧ / ٨١ " المؤرخ فى ١٩٨١/١١/٧م٠٠ بخصوص الموضوع عاليــــه ٠

مرسل طيه التقرير الفنى الوارد لنا من ادارة الاسلحة والذخيرة بكتابها رقم " ١٤٢٢ "بتاريخ ١٩٨١/١١/١٠م٠٠ المتضمن بنتيجة فحص الثلاثة قطع المعدنية الواردة الينا رفقة كتابكـــم سالف الذكر ــ وكذا الحرز الوارد لنا من ادارة الاسلحة والذخيرة رفقة كتابها المشار اليــــه سلفـــا ٠

مع وافر التحيــــه ٠ ٠٠٠

لواء أ ٠ ح / محمود حسن عبد اللـــــه
مدير ادارة المخابرات الحربيـة والاستطـــلاع

بالتفويض عن التوقيع : ""
عقيـد / محمـد فـؤاد حسيـــــن
رئيس المجموعــه / ٧٥ بالنيابـــــه

ــ خطاب المخابرات الحربية إلى ادارة المدعى العسكرى الذى ارفق معه التقرير الفنى للأسلحة والذخيرة المستخدمه فى حادث المنصة

تقرير فنى

بخصوص الحرز المرسل الى ادارة الاسلحه والذخيره خاصه القضيه رقم ٨١/٧ أمن دوله عسكريه عليا .

يتضح من فحص محتويات الحرز الاتى :

١ ـ المحتويات عباره عن ثلاثة ابر ضرب نار .

٢ ـ هذه الابر مستخدمه فى الرشاش الخفيف ٧٫٦٢ × ٣٩ مم الروسى الصنع .

٣ ـ هذا النوع من الابر وبالتالى الرشاش خاصته مستخدم بالقوات المسلحه .

٤ ـ الغرض من هذه الابر هى احداث طرق فى كبسولة الطلقه خاصته الرشاش لكى يحدث اشتعال للمبروم القاذفه داخل الطلقه وبالتالى خروج المقذوف من خلال ماسورة الرشاش المذكور .

٥ ـ بفحص الثلاث ابر وجد ان اثنين منهما سليمان وصالحان للاستخدام والابره الثالثه غير صالحه للاستخدام ويوجد على هذه الابره علامه مميزه هى O K 313 وهذه العلامه المميزه تمثل الرقم المسجل على جميع اجزاء هذا الرشاش وبالتالى فهى العلامه المميزه للرشاش نفسه أما الابرتين الصالحتين فلا يوجد عليهما أى علامات مميزه .

عضو	عضو	رئيس
التوقيع ( )	التوقيع ( )	التوقيع ( )
م أ / حمدى سيد أحمد	نقيب / محمد سيد عيسوى	رائد / يحيى سعد محمد

التوقيع ( )

عقيد / محمود خيرى عبد الحميد

قائد الورشه الرئيسيه للاسلحة

— نص التقرير الفنى للأسلحة والذخيرة المستخدمة فى حادث المنصة

بسم الله الرحمن الرحيم

تم اليوم ٤/٤/١٩٨٢ باخطاري بأن الاستاذ / عبد الحليم رمضان المحامي قد رفض الاطلاع
على ملف القضية وان له طلبات بالنسبة للملفات الخاصة بالقضية ولا اعرف غير
ذلك .. فقمت بكتابة هذا الخطاب للمدعي العسكري :

السيد المدعي العسكري / فؤاد خليل أو من ينوب

قد تم اخطاري اليوم ٤/٤/١٩٨٢ بالقرار الذي ارسلتموه لي في السجن الحربي وقد علمنا
ان اخر موعد في الرد على هذه الاجراءات العسكرية هو باكر ٥/٤/١٩٨٢ واتخاذ اللازم
نحو الاحكام الباطلة .. فكيف يتسنى لي من مكاني ان يجري اتصال بدفاعه وانتم قد
سلبتم جميع الحقوق سواء بالنسبة للاسير أو الدفاع واصبحتم انتم فقط متولين ..
القضية سواء التحقيق - اصدار الاحكام - الاخطار - محاكمة المتهمين والدافعين ايضا !!
وهانت عليكم رقاب المسلمين ومحاربة الله ورسوله وعدم قبول التحاكم بيننا وبينكم
لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وقد كان الاحرى ان تسمحوا للدفاع بمقابلتي ليكون الامر واضحاً جلياً قبل هذا الموعد .....
أ - تقديم موعد الاخطار ثلاثة أو اربعة ايام على الاقل لاتاحة الفرصة لاتخاذ اللازم ....
أو - السماح بدخول الاهل للزيارة بالامس السبت ٣/٤ للاعلام بالموقف لاتخاذ اللازم ....
فلو أنتم ظننتم ان بارسالكم مثل هذا الاخطار لي قد أديتم واجبكم الروتيني
وفي موعد كهذا .... فالله اعلم بما تكتمونه .

أما وقد كدتم لنا كيدا فاعلموا ان الله عز وجل يقول :
" قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون . قل هل
تربصون بنا الا احدى الحسنيين ونحن نتربص بكم ان يصيبكم الله بعذاب من عنده
أو بأيدينا فتربصوا إنا معكم متربصون "
فلن تستطيعوا انتم ولا جنودكم وحراساتكم ان تنالوا من أحد الا بإذن الله ،
أما وقد سولت لكم انفسكم قتل المسلمين وحماية ائمة الكفر والفساد والضلال
في البلاد والدفاع عن هؤلاء الفجار وجعل المسلمين كالمجرمين ..... فأنتم لكم
ونحن لا نشكوا بثنا وحزننا الا الى الله عز وجل وانه من يتق ويصبر فانه
فان الله لا يضيع اجر المحسنين .

- ولتعلم ايها النائب انت ومن معك بعد ان شابت شعوركم وابيضت ان دفاعكم
عن الباطل لن يضر الله شيئا واعلموا ان دولة الباطل ساعة ودولة الحق الى قيام
الساعة فنحن لا نقول لكم الا حسبنا الله ونعم الوكيل بعد ان جمعتم لنا .
واعلم ايها الاحمق " انه من يأت ربه مجرماً فان له نار جهنم لا يموت فيها ولا يحيى ".
ومما لا شك فيه انكم لا تعلمون قول المولى تبارك وتعالى :
" ولئن قتلتم في سبيل الله أو متم لمغفرة من الله ورحمة خير مما يجمعون ".
فالله مولانا ولا مولى لكم .

رفع الله اقدامكم وبيض وجوهكم
خالد الاسلامبولي
٤/٤/١٩٨٢

ملحوظة : انني مصر على توكيل الاستاذ / عبد الحليم رمضان
وارفض جميع الحلول التي من طرفكم

خطاب من خالد الاسلامبولي إلى المدعي العام العسكري يرفض فيه ما تعرض له الدفاع على يد المحكمة ، ويصف ذلك بالمهزلة

الأولى أن سلعة الله غالية
ألا إن سلعة الله هي الجنة

فهذا هو نص الخطاب الذي أرسلته إلى المدعي العسكري بعد أن نصحوا شبابكم
ما أجلموا أيديهم وبمكرهم في هذه القضية التي لم تنتهي باشتراع الشنق
ثمانية الذين يدافعون عن عقيدة وماضون للوصول إلى الأبواب وأن الإسلام
لم ينتهي بقتل خالد وعبد الحميد ومحمد عبد السلام وعطا طايل وحسين عباس
فإن هناك جموع الغفيرة التي تريد سلعة الله الغالية ((الجنة))

" فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة
ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً . "

" إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون
في سبيل الله فيقتلون ويقتلون . وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل
والقرآن . ومن أوفى بعهده من الله . فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به
وذلك هو الفوز العظيم . "

أخي أنت حرٌ وراء السدود
أخي أنت حرٌ بتلك القيود
إذا كنت بالله مستعصما
فماذا يضيرك كيد العبيد
أخي ستبيد جيوش الظلام
ويشرق في الكون فجر جديد
فأطلق لروحك إشراقها
ترى الفجر يرمقنا من بعيد
... ولكن لرب ودين
وامضي إلى سنتي في يقين
فإما إلى النصر فوق الأنام
وإما إلى الله في الخالدين
أخي إنني اليوم صلب المراس
أدك صخور الجبال الرواسي
غداً سأشيح بفأس الخلاص
رؤوس الأفاعي إلى أن تبيد
أخي إن ذرفت علي الدموع .. وبللت قبري بها في خشوع
فأوقد لهم من رفاتي الشموع .. وسيروا بها نحو مجد تليد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
[illegible]
[illegible]

— الصفحة الأخيرة من خطاب خالد الاسلامبولى

نقابة المحامين الفرعية
بالقاهرة
دار القضاء العالي
شارع ٢٦ يوليو
تليفون ٧٤١٣٧٢

القاهرة في ٢ / ٣ / ١٩٨٢

مجلس نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة

بالجلسة المنعقدة بدار النقابة بدار القضاء العالي يوم الثلاثاء الموافق ٢ مارس سنة ١٩٨٢ .

برئاسة السيد الأستاذ / زكريا ادريس .   سكرتير عام النقابة

وسكرتارية السيد الاستاذ / محمد رزق   عضو المجلس

وعضوية السادة الاساتذة / عبد السلام كشك ، عبد العزيز محمد ، عباس المصري ، رفعت ابراهيم ـ ابراهيم المزازي ـ سعيد العار .

أولا : النظر في قرار احالة المحكمة العسكرية العليا بالقبض واحالة الاستاذ عبد الحليم رمضان المحامي وعضو هيئة الدفاع في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا الى النيابة العسكرية بتهمة أهانة المحكمة اثناء مرافعته وتحديد يوم ٣/ ١/ ١٩٨٢ لمحاكمته أمام المحكمة المركزية بهذه التهمة .

مناقشة قرار المحكمة الصادر بانتداب محامين وتكليف النيابة العسكرية بذلك .

وقرر المجلس بالاجماع :ـ

١ ـ استنكار قرار المحكمة العسكرية العليا الصادر باحالة الاستاذ عبد الحليم رمضان المحامي الى النيابة العسكرية لمخالفة هذا القرار لاحكام المادتين ٩٥ و ٩٦ من قانون المحاماه ، ولما يمثله من اعتداء صارخ على حق الدفاع وحريته .

واعتبار مجلس نقابة المحامين بالقاهرة هيئة دفاع عن الاستاذ عبد الحليم رمضان في التهمة المسندة اليه .

ـ قرارات نقابة المحامين ضد تصرفات المحكمة العسكرية التي نظرت القضية

نقابة المحامين الفرعية
بالقاهرة
دار القضاء العالى
شارع ٢٦ يوليو
تليفون ٧٤١٣٧٢

القاهرة فى / / ١٩

ثانيا :ـ مناقشة قرار المحكمة الصادر بانتداب محامين وتكليف النيابة العسكرية بذلك •

أ ـ قرر المجلس تأكيد قراره الصادر بجلسته الطارئة المنعقدة فى ١٩٨١/١٢/٣١ باعتبارها صاحبة الحق الأصيل دون غيرها فى أنتداب المحامين والسابق ابلاغه الى المحكمة العسكرية العليا والى ادارة المدعى العسكرى •

ب ـ يقرر المجلس أن قرار المحكمة بتكليف النيابة العسكرية بندب محامين جدد للدفاع عن المتهمين هو قرار بتنحية هيئة الدفاع ويكلف المجلس هيئة الدفاع القائمة بالاستمرار فى اداء واجب الدفاع المقدس صيانة للقانون ولحقوق المتهمين •

ويحظر على غيرهم الحضور ندبا عن غير طريق النقابة •

ثالثا :ـ ينشر هذا القرار بغرف المحامين

ونخطر بـه

المحكمة العسكرية العليا

والمدعى العام العسكرى

وأقفل المحضر على ماتقدم حيث بلغت الساعة ٣٠ ١

رئيس الجلسة

زكريا ادريس

١ شارع شريف - من باب اللوق
ت : ٧٥٠٠٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

شوقي خالد
المحامي
لدى الاستئناف العالي ومجلس الدولة

السيد / الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية

بعد التحية

كاتب هذه السطور شوقي عبد الحميد خالد المحامي وهو واحد من مواطني مصر الذي كان يقف ابتداء من سنة ١٩٧٤ في موقع المعارضة الموضوعية لسياسة الرئيس السابق أنور السادات محاولا دائما قدر جهدي ان أكون موضوعيا في معارضتي ... غيورا على وطني حتى شاء الله عز وجل ان يكون أمر توليكم حكم وطننا العظيم .. وأقول بصدق كنت واحدا من الذين لم يتوجهوا الى صناديق الاستفتاء رغم سابق معرفتي بسيادتكم اثناء قيادتكم لقواتنا الجوية .. حتى بدأت أعاتب نفسي على عدم التصويت لكم . وارجو ان اكون صادقا ليس بهدف التزلف او نفاقكم .. او لمسعى .. لانني لم أتعود هذا طوال عمري ولن اتعوده .... حتى شاء قدري أن اكون احد الذين شاركوا في الدفاع في القضية رقم ٨١/٧ جنايات امن دولة عليا والخاصة بأغتيال الرئيس السابق .

وأقول وبمنتهى الصدق والصراحة . انه كانت لي تحفظات موضوعية عديدة على الجماعات الاسلامية . ورؤية خاصة ليس مكانها هذه الرسالة لكن عندما وجدت خالد الاسلامبولي ورفاقه بعيدين تماما عن التعصب الذي كنت ارى عليه الجماعات الاسلامية . او كانت تصوره عنهم الصحف وأجهزة الاعلام . كانت لي وقفة مع النفس . وبالذات عندما اكتشفت ان غالبيتهم بالحوار المتبادل والاقناع يمكن ان تتبدل لديهم افكار كثيرة ومثل هذه المحاولات كذلك سيدي الرئيس ليس مكانها هذه الرسالة .

لكنني اذكر انني قلت للسيد / اسماعيل سرهنك الياور برئاسة الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠ بعد انسحاب هيئة الدفاع من جلسات المرافعة

ـــ خطاب من شوقي خالد المحامي إلى رئيس الجمهورية يسجل فيه اعتراض هيئة الدفاع على تصرفات المحكمة معها

شوقي خالد
المحامي
لدى الاستئناف العالي ومجلس الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم

١ شارع شريف - من باب اللوق
ت : ٧٥٠٠٢٨

من اننا جئنا الى القصر الجمهوري حبا في مصر ٠٠ وحتى لايقال ابدا عنا مايقال عن دولة ايران بالحق ٠ او بالباطل ان محاكمات سرية تجرى ٠ واحكام اعدام بالجملة تتم ،وان هناك محاكمات صورية تتم ٠

ورغم ان الصحف قد فاجئتنا بنبأ تصديق سيادتكم على الاحكام الصادرة من المحكمة العسكرية ٠٠ ورغم ما خلفه هذا في أعماقي من حزن ٠٠٠ وقلق ٠٠٠ وخوف يرجع الى الاسباب الاتية : ــ

أولا : انني واحد من الذين كانوا يتمسكون بقوة امام المحكمة العسكرية بالدفع بعدم اختصاص هذة المحكمة واحالتها إلى محكمة أمن دولة خاصة طبقا للقانون ١٩٨١/١٠٥ رفعا للحرج عنكم من ناحية ومن ناحية اخرى تجنبكم مسئولية هذا الحكم الذي كنت اد رك ومن وعي أنه عندما يصدر سيكون حتما مراعيا لاعتبارات سياسية في الدرجة الاولى ٠

ثانيا : أن الجميع في مصر يشعرون الان بالامن حقيقة ٠٠٠ وبدأ شاغلهم الشاغل الان كيفية انقاذ مصر من الخطر المحدق بها والمتمثل في اقتصادها ٠٠ والديون التي تتحملها وغيرها من اخطار خارجية جسام الامر الذي يجب ان تتوحد عنده كل القوى السياسية في مصر ٠٠ انقاذا لها ٠٠٠ وحبا فيها ومن ثم فانه لايبقى على الاطلاق من وجهة نظري والكثيرين اى مجال لمهاترات سياسية او مايشبه ٠

ثالثا : ان الشعب المصرى بطبيعته شعب يكره العنف ٠٠ وأن صبر عليه من حاكم فانما مرجعه الى ايمانه بالله ٠ وتمسكا

بالآيـــة الكريمـــة وبشـــر الصابرين ٠٠ وامنياتنا جميعـا ٠٠ آمال هذا الشعـب ان يتحقق له ارتباط حقيقي لايقبـــل التجزئـــه بين الحاكـــم والمحكومين ٠٠ ان نحقـق لمصـر عظمتهـــا ٠٠٠ ونعيـد لها تاريخهـــا الحضارى المعجـز ولطالما شعرنا بالغـيرة من اليابان او من المانيـا اللاتــــى تتصارعـــان حاليا على قمة الاقتصاد العالمـى وأملنا فــى أن تكون مصـــر مثلهمـــا ٠

رابعا : ان حوارات عديـدة قد جـرت بين الكثيرين من المعارضــين للحكـم السابـق مبنياها وهدفهـــا كيـف نعطى للرئيــس الجديـد الاحساس بان الشعب معـــه ٠٠٠ وانه ليتمنى اى — الشعــب على ان لايكون هناك بينـه وبين حاكمـــه عازل اسفنجى قـد يصــــور له الامور على عكس حقيقتهـــا ٠

خامسا : ان القوى الوطنيـــة وقوى المعارضـه يهمها ان تقيم بينها وبـين رئاسـة سياد تكـم جسـورا قوية ومباشـرة بلا عازل مصطنع تنقـل اليكــم النبض الحقيقـى للشعب المصرى دون وصايــة مـــن احد او محاولات لتشـــويه الحقائـــق من اى من المغرضــين ٠

سادسا : اننـــا من الحرص على سلامـــة هـــذا الوطن ٠٠ ومن الرغبـة فــى وضـع حـد لكل ما مضـى ورغبة في الانصـراف الى تحقيـق آمـــال هـــذا الوطن العظــيم ٠٠ ومنعا لتكـرار مثل ماحدث بـدءا من قضـيـة الفنيـة العسكريـة مـرورا باحداث ١٨ ، ١٩ ينايـــر الى مقتـل الشـيخ الذهــبى انتهاءا باغتيال الســــادات

شوقي خالد
المحامى
لدى الاستئناف العالى ومجلس الدولة

١ شارع شريف - من باب اللوق
ت : ٧٥٠٠٢٨

كما نريد ان تنأى بحاكما عن اى صراع مع اية قوى .. وكفى ما حدث .. ومن ثم كان يحدونا الامل فى أنكم عندما تقرأون القضية لن يكون التصديق عليها بحالتها .

سابعا : ان هناك من عمل فى مصر دائما على الفصل ما بين الحاكم والشعب ... للتصوير للحاكم بانهم يحمونه من اعداء له ... ومن مؤامرات تحاك ضده ... ولو باختلاق مؤامرات وتنظيمات وهميه . او من يصور للشعب كذلك غير الحقيقة عن الحاكم فحقق الهوة التى قد يزايد عليها مستفيدا منها .. ولكم نأمل ان تنتهى هذة الصورة ... رغم مافاجئنى به الصحف .. رغم الاحساس بما قدمت الا اننى وجدت انه يتعين على أن - أكتب لسيادتكم .

وارجو ان اكون صادقا فى عرض لما اراه حقيقى . ان ماصورته بعض الجهات فى مصر بغيه الفصل مابين الحاكم والشعب بصدد قضية اغتيال السادات من ان هدف الاربعة الذين هاجموا المنصة كان اغتيال كل من فيها يناقضه الاتى : -

- أن اسلحة المتهمين كانت ملأه بالذخيره .. ولم تكن هناك مقاومة جادة لهم بالمنصة تحول دون تحقيق هذا الهدف لو ارادوه .. وقد كان كل هدف المجموعة الوصول الى أنور السادات فقط دون سواه ويقرر قائد المجموعة ٧٥ مخابرات انه القى القبض بواسطة رجاله على المتهمين عند المنصة الفرعية .. وبعد ان القوا اسلحتهم التى اثبت التقرير الفنى ما بها من ذخائر ان التقرير الفنى المرفق بالاوراق

شوقى خالد
المحامى
لدى الاستئناف العالى ومجلس الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم

١ شارع شريف - من باب اللوق
ت : ٧٥٠٠٢٨

قد قطع بان القنابل التى القيت كانت على مسافة بعيدة عن المنصة وانها لم تحدث اطلاقا اية اصابات - وهو امر يتفق مع ما قدره المتهمون فى محاضر الجلسات من انهم تعمدوا القاء القنابل الثلاث خارج المنصة لمجرد الارهاب وانهم القوا الرابعة داخل المنصة دون نزع الفتيل لذات الغرض .. بل ان احدهم وهو المتهم الثانى اصيب بطلق نارى من المنصة ولم يشأ ان يرد بالنار على من اطلق النار .

- وساكتفى بدليل واحد فقط من اوراق القضية يثبت ان المتهمين لم يكن هدفهم اغتيال كل من فى المنصة . ارجو مطالعة التقرير الطبى الخاص بقتل الصحفى محمد رشوان لبيانه ان الطلق الذى ادى الى مقتله من عيار مختلف ومن سلاح مختلف ومن موقع مختلف . ويكفينى ان اضيف فى هذا الصدد معلومة ارجو ان تتاكدوا منها وهى أن الاربعة كانوا قد صاموا منذ بدء التحقيقات معهم حتى منتصف شهر فبراير تقريبا تكفيرا منهم عن قتل واصابة بعض من كانوا فى المنصة بطريق الخطأ .

- اذ كنت اضع بعض الحقائق امام سيادتكم فالاوراق مليئة بحقائق اخرى تنبئ عن ان المتهمين ما كانوا يستحقون العقوبة التى قضت بها المحكمة العسكرية فى حقهم من وجهة نظرى - او على الاقل من محكمة اهدرت القانون .

ارجو فى الحاج صادق مشوب بحب لا يتزعزع لمصر العظيمة ان تعاد دراسة

شوقي خالد
المحامى
لدى الاستئناف العالي ومجلس الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم

١ شارع شريف ـ من باب اللوق
ت : ٧٥٠٠٢٨

القضية ثانية ورقة ورقة بعد تقديم الدفاع للالتماسات اعادة النظر بواسطة جهة محايدة ترونها سيادتكم ٠

انني آمل ان لا يأتي يوم يقال فيه ـ لاقدر الله ـ اتساقا مع قرار الاتهام ان الحكم كان انتقاما ٠٠ لان الامر بالاحالة ٠٠ والمصدق كانا ضمن المنصة التي تعرضت للهجوم وان سيادتهما من لحقت بهما اصابات ذلك مالا اتمناه واتمنى ان لا يقوله احد في يوم من الايام ٠

ولست اريد ان اكون صريحا اكثر من ذلك فيساء فهمي ونرجو آملين الا تقوم اليد الكريمه التي اصيبت خطأ بالتصديق على الحكم ٠

ان المحاماه رسالة قبل ان تكون مهنه وواجب الامانه في نطاق الرسالة ان ننقل لسيادتكم نبض جماهير الشعب المصرى الحقيقي بعيدا عن وسائل الاعلام واجهزة الصحافه واساليبها فأن نبض الشعب المصرى الذى تصور كرهه الاحكام مصاب بصدمة قاسية وحقيقية من جراء هذه الاحكام ٠

واخيرا ارجو ان لا أكون قد تجاوزت قدرى ٠٠ فأنا مواطن رأيت أنه من حقى ان اخاطب من يتولى امرى بالكلمات التى اسعفتنى بها قدراتى ٠٠ ومكونات عقلى ٠٠ وهى المرة الاولى التى نجحت فيها فى ان تكون مثل هذة الرسالة جسرا بيني كمواطن ورئيس الدولة كولى امرى!! يشجعني على ذلك دون ادنى شك الثقه ٠

وفقكم الله لما فيه خير مصر ٠

وتفضلوا بقبول وافر احترامى !!!!

وقدرت المحكمة أتعاب محاماه للساده المحامين المنتدبين بواقع مائة جنيها عن كل متهم تمت المرافعة عنه .

صدر هذا الحكم وتم النطق به علنا بجهة الجبل الأحمر بالقاهره بجلسة السبت الموافق ٦ مارس ١٩٨٢ .

التوقيع " [توقيع] "	التوقيع " [توقيع] "	التوقيع " [توقيع] "
لواء/ عبد العزيز مصطفى الشاعر	لواء/ مصطفى ماهر فاضل	لواء دكتور/ سمير محمد فاضل
عضو المحكمة العسكرية العليا	عضو المحكمة العسكرية العليا	رئيس المحكمة العسكرية العليا

تصدق على الحكم [توقيع]

تم تنفيذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص في كل من المحكوم عليه الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي والمحكوم عليه الرقيب متطوع حسين عباس محمد صباح يوم الخميس الموافق ١٥/٤/٨٢ بموقع ميدان رماية الأسلحة الصغيرة بالجبل الأحمر. السبت ٢٠/٣/١٩٨٢

[illegible] الدفاتر المودعة من الادارة العامة للقضاء العسكري - [illegible]

[illegible] في ١٥/٤/٨٢ عميد [illegible] [توقيع]

تم تنفيذ حكم الإعدام شنقاً في ١٥/٤/١٩٨٢ في كل من المحكوم عليهم عبد الحميد عبد السلام عبد العال علي وعطا طايل حميدة رحيل ومحمد عبد السلام فرج [illegible] صباح يوم الخميس الموافق ١٥/٤/٨٢ بمحبس استئناف القاهرة [توقيع]

— تصديق رئيس الجمهورية على الحكم ، وتأشيرات رئيس النيابة العسكرية بتنفيذه فعلا ، وذلك بعد اثبات رفض الطعون

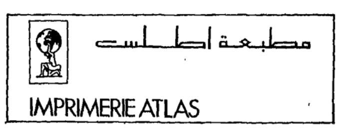


ملف القضية

- أهداء ٥
- مقدمة الناشر ٧
- الرجل المنتظر ! ١١
- الابتسامة الباهتة ١٩
- الأمن أول من يعلم ! ٣٣
- أول القصيدة ! ٤٧
- النيابة تبدأ متأخرة ! ٦٥
- أمام الكاميرا ٧٥
- شاهد ملك ! ٨٧
- شهود الاثبات يتقدمون ١٠٣
- وشهود النفى يتراجعون ١٢١
- من قتل الآخرين ؟ ١٣٣
- السادات فى القفص ! ١٤٩
- القاتل المجهول ! ١٦٣
- ماذا حاولت أن أقول ؟ ١٨٩
- اللقاء الاخير ٢١٩
- وثائق لم تنشر من قبل ٢٤٣

رقم الايدع ٥٤٥٨/١٩٨٦

الطبعة الثانية ١٩٨٦



مؤلف هذا الكتاب - الوثيقة - « شوقى خالد » الذى كان واحداً من أبرز المحامين فى هيئة الدفاع فى قضية اغتيال « السادات » ، وقد اتاح له ذلك ان يرى ما لم نراه ، ويسجل ما لم نسمعه ، ويعيش تفاصيل حرمنا منها ، ويطلع على وثائق كان من رابع المستحيلات ان نلمسها ..واتاح له ذلك ان يعيش ساعات طويلة مع خالد الاسلامبولى ورفاقه ، يحاورهم ، ويتنفس معهم ، ويرصد انفعالاتهم .. ويسمع القصه منهم ..وقد تحولت هذه الفرصة النادرة التى اتيحت له ، إلى كتاب ...

اصبح متاحا الآن بين يدى ملايين القراء فى العالم .

سينا للنشر

تصديق الرئيس حسنى مبارك على الحكم

انني آمل ان لا يأتي يوم يقال فيه – لاقدر الله – اتساقا مع قرار الاتهام
ان الحكم كان انتقاما .. لان الامر بالاحالة .. والصدق كانا ضمن المنصة
التي تعرضت للهجوم وان سيادتهما من لحقت بهما اصابات ذلك مالا اتمناه
اتمنى ان لا يقوله احد في يوم من الايام . .

من خطاب شوقى خالد (المؤلف) إلى رئيس الجمهورية

من خطاب خالد الاسلامبولى إلى المدعى العام العسكرى ، يعترض فيه على تشكيل المحكمة من الدفاع .